إبراهيم الكعاك

اللسانيات النسقية الوظيفية ونحو اللغة العربية





CTP & Impression : Imprimerie Rabat Net Maroc



أستاذ باحث
جامعة ابن طفيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية - القنيطرة

يتوخى الكتاب تناول نحو اللغة العربية من منظور اللسانيات الوظيفية عموما، واللسانيات " النسقية " - الوظيفية على وجه الخصوص. غير أن القارئ لا يحتاج، لتفهم مضامين الكتاب، إلى معرفة واسعة بهذه المدرسة اللسانية تحديدا، ولا حتى إلى إلمام مسبق بعلم اللسانيات.

وتنطلق الدراسة التي يعرضها المؤلف من أن الظاهرة اللسانية عبارة عن مورد سيميائي - اجتماعي يسمح لأفراد العشيرة بالتعبير عن دلالات لانهائية بواسطة أصوات أو حروف معدودة.

كما تركز هذه الدراسة على إبراز التنوع الوظيفي الذي يميز النحو العربي؛ إذ يستعمل اللسان، بصفة متناغمة، تارة، للتعبير عن تمثل هؤلاء الأفراد للعالم الواقعي الذي يعيشونه؛ وتارة؛ لإقامة العلاقات الاجتماعية وصيانتها؛ وتارة أخرى، لإنشاء وحدات دلالية مترابطة بشكل يضمن كلا من اتصال النص واتساقه، وكذا فعاليته في سياقه الاجتماعي - الثقافي.

80 درهما

اللسانيات النسقية ـ الوظيفية ونحو اللغة العربية

إبراهيم الكعاك

عنوان الكتاب: اللسانيات النسقية – الوظيفية ونحو اللغة العربية-

المؤلف : إبراهيم الكعاك

الطبعة الأولى: 2018

الإيداع القانوني:2018MO4804

ردمك: 5-563-36-9920-978



إهداء

إلى روح أمي وأبي،

إلى زوجتي وابنتَيّ وعائلتي،

إلى أساتذتي، وأصدقائي، وجميع الزملاء،

...

أهدي هذا العمل المتواضع.

تقديم

اللسانيات النسقية – الوظيفية إحدى أبرز المدارس اللسانية الحديثة التي تعنى بدراسة اللغات الطبيعية من حيث الوظائف التي تؤديها هذه الأنساق ضمن الثقافات والمجتمعات البشرية. ويحتل النحو في هذا الإطار النظري مكانة متميزة، باعتباره المستوى الانتقالي الذي يسمح بالتعبير عن مضامين ودلالات لانهائية عبر عبارات وأصوات معدودة.

ويضم هذا المؤلف بين دفتيه ثلة من البحوث التي تهدف إلى دراسة نحو اللغة العربية من منظور اللسانيات الوظيفية عموما، واللسانيات النسقية – الوظيفية على وجه الخصوص. غير أن القارئ لا يحتاج، لفهم الكتاب، إلى إلمام مسبق باللسانيات النسقية – الوظيفية، ولا حتى إلى معرفة عميقة بعلم اللسانيات.

وقد قدم القسم الأول من هذه البحوث كجزء ضروري من متطلبات نيل دبلوم التأهيل الجامعي، خلال السنة 2007 – 2008، في شكل أطروحة تحمل نفس العنوان "اللسانيات – النسقية الوظيفية ونحو اللغة العربية " أمام لجنة علمية تتكون من ذ. محمد السيدي رئيسا، وذة. ليلى المسعودي مشرفة ومقررة، وذ. عز الدين البوشيخي، وذ. عبد الكريم لشهب عضوا.

أما القسم الثاني، وهو الفصل الأخير من هذا الكتاب؛ فقد قدم، هو كذلك، كمكون أساسي من أجل الحصول على دبلوم الدراسات الجامعية العليا، سنة 1990 – 1991، في شكل أطروحة تحمل عنوان " الاتساق في اللغة العربية "، وتفضلت بمناقشتها لجنة علمية تتكون من ذ. أحمد العلوي رئيسا، وذ. أحمد الإدريسي مشرفا ومقررا، وذ. محمد الأوراغي عضوا.

ولا يفوتنا، في هذا السياق، أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى هؤلاء الأساتذة الأجلاء على تفضلهم بالاطلاع على هذه الأعمال وتقييمها. والشكر موصول، بالمناسبة، إلى سائر أساتذتنا، أثناء عقد الثمانينيات، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الخامس – الرباط، شعبة اللغة العربية، تخصص: لسانيات؛ وفي مقدمتهم ذ. إدريس السغروشني، وذ. أحمد المتوكل، وذ. محمد الشكيري، وذ. عبد القادر الفاسي الفهري.

والحق أن اهتمام كاتب هذه السطور باللسانيات النسقية – الوظيفية يرجع إلى السنة 1987 – 1988؛ حين التحق، على إثر نصيحة من ذ. أحمد العلوي: المسؤول عن تكوين المكونين بشعبة اللغة العربية وآدابها، تخصص: لسانيات، بالتأطير الرصين لذ. أحمد الإدريسي الذي وجهه إلى البحث في ظواهر انساق الخطاب، مع اعتماد كتاب " الاتساق في الإنجليزية " لهاليداي وحسن، كمرجع أساس.

وبما أن عمل هاليداي وحسن يندرج ضمن اللسانيات النسقية – الوظيفية، فقد كان من الواجب التعرف على هذه المدرسة اللسانية بشكل شمولي، مع التعمق قدر الإمكان في التفاصيل التي تمس موضوع البحث.

ومن المعروف عن ذ. أحمد الإدريسي أنه كان – رحمه الله – مفكرا "تراثيا " بامتياز، ومدافعا شرسا عن التراث اللغوي العربي باعتباره لسانيات للنص، على عكس المدارس اللسانية الرائجة آنذاك بالمغرب، وغيره من أقطار العالم العربي، والتي كانت لسانيات للجملة فقط.

والمفارقة أن ذ. أحمد الإدريسي كان مفكرا حداثيا بامتياز أيضا. فقد اشتهر بتوجهه البلاغي – التداولي، الذي يستكشف معاني كل نص نص من خلال سياق الاستعمال.

فالمشروع العلمي لهذا الباحث الفذ يتلخص، إذن، في قراءة الفكر اللغوي الكلاسيكي انطلاقا من منظور لسانيات النص المعاصرة. وهذه هي المنظومة الفكرية التي يعكسها عنوان الأطروحة التي تقدم بها لجامعة القاهرة من أجل نيل شهادة دكتوراه الدولة: " تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي ".

هكذا؛ يمتد اهتمام كاتب هذه السطور باستثمار منجزات اللسانيات النسقية – الوظيفية في وصف نحو اللغة العربية طوال ثلاثة عقود؛ منذ أن شرع يقرأ كتاب هاليداي وحسن، مستحضرا أن مشروع البحث في الاتساق في اللغة العربية يتوقف على الإحاطة بهذا الإطار النظري على مستوى عام، لا يقف عند مظاهر الاتساق فحسب، بل يقترح بالنسبة إلى مختلف مكونات النسق اللساني وصفا ملائما للسان العربي.

وعلاوة على ذلك؛ مثلت هذه البحوث، طوال تلك السنين، موضوعات لمداخلات في أنشطة علمية، ومقالات منشورة في مجلات متخصصة؛ كما شكلت دروسا جامعية يتلقاها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة ابن طفيل – القنيطرة، طلبة سلك الإجازة بشعبة اللغة العربية وآدابها، ولا سيما تخصص لسانيات؛ كما شكلت دليلا مرجعيا للطلبة الباحثين في سلكي الماستر والدكتوراه؛ مما جعلها تراعي، إلى جانب المنهج العلمي الأكاديمي، الجانب التربوي البيداغوجي.

فهرست المحتويات

1 مقدمة: مدخل إلى النحو الوظيفي

يمثل النحو أحد أبرز الأنساق الفرعية المشكلة للسان[1]. والنحو ظاهرة يمكنها أن تدرس في ظل المبادئ الصارمة للعلوم الحديثة، وتبعا لمناهجها الوصفية المضبوطة، مثلها في ذلك مثل الضوء والحركة والجسم الحي وسائر الظواهر الأخرى. بيد أننا، كما هو الحال في هذه الظواهر وغيرها، نحتاج، لتفهم النحو، إلى نظرية شديدة التجريد.

1.1 النحوُ والنَّحْوِيّات

يمكن لأي ظاهرة، ولتكن ظاهرة فيزيائية، كالذرة مثلا، أن تُؤَوَّل وفقا لنظريات مختلفة: نظرية ديمقريطس، نظرية ريثفورد، نظرية بوهر، الخ. ونحن لا نخلط بين الظاهرة في حد ذاتها، وبين النماذج النظرية المتباينة التي تهدف إلى تفهمها. مع أن نظرتنا إلى الظاهرة تختلف اختلافا ملحوظا بانتقالنا من نظرية إلى أخرى. إن ذرة ديمقريطس، بعبارة أخرى، ليست هي تماما ذرة ريثفورد، لأنها ليست قابلة للتجزيء. وهناك مثال واضح للمدى الذي تحدد من خلاله النظرية طريقة تصورنا للظواهر. وهو الضوء. فنظريا؛ يمكن للضوء أن يؤول إما كموجة، وإما كجزيئة: هناك نظريتان بديلتان. وما دامت كل واحدة منهما ترصد مظاهر محددة لظاهرة الضوء؛ فهما، أكثر من ذلك، نظريتان متكاملتان. والواقع أن هذه الوضعية، خلافا لما يشاع، نموذجية في العلوم الحديثة؛ حيث عادة ما نحتاج، من أجل مقاربة تنوع الظواهر المدروسة وتعقيدها، إلى نظريات مختلفة، ولكن متكاملة[2].

وبشكل مماثل؛ يمكن للنحو، كظاهرة، أن يؤول داخل أطر نظرية متباينة. وإحدى الصعوبات التي تكمن ههنا أننا نستعمل نفس المصطلح: " النحو "، تارة للظاهرة: مثلا حين نتحدث عن " نحو العربية "؛ وتارة أخرى للدراسة: حين نتحدث مثلا عن " النحو الكلاسيكي ". ودرءا لكل التباس، يقترح ماثياسين وهاليداي، حين نريد التنصيص على هذا التمييز، أن نخصص مصطلح " النحو " للظاهرة في حد ذاتها، ونطلق على دراسة النحو اسم " النَّحويات "؛ الشيء الذي يجعل العلاقة بين " النحو " و" النَّحْوِيّات " تصبح شأنها شأن العلاقة القائمة مثلا بين اللسان واللسانيات، أو بين المجتمع وعلم الاجتماع ... علاقة بين الظاهرة التي تتناولها الدراسة من جهة، وبين النظرية الموضوعة بهدف تفهمها من جهة أخرى[3].

---

[1] (هاليداي 1985: xiv).

[2] (ماثياسين وهاليداي 1997).

[3] نفسه. وينظر أيضا (هاليداي 2004: 5)، و(كاباگودا 2004: 17). ونستعمل الكلمة العربية " **نَحْوِيّات** " في مقابل المصطلح الأجنبي " grammatics ".

2.1 الأهداف والتطبيقات

يمكن أن لا تكون كل مقاربة للنص مناسبة لجميع الأهداف التي نتوخاها من تحليله. فالنظرية وسيلة للعمل ليس غير. وفي ارتباط مع دراسة اللسان، هناك العديد من الأعمال التي قد نطمح إلى إنجازها نذكر من بينها[1]:

- فهم طبيعة اللسان ووظائفه؛
- فهم ما الذي تشترك فيه كل اللغات (ما هي خصائص اللسان في ذاته)، وما الذي قد يختلف من لغة إلى أخرى؛
- فهم الطريقة التي يبلور الطفل من خلالها اللسان، والطريقة التي يمكن أن يكون قد تطور اللسان من خلالها لدى الأجناس البشرية؛
- فهم النص ومدى جودة النص: كيف يدل النص على ما يدل عليه؟ وكيف يُقَيَّم بشكل دون آخر؟
- فهم الطريقة التي يتنوع من خلالها اللسان باعتبار المستعمل، وبالنظر إلى الوظائف التي يستعمل من أجلها؛
- فهم النصوص الأدبية والشعرية، وطبيعة الفن الشفهي بشكل عام؛
- فهم العلاقة بين اللسان والثقافة، وبين اللسان والمقام؛
- فهم مظاهر عديدة لدور اللسان داخل العشيرة وداخل الفرد: التعدد اللغوي، التنشئة الاجتماعية، الإيديولوجيا، الدعاية، ...
- مساعدة من يتعلم لغته الأم، كتابة وقراءة، تعليم اللغة، ...
- المساعدة على تعلم لغات أجنبية؛
- مساعدة المترجمين والمفسرين؛
- وضع أعمال مرجعية (قواميس، كتب نحو...)؛
- فهم العلاقة بين اللسان وبين الذهن؛
- المساعدة على توصيف الأمراض اللغوية ومعالجتها؛
- فهم لغة الصم – البكم؛
- وضع برامج معلوماتية وبرمجيات يمكنها أن تنتج وتؤول النصوص، وتترجمها من لغة إلى أخرى؛
- ...

[1] (هاليداي 1985: xxiv - xxx).

1. 3 تحليل النص: الغايات والآفاق

نستطيع أن نتوخى إنجاز كثير من الأهداف من خلال تحليل النصوص. فقد تكون الغايات التي تدعونا إلى الاهتمام بالنص تربوية أو أنثروبولوجية أو أدبية[1]... أيا ما كان الأمر؛ يبقى علينا، في رأي هاليداي، أن نسعى إلى بلوغ مستويين من الأهداف[2].

في المستوى الأول، يجب أن نرصد الطريقة التي يدل من خلالها النص على ما يدل عليه، أي أن نفسر لماذا يفهمه المخاطب بشكل خاص، وفقا لقراءة دون أخرى؛ علما أننا سوف نُواجَه أحيانا ببعض حالات تعدد المعاني أو الالتباس أو المجاز الخ... وهذا المستوى، في رأي الباحث، هو المستوى الأدنى من مستويي أهداف تحليل النص: المستوى الذي يجدر بنا، في مرحلة أولى، أن نطمح إلى الوصول إليه. وهذا ممكن طبعا، لكن شريطة أن يسمح التحليل الذي نرتضيه بالربط بين النص وبين الخصائص العامة للسان، أي أن يكون هذا التحليل، بعبارة أوجز، يستند إلى " نحو "[3].

أما المستوى الآخر من النجاح في تحقيق أهداف التحليل، فهو المساهمة في فهم الطريقة التي يقيم من خلالها النص داخل سياق اجتماعي وثقافي معين؛ إذ إن التحليل اللساني يسمح لنا بأن نبين، إضافة إلى ذلك، مدى " فعالية " النص في أداء الأغراض التواصلية التي يطمح إلى تحقيقها: ما هي المظاهر التي ينجح فيها، وتلك التي لا يتوفق في إنجازها، ... وهذا المستوى الأعلى من أهداف تحليل النص، في رأي الباحث، صعب المنال؛ طالما أنه لا يقتضي فقط فهما واضحا لمحيط النص: لسياقه المقامي، وسياقه الثقافي؛ ولكنه يستلزم أيضا تمثلا عميقا للطريقة التي يرتبط من خلالها هذا النص نسقيا بمحيطه، بما في ذلك نوايا الأشخاص الذين يتدخلون في إنتاجه وفهمه[4].

مهما يكن الهدف المنشود، فمن المحتمل أن لا يكون تحليل النص بالوسائل النحوية إلا خطوة أولى، تتبعها خطوة أخرى يأخذ فيها هذا التحليل شكل التعليق أو التفسير. ويمكن لهذا " الشرح " أن يتم، هو أيضا، في إطار نظرية عامة للسان. غير أن أي عمل تفسيري من هذا القبيل، سواء أكان عملا أدبيا أم تربويا أم إيديولوجيا أم شيئا آخر، يبقى، عند الباحث، نوعا من التأويل لا سبيل لتحويله مثلا إلى خوارزم حاسوبي، أو لتخصيص مجموعة من العمليات التي ينبغي أن تطبق بشكل دقيق قبل الحصول في النهاية على وصف موضوعي وواضح للنص[5].

[1] (هاليداي 2004: 5).

[2] (هاليداي 1985: xv).

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص. xv - xvi.

[5] نفسه، ص. xiv.

1. 4 في الحاجة إلى النحو

تستعمل، في التصور الوظيفي لمستويات أو " طبقات " اللسان[1]، أي للمراحل التي تقطعها سيرورة الترميز من المعنى إلى العبارة، مصطلحات متميزة هي " الدلالة "، و" النحو "، و" الصوتيات ". وقد يستعمل في اللسانيات الصورية للمستوى النحوي مصطلح " التركيب ". وهو استعمال جاء في تصور هاليداي من فلسفة اللغة، حيث يتقابل التركيب مع الدلالة. وهذا هو السياق الذي ترد فيه " التداوليات " كطرف ثالث. أما في اصطلاح اللسانيات؛ فالتركيب ما هو إلا جزء من النحو. إن النحو يتشكل من التركيب والمعجم. ولإبراز أن النحو والمعجم شقان لنفس المستوى في الشفرة، يسمي هاليداي هذا المستوى: المستوى النحوي – المعجمي[2].

ويوجد، في نظر الباحث، سبب آخر لتلافي استعمال مصطلح التركيب. فهذا المصطلح يوحي باتجاه معين، حيث يؤول اللسان أساسا بوصفه نسقا من الصور أو الأشكال التي تقترن بها، في مرحلة تالية، المعاني أو الدلالات. وهو يعتقد أن هذا المنظور هو الذي تم اعتماده طوال تاريخ الدرس اللساني في العالم الغربي منذ بداياته لدى الإغريق. فقد درست، أولا في إطار الصرف، صور الكلمات، ثم لتفسير صور الكلمات استكشف النحاة، في إطار التركيب، صور الجمل. وبعد ذلك فقط؛ طُرح السؤال: ما هي المعاني التي تدل عليها هذه الوحدات الصورية؟ هذه الجمل، وتلك الكلمات؟

أما في النحو الوظيفي، فالاتجاه هو الاتجاه المعاكس؛ إذ يؤول اللسان بدءا باعتباره نسقا من المعاني التي ليست الصور المرتبطة بها سوى الطرق التي تتحقق هذه الدلالات من خلالها. وهذا ما يجعلنا ننظر إلى صُوَرِ اللسان وأشكاله من منظور مختلف: كوسيلة لغاية، وليس كغاية في حد ذاتها[3].

أيا كان الهدف المتوخى، واتجاه التحليل؛ لابد أن يكون هناك في الأساس نحو. عقودا من قبل، حين كانت اللسانيات تجتاز عصرها " التركيبي "، كان من الواجب التأكيد على أن النحو ليس بداية ونهاية الدراسة اللسانية في كليتها، وأن من الممكن أن نقطع أشواطا هامة في تفهم طبيعة اللسان ووظائفه من غير أن نستعمل نحوا بالمرة. غير أننا الآن يجب أن ندافع عن نقيض هذه الأطروحة، ونؤكد أهمية النحو في الدراسة اللسانية[4].

---

[1] نستخدم " **مستوى** " لترجمة " level "، و" **طبقة** " لترجمة " stratum ". وهناك مصطلح آخر يستعمل بنفس المعنى وهو " أُفُق " (" plane "). وسوف نتوقف في هذا الفصل بشيء من التفصيل عند مسألة " **مستويات** " اللسان، ولاسيما في [§ 1. 6. 1. 1] و[§ 1. 8].

[2] نفسه، ص. xiv. ونستعمل " **شفرة** " في مقابل " code ". وتجدر الإشارة إلى أن النحو يشمل، تبعا لهاليداي، في اللغات التي تتغير فيها صُوَر الكلمات، مثل اللغة العربية؛ إلى جانب المعجم و" التركيب "، الصرف أيضا.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

لقد أصبح الاهتمام الراهن يتجه نحو تحليل الخطاب أو " لسانيات النص "[1]. وقد يفترض أحيانا أن هذه الدراسة يمكن أن تتم من غير اللجوء إلى نحو، أو أخطر من ذلك، أنها قد تشكل بديلا عن النحو. لكن هذا الافتراض، عند هاليداي، مجرد وهم. إن تحليل الخطاب الذي لا ينبني في عمقه على نحو، ليس تحليلا بالمرة. فلن يكون هذا العمل، حتى لو اعتمد مواضعات صورية أو رمزية، أكثر من استطراد يساير النص منشغلا بانتقاء ما يريد، لسبب أو آخر، التعليق عليه[2].

إن النص وحدة من المعاني، لا من الألفاظ. فهو وحدة دلالية، وليس وحدة نحوية. غير أن المعاني لا يمكن أن تتمظهر أو " تحقق " إلا عبر " المباني "، عبر " الألفاظ ". فالنحو، إنما يجعل المعاني ألفاظا. وبدون نظرية تتناول اللفظ، أو بالأحرى " التلفيظ "؛ لا وسيلة تبقى لدينا من أجل توضيح تأويلنا لمعنى النص. ولهذا؛ فإن الاهتمام الراهن بتحليل الخطاب؛ يوفر، في واقع الأمر، سياقا يحتل داخله النحو مكانا مركزيا[3].

ويبين لنا هذا كله، علاوة على ذلك، " نوع النحو " الذي نحتاج إليه. فلكي نستطيع أن نقول أشياء ملموسة ومفيدة عن معنى النص، وفعاليته في السياقات الاجتماعية – الثقافية؛ لابد، في تصور هاليداي، أن يكون النحو الذي نعتمده دلاليا في توجهه، وظيفيا في أساسه. فيجب أن توصف المقولات النحوية باعتبارها مجرد تحققات للانتظامات الدلالية. وإلا؛ فسوف يكون النحو عاجزا على أن يمدنا بأرضية نربط انطلاقا منها النص بالعالم غير اللغوي، بالمحيط المقامي – الثقافي[4].

5.1 الأنموذج الصوري والأنموذج الوظيفي

يذهب ماثياسين وهاليداي إلى أن التاريخ الطويل لدراسة اللسان في العالم الغربي عرف دائما تيارين اثنين تمتد جذور كل منهما إلى الرومان واليونان القدامى. وخلال هذا التاريخ الطويل، شهد كل تيار من هذين التيارين، بلا شك، تنويعات مختلفة وأصيلة. غير أننا ما زلنا، إلى حد اليوم، نستطيع أن نتتبع، عبر العصور، تطور هذين النوعين من التفكير في اللسان: الأنموذج الصوري، والأنموذج الوظيفي[5].

فوفقا للتصور الأول، للأنموذج الصوري؛ يعد اللسان مجموعة من القواعد التي تحدد البنيات النحوية، مثل قاعدة تكوين الجملة المتعدية عبر استعمال البنية " **فعل + مفعول** ". وهذا التصور يعتمد منظور الفلسفة والمنطق. وهو لذلك، يعد " الجملة " الوحدة المركزية في اللسان، ويؤول هذه الوحدة النحوية وفقا لنموذج منطقي: " **موضوع + محمول** "، " **محمول + موضوع** "... وبما أن الجملة هي، تبعا لهذا الأنموذج، الوحدة

---

[1] ينظر (الكعاك 90 – 1991) من أجل عرض مفصل لتطور مختلف تيارات لسانيات النص، وموقع النموذج النسقي – الوظيفي بينها. وينظر أيضا (الخطابي 1991)، و(الزناد 1993).

[2] (هاليداي 1985: xvi – xvii).

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص. xvii.

[5] (ماثياسين وهاليداي 1997)، وينظر أيضا (ميلر 2004: 24). وسوف نرجع إلى التمييز بين اللسانيات الصورية واللسانيات الوظيفية في الفقرة [§ 1. 11].

اللسانية الأساس؛ فهي تدرس في معزل عن المحيط، بوصفها موضوعا صوريا صرفا فقط.

أما في التصور الآخر، في الأنموذج الوظيفي؛ فاللسان عبارة عن مجموعة من الموارد التي تمكن من التعبير عن المعاني. وخلافا للأنموذج الصوري؛ يركز هذا المنظور، الذي هو منظور علوم البلاغة وعلم الأنثروبولوجيا، على " النص " باعتباره الوحدة المركزية في اللسان؛ ومن ثمة، على تنظيمه وفقا لوظيفته داخل السياق البلاغي. وبما أن الوحدة الأساس في الوصف اللساني هي النص، فإن الجملة لا تدرس كما لو كانت " خارج السياق "؛ بل تعالج في إطار محيطها التخاطبي: حينا باعتبار السياق النصي، وحينا آخر باعتبار السياق المقامي – الثقافي[1].

ويمثل النحو التعليمي صيغة مبسطة من منظور " النحو كقواعد ". وهذه القواعد تصف " الكلمات داخل الجمل "؛ حيث تؤدي الكلمات في حد ذاتها وظائف داخل بنية الجملة، مثل الفاعل والمفعول... ويكتفي النحو التعليمي، فضلا عن ذلك، بعرض " أجزاء " متفرقة من النظام النحوي، دون الاستناد إلى رؤية واضحة لتنظيم اللسان. وهو بالتالي لا يسمح لنا بأن نكون نظرة متكاملة عن النسق اللساني في شموليته[2].

أبعد من ذلك؛ لا تستطيع هذه النحويات، كنظرية، أن تستجيب للشروط التي أصبحنا في العصر الراهن نضعها على النظريات النحوية. فنحن، الآن أكثر من أي وقت مضى، نحتاج في مجالات شتى، مثل التربية والحاسوب والترجمة وغيرها، إلى نظرية أعم وأشمل في مواجهة رهانات عصر الإعلام والتواصل[3]. ولا شك، في المقابل، أننا أصبحنا حاليا في وضعية نقدر انطلاقا من الإمكانات التي تتيحها أن نعرف أكثر عن اللسان، وعن النص. فالاختراعات الحديثة تسمح لنا، عبر المسجلة مثلا، أن نخزن ونفحص النصوص الشفهية؛ وعبر الحاسوب، أن نعالج آليا قدرا كبيرا من النصوص الفعلية[4] ...

وتقدم النظرية النسقية – الوظيفية[5]، التي اقترحها اللساني الإنجليزي " م. أ. ك هاليداي " منذ بداية ستينيات القرن الماضي، أحد الأجوبة الممكنة عن هذه الرهانات. وتعد هذه النظرية أحد أبرز النماذج اللسانية المعاصرة التي تمثل تطورا مهما للنظريات الوظيفية عموما، ولنظريات " مؤسسي " الفكر اللساني الحديث، وعلى رأسهم دو سوسير ويامسليف وفيرث على وجه الخصوص.

---

[1] (ماثياسين وهاليداي 1997)، وينظر أيضا (ليبسون 2004: 5 – 6).

[2] (ماثياسين وهاليداي 1997).

[3] (ميلر 2004: 25).

[4] (ماثياسين وهاليداي 1997).

[5] نستعمل " **نظرية نسقية – وظيفية** " في مقابل " systemic – functional theory ". ونحن نترجم المصطلح الأجنبي " system " بالكلمة العربية " **نَسَق** "؛ خلافا لبعض الباحثين الذين يستخدمون لنفس الغرض الكلمة " نظام "، فيطلقون على هذه النظرية اسم " النظرية النظامية – الوظيفية "، مثل (يحيى أحمد 1988)، و(نحلة 2002).

ويتضمن هذا المدخل التقديمي عرضا موجزا للنظرية النسقية – الوظيفية: لمنطلقاتها " الإبستيمولوجية "، وتقنياتها الوصفية، لأهم المفاهيم التي تعتمدها، لنشأتها وتطورها، وللجهود التي بذلتها من أجل بلورة الأفكار الرائدة لهؤلاء الباحثين المرموقين.

والحق أن هناك العديد من اللسانيين العرب المعاصرين الذين استفادوا من النظرية النسقية – الوظيفية، ولاسيما من الأطروحات الشهيرة لهاليداي التي سنعرض لها في [§ 1. 11]، والتي تتعلق بالمقاربة الوظيفية عموما، وأداء اللسان لثلاث وظائف معممة: الوظيفة التمثلية، والوظيفة التفاعلية، والوظيفة النصية؛ وتنظيم النسق اللساني في مجمله على هذا الأساس الدلالي – الوظيفي...[1]

غير أننا، على الرغم من هذا كله، لا نجد دراسة شاملة تأخذ على عاتقها مهمة استثمار إسهامات هذه النظرية في استكشاف نحو اللغة العربية استنادا إلى الإطار النظري النسقي - الوظيفي. وكأن هذه المهمة تحول دونها صعوبات موضوعية تتعلق بتباين أنماط اللغات. فاللغة العربية تنتمي إلى النمط **ف**(عل) **فا**(عل) **مف**(عول)، بيد أن اللغة الانجليزية، التي استأثرت حتى وقت قريب باهتمام اللسانيين النسقيين، تنتمي إلى النمط **فا ف مف**[2].

وتهدف أعمال البحث المقدمة ضمن هذه الدراسات في شكل مؤلف يحمل عنوان: " اللسانيات النسقية – الوظيفية ونحو اللغة العربية "، إلى تذليل مختلف أنواع الصعوبات التي تحول دون استغلال النظرية النسقية – الوظيفية في وصف اللغة العربية. وهي، لذلك، تغطي كثيرا من المظاهر الأساس للنحو العربي من منظور هذا الإطار النظري.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن الأطروحة التي دافعنا عنها، في السنة الأكاديمية 90 – 1991، لنيل دبلوم الدراسات العليا، تحت إشراف المرحوم ذ. أحمد الإدريسي طيب الله ثراه؛ تعرض هي كذلك إلى العديد من مظاهر اللغة العربية في إطار النموذج النظري النسقي – الوظيفي.

---

[1] ينظر مثلا (المتوكل 1989)، (يحيى أحمد 1989) و(نحلة 2002). ونستعمل " **تمثلي** " و" **تفاعلي** " و" **نَصي** " في مقابل " representational " و" interactional " و" textual "، على التوالي. وسوف نتناول الوظيفة التمثلية في [§ 1. 11. 3. 1]، والوظيفة التفاعلية في [§ 1. 11. 3. 2]، والوظيفة النصية في [§ 1. 11. 3. 3].

[2] (المتوكل 1989: 113).

إلا أن هذا العمل المخصص لموضوع " الاتساق في اللغة العربية " يركز على النص تحديدا مبرزا العلاقات الاتساقية[1] الشخصية والإشارية والتعويضية والحذفية والوصلية التي تسهم في ربط الجمل بعضها ببعض. وهو، لذلك، لا يتطرق إلا عرضا لمظاهر الوحدات اللسانية الأخرى، مثل الجملة المركبة والجملة البسيطة والمجموعة والمركب والكلمة والصُّرَيْفَة[2].

وبناء عليه؛ تواصل أعمال البحث الحالية إنجاز هذا المشروع العريض عبر تناول العديد من الجوانب " غير – النصية " من النظام النحوي العربي، وخاصة على صعيد الوحدة المركزية في هذا المستوى: الجملة البسيطة، مع الاعتناء كذلك بالوحدات التي تسهم في تكوينها، مثل المجموعات والمركبات والكلمات والصُّرَيْفات.

1. 6 النظرية النسقية - الوظيفية

لقد نشأت النظرية النسقية، في واقع الأمر، من خلال الاشتغال على بعض لغات الشرق الأقصى، ولاسيما اللغة الصينية، ثم بعد ذلك على اللغة الانجليزية وكثير من اللغات الطبيعية الأخرى[3]. كما استعملت منذ صياغاتها الأولى لأهداف تطبيقية، في التربية والمعلوميات. وخلافا للنحويات التي ما زالت تلقن في المدارس، تعتمد هذه النظرية منظور الموارد. فهي تهدف إلى مقاربة النسق الشامل للسان، وليس إلى إبراز بعض الأجزاء المبعثرة فقط[4].

ويمكننا أن نرصد تطور النظرية النسقية من خلال مرحلتين أساسيتين. فقد خضعت هذه النظرية، عند نشأتها، إلى التأثيرات المباشرة لأفكار اللساني البريطاني الشهير " ج. ر فيرث " التي سوف نتطرق إليها باقتضاب في الفقرة [§ 1. 8]، ولاسيما تصوره لوظيفة اللسان داخل السياق الاجتماعي، وتنظيمه بحسب " المحورين" التراكبي أو " البنيوي "، والأنموذجي أو " النسقي "[5].

---

[1] نستعمل " **اتساق** " في مقابل " cohesion ".

[2] نستخدم " **جملة مركبة** " لترجمة " sentence " (= " clause complex ")، و" **جملة بسيطة** " (أو بتلخيص " جملة ") لترجمة " clause "، و " **مجموعة** " لترجمة " group "، و" **مُرَكَّب** " لترجمة " phrase "، و" **كلمة** " لترجمة " word "، و" **صُرَيْفَة** " لترجمة " morpheme ". وسوف نرجع إلى هذه المفاهيم في [§ 1. 6. 1. 3]. وينظر، من أجل مزيد من التفصيل، [§ 2. 1].

[3] (بوتلير 1985: 14)، وينظر أيضا (ماثياسين وهاليداي 1997). ويمكن التعرف إلى النظرية النسقية – الوظيفية بواسطة الموقع الإلكتروني المخصص لهذه النظرية: www.wagsoft.com، الذي يحتوي على كثير من المواد (مقالات، أطروحات، برمجيات...). وهناك على الانترنيت، زيادة على ذلك، العديد من مجموعات المناقشة التي توفر وسائل للتواصل بين مختلف المهتمين.

[4] (هاليداي 2004: 19)، وينظر أيضا (ماثياسين وهاليداي 1997).

[5] ينظر، من أجل عرض مفصل لجذور اللسانيات النسقية، ونشأتها (بوتلير 1985: 1 - 13)، و(يحيى أحمد 1989: 649 – 657). ونستخدم الكلمة العربية " **تراكبي** " في مقابل " syntagmatic "، والكلمة العربية " **أنموذجي** " في مقابل " paradigmatic ". وسوف نتناول بشيء من التفصيل المحور التراكبي في [§ 1. 6. 1. 2. 1]، والمحور الأنموذجي في [§ 1. 6. 1. 2. 2]؛ كما سوف نتطرق، علاوة على ذلك، إلى تصور اللسانيات النسقية للعلاقات القائمة بين المقولات النحوية على هذين المحورين في [§ 1. 9].

ففي مستهل العقد السادس من القرن الماضي؛ بادر هاليداي، الذي هو أحد طلبة فيرث، إلى اقتراح صياغة أولى للنظرية النسقية تنطلق من المنظور الاجتماعي – الأنثروبولوجي الذي اعتمده فيرث من قبل. ولذلك؛ فهذه النظرية " الفيرثية – الجديدة "[1] تركز على تناول اللسان باعتباره ظاهرة ترد داخل السياق المقامي الاجتماعي - الثقافي. بيد أنها تشكل، مع ذلك، تقدما ملموسا بالنسبة إلى آراء فيرث نفسه[2].

وقد وجهت اللسانيات النسقية، في هذه الصياغة الأولى، عنايتها، مثل النماذج التوليدية - التحويلية لتلك الفترة، إلى النحو أو " التركيب ". غير أنها، حين كانت هذه النماذج تهتم بتوليد البنيات العميقة، والعمليات التي تحولها إلى بنيات سطحية جيدة التكوين؛ كانت هي تسعى، بدلا من ذلك، إلى توفير إطار شامل لتحليل أي نص أو خطاب يتلفظ به في سياقات مقامية حقيقية[3].

وسوف نقدم في الفقرة الموالية [§ 1. 6. 1] رؤية عامة عن النظرية النسقية في هذه المرحلة الأولى التي عرفت فيها، لأسباب ستتضح من خلال العرض، باسم " نظرية السلم-&-المقولة "[4]. ثم نتطرق، في الفقرة التالية [§ 1. 6. 2]، لأهم التطورات التي عرفتها هذه النظرية، والتي على إثرها أصبحت تسمى: " النظرية النسقية – الوظيفية ".

1. 6. 1 مدخل إلى اللسانيات النسقية: نظرية السلم والمقولة

يعتقد هاليداي أن أي وصف، ولو أولي، للسان يقتضي " نظرية " ما. إلا أن الوصف، بقدر ما تكون النظرية أكثر كفاية، يصبح أشد تفهما وبساطة. والنظرية النسقية، مثلما رأينا، تملك العديد من التطبيقات. ولكن؛ يبقى أن الشرط الضروري لهذه التطبيقات كلها هو التوفر، أولا، على وصف " جيد " للغة أو اللغات المدروسة[5].

1. 6. 1. 1 مستويات اللسان

إذا انطلقنا من أن اللسان، إجمالا، هو " مجموعة من الأصوات المنظمة "؛ فسوف نتعرف، ضمن هذه الظاهرة اللسانية الشاملة والغنية شقين: الأصوات، والتنظيم. وإذا كنا، بالموازاة مع ذلك، نهدف إلى إبراز موقع اللسانيات ضمن مختلف العلوم التي تتناول اللسان، فيمكن أن نذهب إلى أن علم اللسانيات هو الذي يتكفل بدراسة التنظيم، فيما يعنى علم الأصوات، كما يدل على ذلك اسمه، بدراسة الأصوات نفسها[6].

يتمظهر اللسان دائما، منطوقا كان أم مكتوبا، من خلال " عبارة " ما: بواسطة " مادة " يتجسد فيها. قد تكون هذه المادة أصواتا أو حروفا أو شيئا آخر. غير أن اللسان

---

[1] (يحيى أحمد 1989: 649). ونستعمل " (لسانيات) **فيرثية – جديدة** " في مقابل " neo – firthian (linguistics) ".

[2] (مورلي 1985: 1).

[3] نفسه.

[4] نستعمل " **نظرية السلم-&-المقولة** " لترجمة " scale-&-category theory ".

[5] (هاليداي 1966: 1).

[6] نفسه.

يملك شكلا أو صورة أيضا. فلا يجوز للأصوات أو الحروف أن ترد كيفما اتفق. اللسان نسق منظم. فهو، كما قلنا، " أصوات منظمة ". بل يجب، وفقا للمنظور الاجتماعي – الأنثروبولوجي المذكور آنفا، أن نضيف إلى هذا التعريف، " تستعمل في مقامات "، أي في سياقات تخاطبية فعلية. إن اللسان، بتلخيص، " أصوات أو حروف منظمة تستعمل داخل مقامات اجتماعية – ثقافية "[1].

ومما لا شك فيه أن تنوع مظاهر الظاهرة اللسانية يقتضي أن تعالج هذه الظاهرة وفقا لمستويات متعددة ومختلفة من الوصف. ولهذا؛ كانت اللسانيات النسقية تميز في مقاربة اللسان بين " المستويات " الثلاثة الأساس المشار إليها أعلاه: المادة، الصورة، والمقام:

(1) المادة: هي الأصوات المنطوقة والمسموعة، أو الحروف المرئية المكتوبة أو المرقونة.

(2) الصورة: هي انتظام المادة بحسب تأليفات متعرفة ودالة. وداخل هذا المستوى، يجب أن نميز بين مستويين فرعيين: النحو والمعجم.

(3) المقام: هو مستوى يشمل: (i) الأطروحة: وهي ما يتحدث عنه، أو " موضوع " النص؛ و(ii) المقام المباشر: وهو المشهد الفيزيائي الذي يتلفظ فيه بالنص، ويضم جميع العوامل الاجتماعية – الثقافية التي تشكل خلفية النص وملابساته، من زمان ومكان وشخصيات المشاركين في عملية التخاطب والعلاقات القائمة بينهم وأهدافهم من التخاطب الخ... وأخيرا (iii) المقام الواسع: وهو الخلفية المعرفية التي تلزم باستعمال اللسان بطريقة خاصة، دون غيرها. ويشمل كل ما ينتمي إلى تجربة المتكلم، ويؤدي به إلى اختيار نص معين، وإنشائه بشكل متميز؛ أو إلى تجربة المخاطب، ويؤدي به إلى تأويل النص بشكل دون آخر[2].

ولا تترابط هذه المستويات " الأساس " مباشرة، بل تتوسطها مستويات " بَيْنِيّة "؛ فيربط بين الصورة، وبين المادة مستوى الصوتيات، إذا كانت المادة أصواتا؛ ومستوى " الحَرْفِيّات "[3]، إذا كانت حروفا؛ كما يربط بين هذه الصورة النحوية – المعجمية نفسها، وبين المقام مستوى يستحق، في الاصطلاح اللساني المألوف، أن يطلق عليه اسم " المستوى الدلالي ". لكنه، للأسف، سمي حينئذ: " السياق."

---

[1] نفسه، ص. 2. ونستعمل " **مادة** " في مقابل " substance "، و" **صورة** " في مقابل " form "، و" **مقام** " في مقابل " situation ".

[2] (بيري 1975: 40 -41). وينظر في خصوص مقاربة اللسانيات النسقية لمفهوم المقام (الكعاك 90 – 1991: 60 – 67)، والإحالات هناك.

[3] نستعمل " **حَرْفِيّات** " في مقابل " graphology ".

وينبغي أن نهتم في الوصف اللساني بالصورة أساسا، ولكن أيضا بالعلاقات التي تربطها من جهة، عبر الصوتيات والحرفيات، بالمادة الصوتية أو الحرفية؛ ومن جهة أخرى، بالمقام عبر " الدلالة " أو السياق[1].

وتوضح الخطاطة (1) مستويات اللسان في هذه الصياغة الأولى للنظرية النسقية، وكذا موقع علم اللسانيات بين العلوم اللغوية وغير اللغوية الأخرى[2]:

مادة	↔	**صورة**	↔	**مقام**
مادة صوتية	**صوتيات**	**نحو**	**سياق**	أطروحة
				مقام مباشر
مادة حرفية	**حرفيات**	**معجم**		مقام واسع
علم الأصوات ...	**الــــلـــســـــانـــيـــــات**			علوم أخرى

الخطاطة (1 - 1) مستويات اللسان وعلومه

1. 6. 1. 2 المحور التراكبي والمحور الأنموذجي

لننطلق بدايةً من المقارنة بين الملفوظات (1) بعده:

(1) أ– لَنْ يكتبَ هذا الولدُ درسَ التاريخِ في القسمِ.
ب– كتبَ الولدُ الدرسَ حقًّا.
ج– سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الرسالةَ بَعْدَ غدٍ.
د– لَمْ يَكتبْ محمدٌ رسالةً مِنْ قَبْلُ.

يظهر أن الانتظامات اللسانية تتوزع على بعدين: بعد " أفقي" يشمل العناصر التي يرد بعضها مع بعض بالفعل، وبعد "عمودي " يشمل العناصر التي يمكنها أن تشغل نفس المحل في البنية. ويسمى هذا البعدان، في دراسة اللغة، بالمحور التراكبي والمحور الأنموذجي[3]. وتعكس الخطاطة (2) الانتظامات التي يمثلها هذان المحوران في الوصف اللساني[4]:

---

[1] (هاليداي 1966: 4). ونستعمل " **مستوى بَيْنِيّ** " لترجمة " inter-level "، و" **مستوى فرعي** " لترجمة " sub-level ".

[2] نفسه. وينظر أيضا (بيري 1975: 47).

[3] (بيري 1975: 52).

[4] (فريدي 2004: 60).

المحور التراكبي

المحور الأنموذجي

لن يكتب	هذا الولد	درس التاريخ	في القسم
كتب	الولد	الدرس	حقا
سوف يكتب	محمد	الرسالة	بعد غد
لم يكتب	محمد	رسالة	من قبل
...	...	...	...

الخطاطة (1 - 2) المحور التراكبي والمحور الأنموذجي

1. 6. 1. 2. 1 المحور التراكبي: محور التسلسل

تتقدم الملفوظات اللغوية في شكل مجموعة من الوحدات التي ترد بالتتابع الواحدة تلو الأخرى، حيث يشكل هذا التوالي بعدا أحاديا، مثل الخط في الأشكال الهندسية تماما[1]. فالجملة (1. أ) على سبيل المثال، تتكون من أربعة أجزاء: "*لَنْ يكتبَ* " و" *هذا الولدُ* " و" *درسَ التاريخ* " و " *في القسمِ* "؛ حيث يرد الجزء " *هذا الولد* " مباشرة بعد الجزء "*لن يكتب* "، والجزء "*درس التاريخ* " مباشرة بعد الجزء " *هذا الولد* "، والجزء "*في القسم*" مباشرة بعد الجزء "*درس التاريخ* ".

ويدعى، كما أشرنا، هذا البعد في الوصف اللساني: المحور التراكبي. وقد يسمى أيضا محور التسلسل؛ إذ يبدو، من منظوره، أن كل جزء من الأجزاء بمثابة الحلقة في السلسلة التي يكونها الملفوظ بأجمعه[2].

ويجوز لنا أن نتصور محور التراكب في اللغة المنطوقة باعتباره بعدا زمانيا، إذ ترد الوحدات واحدة بعد الأخرى في الزمان. أما حين نتناول اللغة المكتوبة، فيمكننا أن نرى في هذا البعد بعدا مكانيا أيضا؛ لأننا نكتب أو نقرأ الوحدات واحدة بعد الأخرى في الزمان، وهذه الوحدات، بغض النظر عما إذا كنا نقرأ أو نكتب، ترد بالتتابع في المكان أيضا، على امتداد السطور الموجودة على صفحة الورقة[3].

---

[1] (بيري 1975: 51).

[2] نفسه.

[3] نفسه.

وتملك كل لغة مجموعة من الانتظامات التي تخضع لها العناصر في المحور التراكبي. ولكنها، في نفس الوقت، لا تقبل مجموعة من الانتظامات الأخرى[1]. فالجمل (2) تبدي انتظامات متوافرة في اللغة العربية:

(2) أ- كتب محمد الرسالة.
ب– كتب الرسالة محمد.
ج– الرسالةَ كتب محمد.
د– محمد كتب الرسالة.

ولكن الانتظام الذي تبديه الجملة (2. ه) مثلا ليس انتظاما مقبولا في هذه اللغة[2]:

(2) ه– * الرسالةَ محمد كتب.

1. 6. 1. 2. 2 المحور الأنموذجي: محور الاختيار

هناك في أي نقطة على محور التراكب إمكانية لإجراء اختيار ما[3]. فالوحدة "*لَنْ يكتبَ* " مثلا تعبر عن اختيار معين، في حين تعبر الوحدات " *سَوْفَ يكتبُ* " و"*لَمْ يكتبْ* " و"*قَدْ يكتبُ* " عن اختيارات أخرى. وهذه الاختيارات تمثل تقابلات معبرة عن اختلافات في المعاني. فاختيار الوحدة "*لن يكتب* "، بدلا من الوحدة "*سوف يكتب* "، يعبر عن اختيار قطبية النفي، في مقابل قطبية الإيجاب[4].

ويجب أن نؤكد أن هذه الاختيارات هي اختيارات بين الوحدات التي يمكنها أن تشغل نفس المحل في البنية[5]. فهناك تقابل حقا بين الوحدتين " *سوف يكتب* " و"*لن يكتب* "، لأنهما تمثلان نفس العنصر في بنية الجملة؛ إذ بإمكاننا أن نقول: " *سوف يكتب هذا الولد درس التاريخ في القسم* "، بدلا من "*لن يكتب هذا الولد درس التاريخ في القسم* "؛ بيد أنه لا يوجد أي تقابل ممكن بين الوحدة "*سوف يكتب* " والوحدة " *هذا الولد* "، لأنهما تمثلان عنصرين مختلفين في البنية.

ويصطلح على تسمية هذا البعد في وصف اللغة بمحور الاختيار أو المحور الأنموذجي[6]. وربما كانت هذه التسمية تذكر بمفهوم الأنموذج الصرفي المتداول في النحو الكلاسيكي[7]. والذي نمثل له بأنموذج تصريف فعل الأمر الوارد في الخطاطة (3):

---

[1] نفسه، ص. 51 – 52.

[2] يشير الرمز " * " قبل الجملة، كما في (2. ه) بعده، إلى أن هذه الجملة غير مقبولة.

[3] نفسه، ص. 52.

[4] نستخدم " **قطبية** " لترجمة " polarity ". والقطبية، عند هاليداي (هاليداي 2004: 116)، هي النسق الذي يتم فيه الاختيار بين " نعم ": "*كتب محمد الدرس* "، "*اكتب الدرس* "؛ وبين " لا ": "*لم يكتب محمد الدرس* "، "*لا تكتبِ الدرس* ". وينظر من أجل مزيد من التفصيل في خصوص مفهوم " القطبية " داخل اللسانيات النسقية [§ 6. 3. 1].

[5] (بيري 1975: 55).

[6] نفسه، ص. 52.

[7] (يونغ 1980: 18 – 19)، ونستعمل " **أنموذج** " لترجمة " paradigm ".

	مذكر	مؤنث
مفرد	اكتب	اكتبي
مثنى	اكتبا	
جمع	اكتبوا	اكتبن

الخطاطة (1 - 3) أنموذج تصريف فعل الأمر

فالألفاظ الصورية التي يتضمنها هذا الأنموذج تربط بينها، دون شك، علاقات محددة داخل المجموع الذي يمثله النسق اللساني. غير أن هذه العلاقات ليست علاقات تراكبية، لأن هذه الألفاظ لا يمكن أن ترد معا داخل جملة واحدة؛ بل هي علاقات أنموذجية، لأنها تستطيع مع ذلك أن تمثل نفس العنصر في البنية.

1. 6. 1. 3 مقولات نظرية النحو

تقتضي اللسانيات العامة، بطبيعة الأمر، نظرية شاملة للسان؛ مع ما يتطلبه ذلك من رصد للخصائص المشتركة بين اللغات[1]. وفي رأي هاليداي أن ثمة العديد من الخصائص التي قد تعتبر " كُلِّية " بهذا المعنى. غير أنها، في الواقع، ليست كذلك. فمفاهيم مثل الفعل والمقطع ليست عنده من " الكليات اللسانية "؛ طالما أنها تحتاج إلى أن يعاد تعريفها بالنسبة إلى كل لغة على حدة. فليس المقطع في اللغة الفرنسية هو بالضبط المقطع في اللغة الإنجليزية. وهناك لغات لا نجد فيها، تبعا للباحث، وحدة متميزة يمكن أن نطلق عليها اسم " الفعل ". فنحن لا نعثر، بين الوحدات النحوية في هذه اللغات، على ما يبدي القدر الكافي من الخصائص المحددة لقسم " الأفعال " في اللغات التي استعمل هذا المصطلح لوصفها أول الأمر[2].

إن اللسانيات العامة ضرورية، إذا كنا نهدف إلى أن نتفهم طبيعة اللسان، وطرق اشتغاله. ولكن؛ إن كنا نريد حقا أن نعرف ما هو المشترك بين اللغات، فعلينا، في تصور الباحث، أن نبحث عن مفاهيم أكثر تجريدا. لن نجد في كل اللغات أفعالا بالتوصيف الذي نعرفه نحن، أي كما تحدده أنحاء لغاتنا التي يوجد فيها قسم من الكلمات نستطيع أن نضع عليه العنوان: " فِعْل ". إلا أننا، بعد شيء من التمحيص، سوف نعثر على المقولة التي ليس الفعل إلا أحد تمظهراتها، والتي هي مقولة " القِسْم ". فجميع اللغات تتوفر، في رأي الباحث، على أقسام مجردة تصنف فيها وحدات اللسان[3].

وإذا كانت النظرية النحوية، كما تصورها النموذج النسقي أثناء هذه المرحلة، تتمثل في مجموعة من المقولات المجردة المترابطة عبر أبعاد مختلفة من التعميم؛ فلا غرابة أن

---

[1] (هاليداي 1966: 2).

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص. 2 - 3. نستعمل الكلمة " قِسْم " في مقابل المصطلح الأجنبي " class ".

نجد هذا النموذج يسعى، منذئذ، إلى تعرف هذه المقولات؛ واستكشاف أنواع العلاقات التي تربطها بالوقائع التي تطمح هذه النظرية إلى تفسيرها[1].

آنذاك؛ تعرفت اللسانيات النسقية فعليا أربع مقولات متساوية من حيث الأهمية: الوحدة والبنية والقسم والنسق[2]. ولكن مقولة " النسق " سرعان ما احتلت ضمنها، في مرحلة تالية، مكانة مركزية؛ وأخذت أهمية بالغة وصلت إلى حد وصف هذه النظرية، في شموليتها، بالنظرية " النسقية "[3].

وسوف نعرض بإيجاز، في هذه الفقرة، لمقولات الوحدة والبنية والقسم والنسق. غير أن أعمال البحث الحالية تتوخى، علاوة على ذلك، تقديم رؤية عامة وواضحة عن كل مقولة من هذه المقولات. ولذلك، فكتاب " اللسانيات النسقية – الوظيفية ونحو اللغة العربية "، الذي يمثل حصيلة تركيبية لهذه الأعمال؛ يتناول، من خلال الفصل [§ 2]، مقولة الوحدة في [§ 2. 1]، والبنية في [§ 2. 2]، والقسم في [§ 2. 3]؛ بينما يتطرق الفصل [§ 3] من هذا المؤلف بأتمه لمقولة النسق، اعتبارا للأهمية الخاصة التي تملكها هذه المقولة داخل الإطار النظري المعتمد في هذه الأعمال.

وتمثل مقولة " الوحدة " كل جزء من الملفوظ يبدي انتظاما نحويا ما، مثل الجملة، والكلمة، الخ[4]. ففي الملفوظ "*كَتَبَ الولدُ الدرسَ أَمْسِ* " مثلا، تشكل الأجزاء "*كَتَبَ* " و"*الولدُ* " و"*الدرسَ* " و"*أَمْسِ* " وحدات نحوية. لكن الكل الذي يشملها: الجملة "*كَتَبَ الولدُ الدرسَ أَمْسِ* " برمتها، تمثل وحدة نحوية أيضا. إن لكل وحدة، بعبارة أخرى، " مرتبة " محددة؛ إذ تنتمي الوحدة "*كَتَبَ الولدُ الدرسَ أَمْسِ* " إلى مرتبة " الجملة "، بيد أن الوحدات "*كتب* " و"*الولد* " و"*الدرس* " و"*أمس* " تنتمي إلى مرتبة " الكلمة "[5].

ولا شك أن الجملة والكلمة تشكلان الوحدتين الأساسيتين في التصور العام والشائع للدراسة النحوية. وهذا التصور يحمل في طياته، تبعا لهاليداي، كثيرا من الحس المشترك الوجيه. إن كلا من الجملة والكلمة وحدة متميزة داخل النحو. ولكننا؛ حين نشرع في مقاربة أكثر تفصيلا لأنحاء اللغات الطبيعية، ومن ضمنها اللغة العربية، يجدر بنا أن نتعرف، زيادة على ذلك، مرتبتين أخريين: واحدة بين الجملة والكلمة، هي مرتبة المجموعة والمركب؛ وواحدة تحت الكلمة نفسها، وهي مرتبة الصُّرَيْفَة[6].

وإن كان النحو التعليمي يسعى، كما ذكرنا في [§ 1. 5]، إلى أن يصف بنيات الجمل من خلال تحديد الوظائف التي تلعبها الكلمات مباشرة في تكوينها؛ فإن الوصف النسقي - الوظيفي للنظام النحوي العربي ينبغي أن يتعرف، في المقابل، وحدات أخرى: وحدات

---

[1] (بوتلير 1985: 15).

[2] نستعمل " **وحدة** " و" **بنية** " و" **نسق** " في مقابل " unit " و" structure " و"system" على التوالي.

[3] ينظر [§ 1. 6. 2] و[§ 1. 9]، والإحالات هناك.

[4] (هاليداي 1966: 7).

[5] نستعمل الكلمة العربية " **مرتبة** " لترجمة المصطلح الأجنبي " rank ". وسوف نعود إلى مقولة الوحدة، وسلم المرتبة، بشيء من الإسهاب في [§ 2. 1].

[6] نفسه.

وسطى بين الكلمة والجملة، أكبر من الكلمة، وأصغر من الجملة. وهذه الوحدات هي التي يصنفها هاليداي ضمن المجموعات والمركبات[1].

فإذا رجعنا مثلا إلى الجملة (1. أ)، وتوقفنا عند الأجزاء الأربعة التي تتكون هذه الجملة منها، وهي "*لَنْ يكتبَ* " و" *هذا الولدُ* " و" *درسَ التاريخِ* " و" *في القسمِ* "؛ سوف نلاحظ أن كل جزء منها لا يتمثل في كلمة واحدة فحسب؛ لأن الجزء الأول "*لن يكتب* " مجموعة فعلية تتكون من كلمتين " *لن* " و" *يكتب* "، والجزء الثاني " *هذا الولد* " مجموعة اسمية تتكون من كلمتين " *هذا* " و" *الولد* "، والجزء الثالث مجموعة اسمية تتكون من كلمتين كذلك " *درس* " و" *التاريخ* ". أما الجزء الأخير " *في القسم* "؛ فهو يتكون من كلمتين أيضا: " *في* " و" *القسم* ". غير أنه، عند هاليداي، ليس مجموعة، بل هو مركب حرفي.

ويرى الباحث أن كلا من المركب والمجموعة وصل إلى هذه المرتبة الوسطى بين الجملة وبين الكلمة عبر سبيل مختلف. فالمركب عنده هو " تقليص للجملة "، أو " جملة مصغرة "؛ بيد أن المجموعة هي " تمطيط للكلمة "، أو " كلمة موسعة ". ولذلك؛ تتكون المجموعات من كلمات تملك طبيعة واحدة، أي من كلمات فعلية، مثل "*لن*" و" *يكتب* "، في حالة المجموعة الفعلية؛ أو كلمات اسمية، نحو " *هذا* " و" *الولد* " في حالة المجموعة الاسمية. بينما تتكون المركبات الحرفية والظرفية، من كلمة حرفية أو ظرفية تؤدي دورا يشبه دور الفعل في الجملة، ومن كلمة اسمية تؤدي دورا يماثل الأدوار التي تؤديها العناصر الاسمية في بنية الجملة[2].

وتشمل مرتبة الصريفة، في النموذج النسقي – الوظيفي، الوحدات التي تُكَوِّن الكلمات نفسها. فالكلمات، خلافا لما قد نتوهم، ليست في حد ذاتها وحدات بسيطة. إن كلمة " *الولدُ* ": +*الْ* +*وَلَدْ* +*ـُ* +، مثلا، يجب أن تحلل إلى ثلاث صريفات، وهي: (1) " *الْ*" (لام التعريف)، و(2) " *وَلَدْ* "، و(3) " ـُ " (ضمة الإعراب). وإذن؛ فهذه الكلمة تتكون من وحدات أبسط. وهذه الوحدات التي تسمى: الصريفات هي، في واقع الحال، أبسط وحدات المستوى النحوي – المعجمي. ولذلك، فهي تحتل أدنى مرتبة فيه؛ بينما تعتبر الجملة أكبر وحدة في هذا المستوى، وتحتل بالتالي أعلى مرتبة في سلم المراتب التي تنظمه[3].

وغاية الأمر أن الوحدات النحوية تملك " أحجاما " مختلفة. فالوحدات البسيطة من بينها تُكَوِّن وحدات أكبر، وأكبر، حتى نصل إلى أكبر الوحدات. وهذه العلاقات التَّكَوُّنِيّة تقارب، في اللسانيات النسقية، وفقا لسلمية من المراتب تدعى: " سلم المرتبة "؛ حيث يمتد هذا السلم من الوحدة النحوية الأكبر، التي هي الجملة، وصولا إلى الوحدة النحوية الأصغر، التي هي الصريفة[4].

---

[1] نفسه.

[2] (هاليداي 1985: xxi).

[3] (هاليداي 1966: 7 - 8). ونستعمل أحيانا الرمز " زائد ": " + "، لتمثيل حد الصريفة.

[4] (هاليداي 1966: 7). ونستعمل " **سُلَّم** " لترجمة " scale "، و" **سُلَّمِية** " لترجمة " hierarchy ".

بعبارة أخرى؛ إن الجمل تتكون من مجموعات ومركبات، والمجموعات والمركبات تتكون من كلمات، والكلمات من صريفات. وهذه الصريفات هي الوحدات التي تتحقق عبر مستوى الصوتيات / الحرفيات، في شكل أصوات أو حروف[1].

وهناك، تبعا لهذه الصيغة الأولى من النظرية النسقية، خمس مراتب للوحدات اللسانية: الجملة المركبة، والجملة البسيطة، والمجموعة / المركب، والكلمة، والصريفة[2]. ولعل أحد المظاهر الهامة لتطور هذه النظرية تكمن في مراجعة مرتبة " الجملة المركبة "؛ إذ بينت الأعمال التي أنجزت، طوال هذه المرحلة الأولى، أن ظاهرة تركيب الوحدات النحوية تمس، إضافة إلى وحدة الجملة، الوحدات النحوية الأخرى أيضا، كالمجموعات / المركبات، والكلمات، وحتى الصريفات[3].

وتحاول أعمال البحث الراهنة أن تعكس هذا الجانب من التطور الذي حصل داخل اللسانيات النسقية – الوظيفية، بدءا من أواسط ستينيات القرن الماضي. فالفصل [§ 2] من هذا المؤلف ينطلق في الفقرة [§ 2. 1] من افتراض سلم مرتبة يتضمن خمس مراتب، بمرتبة متميزة تخصص للجملة المركبة، قبل أن يصل في الفقرة [§ 2. 7. 2] إلى إعادة النظر التي أدت إلى الاستغناء عن هذه المرتبة، عبر تعميم ظاهرة تركيب الوحدات على جميع المراتب[4].

وتعرف مقولة " البنية " بوصفها كل انتظام نحوي تبديه الوحدات[5]. فالأجزاء التي تُكَوِّن الجملة " *كتب الولد الدرس أمس* "، مثلا، تؤدي داخلها وظائف محددة؛ إذ يمثل الجزء "*كتب*" العنصر المحمول (**مح**)، والجزء "*الولد* " العنصر الفاعل (**فا**)، والجزء "*الدرس* " العنصر الفضلة (**فض**)، والجزء " *أمس* " العنصر الملحق (**ملح**). إن الوصف النحوي لهذه الجملة يسند إليها، بالتالي، البنية **مح فا فض ملح**[6].

ويمكن، تبعا لأهداف التحليل، أن يحتاج الوصف إلى أن يصل تدريجيا إلى حدود متفاوتة من التفصيل. فمثلا؛ نقدر، في خطوة أولى، أن نسند إلى الجملة "*كتب الولد الدرس في القسم أمس* " البنية **مح فا فض ملح ملح**. غير أننا إن شئنا أن نبين الفرق بين الوظيفة التي يؤديها داخل هذه الجملة كل من الملحقين "*أمس* " و"*في القسم* "؛ علينا أن ندقق، في خطوة تالية، هذا الوصف البنيوي؛ عبر تخصيص العنصر الأول بكونه " ملحقا زمانيا " (**ملح**$^{\text{زمان}}$)، والعنصر الأخير بكونه " ملحقا مكانيا " (**ملح**$^{\text{مكان}}$). وبعد هذا؛ نصبح نسند إلى هذه الجملة البنية **مح فا فض ملح**$^{\text{زمان}}$ **ملح**$^{\text{مكان}}$، حيث بإمكاننا أن نتعرف مباشرة

---

[1] ينظر الخطاطة (**1**) في الفصل [§ 2]، والإحالات هناك.

[2] (هاليداي 1966: 7).

[3] (مورلي 1985: 39).

[4] ينظر الخطاطة (5) بعده.

[5] (هاليداي 1966: 10). وينظر لمزيد من التفصيل [§ 2. 2].

[6] نستخدم " **محمول** " في مقابل " predicator "، و" **فاعل** " في مقابل " subject "، و " **فضلة** " في مقابل " complement "، و" **ملحق** " في مقابل " adjunct ". وينظر بصدد تصور اللسانيات النسقية، في هذه المرحلة المبكرة من تطورها، لبنية الجملة البسيطة، وأدوار العناصر **مح** و**فا** و**فض** و**ملح** داخلها، الفقرة [§ 2. 2. 1].

في البنية النوع الخاص لكل عنصر من عناصر الجملة. فالبنية **مح فا فض ملح**زمان **ملح**مكان، وفقا لهذا المنظور، بنية أشد تفصيلا، أو أكثر " دقة " و" لطفا " من البنية **مح فا فض ملح ملح**[1].

وترصد مقولة القسم، كما رأينا، تصنيف الوحدات بناء على معايير محددة[2]. فالوحدات "*كتب* " و " *لن يقرأ* " و" *قد يخرج* " تندرج كلها ضمن قسم واحد هو المجموعة الفعلية، والوحدات " *درسا* " و" *هذا الدرس*" و" *درس التاريخ* " تنضوي أيضا ضمن قسم واحد، هو المجموعة الاسمية، كما أن الوحدات " *في القسم* " و" *من على الطاولة* " و" *إلى الدار* " تصنف في قسم واحد، هو المركب الحرفي[3].

ويركز الفصل [§ 2] من هذا العمل على مقولات الوحدة والبنية والقسم. وهو لا يعنى ببنية الجملة فقط، بل يقارب التنظيم البنيوي للوحدات في النظام النحوي العربي بأكمله، على جميع المراتب التي يتمثل فيها هذا المستوى.

وواضح من هذا العرض أن مقولات الوحدة والبنية والقسم تعبر عن تنظيم اللسان على محوره التراكبي. أما مقولة النسق؛ فهي تمثل، في هذا الإطار النظري، تنظيم اللسان على المحور الأنموذجي؛ لأنها تعكس التقابلات المتوافرة لكل عنصر من عناصر البنية[4].

البنية[4].

فالمجموعة الفعلية التي تمثل العنصر المحمول في الجملة "*لن يكتب الولد الدرس* " مثلا، والتي هي "*لن يكتب* "، تختار من نسق **الزمن** (ماضي/ حاضر / مستقبل) السمة " مستقبل "، ومن نسق **القطبية** (موجبة / منفية) السمة " منفية ". وكذلك المجموعة الاسمية الفاعل في هذه الجملة، والتي هي " *الولد* "، تختار من نسق **التحديد** (نكرة / معرفة) السمة " معرفة "، ومن نسق **الإعراب** (مرفوع / منصوب / مجرور) السمة " مرفوع "، الخ.

ويربط سلم التبيين، أو " التحقيق " كما سمي لاحقا، بين هذه الاختيارات، وبين تمظهراتها اللفظية: مثلا بين السمة " منفية "، وبين ورود اللفظ "*لن* " داخل المجموعة الفعلية "*لن يكتبَ* "؛ وبين السمة " مرفوع "، وبين ورود الضمة "ـُ " في آخر الكلمة الاسمية "*الولدُ* "، الخ[5].

ونقدر الآن أن نفهم الأسباب التي جعلت اللسانيات النسقية، في هذه الصياغة الأولى، تدعى: " نظرية السلم-&-المقولة ". فهذه النظرية ترجع إلى مجموعة من المقولات

---

[1] نستعمل" **لطف** " في مقابل " delicacy ". وسوف نرجع إلى " **سلم اللطف** " بتفصيل أكثر في الفقرة [§ 3. 4].

[2] (هاليداي 1966: 12).

[3] سوف نعود بتفصيل أكثر لمقولة القسم في [§ 2. 3].

[4] نفسه، ص. 14.

[5] نستعمل " **تبيين** " في مقابل المصطلح " exponence "، الذي أخذته اللسانيات النسقية إبان نشأتها من فيرث؛ قبل أن تستعيض تستعيض عنه بمصطلح " **التحقيق** " " realization " تحت تأثير " النظرية الطبقية "، التي اقترحها اللساني الأميركي سيدني لامب (ينظر [§ 4. 4]). وسوف نخصص الفصل [§ 4] من أعمال البحث هذه لمفهوم التحقيق في النظرية النسقية، حيث نتطرق بتفصيل أكثر في الفقرة [§ 4. 1] إلى سلم التبيين، من منظور الصياغة الأولى لهذه النظرية.

النحوية المجردة، هي مقولات الوحدة والبنية والقسم والنسق، حيث تترابط هذه المقولات مع بعضها البعض تارة، ومع الوقائع اللسانية التي تسعى النظرية النحوية إلى مقاربتها تارة أخرى؛ عبر أبعاد مختلفة من التجريد تمثلها سلالم المرتبة واللطف والتحقيق.

ولهذا؛ فإن أعمال البحث الحالية، علاوة على أنها تتناول بإسهاب، كما ذكرنا من قبل، مقولات الوحدة [§ 2. 1]، والبنية [§ 2. 2]، والقسم [§ 2. 3]، والنسق [§ 3]؛ فهي تتطرق، بشيء من التفصيل أيضا، إلى سلم المرتبة في [§ 2. 1]، وسلم اللطف في [§ 3. 4]، وسلم التحقيق في الفصل [§ 4].

1. 6. 2 نحوَ نموذج نسقي - وظيفي

لقد تبين، أواسط ستينيات القرن الماضي، أن النماذج التي تقتصر على وصف المظاهر " السطحية " للتراكيب النحوية قاصرة على أن ترصد الخصائص الأساس لهذه الوحدات. ولهذا؛ سعت مختلف تيارات اللسانيات المعاصرة إلى اقتراح أنحاء مجردة أو " عميقة " تنجح في التعبير عن الخصائص الجوهرية التي تخصص مختلف الملفوظات[1].

وقد صار واضحا، من خلال الأعمال التي أنجزت في إطار النظرية النسقية منذ مطلع هذا العقد، أن المفهوم الناظم داخل هذه النظرية، لا ينبغي أن يكون هو مقولة " البنية "، كما هو الحال في اللسانيات الصورية، بل يجب أن يكون هو مقولة " النسق "؛ لأن هذه المقولة هي المفهوم الذي يسمح بتفهم التنظيم الشامل للسان باعتباره موردا سيميائيا: أي مجموعة من الخيارات الدلالية الموضوعة رهن إشارة المتكلم – المستمع[2].

وبالموازاة مع ذلك، أصبح هاليداي أكثر اهتماما، في هذه الفترة، بالتصورات المتباينة للعديد من التيارات اللسانية المندرجة، في رأيه، ضمن " الأنموذج الوظيفي " الذي عرضنا خصائصه في [§ 1. 5]، وعلى رأسها المدارس البنيوية الأوروبية، مثل حلقة كوبنهاگ، وحلقة پراگ، ومدرسة باريس الخ؛ مما كان له تأثير واضح لم يصل إلى حد بروز بعد دلالي - وظيفي في النظرية النسقية، إذ إن هذا البعد، كما رأينا، كان بارزا فيها من قبل؛ بقدر ما أدى إلى أن يصبح هو البعد المركزي والأساس[3].

ونتيجة لهذا كله؛ ترسخ لدى الباحث، مثلما سنبين في [§ 1. 9]، أن اللسان ظاهرة اجتماعية - سيميائية نشأت وتطورت، خلال التاريخ الطويل للأجناس البشرية، باعتبارها نسقا وسيرورة في وقت واحد. وسنرى، في الفقرة [§ 1. 10]، أن هذا النسق الدلالي – الوظيفي يملك تنظيما " طبقيا "؛ حيث تتوسط طبقة " صورية "، أو " نحوية – معجمية "، بين الطبقتين الدلالية والصوتية.

وتنظم العناصر اللسانية، كما ذكرنا في [§ 1. 6. 1. 2]، على محورين: محور أفقي أو " تراكبي ": محور التسلسل، ومحور عمودي أو " أنموذجي ": محور الاختيار.

---

[1] ينظر لمزيد من التفصيل الفقرة [§ 4. 3].

[2] (مورلي 1985: 42).

[3] نفسه، ص. v.

إلا أننا سنلاحظ، في [§ 1. 9]، أن العلاقات الأنموذجية باتت تعد، في هذه الصياغة اللاحقة، أكثر تجريدا من العلاقات التراكيبية. فقد أصبح اللسان، من هذا المنظور، عبارة عن مجموعة من " الأنساق " أساسا، أي من الاختيارات التي ينتقي منها المتكلم مجموعة محددة؛ والتي ترتبط، في نفس الوقت، عبر العلاقات التحقيقية، بالمظاهر التراكيبية التي تدل عليها.

وتصنف هذه الاختيارات بحسب الوظائف التي تؤديها، حيث يتعرف هاليداي ثلاث وظائف " كبرى " للسان:

- الوظيفة التمثلية: وتشمل الاختيارات التي تستعمل من أجل التعبير عن تصور الكائنات البشرية للعالم الذي تعيش فيه؛
- الوظيفة التفاعلية: وتحتوي على الاختيارات التي تعكس العلاقات القائمة بين المشاركين في النشاط التخاطبي؛
- الوظيفة النصية: وتضم الاختيارات التي يستطيع المتكلم بواسطتها أن ينظم الملفوظ بشكل يلائم السياق التواصلي.

وسوف نتطرق، ضمن هذا المدخل، إلى كل من الوظيفة التمثلية في [§ 1. 11. 3. 1]، والوظيفة التفاعلية في [§ 1. 11. 3. 2]، والوظيفة النصية في [§ 1. 11. 3. 3]. كما سوف نقدم، في [§ 1. 11. 2]، نظرة موجزة عن المقاربة الوظيفية المعتمدة في اللسانيات النسقية؛ وسنعمل، في [§ 1. 11. 5]، على مقارنتها بالمقاربات الوظيفية التي تطورت لدى المدارس البنيوية الأوروبية الأخرى.

وفي الفقرة [§ 1. 11. 6]؛ نتناول، علاوة على ذلك، " الفرضية الوظيفية " التي تميز، في رأينا، مقاربة اللسانيات النسقية عن باقي هذه المقاربات. وهذه الفرضية تقتضي أن تتحقق الاختيارات الأنموذجية التي يشملها كل مكون من المكونات الدلالية – الوظيفية الثلاثة: التمثلي والتفاعلي والنصي، في أفق تراكبي بنيوي خاص. فالجملة البسيطة، على سبيل المثال، تحلل وفقا لهذه الفرضية:

- تمثليا: في بنية التعدية، إلى وظائف الحدث والعامل والهدف والمستفيد...[1]
- تفاعليا: في بنية الوجه، إلى وظائف المحمول والفاعل والفضلة والملحق...[2]

---

[1] نستعمل " **تعدية** " لترجمة " transitivity "، و" **حدث** " في مقابل " process "، و" **عامل** " في مقابل " actor "، و" **هدف** " في مقابل "goal "، و" **مستفيد** " في مقابل " beneficiary ". وسوف نخصص الفصل [§ 5] لمفهوم التعدية؛ حيث سنعرض لوظيفة الحدث في [§ 5. 1. 2]، ولوظيفتي العامل والهدف في [§ 5. 2. 1]، ولوظيفة المستفيد في [§ 5. 3. 1].

[2] نستخدم " **وَجْه** " لترجمة " mood ". وسوف نفرد ضمن هذه الأعمال الفصل [§ 6] لمفهوم الوجه؛ حيث سنتطرق إلى وظائف المحمول والفاعل والفضلة والملحق من منظور النظرية – النسقية الوظيفية في [§ 6. 3].

- نصيا: في البنية المحورية، إلى وظيفتي المحور والتقفية؛ وفي البنية الإعلامية، إلى وظيفتي المعطى والجديد...[1]

وسنتوقف، في نهاية هذا المدخل، عند الافتراض الوظيفي الذي يدافع عنه هاليداي، والذي يميز بين الأفق التمثلي والأفق التفاعلي والأفق النصي في تنظيم الوحدات اللسانية، متسائلين عن مدى ملاءمته لوصف الجملة في النظام النحوي العربي.

1. 7 نحو النص ونحو اللسان

إن النحو نحو للنسق، ونحو للنص، في نفس الوقت[2]. وهاليداي يتبع في هذه النقطة دو سوسير من جهة تصوره للعلاقة بين نسق اللسان، وكيفية تشخيص هذا النسق أثناء فعل الكلام. ولكن، من غير أن يصل إلى الاستنتاج الضمني الذي يقضي بأننا نستطيع، بمجرد ما أن ننتهي من النص كدليل على النسق، أن نستغني عنه هكذا ببساطة. فقد كانت لهذا الاستنتاج، حسب هاليداي، عواقب وخيمة على لسانيات القرن العشرين عامة، إذ جعلها مهووسة بالنسق على حساب النص، مما أدى إلى ردة الفعل الذي ارتفعت حدتها خصوصا في العقد السابع من هذا القرن، حيث ازدهرت مختلف النماذج التي دافعت عن " تحليل الخطاب " أو " لسانيات النص "[3].

وخلافا لذلك؛ نظرت مختلف مدارس اللسانيات الوظيفية الأوروبية، من زوايا مختلفة، ولكن مترابطة، إلى النص على اعتبار أنه يشكل، مع اللسان، موضوع علم اللسانيات. فنحن لا نستطيع، تبعا لهذا التصور، أن نتفهم حقا أحدهما في معزل عن الآخر[4].

لا شك أننا لن نصل إلى نتائج مهمة، إذا كنا نتوفر على نظرية " جيدة " للنسق؛ ولا نستطيع، مع ذلك، أن نقارب في ضوئها الطريقة التي ينبثق عبرها النص من اللسان. وبالموازاة مع هذا؛ ليس من المفيد كثيرا أن نتوسع في شرح النص، من غير أن نكون قادرين على ربط كل مظهر من مظاهره بالنسق. فلا ريب أن كل من يفهم هذا النص، إنما يستطيع أن يفعل ذلك تأسيسا على معرفته المسبقة بنسق اللسان[5].

يجب، بالتالي، على تحليل الخطاب أن ينبني على دراسة اللسان في شموليته. إلا أن الهدف الأساس من دراسة اللسان، كما قلنا في [§ 1. 3]، هو تسليط الضوء على النص، على ما يقوله ويكتبه ويسمعه ويقرأه الناس بالفعل.

---

[1] نستعمل " **مِحْوَر** " لترجمة " theme "، و(مؤقتا) " **تَقْفِيَة** " لترجمة " rheme "، و" **مُعْطى** " لترجمة " given (information) "، و" **جديد** " لترجمة " new (information) ". وسوف نخصص الفصل [§ 7] للبنية المحورية للجملة، حيث سنتطرق إلى وظائف المحور والتقفية والمعطى والجديد في [§ 7. 1].

[2] (هاليداي 2004: 27)، وينظر أيضا (هاليداي 1985: xxii).

[3] (هاليداي 1985: xxii).

[4] نفسه.

[5] نفسه.

فعلينا، إذن، أن نضع داخل مركز الاهتمام كلا من النص واللسان. وإلا؛ فلن يبقى لدينا أي أساس موضوعي لنقارن مثلا نصا بآخر. ويجب، أكثر من ذلك، أن نتمثل النص ليس بوصفه موضوعا أو " منتجا " فقط، بل باعتباره حدثا ديناميا أو " سيرورة " أيضا[1].

غالبا ما نرى في الخطاب النتاج النهائي للتفاعل التخاطبي، كما يتقدم من خلال النص المكتوب أو المرقون. وحتى المظهر اللساني الأكثر دينامية وتلقائية الذي هو الخطاب الشفهي نسعى، حين نتعامل معه، إلى أن نرده، بطريقة أو أخرى، إلى حالة المنتج. فنحن " نحفظه " أولا بواسطة المسجلة، ثم " نترجمه "، في نهاية المطاف، إلى الشكل المكتوب. وعلى العكس من ذلك؛ كان يامسليف من الرواد الذين نظروا، كما سنرى في [§ 1. 8] بعده، إلى النص كسيرورة أساسا. فاللسان، لدى هذا الباحث، عبارة عن نسق وسيرورة في وقت واحد.

ولعل من بين أهم العوامل التي شجعت منظور " النص كمنتج "، أن النحو ظل دراسة للغات المكتوبة. غير أن الأمر، فيما يظهر، لم يكن دائما كذلك. فتبعا لهاليداي، يبدو أن النحو اليوناني الكلاسيكي كان، إبان نشأته، نحوا للنصوص الشفهية، حيث كانت المحاولات الأولى في التركيب تندرج ضمن علم البلاغة؛ وتتوخى، بالدرجة الأولى، تفسير الأسباب التي تسهم في فعالية النص وملاءمته للغرض من التخاطب. لكن النحو انتقل بعد ذلك، في نظر الباحث، من رحم البلاغة إلى أحضان الفلسفة والمنطق. ومنذئذ، أصبح نحوا للمكتوب، ولم يبق نحوا للمنطوق[2].

1. 8 اللسان نسقا من الأنساق

ظلت مقاربة اللسان باعتباره نسقا من العلاقات رهينة، لدى كثير من الباحثين، مثل يامسليف وفيرث، بمراجعة المقاييس المعتمدة من أجل تحديد الوحدة الأساس في التحليل. وقد خلص هذان الباحثان، كل بطريقته، إلى أن الوحدة اللسانية الأساس هي " النص " أو " الخطاب ".

فيامسليف كان ينتقد اللسانيين الذين يُنَظِّرون لنسق " سقط من السماء "، وينسون أن النسق هو بناء نظري أشد تجريدا من النص، ليس إلا. وإن كان هذا الباحث يمثل حقا أحد أبرز اللسانيين الذين طوروا التصور السوسيري للسان باعتباره نسقا علاقيا صرفا. إلا أن الظاهرة اللسانية لم تكن، في نظره، نسقا فقط، بل سيرورة كذلك. فلا شك أن أول ما يتقدم إلى من يدرس لغة طبيعية ما، أو من يتعلمها، هو السيرورة أو النص؛ أو هو، بالأحرى، مجموعة من السيرورات النصية. إلا أن هذا الشخص، سواء أكان هو الباحث الذي يدرس اللسان أم الطفل الذي يتعلم لغته الأم، لا يمكنه أن يقف عند هذه الوحدات، بل عليه أن يستكشف من خلالها الاطرادات القائمة عبر أنماط عديدة من النصوص، ويرقى منها إلى النسق المجرد الذي تولدت عنه[3].

---

[1] نفسه: xxiii - xxii.

[2] نفسه: xxiii.

[3] (يامسليف 1968: 192).

هذا في حين وصل فيرث إلى النص نتيجة إلى نظرته إلى اللسان بوصفه ظاهرة اجتماعية أساسا. ولعل هذا الباحث كان من أوائل اللسانيين الذين سعوا إلى بلورة نظرية يلعب فيها كل من مفهوم " سياق المقام " ومفهوم " الوظيفة في السياق " دورا مركزيا[1]. ولا ريب أن الوحدة اللسانية التي تلعب وظيفة ما في السياق المقامي ليست كلمة، ولا جملة، وإنما هي نص أو خطاب.

لقد صار التراكب، في اصطلاح يامسليف، مرادفا للسيرورة، والأنموذج مرادفا للنسق[2]. لكن فيرث كان يميز بين " البنية "، وبين " النسق ": بين الوظيفة في السياق التراكبي، وبين الوظيفة في السياق الأنموذجي[3]. وقد لاحظ هذا الباحث، زيادة على ذلك، أن العلاقات الأنموذجية أو " الأنساقية "[4] تختلف من سياق تراكبي إلى آخر. فالاختيارات الأنساقية المتوافرة مثلا في سياق العنصر **مح** (: مضي / حاضر / مستقبل...) ليست هي، كما بينا في [§ 1. 6. 1. 3]، تلك المتوافرة في سياق العنصر **فا** (: معرفة / نكرة...). وهذا كله جعل فيرث يرتضي تحليلا مؤسسا على مجموعة من " الثغرات " التراكبية، ومن الأنساق المرتبطة بها[5]. ولذلك؛ لم يكن اللسان، في نظره، نظاما موحدا شموليا يشد بعضه بعضا، بقدر ما كان " تعددا أنساقيا – بنيويا "، أي مجموعة من الأنساق الأنموذجية المقيدة بسياقات تراكبية معينة[6].

وكثيرا ما نسمع أن الأطروحة الأساس لدى مختلف المدارس " البنيوية " تتلخص في أن اللسان عبارة عن " نسق من الأنساق " (الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية). وإذا كان الأمر كذلك؛ فربما أن علينا أن نعطي كلمة " نسق " الأولى في هذه الأطروحة معنى يامسليفيا، وكلمة " الأنساق " الثانية معنى فيرثيا. سوف يبدو، من هذا المنظور، أن اللسان بمثابة " شبكة " ضخمة من العلاقات الأنموذجية المقترنة عبر طرق جمة بالعلاقات التراكبية[7].

1. 9 النظرية النسقية

إن اللسان، في رأي هاليداي، إمكان سيميائي نشأ ونما خلال تطور المجتمعات والثقافات البشرية بوصفه نسقا وسيرورة في آن واحد. فكما أن اللسان " يُوَلِّد " النص،

---

[1] ينظر (بوتلير 1985: 3).

[2] (يامسليف 1968: 167).

[3] يقول هاليداي: "*كان فيرث يؤكد أن المبدأ الأول للسانيات يتمثل في التمييز بين البنية وبين النسق... إن كلا من البنية والنسق مفهوم تأويلي يهدف إلى رصد التعميمات القائمة داخل كل محور من المحورين التراكبي والأنموذجي. فالبنيات تؤول العلاقات التراكبية، والأنساق العلاقات الأنموذجية* " (هاليداي 1981: 13). وينظر أيضا (يحيى أحمد 1989: 87).

[4] نستعمل أحيانا " **أنساقي** " لترجمة " systemic "، و" **نسقي** " لترجمة " systematic ".

[5] (مارتن 1981: 18).

[6] نفسه، ص. 24.

[7] (هاليداي 1981: 14).

ويثوي وراءه؛ كذلك النص " يولد " اللسان، ويضمن له الحياة والاستقرار والاستمرار: يخلق اللسان النص، في الوقت الذي يخلق فيه النص اللسان[1].

وحينما يتبادل الناس المعاني في مقامات محددة اجتماعيا وثقافيا؛ فهم " يشخصون "[2]، طورا، إمكانات النسق، إذ يختارون منها طائفة معينة؛ وهم، طورا آخر، يحققون ما اختاروه من إمكانات. إن الخطوة الأولى سيرورة انتقاء واختيار، بيد أن الخطوة الثانية سيرورة تبيين وإظهار[3].

ولذلك؛ تحتاج دراسة اللسان، في نظر هذا الباحث، إلى نظرية " نسقية " بالمعنى الفيرثي للكلمة، نظرية تمنح مقولة النسق الأولوية على مقولة البنية؛ وتعد العلاقات الأنموذجية التمثيل المجرد أو " العميق " الذي يشتق منه التمثيل التراكبي المشخص أو " السطحي "[4].

وهو يرى أننا نستطيع أن نتعرف، في واقع الحال، مجموعة واسعة من النظريات اللسانية المبنية على تصور فيرث العام لمفهومي النسق والبنية؛ إذ يقول: " لم يحاول فيرث سواء في تحديده لمفهومي النسق والبنية، أم في استعماله لهما؛ أن يتعرف الهيئة النسبية أو نوع العلاقة التي تربط بين هذين المفهومين. فقد كان حريصا على أن لا يقيدهما بشكل مفرط. ونتيجة لذلك؛ يمكن أن توجد عدة متغيرات في النظريات المؤسسة على هاتين المقولتين؛ حيث نقدر أن نميز، ضمن هذه الزمرة الواسعة، مجموعة فرعية تعطي مفهوم النسق ثقلا أكبر من مفهوم البنية. وهذه المجموعة تشمل النظريات التي تؤول اللسان بوصفه تنظيما للخيارات أساسا. ولذلك، فنمط التمثيل التحتي المعتمد فيها هو النمط الأنموذجي. وهذه هي النظريات التي تنضوي ضمن اسم اللسانيات النسقية "[5].

وإذن؛ فالنظرية النسقية نظرية للسان باعتباره اختيارا: أي " مجموعة من الاختيارات الموضوعة رهن إشارة المتكلم – المستمع "[6]. وهذا يعني أن الظاهرة اللسانية اللسانية ليست نوعا من أنواع المعرفة البشرية؛ بقدر ما هي شكل من أشكال النشاط والسلوك؛ طالما أن الأنساق، التي تخصص، من هذا المنظور الفيرثي - الجديد، الإمكانات المتوافرة في لغة من اللغات، لا تعكس ما يعرفه المتكلم عن لغته، ولا حتى ما يعرف أن يفعله بها، بقدر ما تعبر عما يستطيع أن يفعله بها[7].

وما التشخيص إلا سيرورة تتراكم خلالها اختيارات أنساقية مختلفة، وتبنى أثناءها مجموعة من الانتقاءات ترسم مسارا مخصوصا في شبكة الاختيارات. بيد أن التحقيق هو السيرورة التي يتم من خلالها التعبير عن الخيارات المنتقاة. فعبر هذه الخطوة، تُرَمَّز

---

[1] نفسه.

[2] نستعمل الكلمة العربية " **تشخيص** " في مقابل المصطلح " instantation ".

[3] نفسه.

[4] (هاليداي 1985: xiv).

[5] (هاليداي 1981: 13).

[6] (هاليداي 1973: 74).

[7] (هاليداي 1973: 51).

المعاني في شكل تلفيظات، ثم تُرَمَّز التلفيظات مجددا في شكل عبارة ما، أصوات نموذجيا[1].

ومن نافلة القول أن سيرورة التحقيق تقتضي تكوين البنيات؛ لأن كل اختيار ينتقى يحدد مظهرا متميزا يعبر عن انتقائه. وكحصيلة لهذه السيرورة في مجموعها، تتحقق كل مجموعة انتقاء في شكل بنيوي خاص[2].

" عندما نركز على النسق كمفهوم منظم ومركزي، لا يستلزم هذا طبعا أن لا مكان للبنية في تأويلنا للسان. فمن البديهي أن علينا أن نصف العلاقات التراكبية. غير أن هذه العلاقات تعالج لدينا بوصفها مقولات مشتقة من العلاقات الأنموذجية "[3].

وجملة الأمر أن العلاقات التراكبية لا تمثل، في هذا التصور، العلاقات اللسانية الأساس. غير أن هذا لا يعني أن النظرية النسقية لا تأبه بدراسة هذا النوع من العلاقات[4]؛ العلاقات[4]؛ بقدر ما يدل على أن المكان الذي تحتله داخلها يختلف عن الذي تتبوؤه في نظرية مؤسسة على قاعدة تراكبية تعطي الأولوية لمقولة البنية، كالنظرية التوزيعية أو النظرية التحويلية؛ أو في نظرية لا تفصل التحليل التراكبي عن التحليل الأنموذجي، مثل النظرية الطبقية[5].

ولا تصنف الاختيارات والتحقيقات داخل " مُكَوِّنين " مستقلين بشكل تسبق فيه سائر الاختيارات جميع التحقيقات. لكنها منظمة، في المقابل، عبر " أسلاك "؛ حيث تنتقى بعض الاختيارات التي تثير تحقيقات محددة، قبل أن يطبق سلك تال من الاختيار والتحقيق، وهكذا دواليك حتى التحقيق النهائي. وهذه الأسلاك " نسق – بنية " تطبق عددا من المرات: على الأقل مرة في كل طبقة؛ وعلى الأكثر، مرة في كل مرتبة من المراتب التي تحتوي هذه الطبقة عليها[6].

1. 10 طبقات اللسان

تشكل اللسانيات النسقية أحد أهم مدارس اللسانيات المعاصرة التي استفادت من تصور يامسليف للتنظيم الطبقي الذي يميز النسق اللساني، والذي " يُحَوِّل " من خلاله هذا النظام السيميائي المعاني فيصيرها أصواتا؛ والأصوات فيصيرها معاني. وقد بينت الأعمال التي تندرج في هذا الإطار أن اللسان نسق منظم عبر عدة مستويات من التحليل،

---

[1] (هاليداي 1981: 14).

[2] نفسه، ص. 15.

[3] نفسه.

[4] (هيدسون 1967: 105). وينظر الفصل [§ 4]، ولاسيما الفقرة [§ 4. 3].

[5] (سيلفان 1980: 314). يلحظ أن الشبكات التي يعتمدها النموذج الطبقي تشمل كلا من العلاقات " الأوية " or-relations (الأنموذجية)، والعلاقات " الواوية " and-relations (التراكبية). هذا في حين أن الشبكات الأنساقية المعتمدة في النموذج النسقي- الوظيفي لا تشمل إلا الصنف الأخير. ينظر (هاليداي 1978: 40).

[6] (هاليداي 1981: 15). وينظر لمزيد من التفصيل الفصل [§ 4]، وخاصة [§ 4. 4. 3].

سماها يامسليف نفسه " طبقات "، كلٌّ طبقة منها عبارة عن شبكة من العلاقات التي تمثل مرحلة خاصة في عملية الانتقال بين الصوت والمعنى[1].

ويؤكد يامسليف أن هذا التنظيم الطبقي من أبرز الخصائص التي تميز الأنساق اللغوية عن الأنساق السيميائية الأخرى، مثل أضواء المرور، ورنات الساعة، الخ؛ لأن اللغات الطبيعية لا تربط مباشرة بين المضمون والعبارة، بين المعنى والصوت، بل تملك طبقة " صورية " تتوسط بين الطبقة الدلالية والطبقة الصوتية؛ وتتكفل، من هذا الموقع، بتنويع العلاقات القائمة بينهما. ولهذا؛ تستطيع الأنساق اللغوية أن تعبر، بواسطة أصوات أو حروف معدودة، عن معان لانهائية[2].

ويتبنى هذه المقاربة " الثلاثية - الطبقات "، إلى جانب النظرية النسقية، النظرية المعروفة ب" نظرية الخانات "[3]، وإن كانا يختلفان في تصور طبائع هذه الطبقات الثلاث، وشكل تنظيمها. فهذه المراحل التحليلية، أولا، لا تسمى، في نظرية الخانات، " مستويات " ولا " طبقات "، بل تدعى: " سُلَّمِيّات "[4].

وتفترض هذه النظرية، التي اقترحها اللساني الأمريكي كينيث پايك منذ أربعينيات القرن الماضي[5]، أن كل سلوك قصدي، مثل السلوك اللساني، يتقدم في شكل وحدات ترد في سياق خاص؛ حيث تظهر الوحدات البسيطة داخل وحدات أعقد، حسب سلمية تضبط العلاقات بين الجزء والكل[6].

وثمة، طبقا لهذه النظرية، ثلاث سلميات: سلمية صوتية، وسلمية نحوية، وسلمية " إحالية ". وتشمل الأولى الصويتة والمقطع ونحوهما، في حين تضم السلمية الإحالية بنية المضمون، ومواقف المتكلم والمخاطب، ومشاعرهما، والأفعال اللغوية، والاقتضاء، والصدق والكذب، والقصد، الخ. أما السلمية النحوية؛ فتحتوي على المستويات التالية: الجذر والجذع والكلمة والمركب والجملة البسيطة والجملة المركبة والفقرة...[7]

وبالموازاة مع ذلك؛ كان النموذج النسقي يحلل اللسان، كما رأينا في [§ 1. 6. 1. 1]، وفقا لثلاثة " مستويات " أساس: المادة والصورة والمقام؛ حيث تنقسم الصورة إلى مستوى فرعي نحوي، ومستوى فرعي معجمي؛ ويربط هذا المستوى الصوري بمستوى المادة مستوى بيني هو مستوى الصوتيات، إذا كانت المادة صوتية؛ والحرفيات، إذا كانت حرفية؛ مثلما يربطه بالمستوى المقامي، مستوى بيني آخر هو " السياق ".

---

[1] (يامسليف 1971: 48). ولعل المدرسة اللسانية التي تنافس اللسانيات النسقية في هذا الانشغال بطبقية (" stratification ") اللسان، كما حددها يامسليف في أعماله الرائدة، هي المدرسة الطبقية التي سنتناول تصورها لطبقات اللسان بعد قليل.

[2] (يامسليف 1968: 230).

[3] (جونز 1980). ونستعمل " **نظرية الخانات** " في مقابل " tagmemic theory ".

[4] نفسه، ص. 79.

[5] نفسه، ص. 94.

[6] نفسه، ص. 79.

[7] نفسه، ص. 80. ونستعمل " **صُوَيْتَة** " في مقابل " phoneme "، و" **جذر** " في مقابل " root "، و" **جذع** " في مقابل " stem ".

وقد اتضح مع التوجه الاجتماعي- الوظيفي الذي عرفته اللسانيات النسقية بعد ذلك أن هذا المستوى ينبغي أن يسمى، كما جرت عليه العادة في الدراسة اللسانية، بالمستوى الدلالي، أو الطبقة الدلالية[1]. وتبين الخطاطة (4) طبقات اللسان، كما صارت تحدد في اللسانيات النسقية[2]:

معنى (الطبقة الدلالية)

↙

لفظ (الطبقة الصورية: النحوية – المعجمية)

↙

صوت / حرف (الطبقة الصوتية / الحرفية)

الخطاطة (1 - 4) طبقات اللسان في النموذج النسقي

إن اللسان، في تصور هاليداي، " نسق للدلالة على المعاني: أي نسق دلالي معه أنساق أخرى ترمز إلى المعاني التي يشملها "[3]؛ حيث لا يحيل مصطلح الدلالة على معاني الكلمات فحسب، بل على النسق الشامل لمعاني اللسان، كما يعبر عنه المعجم، ولكن النحو أيضا. والواقع أن المعاني ترمز أولا في " تلفيظات "، في متواليات نحوية - معجمية أو " تراكيب ". والتلفيظات بهذا المعنى قطع مجردة من الشفرة لا يمكننا أن نسمعها ولا أن نراها؛ إذ ينبغي، قبل ذلك، أن يعاد ترميزها في شكل أصوات أو حروف[4].

حروف[4].

وتبين الخطاطة (4) أن وحدات الطبقة الدلالية " تُحَقَّق " أو " تُرَمَّز "، من خلال وحدات الطبقة النحوية – المعجمية، في شكل تلفيظات أو تراكيب؛ قبل أن تحقق هذه الوحدات النحوية – المعجمية بدورها، من خلال وحدات الطبقة الصوتية – الحرفية، في شكل أصوات أو حروف. ويمثل السهم المائل: " ↙ " في هذه الخطاطة علاقة التحقيق التي تربط بين هذه الطبقات الثلاث. فهذه العلاقة، في نظر هاليداي، تقوم أصلا بين الطبقات؛ ما دامت هي الطريق الذي من خلاله يصبح المعنى صوتا، والصوت معنى[5].

لكن اللسان لا يوجد إلا في السياق؛ لأن المعاني التي نكونها أثناء استعمال اللسان ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق المقامي – الثقافي. فنحن نفهم معاني النص، لأننا نعرف المعجم والبنيات النحوية؛ كما أننا نفهم مقاصد المتكلمين، لأننا نعرف الثقافة التي يندرج

---

[1] (مورلي 1985: 48).

[2] (هاليداي وحسن 1978: 5).

[3] (هاليداي 1985: xvii).

[4] نفسه.

[5] (هاليداي 1992: 22).

في إطارها النص، حيث يشمل مفهوم الثقافة العقائد والأفكار والإيديولوجيات وتصورات العالم وأنظمة القيم التي يتم تشكيلها عبر اللسان نفسه[1]. ولهذا؛ لا ينبغي لدراسة اللسان في الاستعمال أن تأخذ بعين الاعتبار النص فقط؛ بل السياق أيضا: السياق المقامي " المباشر "، والسياق الثقافي الأعم. فعلى النظرية اللسانية، بعبارة أخرى، أن تقارب في نفس الوقت، كلا من السياق والمعنى والتحقيقات النحوية[2].

إن النموذج النسقي ونموذج الخانات يتفقان في اعتماد تحليل مكوني يستعمل ما يسميه الأول " مرتبة "، والثاني " مستوى ". فقد حاول هاليداي، في حقيقة الأمر، أن يطور تصور فيرث الذي عرضنا له في [§ 1. 8] للعلاقات القائمة بين المحور البنيوي التراكبي، وبين المحور الأنساقي الأنموذجي؛ بواسطة التقليل من عدد " الثغرات " أو " الخانات " التراكبية التي تمثل سياقات الأنساق[3].

ولذلك، لجأ هاليداي إلى " سلم مرتبة " شبيه بسلمية پايك النحوية، ينتظم الطبقة النحوية – المعجمية بشكل تصير فيه المراتب من جهة، وأقسام الألفاظ الصورية المنتمية إليها من جهة أخرى، سياقات تراكبية معممة[4]. لكن هذه السلمية، كما يظهر في الخطاطة (5)، لا تحتوي إلا أربع مراتب: الصريفة، الكلمة، المجموعة، والجملة[5]:

---

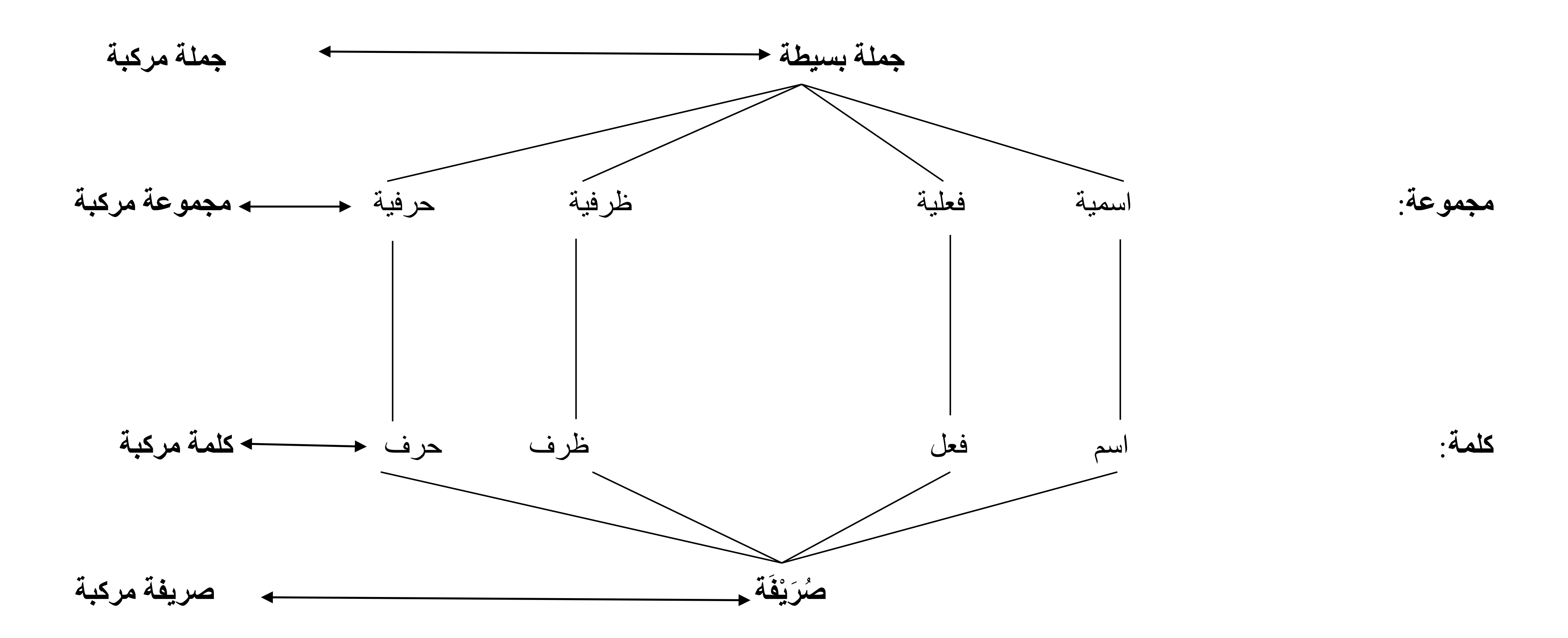
[1] (ميلر 2004: 12).

[2] نفسه، ص. 10.

[3] (مارتن 1981: 18).

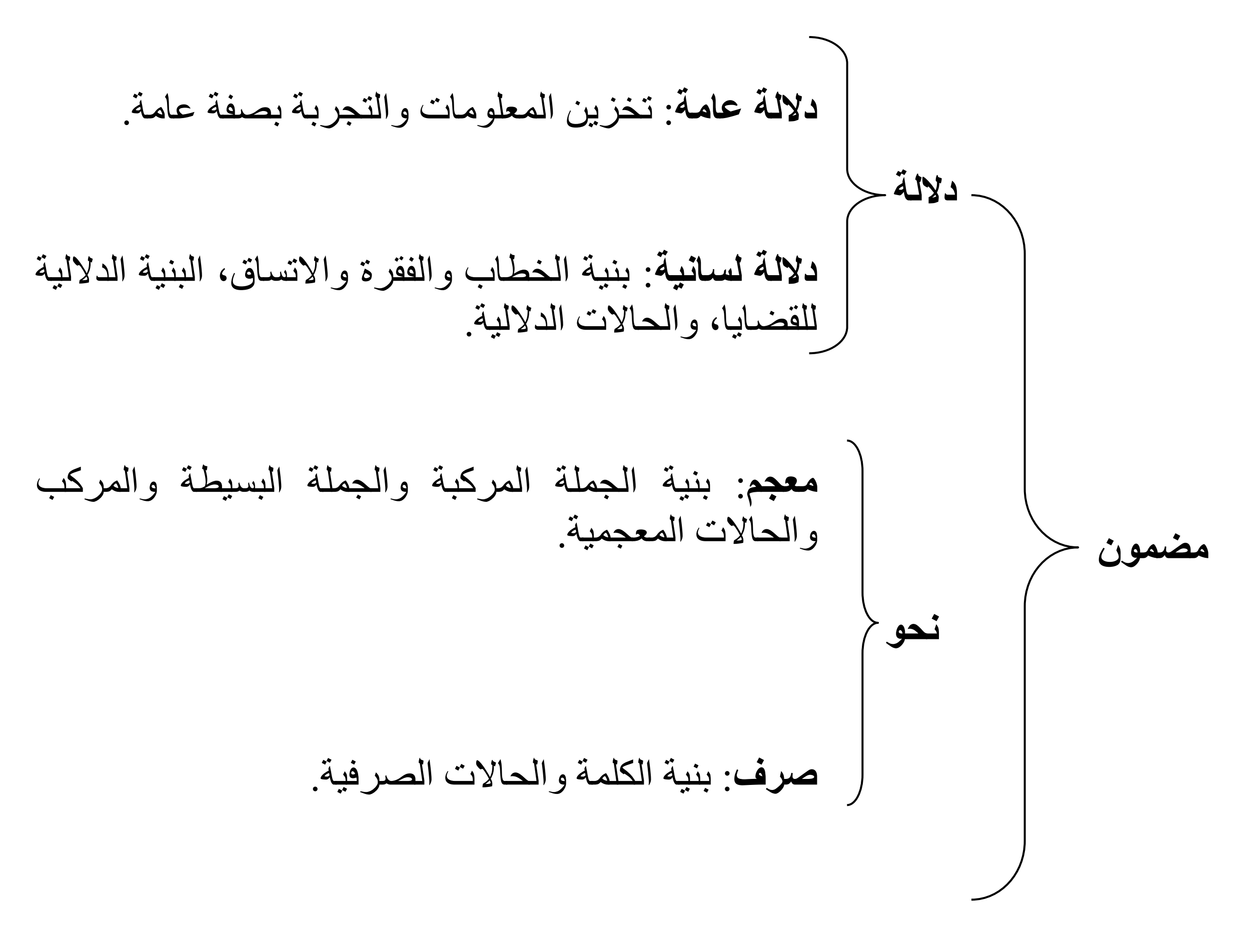
[4] نفسه.

[5] (هاليداي 1978: 129). وتجدر الإشارة إلى أن سلم المرتبة يتضمن، في هذه الخطاطة، تبعا لتصور النظرية النسقية للتركيب (" complexing ") الذي تطرقنا إليه في الفقرة [§ 1. 6. 1. 3] الوحدات " المركبة " أيضا: الجملة المركبة، المجموعة المركبة، الكلمة المركبة ... وبهذا؛ فقد أصبحت الجملة المركبة (" sentence ") تحدد، كما يشير إلى ذلك اسمها في اللسان العربي، بكونها جملة مركبة (" clause complex ") فقط.



الخطاطة (1 - 5) سلم المرتبة في النموذج النسقي - الوظيفي

ويجدر بنا الآن أن نقارن هذه المقاربة الثلاثية الطبقات بمقاربة " اللسانيات الطبقية " التي تقتضي استعمال أكثر من ثلاث مستويات وصفية[1]، كما يستخلص من الخطاطة (6) التي تمثل، تبعا لسيلفان، أفق المضمون في هذه النظرية[2]:



الخطاطة (1 - 6) أفق المضمون في النظرية الطبقية

يظهر أن اللسانيات الطبقية لا تستخدم مفهوما مثل مفهوم المرتبة. وهي لذلك لا تنظم وحدات الطبقتين النحويتين " المعجمية " و" الصرفية " في سلمية من المراتب تعبر عن علاقات التكوين والاحتواء التي تربط بينها[3].

---

[1] (مارتن 1987: 26).

[2] (سيلفان 1980: 305).

[3] (مارتن 1987: 26).

وبالموازاة مع ذلك؛ فهي تعالج بنية الكلمة في طبقة أدنى من تلك التي تقارب فيها بنية المركب والجملة، بدلا من أن تعكس عبر التحليل المكوني الهرمي هذا الصنف المتميز من العلاقات التراكيبية[1].

ولعل التحليل المكوني المرتبي لا يسمح فقط بتقليل عدد الخانات التراكيبية التي تشتغل سياقات للأنساق؛ بل يمَكِّن كذلك من تقليص طبقات النسق اللساني، بشكل لا تتوسط فيه بين المضمون والعبارة إلا طبقة " صورية " أو " نحوية – معجمية " واحدة تمتد من الصريفة حتى الجملة (المركبة).

إن التحليل المكوني المرتبي يسعى إلى رصد الخصائص الصورية التي تميز الجملة بوصفها الوحدة الأساس في الطبقة النحوية – المعجمية؛ حيث يقتضي افتراض سلم مرتبة ينظم وحدات هذه الطبقة أن تُحدَّد كل وحدة منها عبر تخصيص العناصر التي تملأ ثغراتها التراكيبية، ومحلاتها البنيوية. وبهذه الطريقة؛ ينتقل المحلل من مرتبة معينة إلى مرتبة أخرى، إلى المرتبة التالية مباشرة على السلم، طبقا لما يقتضيه " مبدأ التفسير الشامل " الذي يحول دون القفز على أي مرتبة من المراتب[2].

غير أن العلاقات التراكيبية ليست هي المظهر الوحيد الذي يحدد الجملة؛ إذ يجوز أن تحدد هذه الوحدة المركزية في النظام النحوي، إضافة إلى ذلك، من خلال العلاقات الأنموذجية، والعلاقات التحقيقية؛ بالنظر حينا إلى الاختيارات التي يستطيع المتكلم انتقاءها داخل هذه المرتبة؛ وحينا آخر، إلى ما يربطها، لكونها أعلى مرتبة في الطبقة النحوية، بالطبقة الدلالية العليا.

ونستطيع بواسطة سلم المرتبة، علاوة على ذلك، أن ننظم الاختيارات والتحقيقات داخل كل طبقة على حدة؛ لأن الوحدات العليا مرتبَةً تختار اختيارات تحقق اعتياديا عبر وحدات تنتمي إلى المرتبة الأدنى مباشرة على هذا السلم، وهكذا دواليك حتى أسفل مرتبة فيه: مرتبة الوحدات البسيطة التي لا تقبل التحليل. فالاختيارات التي تنتقيها الجملة مثلا تتحقق من خلال المجموعات الفعلية والاسمية والمركبات الحرفية والظرفية التي تكونها، ثم تتحقق اختيارات هذه الوحدات بدورها عبر الكلمات التي تكونها، وهلم جرا إلى أن نصل إلى أبسط المكونات[3].

وجملة الأمر أن علاقة التحقيق يجوز أن تربط عناصر تنتمي إلى طبقة واحدة، أو إلى طبقات مختلفة. مما يعني أن كل طبقة من طبقات اللسان تتضمن شقا من العلاقات الاختيارية، وشقا آخر من العلاقات التحقيقية التي تعبر عنها[4].

وإذا كان النموذج النسقي ونموذج الخانات يتفقان في ارتضاء مقاربة ثلاثية الطبقات مع تحليل مكوني مرتبي يقابل التحليل إلى المكونات المباشرة المعتمد في النماذج

---

[1] يذكر سيلفان نفسه هذه الفرضية قائلا: " قد تكون الطبقة المعجمية ببساطة قمة الطبقة الصرفية. لكن هذه المسألة مسألة تجريبية (empirical) تعالج في سياق وصف تام لتركيب الانجليزية وصرفها " (سيلفان 1980: 309).

[2] (بوتلير 1985: 17). سوف نرجع إلى هذا الموضوع بتفصيل أكثر في [§ 2. 1]، و[§ 4. 1].

[3] ينظر بهذا الصدد الفصل [§ 4]، وخاصة [§ 4. 4. 3].

[4] نفسه، ص. 304 – 305.

التوزيعية والنماذج التحويلية[1]؛ فلعلهما يختلفان، مع ذلك، في تحديد الوحدة العليا في الطبقة النحوية؛ لأن هذه الوحدة لا تتعدى في النموذج النسقي مرتبة الجملة (المركبة)، بيد أنها تحتوي في نموذج الخانات والنماذج التي اقتبست مقاربته[2]، الفقرة ووحدات أكبر منها.

ولعل هذا التحليل لا ينتبه إلى مدى خطورة الخلط بين مفهوم " المرتبة " ومفهوم " الطبقة "[3]. فنحن لا نستطيع أن نقارب النص بواسطة قاعدة تعيد كتابته في شكل متوالية من الجمل، أو بتمطيط سلمية المراتب في الطبقة النحوية حتى تصل إليه[4]. فلا يجوز لنا أن نختزل النص في متوالية من الجمل؛ لأن العلاقات التي تربط بين النص، وبين الجمل التي يتجسد فيها ليست علاقات تكوين واحتواء، بل هي علاقات تعبير وتحقيق[5].

إن من الطبيعي أن تُكَوِّن وحدات صوتية وحدات صوتية مثلها. والوحدات النحوية - المعجمية كذلك تُكَوِّن وحدات من طبيعتها. ولهذا؛ يمكننا أن ننظر إلى الجملة باعتبارها " صريفة - كبرى "؛ طالما أنها ترجع، في نهاية التحليل، إلى صريفات. ولكن، لا معنى لأن نعدها " صويتة – عظمى ". والنص أيضا ليس وحدة مثل الجملة، وأكبر منها فقط. بل هو وحدة مختلفة نوعا لا حجما؛ لأنه ينتمي إلى طبقة أخرى: إلى الطبقة الدلالية الأعلى. فالنص هو الوحدة الدلالية الأساس، كما أن الجملة هي الوحدة النحوية المعجمية الأساس. وإذا كانت الصريفات تتحقق بواسطة الصويتات[6]، فإن النص هو كذلك " لا يتكون من جمل، بل يتحقق فيها "[7].

وكأن النموذج الطبقي أقرب في طرحه لهذا الإشكال إلى النموذج النسقي منه إلى نموذج الخانات؛ ما دام يعالج، مثلما تبين الخطاطة (6)، بنية النص والفقرة والاتساق في طبقة أعلى من تلك التي يتناول فيها بنية الجملة والوحدات الصورية الأخرى.

فإلى أي حد يمكن، يا ترى، تعميم المقاربة المرتبية على جميع طبقات النسق اللساني؟ يبدو أن هذه المقاربة لا تطرح صعوبات كثيرة، ما دام الأمر يتعلق بالطبقة الصوتية والطبقة النحوية - المعجمية. غير أن اعتمادها أكثر صعوبة في الطبقة الدلالية. فلا شك أن ما تحويه، على سبيل المثال، السلمية الإحالية في نموذج الخانات، والطبقة الدلالية في النموذج الطبقي، والمستوى " السياقي " في نظرية السلم والمقولة لا يمثل سلما أو سلمية إطلاقا.

---

[1] (هاليداي 1985: 24 – 25).

[2] ينظر مثلا (مورافشيك وويرث 1980: 333).

[3] (بوتلير 1985: 28). وينظر الفقرة [§ 2. 1]، حيث سنعود إلى طرح إشكال التمييز بين " المرتبة " و" الطبقة " من زاوية أخرى.

[4] (حسن 1978: 228).

[5] (هاليداي 1978: 135). يقول: " النص، كما نؤوله، وحدة دلالية لا تتكون من جمل، بل تتحقق فيها. فالنص يمثل، في النسق الدلالي، ما تمثله الجملة في النسق النحوي - المعجمي، والمقطع في النسق الصوتي. قد يتصف النص ببعض الخصائص النحوية - المعجمية، كما قد تتصف الجملة ببعض الخصائص الصوتية. لكن هذا لا يجعل منه وحدة نحوية - معجمية ".

[6] ينظر بصدد هذه المسألة الفقرة [§ 2. 1].

[7] (هاليداي وحسن 1978: 2).

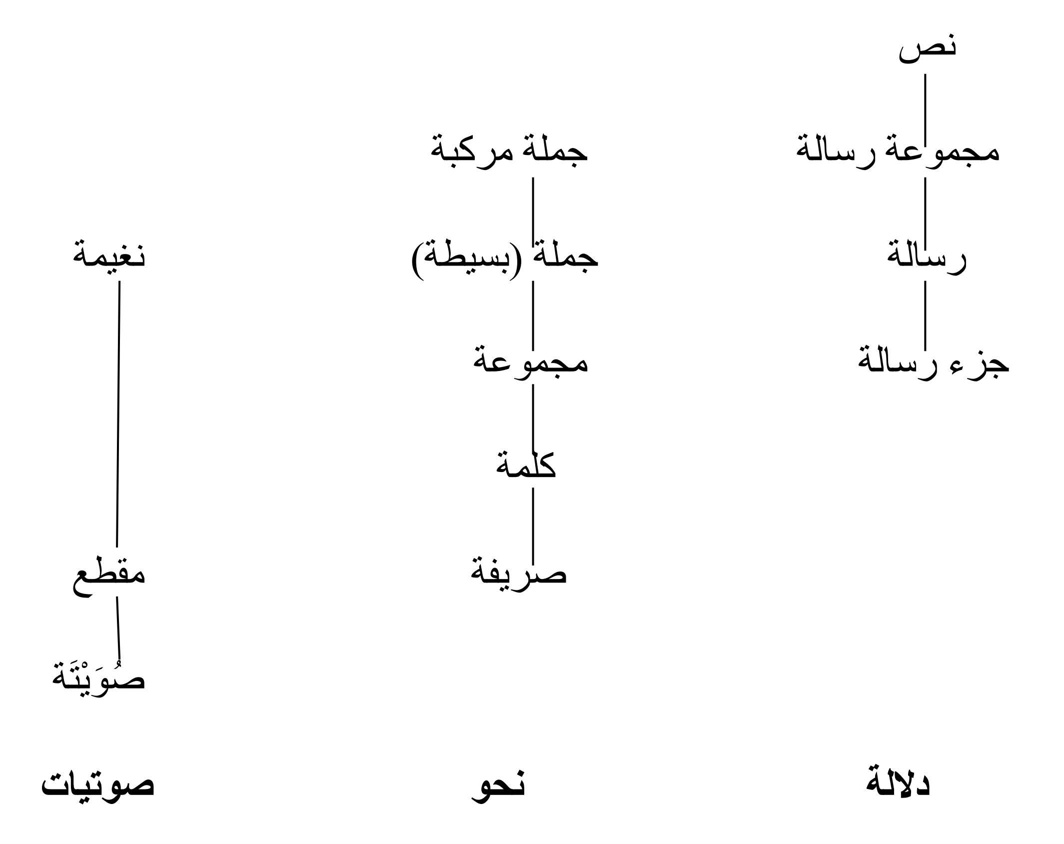
وقد كان فاوسط أشار إلى أن نظريات هاليداي تستلزم، في واقع الحال، مقاربة الطبقة الدلالية دون اللجوء إلى سلم مرتبة تعكس علاقات التكوين فيها. ولذلك، اقترح في صياغته للنظرية النسقية سلما يشمل مرتبتين: الوضع المحال عليه، والشيء المحال عليه. ويشكل هذه السلم، والذي يسميه الباحث مستوى " المفهوم "، طبقة تقع خارج النسق اللساني. غير أن هذه الطبقة تنعكس، مع ذلك، في البنية النحوية المعجمية التي تحقق دلالات يحدثها المتكلم انطلاقا من هذا الإطار التصوري قبل - اللساني[1].

وبالمماثل؛ قارب مارتن الطبقة الدلالية باعتبارها سلما من المراتب يضم، إلى جانب النص، وحدات أخرى، مثل الرسالة وجزء الرسالة. وهذه المراتب الدلالية، كما يبدو من الخطاطة (7)، تملك تحققات ملائمة أو اعتيادية في الطبقة النحوية، مثلما تملك مراتب الطبقة النحوية نفسها تحققات ملائمة في الطبقة الصوتية[2]:

---

[1] (فاوسط 1973: 150 -151). ونستعمل " **وضع محال عليه** " و" **شيء محال عليه** "، على التوالي، في مقابل: " referent-situation " و " referent-thing ".

[2] (مارتن 1981: 311). وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة هي التي يرتضيها " **قاموس مصطلحات النظرية النسقية** " الملحق بمنشورات (هاليداي ومارتن 1981) حين يعرف " سلم المرتبة " بكونه " سلمية من الوحدات تمثل التكوين الأساس في طبقة معينة. وهذه الوحدات هي: الصويتة والمقطع والنُبَيْرة (foot) والنُغيمة (tone group) في الصوتيات؛ والصريفة والكلمة والمجموعة في النحو - معجم؛ و(مؤقتا) جزء رسالة (message part) ورسالة (message) ومجموعة رسالة (message group) ونص في الدلالة ".



الخطاطة (1 - 7) سلميات مراتب الوحدات الصوتية والنحوية-المعجمية والدلالية في نموذج نسقي ذي طبقات ثلاث

أما هاليداي؛ فإنه يرى أن المعاني التي تشملها الطبقة الدلالية لا تنتظم حسب سلمية من المراتب أو المستويات، بقدر ما تنتظم بحسب أساسها الوظيفي. إن " السمة المميزة للنسق الدلالي هي تنظيمه حسب مكونات وظيفية لا تحدد وحدات من أحجام مختلفة، بل تشكلات متآنية من المعاني التي تنتمي إلى أنواع متباينة "[1].

1. 11 وظائف اللسان

تنقسم النظريات اللسانية، كما رأينا في [§ 1. 5]، إلى نظريات وظيفية تعتد أثناء رصد خصائص اللغات الطبيعية بمختلف الوظائف التي تضطلع بأدائها في ثقافات ومجتمعات متباينة؛ ونظريات غير وظيفية أو صورية لا تكترث حين تصف الأشكال والبنيات اللسانية بالعلاقات الوطيدة التي تربطها نسقيا بتلك الوظائف الاجتماعية[2]. ويعد النموذج النسقي أحد أبرز النماذج اللسانية المعاصرة المهتمة بالمباحث الوظيفية التي ترعرعت لدى حلقة پراگ ومدرسة لندن ومدرسة باريس وغيرها من المدارس الوظيفية " الكلاسيكية ".

---

[1] (هاليداي 1978: 139).

[2] (المتوكل 1989: 12).

1. 11. 1 المقاربات الأولى

ترجع نشأة التيار الوظيفي في الفكر اللساني الحديث إلى عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي، إذ حاول بعض الباحثين أن يدرس وظائف اللسان باعتبارها وظائف " كبرى "، وليس مجرد استعمالات خاصة. فقد ميز مالينوفسكي من منظور أنثروبولوجي بين ثلاث وظائف يؤديها اللسان: الوظيفة العملية، والوظيفة الحكائية، والوظيفة السحرية. كما ميز بيولير من منظور نفسي هذه المرة بين ثلاث وظائف كذلك: الوظيفة التمثلية، والوظيفة التعبيرية، والوظيفة الإيحائية[1].

ويتحدد في نظر بيولير أداء اللسان لوظيفة معينة باعتبار " ثوابت الحدث التواصلي ": المرجع والمرسِل والمرسَل إليه. فالتركيز على أحد هذه العناصر يؤدي بالضرورة إلى هيمنة الوظيفة التي تقابله. وبناء على هذا، ذهب ماثزيوس إلى أن الوظيفة " الأساس " للسان هي الوظيفة الإحالية أو التمثلية، لأنها الوظيفة التي تهيمن على الوظائف الأخرى في الخطاب العادي[2].

وقد احتفظ جاكوبسون في عمله الشهير بمبدأ تصنيف وظائف اللسان تبعا لمكونات الحدث التواصلي. غير أنه وسع الإطار الذي اعتمده بيولير، فاعترف بست وظائف يلخصها الرسم التالي[3]:

السياق

الوظيفة الإحالية

المرسل..........	.... الرسالة...........	.......المرسل إليه
الوظيفة التعبيرية	**الوظيفة الشعرية**	**الوظيفة التأثيرية**

القناة

الوظيفة اللغوية

الشفرة

الوظيفة الميتالغوية

الخطاطة (1- 8) وظائف اللغة في تصنيف جاكوبسون

---

[1] (غريغوري 1987: 75).

[2] (كومبيت 1988: 9 – 10).

[3] (جاكوبسون 1963: 214).

وإن كان اللسانيون النسقيون يعترفون بفضل حلقة پراگ في دراسة وظائف اللسان[1]؛ إذ طور هؤلاء الباحثون انطلاقا من آراء بيولير وماثزيوس النموذج الذي سماه ماثزيوس نفسه " المنظور الوظيفي للجملة "[2]؛ فإنهم يأخذون على هذه المقاربات الأولى أنها اعتمدت مقاربة " خارجية " لا تركز على تناول بنية النسق اللساني باعتبارها بنية محددة وظيفيا. فاللسانيات النسقية لا تتوخى من البحث في وظائف اللسان البلوغ إلى تعميمات نفسية أو أنثروبولوجية، بل إلى تعميمات لسانية صرف[3].

ولهذا؛ لا يكمن إسهام النموذج النسقي في دراسة وظائف اللسان في الكشف عن وظائف كانت مجهولة من قبل، بقدر ما يتمثل في الجهد المبذول من أجل البرهنة على ضرورة الاعتماد في تفسير تنظيم النسق اللساني على وظائف بعينها، وتصورها على شاكلة مخصوصة، دون غيرها.

1. 11. 2 الأساس الوظيفي للنسق اللساني

لا تبدأ المقاربة الوظيفية، كما تفهم في النموذج النسقي، إلا من السؤال عن طبيعة النسق اللساني، وتنظيمه الداخلي، ومدى إمكان تحديد هذا النسق عبر ربطه بالوظائف الاجتماعية - الثقافية التي ما هو على هذا الشكل إلا لأنه الهيئة التي تمكنه من الاضطلاع بها على أفضل وجه، وأحسن سبيل.

فلماذا أخذ اللسان هذه الهيئة خاصة؟ وهل تأثرت بنيته الداخلية بما عليه أن يؤديه من وظائف في الثقافات والمجتمعات البشرية؟ يجيب هاليداي قائلا: " إن طبيعة اللسان شديدة الارتباط بما عليه أن يقوم به، بالوظائف التي يتكفل بأدائها "[4]. ويضيف: " إن مفهوم الوظيفة الاجتماعية مفهوم مركزي حين نؤول اللسان بوصفه نسقا. فليس تنظيمه الداخلي مجرد صدفة فقط. بل إنه يعكس، في واقع الأمر، الوظائف التي نشأ وتطور من أجل أدائها في حياة الإنسان الاجتماعي "[5].

ويرسم هاليداي، تأسيسا على ملاحظة أن البنية والوظيفة أشد ارتباطا في لغة الأطفال، المسيرة التي يقطعها الطفل في اكتساب لغته الأم، مبتدئا بسبعة استعمالات أو " وظائف - صغرى ": أداتية (أريد)، وتحكمية (افعل ما قلته لك)، وتفاعلية (أنا وأنت)، وشخصية (هأنذا)، واستكشافية (قل لي لماذا)، وتخيلية (لِنَدَّع)، وتمثلية (لدي ما أقوله لك)؛ تثوي وراء لغة ذاتية ليست سوى مضمون تحققه العبارة مباشرة دون تدخل أي مستوى وسط ثالث[6].

---

[1] (غريغوري 1987: 95).

[2] ينظر (فيرباس 1974). ونستخدم " **المنظور الوظيفي للجملة** " في مقابل " Functional Sentence Perspective ". وسوف نرجع في [§ 7. 1] بإسهاب أشد لتصور حلقة پراگ لبنية الجملة.

[3] ينظر (هاليداي 1974).

[4] (هاليداي 1970: 141).

[5] (هاليداي 1973: 42 – 44).

[6] نفسه، ص. 29. ونستعمل " **لغة ذاتية** " في مقابل " proto - language ".

وإذا كانت الوظيفة عند الطفل ترادف مجرد الاستعمال؛ فإن المتمكن من لغة يصبح قادرا على استعمالها بما لا حصر له من السبل، ولما لا حصر له من الأغراض، وفيما لا حصر له من المقامات؛ مع أن نسقها يرجع إلى مكونات دلالية - وظيفية أكثر بساطة، وأشد تجريدا.

وهذا يعني، في تصور الباحث، أن لغة الطفل تخضع إلى عملية " تقليص وظيفي "[1] تقتضي توسط " صورة " بين المضمون والعبارة؛ الشيء الذي يسمح للوظائف بأن يلتبس بعضها ببعض، وللمتكلم بأن يدل على أكثر من (نوع) معنى بواسطة ملفوظ واحد يؤدي " الوظائف - الكبرى " قاطبة دفعة واحدة، بطريقة متداخلة ومتناغمة[2].

" نتعلم كيف نؤالف بين استعمالات لسانية مختلفة في فعل تخاطبي واحد. هنا، نحتاج إلى نحو، أي إلى مستوى انتقالي بين المضمون والعبارة يستطيع أن يؤالف الانتقاءات المختلفة وظيفيا داخل بنيات متحدة. ولهذا؛ فإن مكونات النسق اللساني نفسها مكونات وظيفية. إلا أنها تمثل وظائف اللسان في صورتها الأشد تعميما، كما تثوي وراء السياقات الأخص لاستعماله "[3].

ولا ريب أن ظهور هذا التقليص الوظيفي، وذاك التنظيم الطبقي، مرتبط بنمو آفاق الطفل الذهنية، واتساع رقعة علاقاته وأدواره الاجتماعية؛ مما يترتب عنه توسيع للإمكان الدلالي الذي يستطيع أن يعبر عنه، والمظاهر الصورية التي يمكنها أن تحققه.

1. 11. 3 وظائف اللسان

يذهب هاليداي إلى أن اللغات جمعاء منظمة باعتبار نوعين عامين من المعاني يمثلان في حد ذاتهما جل الإمكانات التي تتيحها للمتكلم - المستمع: النوع التمثلي أو " الانعكاسي "، والنوع التفاعلي أو " العملي"[4].

1. 11. 3. 1 الوظيفة التمثلية

يحدد هاليداي الوظيفة التمثلية قائلا: " يستعمل اللسان للتعبير عن " مضمون " معين؛ أي عن تجربة المتكلم المتعلقة بالعالم الخارجي، أو بعالم شعوره الباطني ... وعبر هذه الوظيفة ينظم اللسان التجربة، ويسهم في تحديد نظرتنا للأشياء، حتى إن أي رؤية مختلفة عن التي توحي إلينا بها لغتنا تحتاج إلى بذل جهد فكري ملحوظ "[5].

فعلا؛ لقد تكفلت الألسن، طوال العصور، بتبليغ الأفكار والمشاعر والمعلومات والعقائد وغيرها، ونقلها من شخص إلى آخر، وأمة إلى أخرى؛ وساعدت بذلك على

---

[1] نفسه، ص. 63.

[2] نفسه، ص. 56. ونستعمل الكلمة العربية " **تناغم** " لترجمة المصطلح الأجنبي " polyphony ".

[3] نفسه، ص. 67.

[4] (هاليداي 1985: xiii).

[5] (هاليداي 1970: 143).

تطور المعارف، وتقدم العلوم، وقيام الحضارات وازدهارها، الخ... وما كان كل ذلك ليقع، لولا أن اللغات تسمح بتمثل الوقائع والكائنات والأحداث والأشياء وما إلى ذلك.

وتضم الوظيفة التمثلية، حسب هاليداي، وظيفتين فرعيتين: الوظيفة " التجريبية "، وهي تحتوي على الاستعمالات التي يمثل فيها اللسان التجربة بصفة مباشرة، والوظيفة " المنطقية "، وهي تحتوي على الاستعمالات التي لا يعكس فيها اللسان التجربة إلا بطريقة غير مباشرة[1].

وبالموازاة مع ذلك؛ يشمل المكون الدلالي - الوظيفي التمثلي مكونا فرعيا تجريبيا يرصد عبر أنساق التعدية في مرتبة الجملة مثلا، أنواع الأحداث والمشاركين فيها وملابساتها... كما يضم مكونا فرعيا منطقيا يرصد علاقات تربط بين وحدات من أحجام متباينة، كالعطف والبدلية والتعديل والإدماج ونحوها[2].

1. 11. 3. 2 الوظيفة التفاعلية

إن المستعمل لا يستخدم دائما اللسان بشكل " انعكاسي " يتمثل من خلاله العالم فقط، لأننا نستطيع بواسطة اللسان أن نتدخل في العالم، ونؤثر فيه، ونتعامل مع الآخرين، ونبرز ذواتنا، ونلبي رغباتنا،..." إننا نستعمل اللسان من أجل إقامة العلاقات الاجتماعية، والمحافظة عليها، بما في ذلك الأدوار التواصلية التي يقيمها اللسان نفسه... وعبر هذه الوظيفة - التي نستطيع أن نسميها: " **الوظيفة التفاعلية** " - تُعَرَّف الفئات الاجتماعية، ويتحدد الفرد ويتخصص؛ لأن اللسان، زيادة على أنه يمكن المرء من التعامل مع الآخرين، يستعمل أيضا من أجل التعبير عن شخصيته الخاصة ونموها"[3].

" هنا؛ يستخدم الفرد اللغة ليتدخل في حدث التخاطب، ويعبر عن مواقفه وأحكامه، والعلاقات التي يقيمها بينه وبين المخاطب، ولاسيما الدور التواصلي الذي يتبناه من إخبار أو سؤال الخ..."[4]

والجدير بالذكر أن هاليداي لا يميز ضمن الوظيفة التفاعلية بين الاستعمالات " التعبيرية "، وبين الاستعمالات " التأثيرية "، كما يفعل العديد من الباحثين الآخرين. ففي رأيه أن هذا التمييز دال من وجهة نظر نفسية، لكنه يبقى غامضا من وجهة نظر النسق اللساني نفسه. " فالسؤال مثلا؛ أَيُعَدُّ طلبا لمعلومة معينة (تأثيرية)، أم تعبيرا عن رغبة في المعرفة (تعبيرية)؟"[5]

---

[1] (هاليداي 1973: 106). ونستعمل " **تجريبية** " في مقابل " experiential ".

[2] (مورلي 1985: 50).

[3] (هاليداي 1970: 143). والتغليظ من عندنا.

[4] (هاليداي 1973: 106).

[5] (هاليداي 1974: 47).

1. 11. 3. 3 الوظيفة النصية

قد يبدو أن الوظيفتين التمثلية والتفاعلية كافيتان لرصد سائر الإمكانات الدلالية المتوافرة في اللغات الطبيعية. ولا شك أنهما تفيان بهذا الغرض في مقاربة خارجية تصبو إلى وضع تعميمات نفسية أو أنثروبولوجية، ولا تهدف، بالدرجة الأولى، إلى رصد الأساس الوظيفي الذي ينبني عليه النسق اللساني. إلا أن مقاربة داخلية، كالتي يعتمدها النموذج النسقي، لابد أن تعتني بوظيفة أخرى هي: الوظيفة " النصية ".

" فهناك وظيفة ثالثة ... تهدف إلى أن تجعل اللسان " واردا في السياق "؛ إذ لابد أن يملك اللسان في سياقات مقامية حقيقية نصية تميز رسالة حية عن مجرد مدخل نحوي أو معجمي. إن هذا المكون الثالث يضم المعاني التي يجب أن تنسج في البنية اللسانية نفسها "[1].

" فعلى اللغة أخيرا أن ترتبط بنفسها من جهة، وبسمات المقام، من جهة أخرى. ويمكننا أن نطلق على هذه الوظيفة اسم: " الوظيفة النصية "، ما دامت هي التي تمكن المتكلم أو الكاتب من أن ينشئ نصا، كما تسمح للمستمع أو القارئ أن يميز بين ما هو نص، وبين مجموعة من الجمل المتنافرة "[2].

إن النص، حسب هاليداي،" وحدة عملية، كما أن الجملة وحدة بنيوية. قد يكون منطوقا أو مكتوبا، طويلا أو قصيرا... فهو النص. وليس جملة كبرى. وهو مفهوم دلالي - وظيفي. ولا يتحدد باعتبار الحجم. ولهذا؛ لا تقتصر الوظيفة النصية على إقامة العلاقات الرابطة بين الجمل، بل تجاوز ذلك، لتمس التنظيم الداخلي للجملة أيضا، بوصفها رسالة ترتبط بنفسها، كما ترتبط بالسياق "[3].

ومن هنا، نخلص إلى أن الوظيفة النصية متميزة بصبغتها " الأداتية "[4]. فاللغة لا ترتبط عبرها بالعالم الخارجي، لا تأثيرا ولا تأثرا، وإنما تخدم نفسها بأن تمكن مستعمليها من إنشاء نصوص متعالقة الأجزاء، مناسبة لمقامها التواصلي، ناجحة في الاضطلاع بالوظيفتين الأخريين.

وليس المكون النصي بالتالي مكونا " تأويليا "، ولا مستوى " سطحيا "؛ ولكنه " انقسام عمودي في أفق المضمون "[5]. فالمتكلم، حين ينشئ أو يؤول نصا، لا يبدأ بالمضمون التمثلي أو التفاعلي أو النصي، لأن الاختيارات التي تجري في هذه المكونات تتم بشكل متزامن بحيث لا يسبق أحد المكونات الوظيفية المكونين الآخرين[6].

---

[1] (هاليداي 1973: 42).

[2] (هاليداي 1970: 143).

[3] (هاليداي 1973: 107).

[4] (هاليداي 1978: 109). وقد استعملنا الكلمة " **أداتية** " في مقابل " instrumental "، و" **شاهِدِية** " في مقابل " citational ".

[5] (هاليداي 1974: 52).

[6] (فاوسط 1973: 151).

ويضم المكون الدلالي - الوظيفي النصي " الوسائل التي تتوافر في اللغة كي تمكن من إنشاء النصوص "[1]. وهو يشمل مكونين فرعيين يرصد الأول، عبر أنساق المحور والإعلام، العلاقات النصية القائمة داخل كل جملة على حدة، في حين يتكفل الاتساق - وهو المكون الفرعي الآخر- بالعلاقات النصية التي تربط بين هذه الجمل[2].

وربما كان تميز النص بهذه الوظيفة الأداتية، في مقابل الوظيفة " الشاهدية " التي تؤديها الأمثلة أو " الشواهد " في كتب النحو مثلا، هو السبب الكامن وراء استئثار الوظيفة النصية باهتمام لسانيي النص حتى من يشتغل ضمنهم خارج اللسانيات النسقية. على حين يظل النموذج النسقي فريدا في معالجته للوظيفتين التمثلية والتفاعلية، وسعيه نحو إدماج المكونات الدلالية - الوظيفية الثلاثة في إطار أشمل وأعم[3].

1. 11. 4 الفاعل، العامل، والمحور

يشكل مفهوم الفاعل أحد المفاهيم الأساس في التراث النحوي. وبما أنه مفهوم كثير التداول في مختلف الدراسات؛ فهو يمثل، بلا شك، مدخلا مناسبا لإجراء استكشاف أولي لوظائف الجملة في اللغة العربية.

لنقارن بين الجمل (3)، حيث نضع خطا تحت العنصر الفاعل:

(3) أ– كتب محمد الدرس اليوم.

ب– اليومَ كتب محمد الدرس.

ج– كُتِب الدرسُ اليوم (من قِبَلِ محمد).

تحتوي كل جملة؛ طبقا للمبادئ التركيبية التي وضعها نحاة القرون الوسطى، والتي ترجع في مجملها إلى النحاة اليونان والرومان؛ على عنصر وحيد يتميز بكونه العنصر " الفاعل "[4]. وهذا العنصر في الجملة (3. أ) مثلا هو " محمد ".

يبدو أن الفاعل عنوان لوظيفة نحوية ما. إن هنالك قاسما مشتركا بين جميع الألفاظ التي تؤدي هذه الوظيفة، بحيث يجب أن نضع عليها كلها هذا العنوان. ولكن؛ بعد أن نقف على هذه الملاحظة، يصبح من الصعب علينا، تبعا لهاليداي، أن نعرف ما هو هذا القاسم المشترك، أو أن نعثر في التراث النحوي على معالجة حاسمة ونهائية لما هو معنى الفاعل[5]. بل نجد، بدلا من ذلك، تعريفات متباينة، وتأويلات مختلفة؛ وإن كنا نقدر، في آخر المطاف، أن نردها إجمالا إلى ثلاثة أقسام عامة:

---

[1] (هاليداي وحسن 1978: 27).

[2] (مورلي 1985: 70). وينظر في خصوص تصور النموذج النسقي – الوظيفي لظاهرة اتساق النصوص (الكعاك 90 – 1991: 52 – 67).

[3] (غريغوري 1987: 94).

[4] (هاليداي 2004: 53).

[5] نفسه، ص. 55. وينظر أيضا (كومبيت 1988: 12). وسوف نرجع إلى هذا الموضوع، ولاسيما إلى مساهمة حلقة پراگ من خلال نموذج " **المنظور الوظيفي للجملة** " في التمييز بين " المستويات الثلاثة في التركيب ": المستوى الدلالي، والمستوى النحوي، والمستوى " التواصلي " في الفصل [§ 7]، وخاصة الفقرة [§ 7. 1].

- الفاعل هو الذي يقوم بالفعل؛
- الفاعل هو ما يسند إليه الفعل، ما يعلق عليه صدق القضية؛
- الفاعل هو ما يتحدث عنه؛

وخلافا لما قد نعتقد، ليست هذه التعريفات مترادفة، ولا متوافقة؛ لأنها تحدد مفاهيم مختلفة[1]. ففي الجملة (3. أ)، مثلا، يمثل " *محمد* " حقا الشخص الذي ينجز حدث الكتابة، والذي يتحمل مسؤولية صحة القضية، والموضوع الذي يتحدث عنه المتخاطبون. إلا أن الأمور لا تكون على هذا النحو دائما.

فالفاعل في الجملة (3. ج) مثلا " *الدرس* " ليس هو من يقوم بفعل الكتابة، كما أن الجملة (3. ب) ليست حديثا عن الفاعل " *محمد* "، بقدر ما هي حديث عن الملحق " *اليومَ* ".

يظهر، في الجملتين (3. ب) و(3. ج)، أن الوظائف التي تشكل المفهوم الكلاسيكي للفاعل توزع على مكونات مختلفة في الجملة. والنحو التعليمي، قد يتعرف أحيانا هذه الأدوار باعتبارها وظائف متمايزة[2]. لكنها تظل، في نظره، مجرد أنواع مختلفة لوظيفة أعم. فهو يبقى يفترض دائما أن هناك مفهوما مجردا يشمل هذه الوظائف الثلاثة بأجمعها. وهو وظيفة " الفاعل "[3].

وعلى العكس من ذلك، استعملت بعض مدارس اللسانيات من أجل تعيين هذه الوظائف عناوين متمايزة[4]:

- الفاعل الدلالي: وهو الجزء الدال على من يقوم بالفعل،
- الفاعل النحوي: وهو الجزء الذي يتطابق معه الفعل، والذي يأخذ إعراب الرفع...
- الفاعل النفسي: وهو الجزء الدال على الموضوع " الحاضر في الذهن " أثناء التخاطب.

ونقدر، إذا اعتمدنا هذه العناوين، أن نقترح للجمل (3) التحاليل الواردة في الخطاطة (9):

---

[1] (هاليداي 2004: 55).

[2] (كومبيت 1988: 12 – 13).

[3] (هاليداي 2004: 55 – 56).

[4] نفسه. وينظر أيضا (ميلر 2004: 63 – 64).

كتب	محمد	الدرس	اليوم
	فاعل دلالي		
	فاعل نحوي		
	فاعل نفسي		

اليوم	كتب	محمد	الدرس
		فاعل دلالي	
		فاعل نحوي	
فاعل نفسي			

كتب	الدرس	اليوم	من قبل محمد
			فاعل دلالي
	فاعل نحوي		
	فاعل نفسي		

الخطاطة (1 - 9) الفاعل الدلالي والفاعل النحوي والفاعل النفسي

ويجب علينا، في رأي هاليداي، بدلا من أن نعتمد التعريف " الموحد " لمفهوم الفاعل الذي نجده لدى النحو التعليمي، أن نمثل في الوصف النحوي لهذه المفاهيم الثلاثة كلها بوصفها وظائف قائمة بذاتها، في استقلال بعضها عن بعض، لا باعتبارها مجرد أنواع لوظيفة عامة واحدة فحسب. وهو يقترح أن نحتفظ بمصطلح " الفاعل " لمفهوم الفاعل النحوي، ونطلق على مفهوم الفاعل الدلالي مصطلح " العامل "، ومفهوم الفاعل النفسي مصطلح " المحور "[1].

وهنا نستطيع، تبعا للباحث، أن نرصد العلاقة بين بنية الجملة البسيطة، وبين الوظائف التمثلية والتفاعلية والنصية للسان. وهو يذهب إلى أن دلالة أدوار العامل

[1] (هاليداي 2004: 57).

والفاعل والمحور تكمن بالضبط في أن كل دور منها يوافق نوعا مختلفا للمعنى داخل الجملة[1]:

- المحور وظيفة في الجملة باعتبارها رسالة. فهو الموضوع الذي تتعلق به الجملة، النقطة التي ينطلق منها المتكلم فيما سيقول؛
- الفاعل وظيفة في الجملة باعتبارها تفاعلا. فهو العنصر الذي يعتبر مسؤولا عن إنجاح الجملة في أداء وظيفتها التخاطبية؛
- العامل وظيفة في الجملة باعتبارها تمثيلا (لحدث ما). فهو المشارك الذي يضطلع بإنجاز الحدث.

وهذه العناوين الثلاثة: الجملة رسالةً، الجملة تفاعلًا، والجملة تمثيلًا، تحيل، عند الباحث، إلى الأنواع الأساس من المعنى التي تدل عليها بنية الجملة: المعنى النصي والمعنى التفاعلي والمعنى التمثلي[2].

ولا ترد، بطبيعة الأمر، وظائف العامل والمحور والفاعل وحدها، في معزل عن الوظائف الأخرى؛ بل ترتبط كل وظيفة منها بمجموعة من الوظائف التي تملك طبيعة واحدة، لأنها تتفرع عن نفس المكون الدلالي – الوظيفي. ففي الأفق التمثلي؛ ترد وظيفة العامل داخل بنية التعدية مع وظيفة الحدث، ووظيفة الهدف... وترد وظيفة الفاعل، في الأفق التفاعلي، داخل بنية الوجه مع وظائف المحمول والفضلة والملحق؛ كما أن وظيفة المحور ترد في الأفق النصي داخل البنية المحورية مع وظيفة التقفية[3].

وتوضح الخطاطة التالية تحليل الجملة (3. ب)، على سبيل المثال، من خلال هذه الآفاق الثلاثة:

	اليوم	كتب	محمد	الدرس
تمثلي	**ملابسة: زمان**	**حدث**	**عامل**	**هدف**
تفاعلي	**ملحق**	**محمول**	**فاعل**	**فضلة**
نصي	**محور**	**تقفية**		

الخطاطة (1 - 10) الأفق التمثلي والأفق التفاعلي والأفق النصي

[1] نفسه، ص. 58 - 59.

[2] نفسه، ص. 59 - 60.

[3] نفسه، ص. 60. وينظر أيضا (هاليداي 1985: 37).

1. 11. 5 النحو الوظيفي

إن النحو الذي تعتمده أعمال البحث الحالية يندرج ضمن الإطار النظري الوظيفي. وهو، علاوة على ذلك، نحو وظيفي بثلاث دلالات مختلفة، وإن كانت بشكل أو آخر مترابطة، في تأويله (1) للنصوص، و(2) للنسق، و(3) لعناصر البنيات اللسانية[1].

(1) هو نحو وظيفي بمعنى أنه موضوع لتفسير طريقة استعمال اللغة. فكل نص، كل ما يقال أو يكتب، ينبثق في سياق ما لاستعمال اللسان. والاستعمالات اللغوية هي التي، أكثر من ذلك، شكلت اللسان، عبر جهود عشرات الآلاف من الأجيال. فقد تطور اللسان لتلبية الحاجيات البشرية. وطريقة تنظيمه تتميز بالوظيفية بالنظر إلى هذه الحاجيات. وهو ليس اعتباطيا. فالنحو الوظيفي نحو طبيعي، لأن كل ما يشمله هذا النحو يمكن أن يفسر حصريا عبر الإحالة إلى الطريقة التي يستعمل اللسان من خلالها.

(2) وتبعا لذلك؛ فإن المكونات المركزية للمعنى في اللسان نفسها مكونات وظيفية. إن كل اللغات منظمة حول نوعين أساسيين من المعنى: التمثلي أو الانعكاسي، والتفاعلي أو العملي. وكل مكون من هذين المكونين تمظهر في اللسان لغرضين أساسيين يثويان وراء الاستعمالات الأخص للسان (i) فهم المحيط، و(ii) التأثير في الآخرين داخله. وهناك مكون ثالث يضفي طابع الورود على المكونين الآخرين. وهو المكون النصي.

(3) يفسر كل عنصر في اللسان من خلال الإحالة إلى وظيفته داخل النسق اللساني في شموليته. والنحو الوظيفي بهذا المعنى الثالث والأخير هو الذي يبني جميع وحدات اللسان باعتبارها تشكلات عضوية من الوظائف، حيث يؤول كل جزء من وحدة وظيفيا: باعتبار الكل الذي يحتوي عليه.

1. 11. 6 خلاصة: الفرضية الوظيفية

إن النظرية الوظيفية التي تعتمدها اللسانيات النسقية لا تختلف كثيرا عن التيار الوظيفي إجمالا؛ سواء من حيث عد اللسان نسقا طبقيا يمكن من التعبير عن معان لانهائية بتحققات مادية محدودة، أم من حيث التركيز على عدم إمكان الاكتفاء بدراسة تقف عند الألفاظ والأشكال الصورية؛ ولا تثابر، فتربط هذه الألفاظ والأشكال النحوية - المعجمية بالوظائف الاجتماعية - الثقافية والسمات المقامية الواردة.

غير أنها تمتاز بتأكيدها ارتباط دراسة اللسان بسبر الإمكان الدلالي الشامل الذي تمثله كل لغة طبيعية، وفرز أنواع المعاني التي بإمكانها أن تدل عليها عبر نصوص مشخصة، وتعرف التحقيقات المتميزة التي قد يتجسد فيها كل نوع منها.

وكأن فكر هاليداي يختص بافتراض تحدد البنيات النحوية - المعجمية عبر تفاعل المكونات - الدلالية الوظيفية قاطبة. فقد دافع مرارا عن هذه الفرضية مرتكزا على تنوع الانعكاس الصوري الذي يحقق المعاني الوظيفية، واختلافه باختلاف المكون الذي يحدده. ولعل خصوصية تلك المعاني، وتباين هذه التحقيقات الصورية هما السبب الذي جعله

---

[1] (هاليداي 1985: xiv - xiiv).

يرفض مقاربة أحادية الوظيفة (وظيفة التواصل)[1]، أو ثنائية الوظيفة (تمثلية وتفاعلية فقط)[2]، أو متعددة الوظائف بشكل لا يعكس تنظيم العلاقات اللسانية.

لقد كانت صياغة " الفرضية الوظيفية "، من وجهة نظر تاريخية، ثمرة لبحوث مستفيضة في العلاقات اللسانية القائمة في مرتبة الجملة البسيطة[3]. فبعد أن صارت مقولة النسق تشكل المفهوم المحوري في النظرية النحوية التي طورها هاليداي انطلاقا من فكر فيرث، اهتم اللسانيون النسقيون بدراسة الأنساق المتوافرة في هذه المرتبة، مع إبراز العلاقات التي ترتبها ضمن شبكات أنساقية أوسع وأشمل[4].

وقد اتضح، في أواسط ستينيات القرن الماضي، أن الاختيارات التي يستطيع المتكلم انتقاءها في هذه المرتبة " تتجمع " داخل مجموعات من الأنساق، بطريقة تقابل فيها كل مجموعة وظيفة - كبرى محددة. فبينما تؤدي، في هذه المرتبة، أنساق التعدية وظيفة تمثلية؛ وأنساق الوجه وظيفة تفاعلية، تضطلع أنساق المحور بأداء وظيفة نصية[5].

وفي هذه الفترة؛ كانت حلقة پراگ تحلل الجملة البسيطة، مثلما رأينا في [§ 1. 11. 4]، حسب " مستويات " ثلاثة: مستوى دلالي ومستوى نحوي ومستوى " تواصلي "؛ بحيث كان من الممكن، في إطار النموذج النسقي لتلك الفترة، الربط بين هذه المستويات الثلاثة، عبر أوصاف التحقيق، بأنساق التعدية والوجه والمحور؛ ومن هنالك، بوظائف اللسان التمثلية والتفاعلية والنصية.

ويلخص هاليداي الكلام عن استفادة النموذج النسقي من نموذج المنظور الوظيفي للجملة حين يقول: " تنضوي أنساق الجملة ضمن ثلاث مجموعات أسميها: **التعدية** و**الوجه** و**المحور** ... وأنساق التعدية تنتمي إلى الفضاء الدلالي الذي يفرعه فاشيك من وظيفة بيولير التمثلية ... والذي يسميه دانيش: " البنية الدلالية للجملة ". كما تعبر أنساق الوجه عن وظيفة التخاطب ... وتشمل ... وظيفتي بيولير الأخريين ... أما المحور، فهي الجزء الجملي من تحليل ماثزيوس الوظيفي، أو ما يسميه دانيش تنظيم الملفوظ "[6].

وإذن؛ فالفرضية الوظيفية في حقيقة الأمر فرضية تجريبية قد تثبتها أو تدحضها أنحاء اللغات الخاصة؛ ما دامت تقتضي أن تميل الاختيارات المتفرعة عن نفس المكون الدلالي - الوظيفي إلى أن تتكتل داخل مجموعة مستقلة (جزئيا) من الأنساق التي تربط بينها علاقات افتقارية قوية شتى، في حين لا تربطها بالأنساق المتفرعة عن المكونات الوظيفية الأخرى إلا علاقات افتقارية ضعيفة ومعدودة[7].

---

[1] (مارتينيه 1970: 9)، و(ديك 1978: 5) و(ڤان ڤالين وفولي 1980: 330).

[2] (براون ويول 1983: 1 – 4).

[3] (بوتلير 1985: 83 – 84).

[4] (مارتن 1981: 134).

[5] نفسه.

[6] ينظر (يحيى أحمد 1989: 75 – 76)، و(المتوكل 1989: 107 – 108).

[7] (هاليداي 1964: 138).

وتأسيسا عليه؛ يجب على المشروع الحالي للبحث في النحو النسقي – الوظيفي، أن يتوخى تقديم صورة متكاملة عن التعدد الوظيفي للغة العربية، ولاسيما في المرتبة الأساس داخل النظام النحوي: الجملة البسيطة. ولذلك؛ فأعمال البحث المقدمة ضمن هذا المؤلف تعرض، بشيء من الإسهاب، مختلف مظاهر اشتغال الجملة البسيطة العربية، باعتبار المكونات الدلالية – الوظيفية الثلاثة. وهي تفرد فصلا خاصا لكل مكون منها: الفصل [§ 5] لأنساق **التعدية** في المكون التمثلي، والفصل [§ 6] لأنساق **الوجه** في المكون التفاعلي، والفصل [§ 7] والفصل [§ 8] لأنساق **المحور** وأنساق **الاتساق**، على التوالي، في المكون النصي.

2 الوحدات النحوية وبنياتها

يعنى الوصف اللساني في المستوى النحوي بطبيعة العناصر البنيوية، والعلاقات القائمة بين هذه العناصر داخل مختلف البنيات النحوية[1]. وتحتل الجملة البسيطة داخل هذا المستوى مكانة مركزية، لأنها الوحدة النحوية التامة التي تشتغل في إطارها سائر الوحدات النحوية الأخرى.

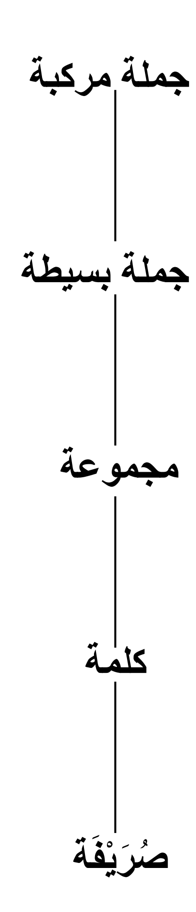
2. 1 الوحدة والمرتبة

تقارب الملفوظات في المستوى النحوي باعتبارها وحدات منظمة وفقا لسلم من المراتب. وهذه المراتب، كما يظهر من الخطاطة (1)، هي الجملة المركبة والجملة البسيطة والمجموعة والكلمة والصُّرَيْفَة[2]:

---

[1] - (مورلي 1985: 7).

[2] - (هاليداي 1966: 7). وينظر أيضا (بيري 1975: 104)، و(مورلي 1980: 8).



الخطاطة (2 - 1) سلم المرتبة

يجب، بطبيعة الأمر، أن نحلل كل وحدة من الوحدات التي يتشكل منها الملفوظ إلى العناصر التي تُكَوِّنُها، حتى نصل إلى أبسط العناصر التي يمكن أن يتعرفها التحليل[1]. لنأخذ الملفوظ (1) مثلا:

(1) حِينَ يَدخلُ المعلمُ، سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ.

إن هذا الملفوظ يمثل وحدة لسانية تنتمي إلى أعلى مرتبة في السلم: الجملة المركبة. ولوصف الانتظامات التي تخضع لها هذه الوحدة، ينبغي بداية أن تحلل إلى جزءين: هما "*حِينَ يَدخلُ المعلمُ* "، و"*سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* ". ويشكل كل جزء يتعرفه التحليل وحدة لسانية متميزة تنتمي إلى المرتبة التالية مباشرة على السلم. وهي هنا مرتبة الجملة البسيطة.

وعلينا، بعد ذلك، أن نتابع العملية؛ فنقطع الجملة البسيطة "*سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* "، مثلا، إلى الأجزاء: " *سَوْفَ يكتبُ* "، و" *هؤلاء الأطفالُ* "، و" *درسَ التاريخ* "، و"*في القسمِ* "؛ حيث نجد، في هذه المرتبة أيضا، أن " القِطَع " اللغوية التي نتوصل إليها تشكل وحدات متميزة تنتمي إلى المرتبة التالية: مرتبة المجموعة.

---

[1] - (هاليداي 1966: 8)، و(مورلي 1985: 7)، و(ميلر 2004: 35).

ويجب، من بعد، أن نقطع المُكَوِّن " *لَنْ يَكْتُبَ* " إلى جزءين: "*لَنْ* " و"*يكتبَ* "، والمُكَوِّن " *هذا الولدُ* " إلى جزءين: " *هذا* " و" *الولدُ* "، والمكون "*درسَ التاريخِ* " إلى جزءين: " *درسَ* " و"*التاريخِ* "، والمكون "*في القسمِ*" إلى جزءين: "*في* "، و"*القسمِ* ". وهذه الوحدات تنتمي كذلك إلى المرتبة التالية على السلم. وهي الكلمة.

والواقع أن رسم خط اللغة نفسه يعكس هذا التحليل، لأنه يترك فراغا بين كل كلمتين متتاليتين. فهنالك في اللفظ الصوري "*لَنْ يكتبَ* " على مستوى الكتابة بياض يفصل بين الجزء "*لَنْ* "، وبين الجزء " *يكتبَ* "، للإشارة إلى أن كل لفظ من هذين اللفظين يمثل وحده كلمة تامة مستقلة[1].

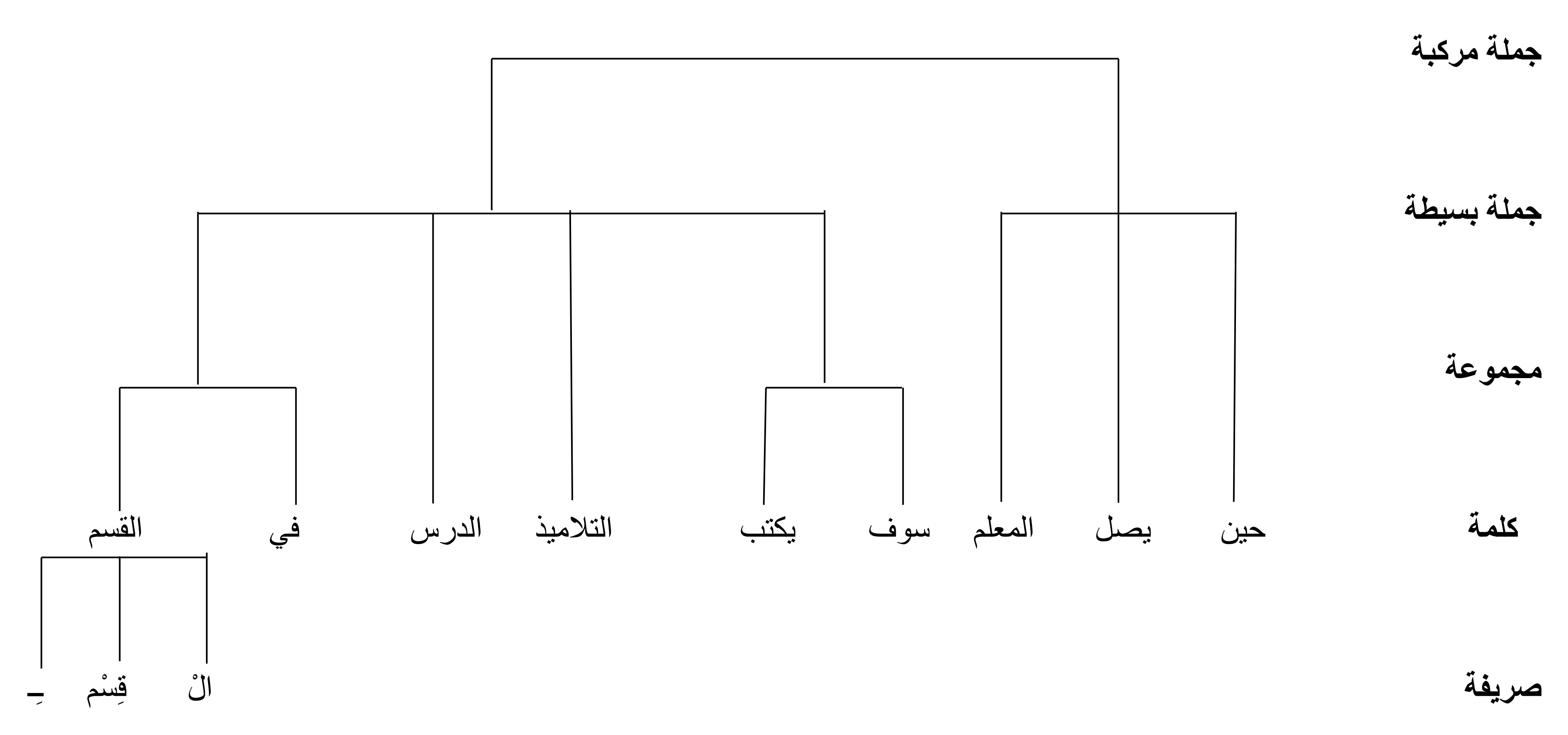
وأخيرا، ينبغي أن تحلل كل كلمة من الكلمات إلى الأجزاء التي تتألف منها. ويشكل كل جزء من الكلمة وحدة تنتمي إلى المرتبة التالية على السلم، وهي مرتبة الصُرَيْفَة. فالكلمة "*القسمِ* " مثلا تتكون من ثلاث صُرَيْفات: هي لام التعريف "*الْ* "، و "*قِسْمْ* "، وكسرة الإعراب " ـِ ".

إن التحليل التكوني ينتقل في واقع الأمر بين المراتب، انطلاقا من المرتبة العليا في السلم، والتي هي الجملة المركبة؛ وصولا إلى المرتبة الدنيا فيها، والتي هي الصريفة[2]. وتوضح الخطاطة التالية هذا التحليل:

---

[1] - (هاليداي 1966: 9).

[2] - (هيدلسطون 1965 - أ: 44 – 45).



الخطاطة (2 -2) التحليل التكوني

ويقف وصف التكون في المستوى النحوي عند مرتبة الصريفة، لأنها أبسط وحدة في هذا المستوى. فخلافا لما قد نتصور، لا يمكننا أن نحلل الصريفة "*قِسْم* " مثلا إلى القاف والكسرة والسين والميم؛ لأن هذه العناصر، وإن كانت وحدات لسانية بلا شك، إلا أن هذه الوحدات، التي هي الأصوات (أو الصويتات) في اللغة المنطوقة والحروف في اللغة المكتوبة، تنتمي إلى المستوى الصوتي / الحرفي، وليس إلى المستوى النحوي[1].

إن ما يميز وحدات المستوى النحوي (- المعجمي) هو أنها تستعمل للدلالة على المعاني التي يشملها المستوى الأعلى في النسق اللساني: المستوى الدلالي. والصريفات وحدات نحوية وفقا لهذا التحديد، لأنها تدل على المعاني. ففي الكلمة "*القسمِ* " المحللة آنفا كما يلي: "*الْ* +*قِسْم* + ـِ "؛ تدل الصريفة "*الْ* " على معنى التعريف، والصريفة "*قِسْم* " على المكان المعروف الذي فيه سبورة وطاولات وكراسي، والصريفة " ـِ " على إعراب الجر. ولكن القاف أو الكسرة أو السين أو الميم لا تدل على معنى. إنها وحدات لا تنتمي إلى المستوى النحوي، بل إلى المستوى الأدنى: المستوى الصوتي / الحرفي. فلا غرابة، بالتالي، أن لا تكون تملك أي محتوى دلالي[2].

ومن الضروري أن توصف الملفوظات اللسانية بواسطة الوحدات في كل مرتبة من المراتب التي يتشكل منها السلم[3]. وترتب الوحدات، كما ذكرنا، من الوحدة الأكبر، التي هي الجملة المركبة؛ إلى الوحدة الأصغر، التي هي الصريفة. وباستثناء هذه الوحدة الدنيا، والتي هي مبدئيا الوحدة " البسيطة ": التي لا يمكن تحليلها إلى وحدة أو وحدات أكثر بساطة، تتكون كل وحدة من وحدات " أصغر " تنتمي إلى المرتبة التالية مباشرة على السلم. فالكلمة تتكون من صريفة أو أكثر، والمجموعة من كلمة أو أكثر، والجملة البسيطة من مجموعة أو أكثر، والجملة المركبة من جملة بسيطة أو أكثر.

وفي المقابل؛ تحدد كل وحدة، باستثناء الوحدة العليا هذه المرة، من خلال الوظيفة التي تؤديها في بنية الوحدة الأعلى منها مباشرة. فكل جملة بسيطة تؤدي وظيفة أو أكثر في بنية جملة مركبة ما، وكل مجموعة تؤدي وظيفة أو أكثر في بنية جملة بسيطة ما. وكل كلمة تؤدي وظيفة أو أكثر في بنية مجموعة ما. وكل صريفة تؤدي وظيفة أو أكثر في بنية كلمة ما[4].

وواضح من هذا أن هنالك وضعية خاصة تميز الوحدتين النهائيتين على السلم: الجملة المركبة من الجهة العليا، والصريفة من الجهة السفلى. فالوحدة هي كل قطعة من الملفوظ تبدي هي نفسها انتظامات لسانية محددة، أو تلعب على الأقل دورا ما في هذه الانتظامات[5]. وهذا صحيح تماما بالنسبة مثلا إلى مرتبة المجموعة ومرتبة الكلمة.

---

1 - (بوتلير 1985: 28).

2 - (مورلي 1985: 9). وقد تناولنا سابقا مستويات الوصف اللساني، ووضعية الصريفة داخل المستوى النحوي – المعجمي في [§ 1. 6. 1. 3]، و[§ 1. 10]. وسوف نرجع إلى هذا الموضوع في [§ 4. 1]، و[§ 4. 4. 3].

3 - (مورلي 1985: 9)، و(بوتلير 1985: 17).

4 - (بيري 1975: 105)، و(مورلي 1985: 8 – 9)، و(ميلر 2004: 36).

5 - (مورلي 1985: 7).

فالمجموعات تسهم في انتظامات الجملة التي تتكون منها. غير أنها، زيادة على ذلك، تبدي في حد ذاتها انتظامات خاصة عبر الوظائف التي تؤديها الكلمات في بنيتها. والكلمات كذلك تسهم، من جهة، في انتظامات المجموعة التي تحتوي عليها؛ بيد أنها، من جهة أخرى، تبدي في حد ذاتها انتظامات خاصة عبر الوظائف التي تلعبها الصريفات في بنيتها.

ولكن، في المستوى النحوي، ليس هناك على السلم بعد الصريفة مرتبة أدنى. ولذلك، لا تحدد الصريفات إلا " من فوق ": عبر الوظائف التي تلعبها في بنيات الكلمات. وقبل الجملة المركبة، ليس هناك على السلم مرتبة أعلى. ولهذا، لا تحدد الجملة المركبة إلا " من تحت ": عبر الوظائف التي تؤديها في بنيتها الجمل البسيطة[1].

2 .2 البنية: الجملة البسيطة

تعكس البنيات الانتظامات اللسانية الواردة على محور التسلسل أو التراكب. وهي، لذلك، تمثل أنواعا متميزة من مظاهر التماثل والاطراد القائمة عبر وحدات متباينة[2].

لننطلق من فحص الانتظامات التي تبديها الجمل (2):

(2)	أ – يكتبُ	محمدٌ	درسَ التاريخِ	في القسمِ
	ب – أكلَ	الرجلُ الطويلُ	التفاحةَ	جالسًا
	ج – قد أصبحَتْ	هندٌ	غنيةً جدًّا	حقًّا
	د – لم يَفتحْ	هذا الرجلُ	بابَ الدارِ	بالمفتاحِ

إن هذه الجمل متماثلة بمعنى من المعاني. فهنالك " شيء " ما يرد في الجملة (2. أ)، ويظهر كذلك في الجملة (2. ب)، وفي الجملة (2. ج) والجملة (2. د) أيضا[3].

أولا، تحلل هذه الجمل كلها إلى أربعة أجزاء. إنها، بعبارة أخرى، تنظم سواسية داخل بنية من أربعة محلات[4]. وهي تتشابه، إضافة إلى ذلك، بالنظر إلى خصائص الألفاظ الصورية التي تملأ هذه المحلات أو " الخانات ". فالألفاظ "*يكتبُ* " في الجملة (2. أ)، و"*أَكَلَ* " في الجملة (2. ب)، و"*قَدْ أصبحَتْ* " في الجملة (2. ج)، و" *لَمْ يَفتحْ* " في الجملة (2. د)، متماثلة من حيث أن كل واحد منها يمثل في جملته نفس العنصر: العنصر المحمول.

---

[1] - (بيري 1975: 93).

[2] - (هاليداي 1966: 10). وينظر أيضا (بيري 1975: 62).

[3] - (بيري 1975: 63).

[4] - نفسه. وينظر كذلك (بوتلير 1985: 18).

والألفاظ " *مُحَمَّدٌ* " في الجملة (2. أ)، و" *الرجلُ الطَّويلُ* " في الجملة (2. ب)، و" *هِنْدٌ* " في الجملة (2. ج)، و" *هذا الرجلُ* " في الجملة (2. د)، جميعها متماثلة من حيث أن كل واحد منها يمثل في جملته نفس العنصر: العنصر الفاعل.

وكذلك الألفاظ " درسَ التاريخِ " في الجملة (2. أ)، و" التُفاحَةَ " في الجملة (2. ب)، و" غَنيةً جدًّا " في الجملة (2. ج)، و" بابَ الدارِ" في الجملة (2. د)، متشابهة في أن كل واحد منها يمثل في جملته العنصر الفضلة.

وأخيرا، فالألفاظ " في القسمِ " في الجملة (2. أ)، و" جالِسًا " في الجملة (2. ب)، و" *حَقًّا* " في الجملة (2. ج)، و" *بِالمفتاحِ* " في الجملة (2. د)، عناصر متشابهة في أن كل واحد منها يمثل في جملته العنصر الملحق.

ولا يمكن أن تحتوي الجملة من المحمول والفاعل إلا على عنصر واحد، في حين يجوز أن تتعدد الفضلات والملحقات[1]. والأمثلة (2) متشابهة، أخيرا، في أنها لا تحتوي إلا على عنصر واحد من كل من الفضلة والملحق. إن هذه الجمل، بتلخيص، تملك كلها بنية واحدة هي **مح فا فض ملح**.

2. 2. 1 المحمول، الفاعل، الفضلة، والملحق

تدل المحمولات أساسا على الأحداث التي تعبر عنها الجمل، في حين تدل الفواعل والفضلات عن المشاركين في هذه الأحداث، والملحقات على الملابسات التي تتم هذه الأحداث في إطارها. فالجملة (2. أ) تدل على حدث الكتابة عبر العنصر المحمول " *يَكتبُ* "، وعن المشارك " العامل " الذي ينجز هذا الحدث عبر العنصر الفاعل " *مُحَمَّدٌ* "، وعن المشارك " الهدف " الذي يتجه إليه الحدث عبر العنصر الفضلة " *الدرسَ* "، وعن المكان الذي ينجز فيه الحدث عبر الملحق " *في القسمِ* "[2].

وتضم الجملة (3. أ) بعده عنصرين يمثل كل منهما عنصرا فضلة، كما تضم الجملة (3. ب) عنصرين يمثل كل منهما عنصرا ملحقا:

(3) أ – أَعْطى محمدٌ خالدًا كتابًا.
ب – سوف يذهبُ محمدٌ غدًا إلى المدرسةِ.

ومن الممكن أن نسند أولا إلى الجملة (3. أ) البنية **مح فا فض فض**، وإلى الجملة (3. ب) البنية **مح فا ملح ملح**. وهذه الصياغة تعكس فعلا العناصر الموجودة في البنية، وكذا الموقع الذي يحتله كل عنصر منها في الترتيب التتابعي؛ بيد أنها لا ترصد، بما يكفي، الفروق النحوية التي تميز بعض هذه العناصر عن بعض.

علينا إذن أن نخصص، بدقة وتفصيل أكثر، نوع الفضلة في الجملة (3. أ)، ونوع الملحق في الجملة (3. ب). فيجب أن نبين أن الفضلة " *خالِدًا* "، في الجملة الأولى،

---

[1] - (يونغ 1980: 29).

[2] - (بيري 1975: 79). ونستعمل الكلمة العربية " **مُشارك** " لترجمة " participant "، و" **مُلابَسَة** " لترجمة " circumstance ". وسوف نرجع بشيء من التفصيل لهذه المفاهيم في [§ 5. 1. 2].

مفعول أول (**فض**مف1)، في حين أن الفضلة "*كِتَابًا* " مفعول ثان (**فض**مف2)؛ وفي الجملة الأخيرة، أن الملحق " *غَدًا* " ملحق زماني (**ملح**زمان)، بيد أن " *إِلى المَدْرَسَةِ* " ملحق مكاني (**ملح**مكان). وسوف تصبح بنية الجملة (3. أ)، بعد هذا التدقيق، هي **مح فا فض**مف1 **فض**مف2؛ وبنية الجملة (3. ب)، هي **مح فا ملح**زمان **ملح**مكان؛ حيث بإمكاننا أن نتعرف مباشرة في البنية النوع الخاص لكل عنصر من عناصر الجملة[1].

ويتميز العنصر الفضلة عن العنصر الملحق بأن الجمل تستطيع أن تستغني بسهولة عن الملحقات، أكثر من الفضلات[2]. وهذا ما نفهمه من المقارنة بين الجمل (4):

(4) أ - أخذ محمد الكتاب أمس.
ب – أخذ محمد الكتاب.
ج - ؟ أخذ محمد أمس.

نرى أننا نستطيع أن نستغني بسهولة من الجملة (4. أ) عن العنصر الملحق "*أَمْسِ* "، لنحصل على الجملة (4. ب)، دون أن يؤثر ذلك جوهريا في التأويل الدلالي. فالملحق إنما يضيف إلى المعنى الجملي المكتمل سلفا، إن صح التعبير، دلالات " خارجية " أو " هامشية "[3]، مثل دلالة "*أَمْسِ* " في الجملة (4. أ) على زمان تحقق الحدث. ولذلك، لا يؤدي الاستغناء عن الملحقات إلى التنقيص من معنى الجملة ككل. أما الفضلة؛ فهي عنصر يشكل تكملة ضرورية للمعنى " الأَوَّلِيِّ " الذي تدل عليه الجملة بدءا، عبر العنصرين المحمول والفاعل. ولذلك؛ نجد صعوبة في التأويل الدلالي لجملة نستغني منها على العنصر الفضلة، نحو الجملة (4. ج). وكأن المعنى الجملي يصبح، في هذه الحال، أكثر ارتباطا بالسياق التواصلي[4].

وكما يمكن للفضلات والملحقات أن تتعدد داخل الجملة الواحدة، كذلك تستطيع أن تحتل فيها مواقع مختلفة؛ الشيء الذي يؤدي إلى ترتيبات متباينة للعناصر[5]. والأمثلة (5) تعكس بعض مظاهر هذا الثراء البنيوي:

(5) أ – أكل الرجل التفاحة في الدار.
ب – في الدار أكل الرجل التفاحة.
ج – التفاحةَ أكل الرجل في الدار.
د – أكل الرجل في الدار التفاحة.

---

[1] - (يونغ 1980: 25)، و(بوتلير 1985: 19).
[2] - (يونغ 1980: 29).
[3] - نفسه، ص. 30.
[4] - نفسه، ص. 33.
[5] - (بيري 1975: 73) و(بوتلير 1985: 18).

تملك الجملة (5. أ) البنية **مح فا فض ملح**، والجملة (5. ب) البنية **ملح مح فا فض**، والجملة (5. ج) البنية **فض مح فا ملح**، والجملة (5. د) البنية **مح فا ملح فض**. ونجد، بالإضافة إلى هذه البنيات، الكثير من الأنواع البنيوية الأخرى.

غير أن هذه الحرية في ترتيب العناصر تملك، مع ذلك، بعض الحدود. فقد يصبح من الضروري، تبعا لبعض الشروط الخاصة، أن يحتل أحد عناصر البنية الجملية مكانا مميزا في التركيب. مثلا؛ حينما يكون العنصر **فا** أو العنصر **فض** أو العنصر **ملح** اسم استفهام، نحو "*مَنْ* " و"*ماذا* " و"*أيْنَ* "؛ يجب أن يحتل هذا العنصر " الميمي "، أيا كان، أول موقع في التركيب الجملي؛ حيث لا يمكن أن يرد قبله أي عنصر آخر. ولذلك، فالجملة (6. د) التي يتقدم فيها العنصر **فض** "*التفاحةَ* " على العنصر **ملح** "*أيْنَ* " ليست مقبولة، لأن هذا العنصر الأخير اسم استفهام. واسم الاستفهام، له الصدارة في الجملة:

(6) أ – من أكل التفاحة في الدار؟
ب – ماذا أكل الرجل في الدار؟
ج – أين أكل الرجل التفاحة؟
د – *التفاحة أين أكل الرجل؟

ونستطيع، لكي نتعرف العنصر الذي يمثله اسم الاستفهام في الجملة، أن نخصص هذا العنصر بالتخصيص الملائم[1]. فيمكننا أن نسند إلى الجملة (6. أ) البنية **فا**$^{+م}$ **مح فض ملح**، حيث تمثل "*مَنْ* " العنصر **فا**$^{+م}$، وإلى الجملة (6. ب) البنية **فض**$^{+م}$ **مح فا ملح**، حيث تمثل "*ماذا* " العنصر **فض**$^{+م}$، وإلى الجملة (6. ج) البنية **ملح**$^{+م}$ **مح فض ملح**، حيث تمثل "*أيْنَ* " العنصر **ملح**$^{+م}$.

2. 2. 2 خصائص الفاعل

يتميز العنصر الفاعل، في اللغة العربية، عن العناصر الجملية الأخرى، ولاسيما الفضلات والملحقات بعدة خصائص من أهمها[2]:

- **الورود**: يظهر الفاعل في الجمل الإفهامية مثل (7. أ)؛ والاستفهامية مثل (7. ب). لكنه لا يرد داخل الجمل الأمرية، مثل (7. ج)[3]:

(7) أ – يكتب محمد الرسالة.
ب – ماذا يكتب محمد؟
ج – اكتب الرسالة.

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 66). ونستعمل الكلمة العربية " **تخصيص** " لترجمة المصطلح الأجنبي " superscript ". وسوف نعود إلى هذا الموضوع بتفصيل أكثر في [§4. 4. 1. 8].

[2] - استفدنا في هذا العرض لخصائص الفاعل بالخصوص من (تاڤيرنيي 2005).

[3] - نستعمل الكلمات العربية " **أمري** " و" **إفهامي** " و" **استفهامي** " في مقابل المصطلحات " imperative " و" indicative " و" interrogative " على التوالي.

فالجملة الإفهامية (7. أ) تبدي البنية **مح فا فض**، والجملة الاستفهامية (7. ب) البنية **فض**+م **مح فا**؛ بيد أن الجملة الأمرية (7. ج) تملك البنية **مح فض**، حيث لا نجد أثرا للعنصر الفاعل.

وفي ارتباط مع غياب الفاعل من بنية الجمل الأمرية، نلاحظ تنوعا في صورة العنصر المحمول: "*أُكْتُبْ* " بالنسبة إلى الجملة (7. ج)، في مقابل "*يكتبُ* " بالنسبة إلى الجملتين (7. أ) و(7. ب) [1]. ونقدر، من أجل التعبير عن هذا التنوع البنيوي، أن نستعمل، كما فعلنا بالنسبة إلى العناصر الميمية، تخصيصات تسند إلى هذا العنصر، مثل " أمري " و" تفهيمي "... وبهذا؛ نسند إلى الجملة (7. ج) مثلا البنية **مح**أمري **فض**، حيث نتعرف الشكل الخاص الذي يأخذه العنصر المحمول في الجملة.

- **الترتيب**: يرد العنصر الفاعل في الرتبة العادية أو المحايدة مباشرة بعد العنصر المحمول، قبل الفضلات والملحقات. فالرتبة **مح فا فض** التي تبديها الجملة (8. أ) أقل وسما من الرتبة **مح فض فا** التي نجدها في الجملة (8. ب):

(8) أ – أكرمَ محمدٌ هذا الرجلَ.
ب – أكرمَ هذا الرجلَ محمدٌ.

- **الإعراب**: يأخذ الفاعل، نموذجيا، إعراب الرفع؛ في حين تأخذ الفضلات والملحقات إعراب النصب. وهذا ما يسمح في واقع الأمر بتغيير الترتيب العادي للعنصر الفاعل. فنحن نبقى نعتبر أن اللفظ الصوري " *هذا الرجلَ* " في الجملة (8. ب) يمثل العنصر الفضلة، لأنه يأخذ إعراب النصب. وذلك على الرغم من أنه يقع في المكان الذي يرد فيه العنصر الفاعل عادة. كما نبقى نعد اللفظ الصوري "*مُحَمَّدٌ* " في هذه الجملة العنصر الفاعل، لأنه يأخذ إعراب الرفع، مع أنه لا يحتل مكانه الطبيعي.

وإذا كان الفاعل مما لا يمكن أن تظهر فيه الصريفة أو " العلامة " الدالة على الإعراب التي هي ضمة الرفع وفتحة النصب في الأمثلة السابقة، فإن القراءة الوحيدة الممكنة هي التي تعتبر أن الفاعل أولُ مجموعة اسمية ترد بعد المحمول. فالجملة (9. أ) لا تقبل القراءة التي يكون فيها اللفظ "*أبي* " ممثلا للعنصر الفاعل، واللفظ "*موسى* " ممثلا للعنصر الفضلة. وكذلك الجملة (9. ب) لا تقبل القراءة التي يكون فيها اللفظ "*موسى*" ممثلا للعنصر الفاعل، واللفظ "*أبي* " ممثلا للعنصر الفضلة:

---

[1] - يلاحظ (هيدسون 1967: 113) أن الجمل الأمرية، في اللغة الانجليزية، تتميز نموذجيا (1) بخلوها من العنصر الفاعل، و(2) احتوائها على مجموعة فعلية غير متصرفة (أو ناقصة التصرف على الأقل)، في مقابل الجمل الإفهامية والاستفهامية التي تحتوي دائما على العنصر الفاعل وعلى مجموعة فعلية تامة التصرف. فالجملة الأمرية " Visit Peter " (حرفيا: يزور + بيتر، زُرْ بيتر) مثلا لا تحتوي على العنصر الفاعل، بل على العنصر المحمول " visit " والعنصر الفضلة " Peter " فقط. والمجموعة الفعلية المحمول فيها هي الصيغة غير المتصرفة " to visit " بدون " to ". ولعل في اللغة العربية ما يؤكد هذه الملاحظة، خاصة في الجمل التي يظهر داخلها فعل الأمر " jussive "، مثل الجملة (7. ج). وسوف نرجع إلى هذا الموضوع بتفصيل أكثر في [§ 3. 3. 2]، و[§ 6. 4. 1].

(9) أ – أكرمَ موسى أبي.
ب – أكرمَ أبي موسى.

- **الحذف**: حين يكون الفاعل دالا على الشخص المتكلم أو المخاطب، لا تظهر في بنية الجملة مجموعة اسمية مستقلة تمثل العنصر الفاعل، ولكن تمثله في المقابل صريفة شخصية تلتصق بالمحمول، مثل الهمزة في "*أَكتبُ* " والتاء المضمومة في "*كتبْتُ* "، داخل المثالين (10. أ) و(10. ب).

(10) أ – أَكتبُ الدرسَ في القسمِ.
ب – كتبتُ الدرسَ.

ويمكننا، إذا كان الأمر كذلك، أن نعبر في البنية عن هذه العلاقة الوطيدة التي تجمع المحمول والفاعل عبر خط أفقي نضعه بين هذين العنصرين. فالجملة (10. أ)، وفقا لهذه المواضعة، تملك البنية **مح-فا فض ملح**، والجملة (10. ب) البنية **مح-فا فض**.

ويمكن أن لا يتم التعبير بالفعل عن العنصر الفاعل حتى في الشخص الغائب، ولاسيما إذا كان المعنى الذي يعبر عنه هذا العنصر " مفهوما " بشكل أو آخر من السياق اللفظي أو المقامي. وهذا ما يحصل مثلا في الجملة (11. ب) باعتبارها جوابا عن السؤال (11. أ):

(11) أ - ماذا كتب محمدٌ؟
ب - كتب الدرسَ.

ونستطيع أن نصطلح هنا على التعبير عن الفاعل المضمر في البنية عبر وضع هذا العنصر بين قوسين. فالجملة (11. ب)، تبعا لهذا الاصطلاح، تملك البنية **مح (فا) فض**.

- **الاتصال**: يأخذ الفاعل، حين يكون ضميرا متصلا بالفعل، شكلا خاصا متميزا عن الشكل الذي يأخذه الضمير المتصل حين يكون فضلة. قارن بين الفعل "*أكرمْتُ* " في الجملة (12. أ)، حيث الضمير المتصل الذي هو الصريفة "*تُ* " فاعل، وبين الفعل "*أكرمَكَ* " في الجملة (12. ب)، حيث الضمير المتصل الذي هو الصريفة "*كَ* " فضلة. وحينما يكون كل من الفاعل والفضلة ضميرا متصلا، كما في الجملة (12. ج)، فإن الترتيب الوحيد الذي يبقى ممكنا هو الذي يتقدم فيه الفاعل "*تُ* " على الفضلة "*كَ* ".

(12) أ – أكرمتُ محمدا.
ب – أكرمَكَ محمد.
ج – أكرمْتُكَ.

ونستطيع، بناء على المواضعات السابقة، أن نسند إلى الجملة (12. أ) البنية **مح-فا فض**، وإلى الجملة (12. ب) البنية **مح-فض فا**، وإلى الجملة (12. ج) البنية **مح-فا-فض**.

التطابق: الفاعل هو العنصر الوحيد الذي يتطابق معه الفعل. ويتناول التطابق، كما يستخلص من المقارنة بين الجمل (13)، الاختيار الجنسي فقط:

(13) أ – أكرمَ محمدٌ الرجلَ.
ب – أكرمَتْ هندٌ الرجلَ.
ج – أكرمَ الرجالُ محمدًا.

نرى أن الفاعل هو العنصر الذي يحدد الاختيار الجنسي المعبر عنه من خلال العنصر المحمول. فاختيار العنصر المحمول من نسق الجنس يختلف باختلاف اختيار العنصر الفاعل من هذا النسق: حين يكون الفاعل مذكرا، مثلما في الجملة (13. أ)، لا يحتوي المحمول الذي هو الفعل "*أكرمَ* "على أي صريفة جنسية؛ وحين يكون الفاعل مؤنثا، كما في الجملة (13. ب)، ترد داخل العنصر المحمول صريفة خاصة تحقق هذا الاختيار. وهي " تاء التأنيث الساكنة " التي ترد في هذه الجملة داخل الفعل "*أكرمَتْ* ".

- **البناء**: يدل العنصر الفاعل عادة، إذا كان الحدث لا يقتضي إلا مشاركا واحدا، على هذا المشارك الوحيد في الحدث، كما في الجملة (14. أ). وإذا كان الحدث يقتضي مشاركَيْن أو أكثر، فإن الفاعل يرتبط عادة بالمشارك العامل، نحو "*مُحَمَّدٌ* " في الجملة (14. ب). ولكن، في الحالة الأخيرة، يمكن للعنصر الفاعل أيضا أن يرتبط بالمشارك الهدف، نحو "*النافذةَ* " في الجملة (14. ب). وحينئذ، تصير الجملة مبنية للمجهول، مثل الجملة (14. ج):

(14) أ – مرضَتْ ليلى.
ب – فتحَ محمدٌ النافذةَ.
ج – فُتِحَت النافذةُ.

ونلاحظ، هنا أيضا، أن هناك اختلافا في الصورة التي يأخذها العنصر **مح**: "*فُتِح* " في الجملة المبنية للمجهول (14. ب)؛ في مقابل "*فَتَح* " في الجملة المبنية للمعلوم (14. أ). ونستطيع، بهدف رصد هذا التنوع البنيوي، أن نلحق بالعنصر **مح** التخصيص " سلبي " في الحالة الأولى، و" إيجابي " في الحالة الأخيرة؛ الأمر الذي يجعلنا نسند إلى الجملة (14. أ) البنية **مح**إيجابي **فا**، وإلى الجملة (14. ب) البنية **مح**إيجابي **فا فض**، وإلى الجملة (14. ج) البنية **مح**سلبي **فا**[1].

2. 2. 3 فضلة التعدية وفضلة المطابقة

لا يقف مفهوم الفضلة في هذا التصور عند فضلة الفعل التام، مثل المفعول الأول أو المفعول الثاني فقط؛ ولكنه يشمل، علاوة على ذلك، فضلة ما يسمى بالفعل " الناقص " أو الفعل " الرابطة " أيضا[2]. فالجملة (15) مثلا تحوي هي الأخرى عنصرا فضلة:

---

[1] - نستعمل الكلمتين العربيين " **إيجابي** " و" **سلبي** " في مقابل المصطلحين الأجنبيين " active " و" passive " على التوالي. ينظر من أجل مزيد من التفصيل في خصوص مقولة " **البناء** " (: " voice ") [§ 3. 5. 2] و[§ 4. 4. 2] و[§ 5. 2. 1]، والإحالات هناك.

[2] - (بوتلير 1985: 17). ونستعمل " رابطة " لترجمة " copula ".

(15) أ – كانَ محمدٌ صديقَكَ

مح فا فض

إلا أن الفضلة في هذه الجملة ليست مثل المفعول فضلة تعدية. إن العنصر المحمول، في هذا النوع من الجمل، لا يدل – ولذلك يسمى الفعل "*كانَ* " فعلا " ناقصا " - على معنى معجمي خاص، بقدر ما تبنى الجملة على أساس المطابقة القائمة بين الفاعل والفضلة. فالكائن الذي يحيل عليه الفاعل، "*مُحَمَّدٌ*" في الجملة (15)، هو نفسه الكائن الذي يحيل عليه الفضلة "*صَديقَكَ* ". ثمة تطابق بين الاثنين. وهذا المعنى يختلف كل الاختلاف عن الذي نجده في الجمل المتعدية حيث يمثل كل من الفاعل والفضلة مبدئيا كائنا مغايرا[1].

وهنالك لغات، مثل الفرنسية والإنجليزية، تدمج دائما فعلا فارغا معجميا في هذا النوع من الجمل، لكي يؤدي وظيفة بنيوية أو نحوية أساسا: وظيفة الربط بين العنصرين الفاعل والفضلة، حيث يقع مجموع المعنى المعجمي للجملة[2]. ولذلك، يسمى هذا الفعل أيضا فعلا " رابطة ". وفي اللغة العربية، يمكن أن لا يظهر هذا الفعل البتة، كما هو الحال في الجمل (16) مثلا:

(16) أ – محمدٌ أَخي.
ب – هندٌ غنيةٌ.
ج – الكأسُ فوقَ الطاولةِ.
د – الولدُ في الدارِ.

وسوف نستعمل العنصرَ **فض**مط في البنية للتمييز بين فضلات التعدية **فض**مف وبين هذه الفضلات " المطابِقَة "[3]. فبنية الجملة (15) مثلا هي: **مح فا فض**مط. أما بنية الجمل (16)؛ فهي **(مح) فا فض**مط، حيث نضع المحمول " الضمني " في هذه الجمل بين قوسين، مثلما فعلنا مع العنصر الفاعل من قبل.

وترد، بالإضافة إلى "*كانَ* "، عدة أفعال أخرى في الجمل المطابقة. والجمل (17) تحتوي على بعض منها. لكن الدلالات التي تحملها هذه الأفعال، على الرغم من أنها أكثر تخصيصا من دلالات "*كانَ* "، تبقى تنضاف فقط في الجملة إلى ما هو أساسا علاقة المطابقة القائمة بين الفاعل والفضلة[4]:

---

[1] - يمكن، بطبيعة الأمر، أن يحيل الفاعل والفضلة في الجمل المتعدية على كائن واحد. ولكن ثمة وسيلة خاصة للتعبير عن ذلك. وهي " ضمير النَّفْس "، فنقول مثلا: " *جَرَحَ محمدٌ نَفْسَه* ". ينظر (يونغ 1980: 26 – 27)، و(مورلي 1985: 20).

[2] - (يونغ 1980: 118). تحتوي هذه اللغات، في مقابل الجملة العربية (16. أ): "محمدٌ *أَخي*"، على جمل مثل "M est mon frère " و" M is my brother "، (حرفيا: محمد يكون أخي)، حيث يظهر في لفظ الجملة، إلى جانب الفاعل والفضلة، الفعل الرابطة الدال على الوجود أو الكينونة، والذي هو " est " في اللغة الفرنسية، و" is " في اللغة الإنجليزية.

[3] - نفسه، ص. 34 -35. وينظر أيضا (مورلي 1985: 20).

[4] - (يونغ 1980: 118).

(17) أ – لَيْسَ محمدٌ صديقَكَ.
ب – صَارَ محمدٌ طويلا.
ج – ما زالَتْ هندٌ نائمةً.

ويكمن أحد الفروق النحوية الأساس التي تميز الجمل المتعدية عن الجمل المطابقة في أن الجمل المتعدية تملك جملا مقابلة مبنية للمجهول. والزوج الجملي (18)، بالإضافة إلى الجملتين (14. ب) و(14. ج)، يعكس أيضا هذا التقابل:

(18) أ – أكرم محمدٌ هندًا.
ب – أُكْرِمَتْ هندٌ.

إن اللفظ الصوري الذي يمثل العنصر الفضلة في الجملة المبنية للمعلوم: " *هِنْدًا* " في الجملة (18. أ)، هو الذي يصير يمثل العنصر الفاعل في الجملة المبنية للمجهول: " *هِنْدٌ* " في الجملة (18. ب). ومثل هذا ليس ممكنا مع فضلات المطابقة، نحو " *مَرِيضًا* " في الجملة (19. أ). فالجملة (19. ب) ليست مقبولة[1]:

(19) أ – كان محمدٌ مريضًا.
ب - * كينَ مريضٌ.

وزيادة على ذلك؛ يجوز للفضلة في الجمل المطابقة أن تمثلها ألفاظ تنتمي إلى أقسام مختلفة، بدءا من المجموعات الاسمية، نحو " *أَخِي* " في الجملة (16. أ)، والمجموعات الوصفية نحو " *غَنِيَّة* " في الجملة (16. ب)؛ وانتهاء بالمركبات الظرفية نحو "*فوقَ الطاولةِ* " في الجملة (16. ج)، والمركبات الحرفية نحو "*في الدارِ*" في الجملة (16. د).

أما الفضلة في الجمل المتعدية، فلا يمكن أن تمثلها إلا المجموعات الاسمية[2]. قارن بين الجملة (20. أ) حيث الفضلة مجموعة اسمية، والجملة (20. ب) حيث الفضلة مجموعة وصفية:

(20) أ – أكرم محمد رجلا.
ب - * أكرم محمد طويلا.

ويمكن، في واقع الأمر، للجملة أن تكون متعدية ومطابقة في نفس الآن، كالجملة (21):

(21) أ – وجد محمد الكتاب مفيدا.

فنحن نسند إلى هذه الجملة البنية **مح فا فض**^مف^ **فض**^مط^. وهذه البنية تحتوي على العنصر **فض**^مط^، مما يعني أن الجملة مطابقة؛ وهي تحتوي أيضا على العنصر **فض**^مف^، مما يدل على أن الجملة متعدية[3].

---

[1] - نفسه، ص. 36.

[2] - نفسه، ص. 35.

[3] - نفسه، ص. 117

وجدير بنا، في نهاية هذه الفقرة، أن نشير إلى أن خصائص التعدية ليست مجرد خصائص للأفعال التي تمثل محمولات الجمل. ولا أدل على أن الفعل الواحد قد يرد في تشكلات بنيوية مختلفة[1]، مثل الفعل "*زادَ* " في الأمثلة (22):

(22) أ – زاد المالُ.
ب – زاد محمدٌ المالَ.
ج – زاد المالُ درهما.
د – زاد محمدٌ المالَ درهما.

فالجملة (22. أ) تملك البنية **مح فا**، والجملة (22. ب) البنية **مح فا فض**مف، الجملة (22. ج) البنية **مح فا فض**مط، الجملة (22. د) البنية **مح فا فض**مف **فض**مط.

2. 3 القسم

تصنف الألفاظ الصورية التي تنتمي إلى مرتبة معينة في أقسام محددة[2]. فالألفاظ "*يَكتبُ* " و"*قد أصبحَتْ* " و"*لم يفتحْ* " تنتمي إلى قسم المجموعة الفعلية، والألفاظ " *الرجل الطويل* " و" *الدرسَ* " و" *باب الدارِ* " و" *هذا الوَلَد* " تنتمي إلى قسم المجموعة الاسمية، والألفاظ " *جالِسًا* " و" *غَنيَّةً جِدًّا* " و" *مَريضًا* " تنتمي إلى قسم المجموعة الوصفية، والألفاظ "*بَعْدَ غَدٍ* " و"*فَوْقَ الطاولةِ* " تنتمي إلى قسم المركب الظرفي، والألفاظ " *بالمفتاحِ* " و"*في القسمِ* " و" *إلى المدرسةِ* " تنضوي ضمن قسم المركب الحرفي.

ويجوز، في تحديد الأقسام التي تصنف ضمنها الألفاظ الصورية، أن نعتمد عدة أنواع من المعايير[3]. فلا شك، من جهة، أن كل لفظ صوري يقبل أن يمثل عنصرا من عناصر البنية، أكثر من العناصر الأخرى[4].

إن الألفاظ الصورية "*كَتَبَ* " و"*قَدْ أَصْبَحَ* " تقبل أن تمثل العنصر **مح** فحسب. ولا يجوز لها أن تمثل العنصر **فا** أو العنصر **فض** العنصر **ملح**. وعلى هذا الأساس، نقدر أن نجمعها ضمن قسم خاص، هو قسم المجموعة الفعلية. وبالمماثل؛ تقبل الألفاظ "*في القسمِ* " و "*بعدَ غدٍ* " و"*مِنْ بَعْدُ* " أن تمثل العنصر **ملح** أكثر من العنصر **فا** أو العنصر **فض** أو العنصر **مح**. وهذا ما يسمح لنا بأن نصنفها ضمن قسم المركب الحرفي أو المركب الظرفي[5].

---

[1] - نفسه. وينظر أيضا (هاليداي وماثياسين 1997).

[2] - (هاليداي 1966: 12). وينظر أيضا (بيري 1975: 74).

[3] - (مارتن 1981: 19) و(بوتلير 1985: 24 - 25).

[4] - (هاليداي 1966: 12) و(بيري 1975: 74).

[5] - (بيري 1975: 74 – 75).

وثمة أحيانا تداخل كبير بين الألفاظ الصورية التي تمثل عنصرا بنيويا ما، والألفاظ التي تمثل عنصرا بنيويا آخر. فجل الألفاظ الصورية التي يمكنها أن تمثل العنصر **فا** يمكنها أيضا أن تمثل العنصر **فض**. لنقارن بين الجملتين (23):

(23) أ – أكرم هذا الرجلُ خالدًا.

ب – أكرم محمدٌ هذا الرجلَ.

نرى أن المجموعة " *هذا الرجُل* " يمكنها أن تمثل العنصر الفاعل، كما في الجملة (23. أ)، أو العنصر الفضلة، كما في الجملة (23. ب). ويمكننا، في هذه الحالات، أن ندمج القسمين في قسم أعم، ونعاملهما كما لو كانا يمثلان قسما واحدا حقيقة. وهذا القسم العام الذي يضم الألفاظ الممثلة لكل من العنصر **فا** والعنصر **فض** هو قسم المجموعة الاسمية[1].

ونقدر، من جهة أخرى، أن نركز على التكوين الداخلي للفظ الصوري الذي نتوخى أن نصنفه في قسم مجرد، وليس على الوظيفة التي يؤديها[2]. سوف نلاحظ حينئذ مثلا أن المجموعات الفعلية تتكون من كلمات لا ترد أبدا داخل المجموعات الاسمية، مثل "*قَدْ* " و"*سَوْفَ* " و"*لَنْ* " الخ؛ وأن المجموعات الاسمية هي الأخرى تحلل إلى كلمات لا تظهر أبدا داخل المجموعات الفعلية، نحو "*مُحَمَّد* " و"*الرجُل* " و" *هذا* " الخ.

والمركبات الظرفية والحرفية، نحو "*في القسمِ* "، و" *فوقَ الطاولةِ* "؛ تتصدرها كلمات معدودة ومحددة - وهي الظروف مثل "*فَوْقَ*" و"*بَعْدَ* " الخ، وحروف الجر مثل "*في* " و"*إلى* "- حيث يكفي ورود أحدها لتصنيف اللفظ الصوري الذي يحتوي عليه ضمن قسم المركب الحرفي أو قسم المركب الظرفي.

وربما نستطيع أن نقسم الألفاظ الصورية المنتمية إلى مرتبة المجموعة / المركب في اللغة العربية بناء على طبيعة الكلمة " النواة " في البنية[3]. فالمجموعات التي نواتها فعل، نحو "*كَتَبَ* " و" قَدْ *يَكتبُ* " و"*لَنْ يَكتبَ* "، تصنف ضمن قسم المجموعات الفعلية، والمجموعات التي نواتها اسم، نحو"*الرجُل* " و"*الرجُل الطويل* " و" *هذا الرجُل"* ، تدخل في قسم المجموعات الاسمية، والمجموعات التي نواتها وصف، نحو "*مريضًا* " و"*نائِمَة* " و" *غنيًّا جدا* "، تنتمي إلى قسم المجموعات الظرفية، والمركبات التي نواتها حرف أو ظرف، نحو "*في الدارِ* " و"*بعدَ غدٍ"* ، تندرج تحت قسم المركبات الحرفية أو الظرفية. والخطاطات التالية تبين أبرز أقسام المجموعات / المركبات في اللغة العربية:

---

1 - نفسه، ص. 75.

2 - (بوتلير 1985: 33 – 34).

3 - (مورلي 1985: 12).

<table dir="rtl">
<tr><td>--</td><td>كتبَ</td><td rowspan="3">محمدٌ الدرسَ</td></tr>
<tr><td>قَدْ</td><td>يكتبُ</td></tr>
<tr><td>سوف</td><td>يكتب</td></tr>
<tr><td>--</td><td>كلمة نواة: فعل</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="2">مجموعة فعلية</td><td></td></tr>
</table>

الخطاطة (2 - 3) المجموعة الفعلية

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="3">كتبَ محمدٌ</td><td>--</td><td>درسَ</td><td>التاريخِ</td></tr>
<tr><td>هَذا</td><td>الدرسَ</td><td>--</td></tr>
<tr><td>--</td><td>درسا</td><td>--</td></tr>
<tr><td></td><td>--</td><td>كلمة نواة: اسم</td><td>--</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">مجموعة اسمية</td></tr>
</table>

الخطاطة (2 - 4) المجموعة الاسمية

<table dir="rtl">
<tr><td rowspan="3">كانَ محمدٌ</td><td>مريضًا</td><td>--</td></tr>
<tr><td>غنيًّا</td><td>جدًّا</td></tr>
<tr><td>نائمًا</td><td>--</td></tr>
<tr><td></td><td>كلمة نواة: وصف</td><td>--</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="2">مجموعة وصفية</td></tr>
</table>

الخطاطة (2 - 5) المجموعة الوصفية

سوف يكتبُ محمدٌ الدرسَ	*بَعْدَ*	*غَدٍ*
	فَوْقَ	*المَكتبِ*
	قبلَ	*خالدٍ*
	كلمة نواة: ظرف	
	مركب ظرفي	

الخطاطة (2 - 6) المركب الظرفي

سوف يكتبُ محمدٌ الدرسَ	*في*	*الدارِ*
	بِ	*سُرعةٍ*
	من	*بعدُ*
	كلمة نواة: حرف	
	مركب حرفي	

الخطاطة (2 - 7) المركب الحرفي

2. 4 الجملة المركبة

تحلل الجملة المركبة، مثل الجملة البسيطة، إلى عناصر بنيوية محددة[1]. لنفحص مجددا المثال (1):

(1) حِينَ يَدخلُ المعلمُ، سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخِ في القسمِ.

تتكون هذه الوحدة، كما ذكرنا، من مكونين اثنين ينتمي كل منهما إلى مرتبة الجملة البسيطة هما " *حِينَ يَدخلُ المعلمُ* "، و" *سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* ". وهناك فرق واضح في الهيئة بين هذين الجزءين. فنحن نقدر أن نقول: "*سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* "، فيكون قولنا كلاما تاما ومفيدا. ولكننا لا نستطيع أن نقول: " *حِينَ يَدخلُ المعلمُ* "، ونسكت.

بلغة أخرى، تمثل الجملة (البسيطة) " *سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* " العنصر " الحر " في التركيب، أي العنصر الذي يستطيع أن يمثل بمفرده جملة

---

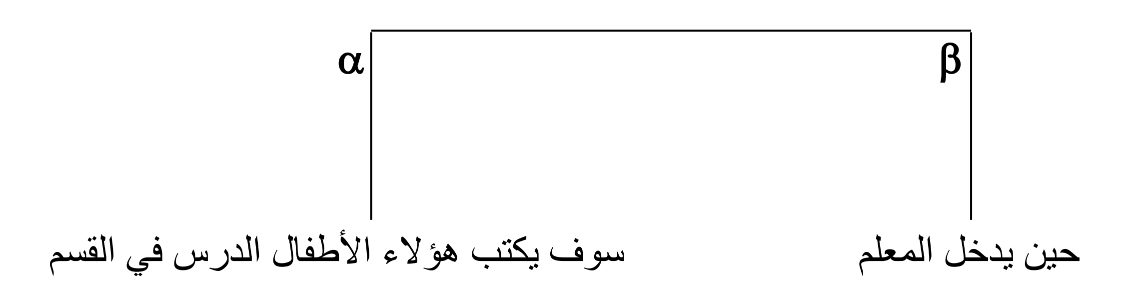
[1] - (مورلي 1985: 9).

مركبة مستقلة. أما الجملة " *حِينَ يَدخلُ المعلمُ* "، فهي تمثل العنصر المربوط أو المفتقر، أي العنصر الذي لا يمكنه أن يرد بدون العنصر الحر[1].

وتبين الأمثلة التالية، حيث نضع خطا تحت العنصر المفتقر، بعض خصائص هذين العنصرين في أنواع أخرى من الجمل المركبة:

(24) أ – سوف يبقى محمدٌ في مراكش، ما دام علي هناك.
ب – لا تدنُ من الكلبِ، فيعضَّكَ.
ج – التقيت في مراكش هندا، التي كانت أستاذة آنذاك.

ويرمز في التمثيل البنيوي إلى العنصرين الحر والمربوط بالحرفين الإغريقيين α، وβ[2]. ففي الجملة (3) مثلا، يتقدم العنصر المفتقِر β: " *حِينَ يَدخلُ المعلمُ* " على العنصر الحر α: " *سَوْفَ يكتبُ هؤلاء الأطفالُ درسَ التاريخ في القسمِ* ". فبنية هذه الوحدة بالتالي هي: β α. وهذا ما يتبين من الخطاطة (8):



الخطاطة (2 - 8) بنية الجملة المركبة

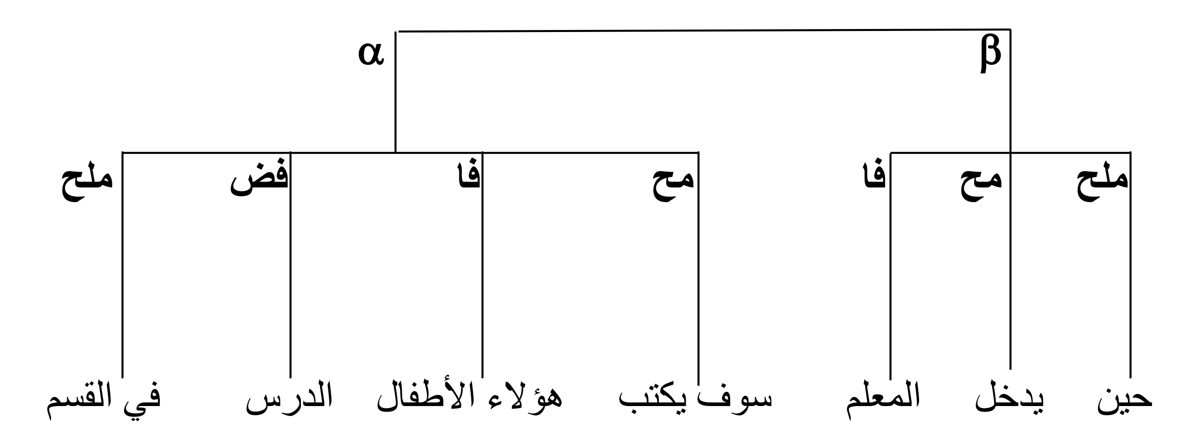
ويقف التحليل التكوني في هذه الخطاطة عند عناصر بنية الجملة المركبة. غير أننا، إذا أردنا أن نبين أيضا العناصر التي تتكون منها الجملة البسيطة الممثلة للعنصر α أو العنصر β، نستطيع أن نوسع الوصف الذي يعبر عنه هذا المؤشر المركبي ليشمل المرتبة التالية على السلم، كما في الخطاطة (9)[3]:

---

[1] - نفسه. وينظر أيضا (بيري 1975: 69). ونستعمل الكلمة العربية " **حُرّ** " في مقابل " free "، و " **مربوط** " في مقابل " bound "، و" **مُفتقِر** " في مقابل " dependent ".

[2] - يوافق هذان العنصران إجمالا ما يسمى في النحو الكلاسيكي الغربي مفهوم الجملة الأساس (main)، والجملة الملحقة (subordinate). ينظر (مورلي 1985: 9).

[3] - (يونغ 1980: 38 - 39).



الخطاطة (2 - 9) إغناء التحليل التكوني بعناوين عناصر البنية

2. 5 المجموعة

تتكون الوحدات في مرتبة المجموعة، كما في الجملة المركبة والجملة البسيطة، من عناصر بنيوية محددة. ولقد رأينا، في [§ 2. 3]، أن هذه العناصر يمكن أن تصنف عموما إلى عناصر " نووية"، تشكل المركز الذي تأتلف حوله المجموعة، وعناصر " اختيارية " ترتبط عضويا بالعناصر النووية، وتتوقف في ورودها عليها. غير أننا لا بد أن نتعرف، في وصف أكثر تفصيلا لبنيات المجموعات، عناصر أخص ترصد اختلاف بنيات المجموعات بحسب الأقسام التي تنتمي إليها هذه الوحدات[1].

2. 5. 1 المجموعة الاسمية

نمثل للألفاظ النحوية - المعجمية التي نصنفها في اللغة العربية ضمن قسم المجموعات الاسمية بالوحدات التي تحتها خط في الأمثلة (25):

(25) أ – كتب محمد <u>درسا</u>.

ب – كتب محمد <u>كل الدروس</u>.

ج – كتب محمد <u>هذا الدرس المفيد</u>.

د – كتب محمد <u>كل هذه الدروس</u>.

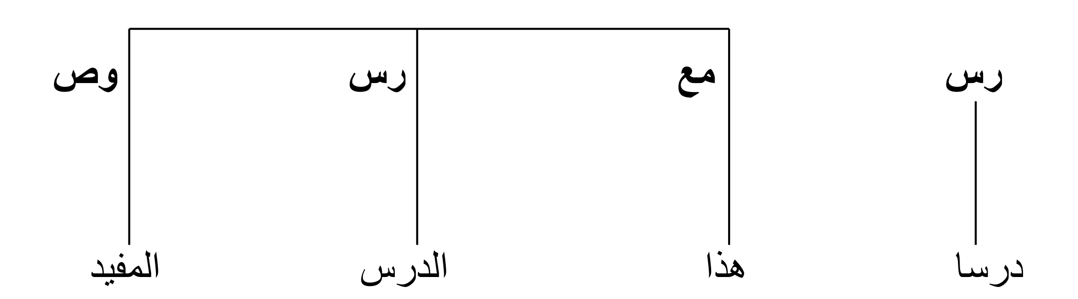
نستطيع أن نتعرف من خلال هذه الأمثلة ثلاثة عناصر أولية تتكون منها بنية المجموعة الاسمية: الكلمة – الرأس (**رس**)، والمعدل (**مع**)، والواصف (**وص**)[2]. والكلمة – الرأس، أو الرأس بتلخيص، هو الكلمة الاسمية المركزية في المجموعة. وهو العنصر الضروري الوحيد فيها. فالمثال (25. أ) عبارة عن مجموعة اسمية تتكون من كلمة واحدة فقط: "*دَرْسا* ". وهي تمثل العنصر الرأس في المجموعة.

---

[1] - (مورلي 1985: 12).

[2] - نفسه، ص. 26. وينظر أيضا (بيري 1975: 65). ونستعمل " **كلمة-رأس** " في مقابل " headword "، و" **معدل** " في مقابل " modifier "، و" **واصف** " في مقابل " qualifier ".

ويمكن للمجموعة الاسمية أن تشمل، عدا الرأس، عناصر أخرى تنقسم إلى معدلات وواصفات. وترد المعدلات قبل الرأس، والواصفات بعده. فالمجموعة الاسمية (25. ب) تملك البنية **مع رس**، حيث تمثل الكلمة " *كُلّ* " المعدل، والكلمة "*الدُّروسِ* " الرأس. والمجموعة الاسمية (25. ج) تملك البنية **مع رس وص**، حيث تمثل الكلمة " *هَذا* " المعدل، والكلمة " *الدَّرْس* " الرأس، والكلمة "*المُفيد* " الواصف. أما المجموعة الاسمية (25. د)؛ فهي تملك البنية **مع مع رس**، حيث تمثل كلتا الكلمتين "*كُلّ* " و" *هَذِهِ* " عنصرا معدلا، والكلمة " *الدُّروسِ* " العنصر الرأس[1]. وتوضح الخطاطة التالية بنية المجموعة الاسمية:



الخطاطة (2 - 10) بنية المجموعة الاسمية

2. 5. 2 المجموعة الفعلية

نمثل للمجموعات الفعلية بالوحدات التي تحتها خط في الجمل (26):

(26) أ – أُكتبْ.
ب- كتبتُ الدرس.
ج – يكتبُ محمد الدرس.
د – سَوْفَ يكتبُ محمد الدرس.
ه – قَلَّمَا يكتبُ محمد الدرس في القسم.

نرى أن بنية المجموعة الفعلية تحلل إلى ثلاثة عناصر: الفعل الأساس (**فس**)، والعامل **(عا)**، والفعل المساعد **(مس)**[2]. والفعل الأساس هو الكلمة المركزية في المجموعة الفعلية، مثل الرأس في المجموعة الاسمية. وتمثل هذا العنصر الكلمة الفعلية "*أُكْتُبْ* " في المثال (26. أ)، والكلمة الفعلية "*كتبتُ* " في المثال (26. ب)، والكلمة الفعلية "*يَكتبُ* " في الأمثلة (26. ج) و(26. د) و(26. ه).

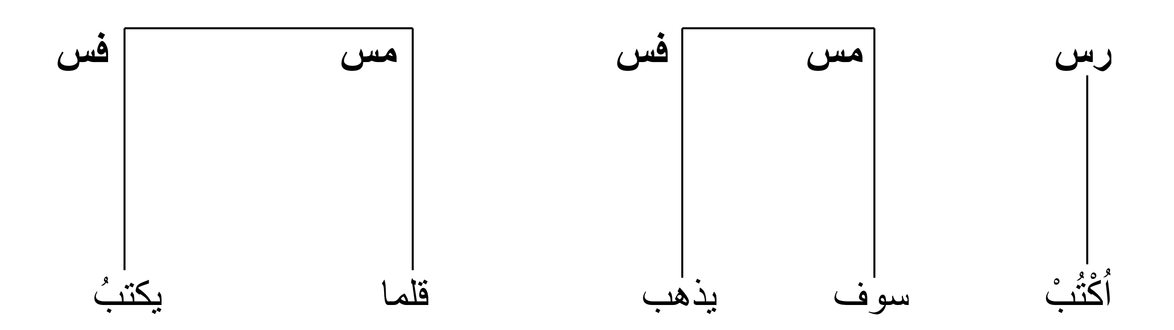
---

[1] - (مورلي 1985: 26).

[2] - (بيري 1975: 67) و(مورلي 1985: 28). ونستعمل الكلمة العربية " **عامل** " لترجمة المصطلح الأجنبي " operator ". وينظر من أجل مقاربة المركب الحرفي (بيري 1975: 65)، حيث تتعرف الباحثة ثلاثة عناصر: **الحرف** (preposition)، و**التتمة**، و**قبل-الحرف**، كما في " *أخذت الكتابَ من على المكتبِ* ": "*من* " (قبل - الحرف)، " *على* " (حرف)، " *المكتبِ* " (تتمة). وينظر أيضا (مورلي 1985: 27).

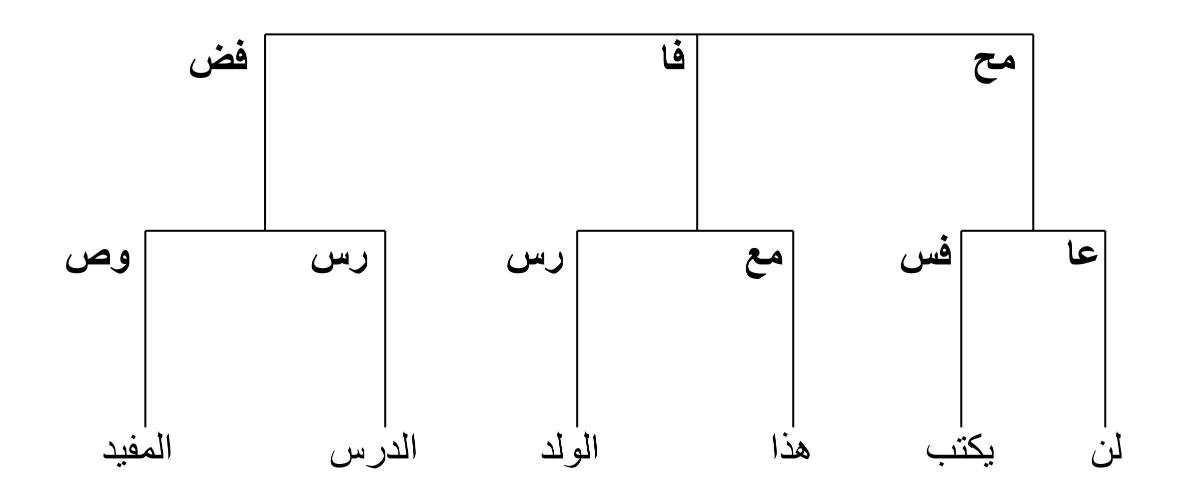
وتتكون المجموعة الفعلية في الأمثلة (26. أ) و(26. ب) و(26. ج) من كلمة واحدة فقط: من الفعل الأساس وحده؛ حيث يمثله في المجموعة الأولى فعل الأمر "*اُكتبْ* "، وفي الثانية الفعل الماضي "*كَتَبْتُ* "، وفي الثالثة والأخيرة الفعل المضارع "*يَكْتُبُ* ".

ويمكن أن تحتوي بنية هذه المجموعة على عناصر أخرى تشمل العوامل الفعلية، مثل "*سَوْفَ* " في المثال (26. د)، والأفعال المساعدة، مثل "*قَلَّما*" في المثال (26. ه). فالمجموعة الفعلية "*سَوْفَ يَكْتُبُ* " في الجملة (26. ج) تملك البنية **عا فس**، بيد أن المجموعة الفعلية "*قَلَّما يكتبُ* " في الجملة (26. ه) تملك البنية **مس فس**. وتعكس الخطاطة (11) بعده التنظيم البنيوي للمجموعة الفعلية:



الخطاطة (2 - 11) بنية المجموعة الفعلية

ويمكننا، كما فعلنا من قبل أن نوسع الوصف البنيوي الذي يعبر عنه المؤشر المركبي، ليشمل عناصر بنية المجموعة أيضا، مثلما في الخطاطة (12):



الخطاطة (2 - 12) البنية المركبية للجملة

ونقدر أن نتساءل الآن: ما هي بالضبط دلالة هذه المؤشرات المركبية؟ إن الخطوط الأفقية ترمز ببساطة إلى الوحدات النحوية ـ المعجمية، بينما ترمز الخطوط العمودية إلى العناصر البنيوية التي تتكون منها هذه الوحدات[1].

فثمة في هذا المؤشر المركبي أربعة خطوط أفقية يمثل الأول من الأعلى الوحدة "*لَنْ يكتبَ هذا الولدُ الدرسَ المفيدَ* " بأجمعها، والخطوط الثلاثة الأخرى التي تقع على المستوى التالي من اليمين إلى اليسار الوحدات "*لَنْ يكتبَ* "، و" *هذا الولدُ* "، و" *الدرسَ المفيدَ* ". وتمثل الخطوط الأفقية التسعة العناصر التي تكون بنيات هاته الوحدات: ثلاثة منها على المستوى الأعلى الذي هو مرتبة الجملة، الأول للعنصر المحمول "*لَنْ يكتبَ* "، والثاني للعنصر الفاعل " *هذا الولدُ* "، والثالث للعنصر الفضلة المفعول "*الدرسَ المفيدَ* "؛ وستة أُخَر على المستوى الأدنى الذي هو مرتبة المجموعة: واحد لكل من العامل " *لَنْ* "، والفعل الأساس " *يكتبَ* "، والمعدل " *هذا* "، والرأس "*الولدُ* "، والرأس " *الدرسَ* "، والواصف "*المفيدَ* ".

6.2 الكلمة

تتكون الكلمة من عنصر ضروري يسمى: العنصر " الأساس "، ومن مجموعة من اللواصق[2]. وتنقسم هذه اللواصق بحسب موقعها من الأساس، إلى سوابق تتقدمه، ولواحق تليه، وأواسط تتخلله، وخاتمات تنتهي بها بنية الكلمة[3].

والعنصر الأساس في بنية الكلمة هو العنصر الذي لا يمكن بدونه أن ترد العناصر الأخرى. ففي الكلمة " *هُناكَ* " مثلا، يمكن أن نتعرف جزءين: + *هُنا* +، و+*كَ* +[4]. والجزء الأول هو العنصر الأساس، لأن الصريفة + *هُنا* + يمكنها أن تشكل كلمة كاملة. أما الجزء الثاني الذي تمثله الصريفة +*كَ* +، فلا بد له، قبل أن يسهم في تكوين كلمة، من أن يعتمد على صريفة، مثل + *هُنا* +، تلعب هي دور العنصر الأساس[5].

ولا نجد في اللغة العربية إلا عددا محدودا من الكلمات التي لا تتكون إلا من العنصر الأساس. وعلى رأس هذه الكلمات حروف الجر، مثل "*في* " و"*مِنْ*"، والعوامل الفعلية، مثل "*سَوْفَ* " و" قَدْ " و"*لَنْ* "، وبعض الأسماء والأفعال " النحوية " أو " الجامدة "،

---

[1] - (يونغ 1980: 39).

[2] - (مورلي 1985: 13).

[3] - (بيري 1975: 68).

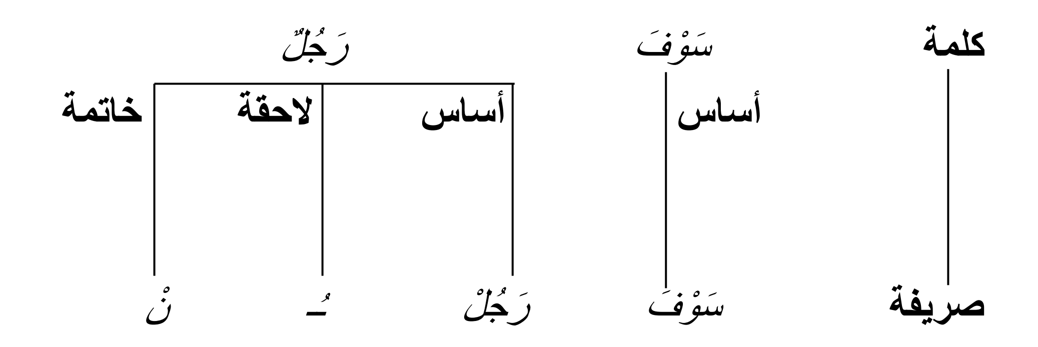
[4] - نستعمل الرمز " زائد ": " + "، من أجل التمثيل لحدود الصريفات.

[5] - الواقع أن هذه الكاف المفتوحة ليست صريفة بسيطة، بل يجب أن تحلل إلى: +*ك*ْ+ و +َـ +؛ كما يتضح من الأزواج التالية: " *هناكَ* / *هناكِ* "، "*أنتَ* / *أنتِ* ". فالكاف وحدها تدل على شخص المخاطب، والفتحة وحدها تدل على التذكير. وترد هذه الكاف في العديد من السياقات: في الأفعال (*أكرمكَ*)، والحروف (*عليكَ*)، والأسماء (*كتابكَ*)، وأسماء الإشارة (*ذلكَ*)... وهي لا تستطيع أن تكون بمفردها كلمة. ولذلك، فهي، إذا تعذر أن تتصل بالفعل، تصبح ضميرا " منفصلا " هو: "*إياك* ". وهذا الضمير كلمة تامة تحلل إلى +*إيّا* +*ك* +َـ +.

مثل "*مَنْ* " و"*حَبَّذا* "[1]. فهذه الكلمات تتكون من صريفة واحدة فحسب. وهذه الصريفة الثابتة التي لا تتغير هي التي تمثل في الكلمة العنصر الأساس.

وليست هذه الكلمات كلمات متصرفة، لأنها إنما تملك صورة واحدة فقط. والتصرف، كما نعلم، يرتبط بالتغيير. فباستثناء حالات معدودة، تتصرف الأسماء مثلا لمقولة الإعراب، ما دامت صورها تختلف باختلاف حالات الرفع: "*رجلٌ* "، والنصب "*رجلاً* "، والجر: "*رجلٍ* "[2]. وكذا الأفعال، باستثناء حالات معدودة أيضا، تتصرف للزمن، لأن صورها تختلف باختلاف حالات الماضي "*كَتَبَ* "، والحاضر "*يَكْتُبُ* "، والمستقبل "*سَيَكْتُبُ* ".

وفيما عدا الكلمات غير المتصرفة، تتغير صورة الكلمة العربية باعتبار مختلف " المقولات "، مثل **الجنس** و**العدد** و**التحديد** و**الإعراب** و**الشخص** و**الوجه** و**الزمن** و**الجهة** و**البناء** وغيرها، الشيء الذي يجعلها تحتوي عددا من ملحوظا من اللواصق المتباينة[3]. فالكلمة "*رَجُلٌ* " مثلا تحلل، زيادة على العنصر الأساس +*رَجُل* +، إلى اللاحقة +ـُ + التي تدل على إعراب الرفع، والخاتمة +*نْ* + التي تدل على تحديد التنكير[4]. وتوضح الخطاطة (13) الفرق بين هذين النوعين من الكلمات:



الخطاطة (2 - 13) التفريع الأحادي والتفريع المتعدد

ويمكننا كذلك أن نعبر عن البنية الكلمية بشكل جدولي، كما في الخطاطة (14):

---

[1] - (الكعاك 2005: 75)، والإحالات هناك.

[2] - يمكن أن يأخذ التغيير، بدلا من شكل الإلحاق، أشكالا أخرى مختلفة تماما. قارن بين الضمير المرفوع "*أَنْتَ* "، والضمير غير المرفوع: المنصوب أو المجرور "*إيّاكَ* ".

[3] - ينظر من أجل مقاربة مقولتي " **الزمن** " (tense)، و" **الجهة** " (aspect) في اللغة العربية (المسعودي 1985)، و(المتوكل 1988).

[4] - في كلمة مثل " فَسَيَكْفيكَهُمو " نجد ما يفوق عشر صريفات. لاحظ أن اللواصق لا تقف في اللغة العربية عند الصريفات الدالة على الشخص والزمن والعدد والجنس وما شابه؛ بل تشمل كذلك ضمائر الفضلات وحروف العطف...

رَجُلٌ		
أساس	**لاحقة**	**خاتمة**
رَجُلْ	*ـُ*	*نْ*

الخطاطة (2 - 14) بنية الكلمة

وتمثل العنصر الأساس داخل بنية الكلمة، في الأمثلة السابقة، وحدات متصلة تتضمن كلا من السواكن والحركات التي تتوسطها. ففي الوحدة +*رَجُلْ* +، ليست الفتحة التي ترد بعد الراء، أو الضمة التي ترد بعد الجيم، أو هما معا، جزءا منفصلا أو مستقلا. إن الراء والفتحة والجيم والضمة واللام على هذا التوالي تشكل مجتمعة وحدة نحوية – معجمية لا تقبل أي تحليل. وكذلك العنصر الأساس في الكلمة "*لَنْ* "، هو أيضا يتمثل في لام بعدها فتحة، بعدها نون: حيث لا يمكننا أن نفصل الفتحة عن الباقي. ويسمى هذا النوع من العنصر الأساس: جذع الكلمة[1].

غير أن العنصر الأساس لا يكون في اللغة العربية جذعا دائما. ففي الكلمات " المشتقة "، لا تمثل هذا العنصر سوى مجموعة من السواكن، بينما تشكل الحركات التي ترد بين هذه السواكن وحدة أخرى تملك محتوى دلاليا خاصا. إن الكلمة "*كَتَبْتَ* " مثلا تحلل إلى ثلاثة عناصر: + *ك ت ب* +، *و+ـَـ* +، و+ *تَ* +؛ حيث تمثل الوحدة المكونة من الكاف والتاء والباء +*ك ت ب* +، والتي تدل على حدث الكتابة، العنصر الأساس. أما الفتحتان اللتان ترد إحداهما بعد الكاف والثانية بعد التاء: + ـَـ +؛ فهما تدلان على معنى جهة التمام[2]، والبناء الإيجابي، وتشكلان وحدة متميزة تؤدي دورا مختلفا في بنية الكلمة. ويسمى العنصر الأول عادة: " الجذر ". على حين يدعى العنصر الأخير، والذي هو في واقع الأمر نوع خاص من اللواصق الأواسط: " الوزن " أو " الصيغة "[3].

وهناك صورة واحدة تتكون فقط من هذين العنصرين: الجذر والصيغة. هي صورة " فعل الأمر "، عندما يتصرف لعدد المفرد، وجنس المذكر. فالفعل "*اُكْتُبْ* " مثلا يحلل كالتالي: +*ك ت ب* +ـُ +، حيث تمثل الوحدة +*ك ت ب* + الصريفة التي تؤدي دور العنصر الأساس؛ والوحدة +ـُ + - وهي الضمة التي ترد بعد التاء – الصريفةَ التي تؤدي وظيفة الواسطة الصيغة[4]. وتدل على هذه الضمة على الجهة غير التامة والبناء

---

[1] - ينظر (الكعاك 2005: 75) والإحالات هناك. ونستعمل " **جذع** " في مقابل " radical ".

[2] - ينظر في خصوص التمييز بين الجهة التامة (perfective)، والجهة غير التامة (imperfective) (المسعودي 1985: 67).

[3] - (الكعاك 2005: 75)، والإحالات هناك. ونستعمل " **جذر** " في مقابل " racine ". والجدير بالذكر أن مثل هذه الظاهرة قد توجد، ولو بشكل نادر، حتى في اللغات القليلة التصرف، كاللغة الانجليزية، مثلا في أزواج مثل " goose / geese "، و" ring / rang ". وتتعرف بيري داخل بنية هذه الكلمات عنصرا واسطة يمثله التغيير الحركي الذي يلحق العنصر الأساس. ينظر (بيري 1975: 69).

[4] - (الكعاك 2005: 75)، والإحالات هناك.

الإيجابي. وهذا المركب الذي ينصهر فيه الجذر مع الصيغة: *+كتُب+*، هو ما يوازي في الكلمات المشتقة الجذع في الكلمات غير المشتقة. والتحليل المناسب لهذه الصورة هو التالي:

أُكْتُبْ	
أساس	**صيغة**
ك ت ب	*ـُـ*

الخطاطة (2 - 15) الجذر والصيغة

ولا تظهر السوابق في فعل الأمر. فتصاريف هذا الفعل لا تحتوي إلا على اللواحق الدالة على **العدد** و/أو **الجنس**. وقد تكون اللاحقة ياء المخاطبة: + *كتُب* +*ي* + (: *اُكْتُبي*)، أو ألف التثنية: +*كتُب* +*ا* + (: *اُكْتُبا*)، أو واو الجماعة: + *كتُب* + *و* + (: *اُكْتُبوا*)، أو نون النسوة: +*كتُب* +*نَ* + (: *اُكْتُبْنَ*)[1]. وهذا الأنموذج واضح في الخطاطة (16):

أساس	صيغة	لاحقة	
ك ت ب	*ـُـ*	*ي*	*(اكتبي)*
"	*"*	*ا*	*(اكتبا)*
"	*"*	*و*	*(اكتبوا)*
"	*"*	*نَ*	*(اكتبْنَ)*

الخطاطة (2 - 16) لاحقة العدد والشخص في فعل الأمر

ويبدو، من مقارنة فعل الأمر بالفعل المضارع، أن هاتين الصورتين تملكان، إجمالا، نفس البنية. ولا أدل على ذلك من أن اللواحق التي تدل في فعل الأمر على العدد

---

[1] - (المسعودي 1985: 149 – 150).

و/أو الجنس هي نفسها التي تظهر في الفعل المضارع. قارن مثلا بين "*أُكْتُبِي*" و"*تَكْتُبِينَ*"، وبين "*أُكْتُبْنَ*" و"*تَكْتُبْنَ*"، الخ[1]:

أمر		كتُب	ي		اكتبي
مضارع	تَ	〃	〃	نَ	تكتبين

أمر		كتُب	نَ	اكتبن
مضارع	تَ	〃	〃	تكتبن

الخطاطة (2 - 17) توازي فعل الأمر والفعل المضارع

إلا أن صورة الفعل المضارع تمتاز عن صورة فعل الأمر باحتوائها على سوابق تدل على مقولة **الشخص**. وهي الهمزة والنون والياء والتاء التي تعرف بحروف المضارعة، تعبيرا عن العلاقة الوطيدة التي تجمع هذه الصريفات بصورة الفعل المضارع. ويشتمل هذا الفعل أيضا، كما يتبين من الخطاطة (18)، على سوابق تدل على **البناء** (*يَكتب /يُكتب*)، ولواحق تدل على **الوجه** (يكتبُ /يكتبَ /يكتبْ)[2]:

سابقة	سابقة	أساس	صيغة	لاحقة	
ي	ـَ	ك ت ب	ـُ	ـَ	(*يَكْتُبَ*)
ت	"	"	"	ـُ	(*تَكْتُبُ*)
ي	ـُ	"	ـَ	"	(*يُكْتَبُ*)
ت	ـَ	"	ـُ	ي	(*تَكْتُبي*)
ت	"	"	"	نَ	(*تَكْتُبْنَ*)

الخطاطة (2 - 18) بنية الفعل المضارع

---

[1] - (الكعاك 2005: 79)، والإحالات هناك.

[2] - (المسعودي 1985: 148).

أما الفعل الماضي؛ فهو يبدي بنية تختلف جوهريا عن بنية كل من فعل الأمر والفعل المضارع. فالصيغة في الفعل المضارع وفعل الأمر عبارة عن حركة واحدة قد تكون فتحة: + ـَ + (*اذهَب، يُكتَب*)، أو ضمة: + ـُ + (*اخرُج، يخرُج*)، أو كسرة: + ـِ + (*اجلِس، يجلِس*). أما في الفعل الماضي، فتتكون الصيغة من حركتين: فتحة وفتحة + ـَـَ + (*كَتَب*)، أو فتحة وكسرة: + ـَـِ + (*حَمِد*)، أو فتحة وضمة: + ـَـُ + (*شَرُف*)، أو ضمة وكسرة: + ـُـِ + (*كُتِب*). وتختص الصيغة الأخير بالبناء السلبي، بينما تشترك الأوزان الثلاثة الأولى في البناء الإيجابي.

وهذا كله يبين أن جذع الماضي مختلف كلية عن جذع كل من الفعلين المضارع والأمر. فالجذع +*كتُب* + يظهر في المضارع والأمر. أما الجذع الذي يرد في الماضي، فهو +*كَتَب* +[1].

ولا ترد لواصق **الشخص**، كما ذكرنا، داخل فعل الأمر. فهذه الصيغة لا تحتوي إلا على لواصق **العدد** و**الجنس**. بينما تظهر في الفعل المضارع لواصق **الشخص** باعتبارها سوابق تحتل موقعا متقدما في التركيب، كما في "***تَ****كْتُبُ*" (: *+ تَ + كتُبْ + ـُ +*). وتظهر لواصق **الشخص** في الفعل الماضي أيضا. إلا أنها تصبح لواحق ترد مباشرة بعد العنصر الأساس، كما في "*كَتَب****تَ***" (+*كَتَب* + *تَ* +)[2]. وتوضح الخطاطة (19) هذا التحليل:

أساس	صيغة	لاحقة	
ك ت ب	ـَـَ	تُ	(كتبتُ)
"	"	تَ	(كتبتَ)
"	"	تِ	(كتبتِ)
"	"	ـَ	(كتبَ)
"	"	...	...

الخطاطة (2 - 19) بنية الفعل الماضي

[1] - (الكعاك 2005: 76).

[2] - (المسعودي 1985: 70 – 77). وسوف نرجع إلى مسألة ورود لواصق **الشخص** في فعل المضي والفعل المضارع، دون فعل الأمر، في [§ 3. 3. 4].

2. 7 تبدل المرتبة والوحدات المركبة

2. 7. 1 تبدل المرتبة

رأينا أن الوحدات النحوية تحلل إلى مكونات معينة، بحيث يشكل كل مكون وحدة تنتمي إلى المرتبة التالية مباشرة على السلم. وهذا يعني، بصياغة أخرى، أن الجمل المركبة تتكون من جمل بسيطة، والجمل البسيطة تتكون من مجموعات، والمجموعات من كلمات، والكلمات من صريفات.

لنتأمل الآن ما تحته خط في الجملتين (27) أدناه:

(27) أ – لا يعرفُ محمدٌ أَيْنَ تباعُ التذاكرُ.

ج – جاءَ الرجلُ الذي رأيتَهُ.

يجسد كل مثال من هذين المثالين إحدى حالات تبديل المرتبة[1]. إن الوحدة " *لا يعرفُ محمدٌ أَيْنَ تباعُ التذاكرُ* "، في المثال (27. أ)، جملة بسيطة. ولكن؛ يبدو أنها تحتوي، مع ذلك، على وحدة من مرتبتها، هي الجملة البسيطة "*أَيْنَ تباعُ التذاكرُ* ".

فإذا نظرنا إلى التكوين الداخلي للوحدة "*أَيْنَ تباعُ التذاكرُ* "؛ سوف نستنتج، من هذه الجهة، أن مرتبتها هي الجملة؛ لأنها تبدي البنية **ملح مح فا**. فهي تحلل إلى العناصر: ال**مح**مول "*تُباعُ* "، وال**فا**عل "*التذاكرُ* "، وال**ملح**ق المكان "*أَيْنَ* ". وهذه العناصر عناصر جملة، وليست عناصر مجموعة.

ولكن، إذا نظرنا، من جهة أخرى، إلى الوظيفة في التركيب، فسوف نجد أن هذه الوحدة تمثل في الجملة (27. أ) العنصر الفضلة. وهو يكون عادة وحدة من مرتبة المجموعة، والمجموعة الاسمية على وجه التحديد. فالوظيفة التي تؤديها الوحدة " *أَيْنَ تُباعُ التذاكرُ* " في قولنا: "*لا يعرفُ محمدٌ أَيْنَ تُباعُ التذاكرُ* " مثلها مثل وظيفة المجموعة الاسمية " *هَذِهِ المَدِينَةَ* "، لو قلنا بدلا من ذلك: "*لا يعرفُ محمدٌ هَذِهِ المَدِينَةَ* "[2].

وتسمى أحيانا هذه الظاهرة: " الإدماج "[3]. فالوحدة " *أَيْنَ تُباعُ التذاكرُ* " تعد، وفقا لهذه التسمية، جملة مُدْمَجَة في الجملة " *لا يعرفُ محمدٌ أَيْنَ تُباعُ التذاكرُ* ". ويأخذ الإدماج، داخل المقاربة المتبعة هنا، والتي تعتمد عددا محدودا من المراتب، نحو الجملة والمجموعة الخ، شكل تغيير للمرتبة. فكأن مرتبة الوحدة "*أَيْنَ تُباعُ التذاكرُ* " في المثال أعلاه " تتبدل " من الجملة إلى المجموعة، لكي تتمكن هذه الوحدة من أن تمثل العنصر الفضلة[4].

---

[1] - نستعمل " **تبدل المرتبة** " في مقابل " rankshift ". ينظر بهذا الصدد (بيري 1975: 104- 115)، و(يونغ 1980: 284 – 294).

[2] - (بيري 1975: 107).

[3] - نستعمل " **إدماج** " في مقابل " embedding ".

[4] - (يونغ 1980: 40).

ويحصل مثل هذا في مرتبة المجموعة الاسمية أيضا. فالمجموعة الاسمية "*الرجلُ الذي رأيتَهُ* " في الجملة (27. ب) تملك البنية **رس وص**، حيث تمثل العنصر **رس** الوحدة "*الرجلُ* "، والعنصر **وص** الجملة المدمجة "*الذي رأيتَهُ* ". والجملة المدمجة في هذا المثال ليست عنصرا من وحدة تساويها مرتبة، أي من جملة أخرى؛ بل من وحدة تنتمي إلى مرتبة أدنى من مرتبتها، هي مرتبة المجموعة. لقد صارت هذه الجملة كالكلمة في بنية المجموعة الاسمية. إن وظيفة الجملة "*الذي رأيتَهُ* " داخل المجموعة الاسمية "*الرجلُ الذي رأيتَهُ* "، لن تختلف لو قلنا مثلا: "*الرجل الأول* "، عن الوظيفة التي تؤديها الكلمة: " الأول "[1].

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى أن تبدل المرتبة عملية قابلة للتكرار. ففي قولنا: "*لا يعرفُ محمدٌ أينَ ذهبَ الرجلُ الذي رأيتَهُ* "، تعد الجملة "*الذي رأيتَهُ* " مدمجة ضمن الجملة "*أينَ ذهبَ الرجلُ الذي رأيتَهُ* "، مع أن هذه الجملة نفسها مدمجة مسبقا في الجملة "*لا يعرف محمد أين ذهب الرجل الذي رأيته* "[2].

2. 7. 2 الوحدات المركبة

ليس تبدل المرتبة إلا إحدى العلاقات التي تؤدي إلى تعقيد الوحدات النحوية – المعجمية عبر تكرار ورود بعض عناصر البنيوية. والأمثلة (28) بعده تبين بعض الأشكال الأخرى من التكرار البنيوي الذي لا يؤدي إلى تبدل في المرتبة، ما دام يمس وحدات تنتمي إلى مرتبة واحدة. غير أن هذه الوحدات ترتبط عبر علاقات متنوعة، كالعطف والإلحاق والبدلية[3]:

(28) أ – جاءَ هذا الرجلُ والمرأةُ الطويلةُ.
ب – صَديقي هو محمدٌ، أَخوكَ.
ج - دَخلَ محمدٌ، أَخذَ كتابَهُ، وخرجَ.
د – اِتَّصِلْ بي، حينَ تصلَ إلى هُناكَ.

نلاحظ أن الوحدة "*هذا الرجلُ والمرأة الطويلةُ* " في المثال (28. أ) عبارة عن مجموعة اسمية " مركبة ". فهي تحلل إلى مجموعتين اسميتين "*هذا الرجلُ* "، و"*المرأةُ الطويلةُ* ". والمجموعة الاسمية "*محمدٌ أخوك* " في (28. ب)، وحدة مركبة أيضا، لأنها مجموعة اسمية ترجع إلى مجموعتين اسميتين: " محمدٌ " و"*أَخوكَ* ". وهناك علاقة متميزة تربط بين المجموعتين الاسميتين هي العطف في المثال الأول، والبدلية في المثال الأخير.

---

[1] - نفسه.

[2] - نفسه، ص. 40 – 41.

[3] - (مورلي 1985: 31). ونستعمل " **عطف** " في مقابل " coordination "، و" **بدلية** " في مقابل " apposition "، و" **إلحاق** " في مقابل " subordination ".

ولا يتناول هذا النوع من التكرار التتابعي المجموعات الاسمية فقط. فالجملة (28. ج) مثلا تحلل إلى ثلاثة جمل مرتبطة عبر علاقة العطف: "*دخل محمد* "، و"*أخذ كتابه* "، و"*وَخَرَجَ* ".

وينبغي أن نميز بين نوعين من التكرار البنيوي التتابعي: التوازي، والإلحاق[1]. ويمس التوازي عناصر تملك نفس الهيئة في البنية، مثل المجموعتين " *هذا الرجلُ* " و"*المرأة الطويلةُ* "، في المجموعة الاسمية المركبة " *هذا الرجلُ والمرأة الطويلةُ* ". وليس ورود أحد هاتين المجموعتين رهينا بورود المجموعة الأخرى. ولهذا؛ يمكن أن نقول: " *جاءَ هذا الرجلُ* "، كما يمكن أن نقول: "*جاءَتِ المرأةُ الطويلةُ* "؛ حيث نرى أن كل وحدة من الوحدتين " *هذا الرجلُ* " و" *المرأة الطويلةُ* " تستطيع أن تمثل وحدها مجموعة حرة مستقلة. إنهما تملكان نفس الهيئة في البنية. فكلتا المجموعتين تمثل عنصرا حرا: α. والمجموعة الاسمية المركبة " *هذا الرجلُ والمرأة الطويلةُ* " تبدي بالتالي البنية α α.

ويتعلق الإلحاق، خلافا للعطف والبدلية، بالعناصر التي تملك هيئات مختلفة. فالجملة (28. د) مثلا وحدة مركبة أيضا، لأنها ترجع إلى جملتين: "*اتَّصِلْ بي* "، و" *حينَ تصلُ إلى هُناكَ* ". وتمثل الجملة الأولى العنصر α، لأنها العنصر الحر. أما الجملة الأخيرة؛ فهي تمثل العنصر المفتقر β، لأن ورودها يتوقف على وجود الجملة الأولى. ولهذا علينا أن نسند إلى الجملة المركبة "*اتصل بي، حين تصل إلى هناك* " البنية α β[2].

---

[1] - (مورلي 1985: 32 – 33). ونستعمل الكلمتين العربيتين: " **توازي** " و" **إلحاق** " لترجمة المصطلحين " paratactic " و"hypotactic " على التوالي.

[2] - نفسه.

3 النسق

يمثل النسق، مثل الوحدة والبنية والقسم، إحدى المقولات المجردة التي تتشكل منها النظرية اللسانية. غير أنه يمتاز، في النظرية النسقية، عن هذه المقولات بكونه المقولة المركزية أو الأساس، لأنه هو المفهوم الذي يمكن من رصد مختلف الاختيارات الدلالية الموضوعة رهن إشارة مستعملي اللغات الطبيعية، وبالتالي من مقاربة اللسان بوصفه مجموعة من الموارد التي ينتقي منها المتكلمون في سياقات تخاطبية حقيقية ما يمكنهم من تحقيق أهدافهم التواصلية[1].

3. 1 النسق انتظاما أنموذجيا

يستطيع المتكلم في اللغة العربية أن يختار جملة " موجبة "، مثل الجملة (1. أ)؛ أو " منفية "، مثل الجملة (1. ب):

(1) أ – سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ.
ب – لَنْ يَكتبَ محمدٌ الدرسَ.

نرى أن هاتين الجملتين تتقاسمان العديد من الخصائص النحوية. فهما لا تختلفان إلا في الاختيار الذي تقوم به كل جملة منهما باعتبار " قطبية " الجملة؛ إذ تختار الجملة (1. أ) بهذا الاعتبار اختيارا، هو قطبية الإيجاب؛ بينما تختار الجملة (1. ب) اختيارا آخر، هو قطبية النفي.

وهذان الاختياران ليسا، مع ذلك، منفصلين كل الانفصال، لأنهما يُكوِّنان مجتمعين فضاء دلاليا محددا ومتميزا عن المعاني الجملية الأخرى. فقطبية النفي وقطبية الإيجاب، بعبارة أخرى، " حَدّان " أو " سمتان " متقابلتان داخل " نسق " واحد[2]. ويمكننا أن نسمي هذا النسق: نسق " قطبية الجملة "، أو باختصار: نسق " القطبية ".

ولا نستطيع، بطبيعة الأمر، أن نعتبر هذا الانتظام الأنموذجي حادثا عرضيا، ولا وليدا للصدفة؛ ما دام مطردا عبر كثير من الأزواج الجملية الأخرى، كالزوج (2) مثلا:

(2) أ – زيدٌ مَريضٌ.
ب – لَيْسَ زيدٌ مريضًا.

لا شك أن الجملتين (2) تختلفان اختلافا واضحا عن الجملتين (1). إن طريقة التعبير عن التقابل القطبي نفسها مختلفة كل الاختلاف. ففي الجملة (1. ب)، يعبر عن اختيار قطبية النفي العامل الفعلي "*لَنْ* ". وهو يشكل مع الفعل الأساس "*يَكْتُبَ* " المجموعة الفعلية " *لَنْ يَكْتُبَ* " التي تمثل محمول الجملة. أما الجملة (2. ب)، فالذي يعبر فيها عن هذا الاختيار هو الفعل الناقص "*لَيْسَ* ". وهو ليس عاملا في المجموعة الفعلية، بل فعلها الأساس نفسه.

---

[1] - ينظر في هذا الخصوص [§ 1. 6. 1. 3] و[§ 1. 8].

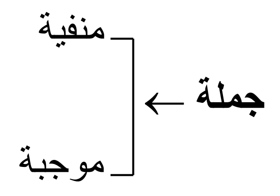
[2] - نستعمل " **حَدّ** " لترجمة " term "، و" **سِمَة** " لترجمة " feature ".

ولكن؛ يبدو، على الرغم من كل هذا الاختلاف، أن هنالك " شيئا " ما يظهر في الجملتين (1)، ثم يتكرر وروده في الجملتين (2). فالجملتان (2)، مثل الجملتين (1)، تشتركان في سائر الخصائص النحوية، باستثناء الاختيار القطبي، إذ تنتقي الجملة (2. أ) القطبية الموجبة، والجملة (2. ب) القطبية المنفية.

يعكس مفهوم النسق إذن أنواعا متميزة من التشابه والاطراد القائمة عبر وحدات متباينة، مثل البنية تماما. غير أن البنية تمثل الانتظامات اللسانية القائمة على المحور التراكبي، بينما يمثل النسق الانتظامات اللسانية القائمة على المحور الأنموذجي[1].

3. 1. 1 السمات وشرط الدخول

تستعمل لتمثيل الأنساق المواضعة التالية[2]:



الخطاطة (3 - 1) نسق القطبية

نلاحظ أن النسق يتشكل من:

- **مجموعة من السمات**: أي من الإمكانات التي يجب أن يتم اختيار أحدها، مثل السمتين [موجبة] و[منفية] في مثال نسق **القطبية** أعلاه.
- **شرط دخول**: وهو السياق الذي يرد في إطاره الاختيار، مثل مرتبة الجملة في هذا المثال[3].

وينبغي أن يجري الاختيار الذي يمثله النسق، كلما تحقق شرط دخوله[4]. فشرط دخول نسق **القطبية** هو مرتبة الجملة. وهذا يعني أن جميع الوحدات التي تستوفي شرط الانتماء إلى هذه المرتبة ينبغي أن تختار إما السمة [موجبة]، وإما السمة [منفية].

ونجد في مرتبة الجملة، إلى جانب نسق **القطبية**، كثيرا من الأنساق الأخرى. فالمتكلم يقدر أن يختار جملة تدل على الزمن [الماضي] مثل الجملة (3. أ)، أو الزمن [الحاضر] مثل الجملة (3. ب)؛ أو الزمن [المستقبل] مثل الجملة (3. ج):

---

[1] - ينظر [§ 1. 8]، والإحالات هناك.

[2] - ينظر (بيري 1975: 181)، و(مورلي 1985: 17)، و(ماثياسين وهاليداي 1997).

[3] - (هاليداي 1985: xvii). ونستخدم " **شرط دخول** " في مقابل " entry condition ". ونكتب من الآن فصاعدا أسماء السمات بين قوسين معقوفين (مثلا " [سمة] ")، وأسماء الأنساق بخط مغلظ (مثلا " **نسق** ").

[4] - (بيري 1975: 147).

(3) أ – كتبَ محمدٌ الدرسَ أَمْسِ.
ب – يكتبُ محمدٌ الدرسَ الآنَ.
ج – سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ غدًا.

وهو يستطيع، بالمماثل، أن يختار جملة [إفهامية] مثل الجملة (4. أ)، أو جملة [استفهامية] مثل الجملة (4. ب)، أو جملة [أمرية] مثل الجملة (4. ج):

(4) أ – كتبَ محمدٌ الدرسَ.
ب – هَلْ كتبَ محمدٌ الدرسَ؟
ج – أُكْتُب الدرسَ.

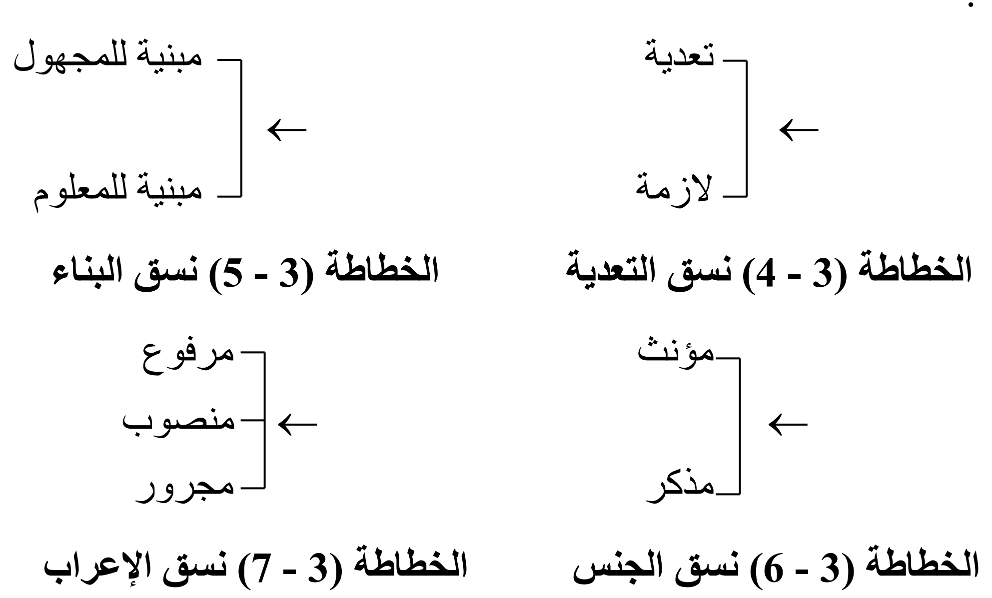
ويمكننا أن نعتمد المواضعة السابقة، لنرصد التقابل القائم بين الجمل (3) بواسطة نسق **الزمن** المثبت في الخطاطة (2)، والتقابل القائم بين الجمل (4) بواسطة نسق **الوجه** المثبت في الخطاطة (3):

← ماضي / حاضر / مستقبل

← إفهامية / استفهامية / أمرية

الخطاطة (3 - 2) نسق الزمن   **الخطاطة (3 - 3) نسق الوجه**

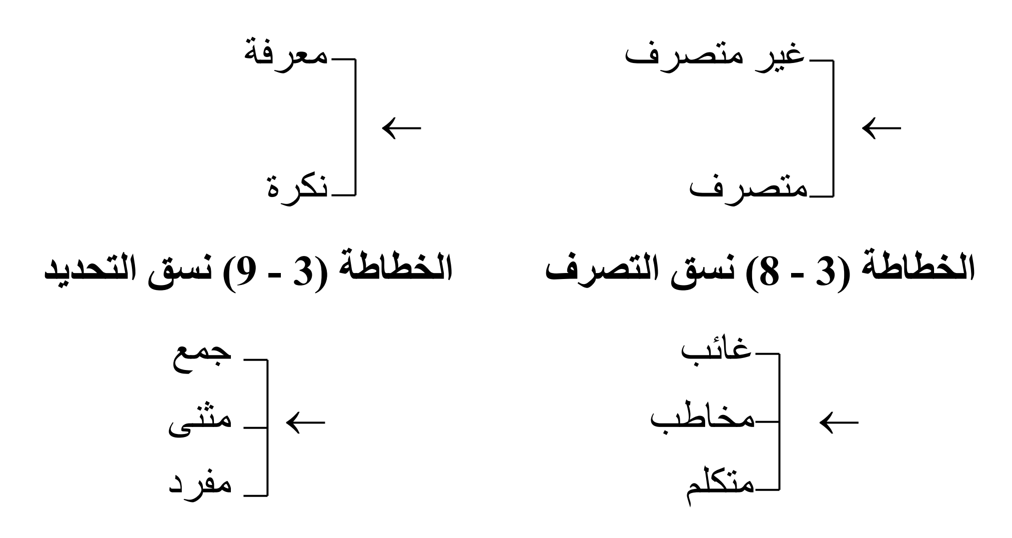
وتتضمن الخطاطات بعده بعض الأنساق المتداولة بكثرة في دراسة أنحاء للغات الطبيعية[1]:



الخطاطة (3 - 4) نسق التعدية   **الخطاطة (3 - 5) نسق البناء**

الخطاطة (3 - 6) نسق الجنس   **الخطاطة (3 - 7) نسق الإعراب**

[1] - استقينا أغلب هذه الأمثلة من (بيري 1975: 142 – 143) و(مورلي 1985: 17 – 18).



الخطاطة (3 - 8) نسق التصرف **الخطاطة (3 - 9) نسق التحديد**

الخطاطة (3 - 10) نسق الشخص **الخطاطة (3 - 11) نسق العدد**

3. 1. 2 خصائص الأنساق

نلاحظ، من خلال هذه الأمثلة، أن الأنساق تتصف عموما بالخصائص التالية[1]:

- **الإقصاء المتبادل:** فاختيار سمة من نسق يقصي بالضرورة إمكان اختيار أي سمة أخرى من هذا النسق. ولهذا، لا يمكننا أن نختار من نسق **العدد** الوارد في الخطاطة (11) مثلا السمة [مفرد] والسمة [جمع] في نفس الآن.
- **الانحصار**: يتشكل النسق من عدد محدود من السمات لا يمكن الاستغناء عن أي سمة منها، ولا إضافة أي سمة أخرى إليها. فالسمات [مفرد] و[مثنى] و[جمع] هي وحدها السمات التي يتكون منها نسق **العدد**. ولا يمكننا أن ننقص أي سمة منها، ولا أن نزيد أي سمة أخرى عليها.
- **الافتقار**: لا تتحدد قيمة كل سمة من سمات النسق إلا باعتبار القيم التي تمتلكها السمات الأخرى. فقيمة [الجمع] في نسق يشمل كذلك [المفرد] و[المثنى]، ليست هي قيمته في نسق لا يشمل إلا العدد [المفرد].

يتشكل نسق **العدد،** في اللغة العربية، من ثلاثة حدود هي [المفرد] و[المثنى] و[الجمع]. ونحن نميز بين هذه الحدود الثلاثة داخل نسق واحد، لأنها تمثل مجتمعة فضاء دلاليا متحدا ومستقلا نسبيا عن الفضاءات الدلالية الأخرى.

لنفترض أن هذه اللغة فقدت القدرة على التعبير عن عدد [المثنى]، كما حصل بالفعل في لغات أخرى، فإن ذلك سيؤدي – لا محالة - إلى ظهور نسق عددي جديد لا يختلف باحتوائه على سمتين فقط [المفرد] و[الجمع]، بل يتميز، أكثر من ذلك، بالقيمة التي أصبح يمتلكها فيه عدد [الجمع]، والتي صارت تساوي " اثنان فصاعدا " بدلا من " ثلاثة فصاعدا "[2].

---

[1] - (هاليداي 1966: 56)، وينظر أيضا (بيري 1975: 144- 146) و(بوتلير 1985: 27) و(مورلي 1985: 17).

[2] - (هاليداي 1966: 6)، وينظر أيضا (بيري 1975: 145) .

3. 1. 3 ما هو النسق؟

النسق، بتلخيص، عبارة عن لائحة من الاختيارات المتوفرة في لغة ما، من الإمكانات التي يستطيع المتكلم أن يختار من بينها[1]. فنحن نستطيع، حين نحيل على كائن ما مثلا، أن نقصد فردا واحدا من هذا الكائن، أو فردين، أو أكثر. إن نحو اللغة العربية يمكننا من أن نميز بين [المفرد] و[المثنى] و[الجمع].

ونستطيع كذلك، حين نحيل على حدث ما، أن ندل على أن هذا الحدث قد تحقق من قبل، أو على أنه قيد التحقق، أو على أنه سوف يتحقق من بعد. فنحو العربية يمكننا من أن نميز بين [الماضي] و[الحاضر] و[المستقبل].

ولما نتحدث عن شخص ما؛ يجوز أن نعني الشخص الذي يتكلم، أو الشخص الذي يخاطَب، أو شخصا آخر. فنحو العربية يسمح لنا بأن نميز بين [المتكلم] و[المخاطب] و[الغائب].

إن حدود النسق إذن هي " القيم " أو" المعاني " التي يسمح نحو اللغة بالتمييز بينها. وهذه الحدود، مع أنها متمايزة، تملك قاسما مشتركا. فهي تنتمي إلى نفس الفضاء الدلالي. وبفضل هذا القاسم المشترك، نستطيع أن نجمع هذه الحدود داخل الأنساق[2]. فبما أن [المفرد] و[المثنى] و[الجمع] كلها دلالات ترتبط بمعنى " العدد "، نقدر أن نصنفها ضمن نسق واحد هو نسق **العدد**. وبما أن كلا من [الماضي] و[الحاضر] و[المستقبل] دلالات ترتبط بمعنى " الزمن "، نقدر أن نجمع بينها داخل نسق واحد هو نسق **الزمن**.

وحينما نعطي اسما لحد من نسق، مثل " **جمع** "، فنحن نعين الدلالة الخاصة لهذا الحد، والتي تتقابل مع دلالة " المفرد " و" المثنى ". أما حينما نعطي اسما لنسق، مثل " عدد "، فإننا نشير إلى الفضاء الدلالي الذي تكونه هذه الحدود الثلاثة بأجمعه[3].

3. 2 التزامن والافتقار

إن النسق اللساني يتقدم على محوره الأنموذجي في شكل مجموعة من الأنساق. غير أن هذه الأنساق ترتبط، علاوة على ذلك، بواسطة علاقات تنظمها داخل تمثيلات أنموذجية شاملة، ضمن " شبكات " من الأنساق المُرَتَّبَة[4]. وتنتمي هذه العلاقات إجمالا إلى نوعين: التزامن والافتقار[5].

---

[1] - (بيري 1975: 143).

[2] - نفسه، ص. 144.

[3] - نفسه، ص. 181 – 184.

[4] - نفسه، ص. 188. ونستعمل الكلمة العربية " **شبكة** " في مقابل المصطلح الانجليزي " network ".

[5] - نفسه. وينظر أيضا (ماثياسين وهاليداي 1997). ونستعمل " **تزامن** " في مقابل " simultaneity " و" **افتقار** " في مقابل " dependency ".

3. 2. 1 التزامن

يمكن أن يملك نسقان نفس شرط الدخول. فشرط دخول نسق **القطبية** الوارد في الخطاطة (1) هو مرتبة الجملة. وهذه المرتبة هي أيضا شرط دخول نسق **الوجه** المثبت في الخطاطة (3). ونتوقع، إن كان الأمر كذلك، أن لا يؤثر الاختيار من أحد هذين النسقين في الاختيار من النسق الآخر. وهذا ما تؤكده المقارنة بين الجمل (5) و(6) و(7):

(5) أ – ذهبَ محمدٌ.
ب – لَمْ يذهبْ محمدٌ.

(6) أ – أَذَهَبَ محمدٌ؟
ب – أَلَمْ يذهبْ محمدٌ؟

(7) أ – اِذْهَبْ.
ب – لا تَذْهَبْ.

نرى أن بإمكان الجملة أن تختار من نسق **القطبية** السمة [موجبة] أو [منفية]، في استقلال عن اختيارها من نسق **الوجه** للسمة [إفهامية] أو [استفهامية] أو [أمرية]. وكأن الاختيار من هذين النسقين يجري بشكل " متزامن "[1].

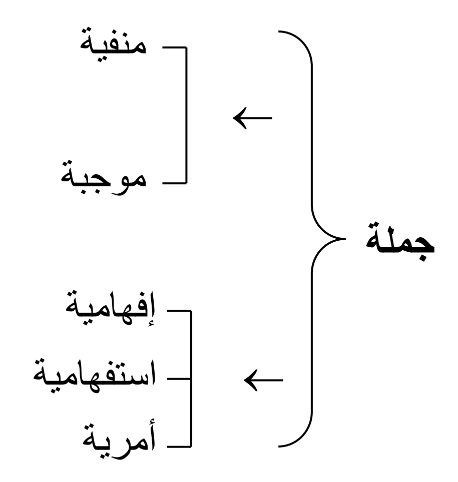
ويمكننا أن نوضح هذا النوع من الانتظامات الأنموذجية عبر جدول تمثل فيه الأعمدة أحد النسقين المتزامنين والسطور النسق الآخر، كالجدول المثبت في الخطاطة (12):

	إفهامية	استفهامية	أمرية
موجبة	ذهبَ محمدٌ	أَذهبَ محمدٌ؟	اِذْهَبْ
منفية	لَمْ يَذْهَبْ محمد	أَلَمْ يَذْهَبْ محمدٌ؟	لا تَذْهَبْ

الخطاطة (3 - 12) التمثيل بجدول لعلاقة التزامن

وتستعمل، لتمثيل علاقة " التزامن "، المواضعة المثبتة في الخطاطة (13)[2]:

[1] - (هنريسي 1966: 82). وينظر أيضا (ماثياسين وهاليداي 1997).
[2] - (بوتلير 1985: 41)، و(مورلي 1985: 42).



الخطاطة (3 - 13) علاقة التزامن

تختار الجملة "*ذَهبَ محمدٌ* " (= 5. أ) الانتقاء [موجبة، إفهامية]. ويجوز، لتكوين هذا الانتقاء، أن نختار أولا السمة [موجبة] من نسق **القطبية**، ثم بعد ذلك السمة [إفهامية] من نسق **الوجه**. كما يجوز أيضا أن نبدأ أولا بنسق **الوجه**، فنختار منه السمة [إفهامية]، ثم نختار لاحقا من نسق **القطبية** السمة [موجبة]. وهذه المسطرة الأخيرة تؤدي عمليا إلى تكوين الانتقاء [إفهامية، موجبة]. ولكن؛ لا فرق ثمة، من الناحية النظرية، بين الانتقاء [موجبة، إفهامية]، وبين الانتقاء [إفهامية، موجبة]؛ طالما أن هاتين السمتين تنتميان إلى نسقين متزامنين. فالأنساق المتزامنة ليست مرتبة بشكل يعكس تتابع عمليات الاختيار، الشيء الذي يعطي الانطباع بأن هذه العمليات تتم حقيقة في نفس الوقت.

3. 2. 2 الافتقار

أحيانا؛ تشكل المقولات التراكيبية السياقات التي تجري في إطارها الاختيارات الأنساقية. فمرتبة الجملة مثلا هي في شبكة الخطاطة (13) شرط دخول نسقي **الوجه** و**القطبية**. ولكن، يمكن، أحيانا أخرى، أن يتوقف الاختيار من نسق على إجراء اختيار محدد من نسق آخر[1].

لننظر، من أجل توضيح هذه النقطة، إلى العلاقة بين نسق **البناء** الوارد في الخطاطة (5)، وبين نسق **التعدية** الوارد في الخطاطة (4)، من خلال المقارنة بين الجملتين (8) والجملتين (9) تحته:

(8) أ - كَتبَ محمدٌ الرسالةَ.
ب – كُتبت الرسالةُ.

(9) أ – مرض محمدٌ.

---

[1] - يقول هاليداي: " النسق، ببساطة، مجموعة من الانتقاءات أ، **ب**، أو **ج**؛ مع شرط دخول. وشرط الدخول يحدد المحيط: في محيط **س** هناك اختيار بين أ، وبين **ب**، وبين **ج**. والاختيار ضروري: إن استوفي الشرط، يجب أن يتم الاختيار. والواقع أن المحيط في حد ذاته قد يكون اختيارا آخر (وهنا؛ أبتعد عن فيرث الذي كان محيط النسق في رأيه موقعا في البنية: كان شرط الدخول لديه تراكيبيا فقط، بيد أنه عندي يمكن أن يكون أنموذجيا أيضا). وهذا يعني: إذا اخترت **س**، من بين **س وص**، يجب أن تستمر عملية الاختيار لتنتقى أ، أو **ب**، أو **ج** ". (هاليداي 1978: 41).

ب – * مُرِضَ.

نلاحظ أن المتكلم يستطيع أن يختار جملة [مبنية للمعلوم] مثل الجملة (8. أ)، أو [مبنية للمجهول] مثل الجملة (8. ب). ونحن نفترض أن هاتين السمتين حدان يتعارضان داخل نسق واحد هو نسق **البناء**. ولكن، يبقى علينا أن نعرف: ما هو شرط دخول هذا النسق؟ وهل هو مرتبة الجملة كما في الأمثلة السابقة؟

إن الجمل تنقسم، باعتبار نسق **التعدية**، إلى جمل [متعدية]، نحو الجملة (8. أ)؛ وإلى جمل [لازمة] نحو الجملة (9. أ)؛ حيث تتميز الجمل [المتعدية] عن الجمل [اللازمة]، كما رأينا في [§ 2. 2. 3]، باحتواء بنيتها، إلى جانب العنصرين المحمول والفاعل، على عنصر فضلة أيضا. فالجملة (9. أ) تعد جملة [لازمة]، لأنها تبدي بنية **لا** تحتوي إلا على العنصرين المحمول والفاعل، بينما تعد الجملة (8. أ) جملة [متعدية]، لأن بنيتها تشتمل، إضافة إلى هذين العنصرين، على عنصر فضلة أيضا.

ويظهر أن الاختيار من نسق **البناء** ليس ممكنا إلا بالنسبة إلى الجمل التي سبق لها أن انتقت من نسق **التعدية** السمة [متعدية]. فالجمل [اللازمة]، نحو الجملة (8. أ)، لا تملك جملا مقابلة [مبنية للمجهول]، مثلما يستخلص من عدم مقبولية الجملة (8. ب).

وإذا كان شرط دخول نسق **البناء** ليس هو مرتبة الجملة على العموم، بل قسم الجمل [المتعدية] فحسب؛ فهذا يعني أن هذا النسق **"** يفتقر " إلى نسق **التعدية**. إن الاختيار من نسق **البناء**، بلغة أخرى، لا يصبح متاحا إلا بعد أن يتم الاختيار من نسق **التعدية**، واختيار السمة [متعدية] بالتحديد[1].

ونستطيع أن نعبر عن علاقة الافتقار، كما فعلنا في التزامن، عبر جدول تقسم فيه الأعمدة بالشكل الملائم، مثل جدول الخطاطة (14):

لازمة	**متعدية**	
	مبنية للمعلوم	**مبنية للمجهول**
مرض محمد	*كَتَبَ محمدٌ الرسالةَ*	*كُتِبَت الرسالةُ*

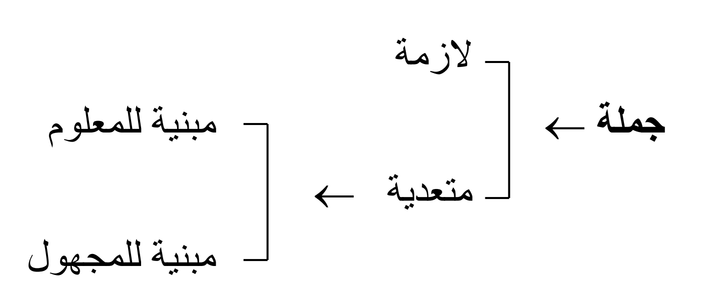
الخطاطة (3 -14) التمثيل بجدول لعلاقة الافتقار

وتستعمل في التمثيل لعلاقة الافتقار المواضعة المثبتة في الخطاطة (15)[2]:

---

[1] - ينظر في خصوص علاقة الافتقار (بيري 1975: 179 – 181)، و(بوتلير 1985: 41)، و(مورلي 1985: 42).

[2] - (بيري 1975: 181)، و(مورلي 1985: 43).



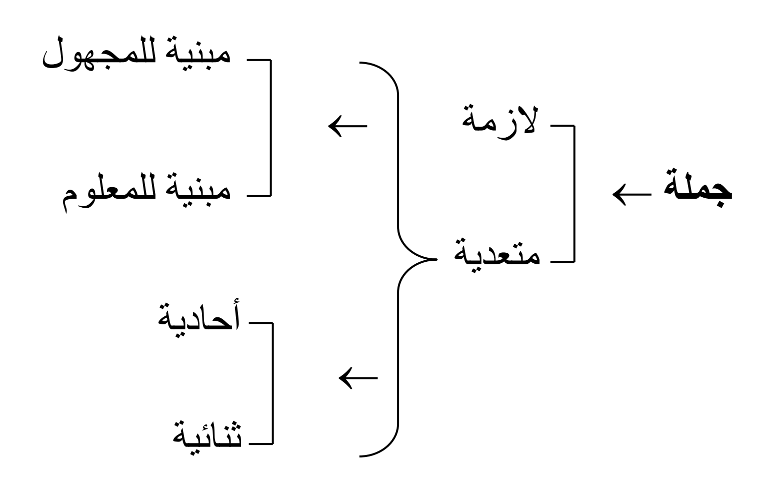
الخطاطة (3 - 15) افتقار نسق البناء إلى نسق التعدية

تختار الجملة "*كَتب محمدٌ الرسالةَ* " (= 8. أ) الانتقاء [متعدية، مبنية للمعلوم]. وليس ثمة، لتكوين هذا الانتقاء، سوى طريق واحد: أن نبدأ أولا بالسمة [متعدية]، ثم نمر، عَقِبَ ذلك، إلى السمة [مبنية للمعلوم]. ويستحيل، خلافا لما وجدناه في التزامن، أن نعكس هذا الترتيب: فنختار السمة [مبنية للمعلوم]، قبل أن نختار السمة [متعدية]. إن الانتقاء [مبنية للمعلوم، متعدية] ليس انتقاء ممكنا أو " نحويا "، إن صح التعبير. فلابد، في الافتقار، أن ترتب السمات بشكل يساير التتابع الذي ينظم عمليات الاختيار[1].

وتجدر الإشارة إلى أن السمة [متعدية]، زيادة على هذا، هي شرط دخول النسق الذي يقابل بين الجمل [الأحادية التعدية]، نحو الجملة (10. أ)، وبين الجمل [الثنائية التعدية] ، نحو الجملة (10. ب)[2]:

(10) أ – كتب محمد الرسالة.
ب – أعطى محمد هندا الكتاب.

وإذن، فنسق **مدى التعدية** هذا متزامن مع نسق **البناء**، لأن الأنساق المتزامنة هي التي تتقاسم، كما ذكرنا، نفس شرط الدخول. وهذا ما تبينه الخطاطة (16):



الخطاطة (3 - 16) تزامن نسق البناء ونسق مدى التعدية

[1] - (هيدلسطون وأورين 1969: 238).
[2] - (يونغ 1980: 127).

تعكس هذه الشبكة بوضوح الفرق الجوهري بين الافتقار والتزامن. فالأنساق المتزامنة ترتب في الشبكة على المستوى العمودي الواحد فوق الآخر. أما الأنساق الذي تفتقر إلى سمات من أنساق أخرى، فهي ترد في الشبكة على يسار هذه الأنساق، ولا ترتب باعتبارها على المستوى العمودي، بل الأفقي[1].

والجدير بالذكر أن ترتيب الأنساق والحدود داخل الشبكات الأنموذجية لا يأخذ دلالته داخل النظرية اللسانية، إلا إذا كان ترتيبا أفقيا يعكس علاقات الافتقار. فمن الجائز مثلا أن نضع في هذه الخطاطة النسق [أحادية] / [ثنائية] تحت النسق [مبنية للمعلوم] / [مبنية للمجهول]، أو أن نضع السمة [ثنائية] فوق السمة [أحادية]. ولكننا لا نستطيع أن نضع النسق [مبنية للمعلوم] / [مبنية للمجهول] قبل النسق [لازمة] / [متعدية]، دون أن يؤثر ذلك سلبا على جودة اشتغال هذه الشبكة الأنموذجية[2].

3. 3 الشبكات الأنساقية: بعض الأمثلة

يجب علينا، بعد أن تطرقنا إلى علاقات الافتقار التي تربط عناصر اللسان في المحور الأنموذجي، أن نعيد النظر في المقاربة التي ارتضيناها، في [§ 3. 1. 1]، لبعض الأنساق، مثل **العدد** و**الوجه** و**الزمن** و**الشخص**، كي تصبح أكثر ملاءمة لوقائع النسق اللساني العربي. فالمعاني التي تتضمنها هذه الفضاءات الدلالية غنية ومترابطة إلى حد لا يكفينا معه لمعالجتها نسق واحد، بقدر ما نحتاج في ذلك إلى شبكة من الأنساق التي يفتقر بعضها إلى بعض.

3. 3. 1 شبكة العدد

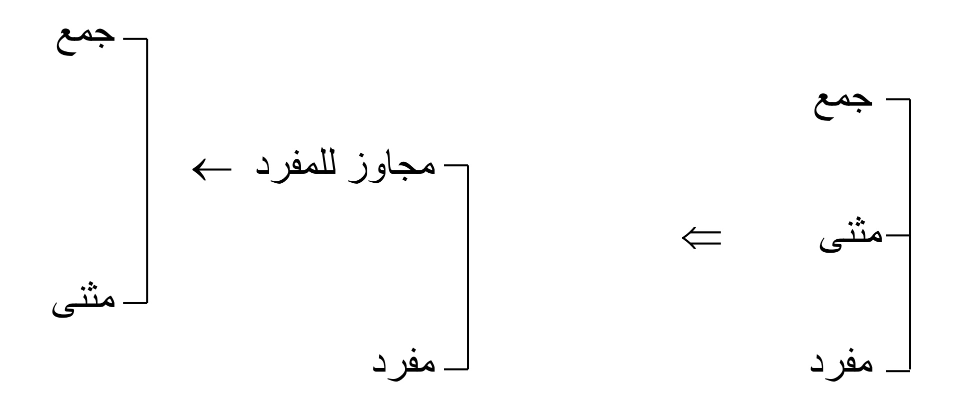
لقد قاربنا إلى حد الآن الفضاء الدلالي العددي، على سبيل المثال، باعتباره نسقا يتشكل من ثلاثة حدود: [مفرد] و[مثنى] و[جمع]، كما هو مبين على اليمين في الخطاطة (17) بعده. إلا أننا نفضل، حقيقة الأمر، أن نستعمل، بدلا من هذا النسق، نسقين اثنين، بشكل يفتقر فيه أحدهما إلى الآخر؛ وبدلا من هذه السمات الثلاث، أربع سمات بزيادة السمة [مجاوز للمفرد]، كما هو مبين على يسار هذه الخطاطة[3]:

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 60).

[2] - نفسه.

[3] - ينظر (مارتن 1987: 17).



الخطاطة (3 - 17) السمات الأساس في نسق العدد

نرى أن السمة [مجاوز للمفرد]، بعد هذا التغيير، صارت تتقابل وحدها، في النسق الأول، مع السمة [مفرد]، مُشَكِّلَةً في نفس الآن شرط دخول النسق الثاني الذي يتقابل داخله العددان [المثنى] و[الجمع]. فما هي يا ترى المعايير الذي يمكن أن نستند إليها في تسويغ استعمال هذه السمة خاصة؟ وغيرها من السمات النحوية بشكل أعم؟

ثمة، في واقع الحال، الكثير من الأسباب التي قد تدعو في دراسة نحو لغة معينة إلى اعتماد سمة ما، من أبرزها أن تكون لهذه السمة مظاهر صورية خاصة تعبر عن اختيارها هي دون جميع السمات الأخرى. فنحن لا نقدر في وصف اللغة العربية أن نستغني عن السمة [منفية] مثلا؛ لأن اختيار هذه السمة من نسق **القطبية** بدلا من السمة [موجبة] ينعكس دائما عبر ورود ألفاظ صورية محددة، مثل "*لَنْ* " و"*لَمْ* " و"*لَيْس* " و"*ما* ". ولا شك أن وصف ورود هذه الوحدات النحوية في التركيب لا يمكن أن يتأتى دون أن تتم الإحالة مباشرة إلى السمة [منفية]. فالجملة "*لَنْ يكتبَ محمدٌ الدرسَ* " مثلا تحتوي على الوحدة "*لَنْ* ". ولكي نفسر ورود هذه الوحدة، لا بد أن نقول بطريقة أو أخرى: هذه جملة " منفية "[1].

ولعل هذا المعيار ينطبق كذلك على السمة [مجاوز للمفرد] داخل نسق **العدد**، ما دامت هي أيضا تملك، في بعض السياقات النحوية، انعكاسات صورية واضحة. ففي ضمائر الشخص مثلا، يتم التعبير عن اختيار العدد [المجاوز للمفرد]، مثلما يتضح من الخطاطة (18) بعده، عبر صريفة خاصة، هي الميم التي ترد قبل الألف الدال على [التثنية] في " *هُمَا* " و"*أَنْتُمَا* "، وقبل الواو الدال على [الجمع] في "*أَنْتُمُو* " و" *هُمُو* ":

---

[1] - ينظر في خصوص معايير سمات الأنساق النحوية (فاوسط 1973: 157) و(مارتن 1987: 18) و(ماثياسين وهاليداي 1997).

		مجاوز للمفرد	مثنى / جمع	
مخاطب	*أَنْتُ*	م	*ا*	*مثنى (أنتما)*
			و	*جمع (أنتمو)*
غائب	*هُ*	م	*ا*	*مثنى (هما)*
			و	*جمع (همو)*

الخطاطة (3 - 18) التعبير عن العدد في ضمائر الشخص

نرى أن تحقيق اختيار العدد [المجاوز للمفرد] يتم داخل هذه الألفاظ النحوية في استقلال عن تحقيق اختيار كل من العدد [المثنى] والعدد [الجمع]: في الضمير "*أَنْتُمو* "، تدل الصريفة +*أَنْتُ* + على الشخص [المخاطب]، ثم تليها الصريفة +م + دالة على العدد [المجاوز للمفرد]، والصريفة +*و* + دالة على العدد [الجمع]. وفي الضمير " *هُما* "؛ تدل الصريفة " +*هُ* + " على الشخص [الغائب]، ثم تليها الصريفة + م + دالة على العدد [المجاوز للمفرد]، وبعدها الصريفة +*ا* + دالة على عدد [المثنى]. فتركيب هذه الوحدات نفسه يعكس بوضوح، في واقع الحال، ترتيب السمات داخل التمثيل الأنموذجي.

ونستنتج من هذا كله أن الفضاء الدلالي العددي يجزأ في البداية إلى العدد [المفرد] والعدد [المجاوز للمفرد]، قبل أن يجزأ لاحقا الفضاء الدلالي الذي أصبح يشكله العدد [المجاوز للمفرد] بدوره إلى العدد [المثنى] والعدد [الجمع].

فكل نسق يتشكل من حدود هي، في حد ذاتها، معان منفردة ومتميزة ومتحدة. إلا أن كل حد منها يقبل، مع ذلك، أن يجزأ ليصبح بدوره مجموعة من المعاني المنفردة والمتميزة والمتحدة، ويمثل الفضاء الدلالي المشترك الذي تعبر عنه حدود نسق آخر[1].

لكن السمات [مجاوز للمفرد] و[مثنى] و[جمع] وحدها تملك مظاهر صورية خاصة تدل عليها. وبالتالي؛ فمن بين السمات الأربع المستعملة في وصف تنظيم الفضاء الدلالي العددي، ثلاث سمات فقط مبررة بناء على معيار الانعكاس الصوري. والسمة الرابعة في هذا التنظيم: السمة [مفرد]؟ كيف يتم التعبير عنها؟ ولماذا نحتاج إليها في الوصف الأنموذجي؟

لنتوقف قليلا عند الضمائر التي تدل في اللغة العربية على هذا الاختيار:

[1] - (بيري 1975: 177 - 178).

	مــفـــرد	
	مذكر	مؤنث
مخاطب	*أَنْتَ*	*أَنْتِ*
غائب	*هُوَ*	*هِيَ*

الخطاطة (3 - 19) العدد المفرد في ضمائر الشخص

نجد أربع صور. وخلافا لما قد ننتظر، لا تبدي إحداها مظهرا تراكبيا أو " شكليا " يدل على معنى العدد [المفرد]؛ لأن تركيب هذه الكلمات يخلو من أي صريفة تعبر عن هذا الاختيار. فغياب هذا العنصر من بنية الكلمة هو، في نهاية المطاف، ما يشعر بالاختيار الوارد.

وتصدق هذه الملاحظة، كما يظهر من المقارنة بين الجملتين (11)، في نسق **القطبية** على السمة [موجبة][1]:

(11) أ – يكتب محمد الدرس.

ب- لا يكتب محمد الدرس.

فالجملة (11. أ) تعد جملة [موجبة]؛ فقط لأنها تخلو، بالمقارنة مع الجملة (11. ب)، من أي وحدة لفظية تدل على السمة المقابلة، والتي هي السمة [منفية].

ومثل السمة [موجبة] في نسق **القطبية**، والسمة [مفرد] في نسق **العدد**، من هذه الجهة، السمة [مذكر] في نسق **الجنس**، وكثير من السمات الأخرى التي يعاملها النظام النحوي معاملة الحدود " المحايدة " أو " الأقل وسما " في أنساقها. فنحن نقول: " *مُسْلِمٌ* "، إذا اخترنا جنس [المذكر]؛ بينما نقول، إذا اخترنا جنس [المؤنث]: " *مُسلمة* "، بإضافة تاء تختص بالدلالة على هذا الاختيار. ولهذا، تسمى " تاء التأنيث ". وليس هناك في صورة [المذكر] ما يدل على الاختيار الجنسي. فخلو الكلمة من علامة تدل على جنس [التأنيث]، مثل التاء في المثال السابق، يكفي مؤشرا للدلالة على أن الانتقاء يقع على الاختيار المقابل: جنس [التذكير].

3. 3. 2 شبكة الوجه

يمثل **الوجه**، مثل **العدد** في المثال السابق، فضاء دلاليا متميزا يشمل اختيارات محددة[2]. وتعكس الجمل (12) التقابلات الوجهية الأساس في مرتبة الجملة:

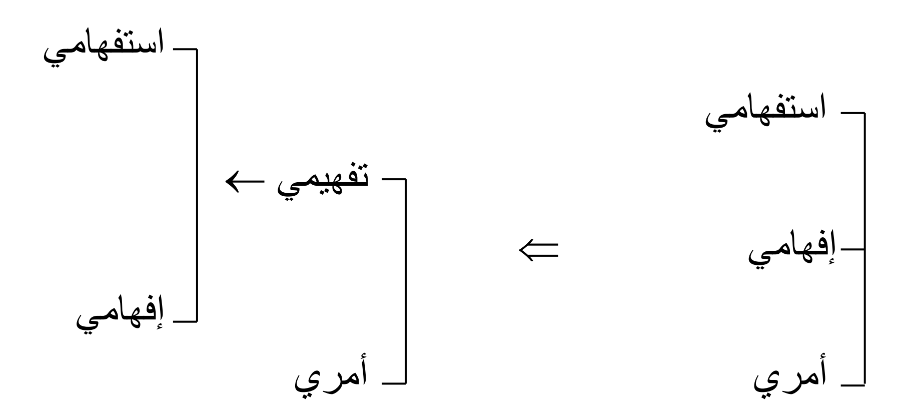
---

[1] - (هنريسي 1966: 89).

[2] - سوف نخصص الفصل [§ 6] لأنساق الوجه في اللغة العربية.

(12) أ – يكتبُ محمدٌ الدرسَ.
ب – هَلْ يكتبُ محمدٌ الدرسَ؟
ج – اُكْتُبِ الدرسَ.

لقد افترضنا، في [§ 2. 2. 2] و[§ 3. 1. 1]، أن النسق الذي يرصد هذا الفضاء الدلالي يشمل ثلاث سمات: [إفهامية] و[استفهامية] و[أمرية]، كما هو مثبت على اليمين في الخطاطة (20). ولكن ثمة، كما يستخلص من المقارنة بين الجمل (12)، العديد من الخصائص الدلالية والصورية التي يشترك فيها الوجهان [الإفهامي] و[الاستفهامي]، والتي تميزهما معا عن الوجه [الأمري]، الشيء الذي يجعلنا نصنفهما ضمن وجه أعم هو الوجه [التفهيمي]. وبناء عليه؛ سوف نعيد صياغة هذا النسق، كما هو مثبت على اليسار في نفس الخطاطة[1]:



الخطاطة (3 - 20) تنظيم السمات الأساس في أنساق الوجه

فمن وجهة نظر دلالية؛ يتوخى المتكلم في الجمل [الأمرية]، نحو الجملة (12. ج)، التحكم في سلوك المخاطب؛ بيد أنه لا يهدف في كل من الجمل [الإفهامية]، مثل الجملة (12. أ)، والجمل [الاستفهامية]، مثل الجملة (12. ب)، إلا إلى تبادل المعلومات؛ حيث تمثل الجمل [الإفهامية] حالة انتقال المعلومات من المتكلم والمخاطب، أي إعطاء المتكلم المخاطبَ معلومات ما؛ والجمل [الاستفهامية] حالة انتقال المعلومات من المخاطب إلى المتكلم، أي طلب المتكلم من المخاطب إعطاءه معلومة معينة من بين هذه المعلومات[2].

وتتميز بنية كل من الجمل [الإفهامية] والجمل [الاستفهامية]، كما أشرنا في [§ 2. 2. 2]، من الناحية الشكلية أيضا، باحتوائها على العنصر الفاعل، إذ تمثله في الجملتين (12. أ) و(12. ب) مثلا المجموعة الاسمية "محمدٌ ". أما الجمل [الأمرية]،

---

[1] - (هيدلسطون وأورين: 240) و(مارتن 1987: 18). ونستعمل " **تفهيمي** " لترجمة " declarative ".

[2] - ينظر [§ 6. 1. 2. 1] لمزيد من التفصيل.

مثل الجملة (12. ج)، فهي تخلو نموذجيا من أي مجموعة اسمية يمكنها أن تمثل هذا العنصر[1].

وتختار المجموعة الفعلية الممثلة للعنصر محمول الجملة، زيادة على ذلك، بكل حرية من أنساق **الشخص** و**الزمن** وغيرها من أنساق المجموعة الفعلية في الوجهين [الإفهامي] و[الاستفهامي]؛ بينما نجد، في الجمل [الأمرية]، أن هذه الاختيارات مقيدة إلى حد بعيد[2].

ولا ينبغي أن ننسى أن مصطلح " الوجه " استعمل بداية الأمر في الأنحاء الكلاسيكية لبعض اللغات الهند – أوروبية بسبب هذا الارتباط الوثيق بين التعبير عن المعنى الوجهي، وبين صورة المجموعة الفعلية عموما، والفعل الأساس خاصة؛ بوصفه مقولة من مقولات تصريف الأفعال أساسا. غير أننا يمكن أن نعثر، بالنسبة إلى اللغة العربية أيضا، على ما يؤيد هذا المنظور. فمن الواضح أن الذي يدل في الجملة (12. ج) على الوجه هو " فعل الأمر": "*اُكْتُبْ* ". إن هذا الفعل، بشكل أو آخر، متصرف للوجه [الأمري]. أما الفعل "*يَكْتُبُ* "، الذي نجده في الجملتين (12. أ) و(12. ب)؛ فلعله متصرف للوجه [التفهيمي]، الشيء الذي يفسر وروده داخل الجمل [الإفهامية] و[الاستفهامية] على حد سواء[3].

وخلاصة القول أن الفضاء الدلالي الوجهي يجزأ أولا إلى وجه [أمري] ووجه [تفهيمي]، ثم يجزأ بعد ذلك الوجه [التفهيمي] في مرحلة ألطف من الاختيار إلى وجه [إفهامي] ووجه [استفهامي].

وبطبيعة الأمر، لا تقف التمييزات الوجهية عند هذا الحد. فالجمل [الاستفهامية] مثلا يجب أن تقسم إلى جمل تسائل [قطبية] الجملة، مثل الجملة (13. أ)؛ وجمل [جزئية] يتناول داخلها الاستفهام، كما رأينا في [§ 2. 2. 1]، أحد العناصر الأساس في الجملة، مثل العنصر الفضلة في الجملة (13. ب)[4]:

(13) أ – هل يكتبُ محمدٌ الدرسَ؟

ب – ماذا يكتبُ محمدٌ؟

وتلخص الخطاطة (21) القول في أنساق **الوجه** التي عرضناها في هذه الفقرة:

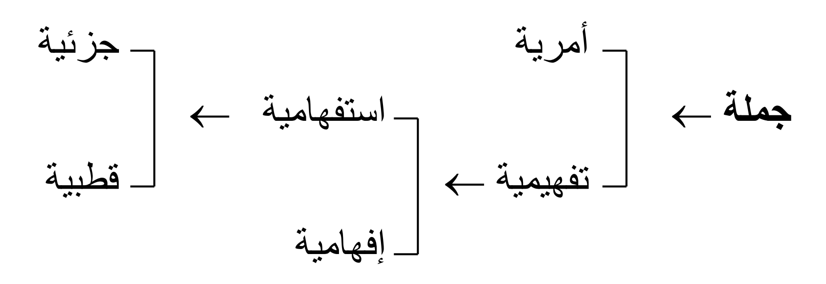
---

1 - (مارتن 1987: 18).

2 - (هيدلسطون وأورين 1969: 240).

3 - (المسعودي 1985: 148).

4 - نستعمل الكلمة العربية " **جزئي** " لترجمة " elemental ". وينظر في خصوص هذا التمييز بين الاستفهام " **القطبي** " والاستفهام " **الجزئي** " [§ 6. 4. 2. 1].



الخطاطة (3 - 21) شبكة الوجه

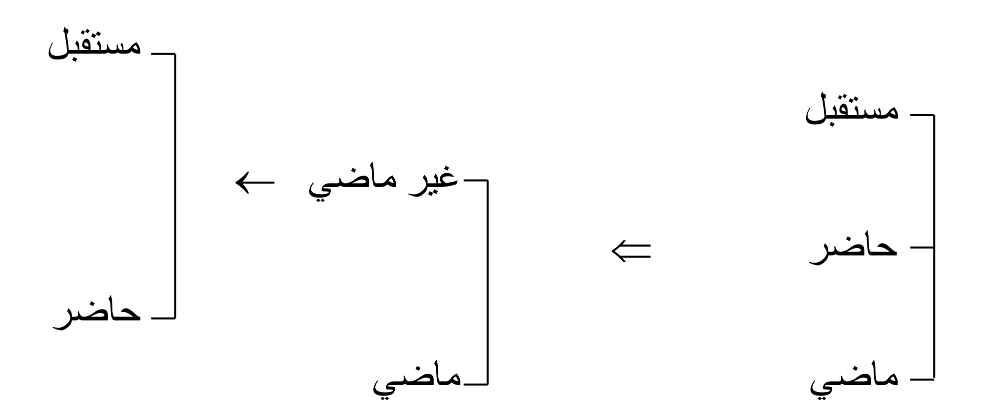
3. 3. 3 شبكة الزمن

تمثل الجمل (14) الانتظامات الأنموذجية الأساس في نسق **الزمن**:

(14) أ – كتبَ محمدٌ الدرسَ أمسِ.
ب – يكتبُ محمدٌ الدرسَ الآنَ.
ج – سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ غدًا.

نلاحظ أن الفعل المضارع "*يَكْتُبُ* " يظهر في جملتين من الجمل (14): في الجملة (14. ب) التي تنتقي الزمن [الحاضر]، والجملة (14. ج) التي تختار الزمن [المستقبل].

أما الزمن [الماضي]؛ فتدل عليه، في الجملة (14. أ)، صيغة فعلية أخرى مختلفة أصلا عن صيغة الفعل المضارع، هي صيغة فعل المضي "*كَتَبَ* "؛ الشيء الذي يوحي بأن الصياغة الملائمة للفضاء الدلالي الزمني ليست هي الواردة على اليمين في الخطاطة (22)، بل هي التي على اليسار[1]:



الخطاطة (3 - 22) شبكة الزمن

في حال اختيار الزمن [الحاضر] تتكون المجموعة الفعلية المحمول من كلمة واحدة فقط، هي الفعل المضارع، نحو "يكتبُ " في الجملة (14. أ). وتمثل هذه الكلمة

[1] - (مورلي 1985: 18). وسوف نرجع إلى معنى أنساق **الزمن** في [§ 6. 3. 1].

الفعل الأساس في البنية. هذا في حين تحتوي هذه الوحدة، في الجملة التي تختار الزمن [المستقبل] (14. ج): "*سَوْفَ يَكتبُ* "، على كلمتين اثنتين: على الفعل المضارع "*يَكتبُ* "، وعلى العامل الفعلي الذي يختص بالدلالة على هذا الاختيار[1]. وهو "*سَوْفَ* ". ويرد هذا العامل، مثل جميع العوامل الفعلية، قبل الفعل الأساس في المجموعة[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الجمل [التفهيمية]، [الإفهامية] منها و[الاستفهامية]، تختار من أنساق **الزمن**، بكل حرية. ولهذا؛ نقدر، كما يظهر من الجمل (15) و(16)، أن نجد لها المقابلات الزمنية المناسبة:

(15) أ – فتحَ محمدٌ النافذةَ.
ب – يفتحُ محمدٌ النافذةَ.
ج – سَوْفَ يفتحُ محمدٌ النافذةَ.

(16) أ – أَفَتَحَ محمدٌ النافذةَ؟
ب – أيفتحُ محمدٌ النافذةَ؟
ج – أَسَوْفَ يفتحُ محمدٌ النافذةَ؟

أما الجمل [الأمرية]؛ فهي، وإن كانت تشعر باختيار الزمن [المستقبل]، لا تبدي أي مظهر صوري يعبر عن المعنى الزمني؛ ما دامت المجموعة الفعلية المحمول في هذه الجمل لا تحتوي على لفظ نحوي يمكنه أن يدل، مثل "*سَوْفَ* " في الجمل [التفهيمية]، على هذا الاختيار.

وعلاوة على ذلك، لا تستطيع الجمل [الأمرية] أن تكون طرفا في أي تقابل زمني. فحتى لو افترضنا أن الجملة "*اِذْهَبْ* " تدل على الزمن [المستقبل]، كالجملة "*سَوْفَ تَذْهَبُ* " مثلا؛ سيبقى أن الجملة [التفهيمية] "*سَوْفَ تَذْهَبُ* " التي تختار السمة [مستقبل] تتقابل من حيث الاختيار من نسق **الزمن**، مع الجملة "*ذَهَبْتَ* " التي تختار السمة [ماضي]، ومع الجملة "*تَذْهَبُ* " التي تختار السمة [حاضر]، في حين لا نعثر للجملة [الأمرية] "*اِذْهَبْ* " على أي مقابل من هذا النوع[3].

3. 3. 4 شبكة الشخص

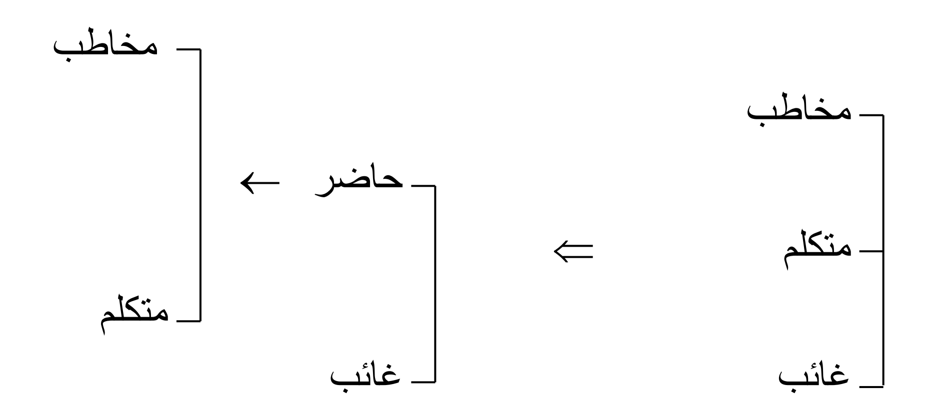
لقد سبق لنا أن قاربنا **الشخص** أيضا باعتباره نسقا تتقابل داخله حدود ثلاثة: [المتكلم] و[المخاطب] و[الغائب]. إلا أن الاعتبارات السابقة تدعونا إلى مراجعة هذه المقاربة لفائدة المقاربة المثبتة على اليسار في الخطاطة (23):

---

[1] - ينظر في خصوص بنية المجموعة الفعلية، ومفهومي العامل والفعل الأساس [§ 2. 5. 2].

[2] - (هاليداي 1985: 176).

[3] - (ماثياسين وهاليداي 1997).



الخطاطة (3 - 23) شبكة الشخص

إن الشخص يمثل الموارد التي تمكن من خلالها اللغة من الإحالة على الكائنات فقط عبر تخصيص الدور الذي تلعبه في حدث التخاطب[1]. ويقابل النسق الأول بين الشخص [الحاضر] وبين الشخص [الغائب]، حيث يتميز الشخص [الحاضر] بكونه شخصا يشارك فعليا في هذا الحدث. ثم يخصص النسق الثاني الشخص [الحاضر] إما بكونه الشخص [المتكلم]، وإما الشخص [المخاطب]. فالسمة [حاضر] تعكس إذن القاسم الدلالي المشترك بين [المتكلم] و[المخاطب]، باعتبارهما شخصين يختلفان عن الشخص [الغائب]، من جهة مساهمتهما الفعلية في النشاط التخاطبي.

وهناك أنواع عديدة من الألفاظ الصورية التي تعبر عن الدلالات الشخصية، مثل حروف المضارعة وعلامات التطابق والضمائر المتصلة والمنفصلة. وهي كلها تبدي بوضوح هذا التنظيم الأنموذجي. ففي الضمائر مثلا؛ هناك صورة خاصة للأصل الذي تبنى تأسيسا عليه الوحدات الدالة على الشخص [الغائب]. وهي الهاء التي نراها في " *هُوَ* " و" *هِيَ* " و" *هُمَا* " و" *هُمُو* " و" *هُنَّ* ". هذا في حين أن الأصل في الضمائر الدالة على الشخص [المتكلم] والشخص [المخاطب] هو "*أن* " التي نلحظها في "*أَنَا* " و"*أَنْتَ* " و"*أَنْتِ* " و"*أَنْتُمَا* " و"*أَنْتُمُو* " و"*أَنْتُنَّ* ".

وجملة الأمر أن الفضاء الدلالي الشخصي يقطع أولا إلى الشخص [الحاضر] وإلى الشخص [الغائب]، ثم يقطع الشخص [الحاضر] بعد ذلك إلى الشخص [المتكلم] والشخص [المخاطب][2].

ومن المعلوم أن الدلالات التي ترتبط بها هذه الألفاظ الشخصية شديدة التعميم، وموغلة في التجريد. وهذا ما يظهر من مقارنة معنى الضمير " *هُوَ* " بمعنى الاسم العلم " مُحَمّد " مثلا. فعلى حين يكفي الاسم العلم لتعيين الشخص المقصود، يتوقف تأويل الضمير على السياق المقامي؛ إذ يمكن، وفقا لهذا السياق، أن يكون الشخص المقصود هو الشخص " مُحَمّد "، أو الشخص " عَلِيّ " أو أي شخص آخر، ما عدا المتكلم والمخاطب.

---

[1] - ينظر في خصوص الفضاء الدلالي الشخصي (الكعاك 90-1991: 175)، والإحالات هناك.

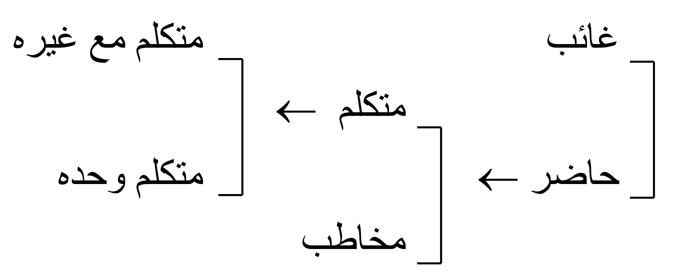
[2] - نفسه، ص. 179 – 181.

وبما أن معنى الشخص [المتكلم] يلقى من المحيط المقامي الذي يؤطر عملية التخاطب التخصيص الكافي، بما يرفع عنه كل إبهام أو غموض؛ فإن الدلالات التي تحتاج إلى أن تخصص بدقة أكثر هي التي تتعلق بالشخصين [الغائب] و[المخاطب]. وهذه هي بالضبط وظيفة الاختيارات العددية والجنسية، كما هو واضح في جدول الخطاطة (24):

	مخاطب		**غائب**	
	مذكر	**مؤنث**	**مذكر**	**مؤنث**
مفرد	*أَنْتَ*	*أَنْتِ*	*هُوَ*	*هِيَ*
مثنى	*أَنْتُمَا*		*هُمَا*	
جمع	*أَنْتُمُو*	*أَنْتُنَّ*	*هُمُو*	*هُنَّ*

الخطاطة (3 - 24) الجنس والعدد في المخاطب والغائب

وهذا لا يعني أن [المتكلم] لا يخصص هو كذلك، إسوة بالشخصين [المخاطب] و[الغائب]، غير أن تخصيص [المتكلم] تتكفل به الاختيارات الشخصية نفسها[1]؛ إذ تنقسم الضمائر التي تدل على هذا الشخص إلى: قسم يدل على [المتكلم وحده]، مثل "*أَنا* "؛ وقسم يدل على [المتكلم مع غيره]، مثل "*نَحْنُ* ". وهذا التقابل شخصي صرف، مثل التقابل بين الشخص [الحاضر] والشخص [الغائب]، أو بين الشخص [المتكلم] والشخص [المخاطب]. وليس تقابلا عدديا، كما قد يتبادر إلى الذهن. فالضمير "*نَحْنُ* " لا يدل على جماعة من المتكلمين، بل على متكلم واحد. إلا أن هذا المتكلم لا يتكلم عن نفسه فقط، بل بصفة أشمل عن الجماعة التي ينتمي إليها[2]. وتبين الشبكة (25) بعده أنساق **الشخص** في اللغة العربية:



الخطاطة (3 - 25) تنظيم أنساق الشخص

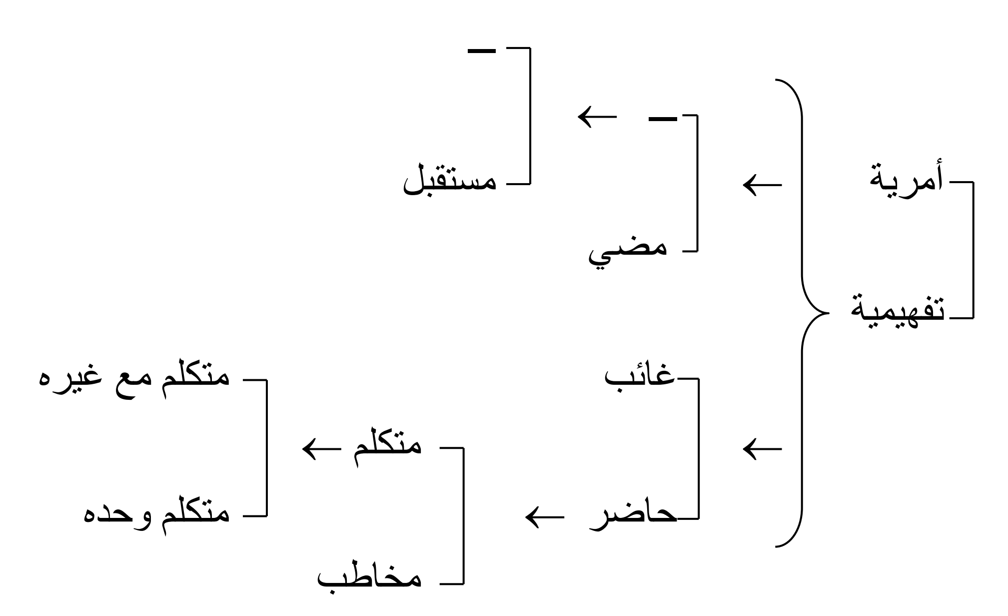
[1] - نفسه، ص. 179.

[2] - نفسه، ص. 177.

وكما رأينا في أنساق **الزمن**، تختار من أنساق **الشخص** المعبرة عن العنصر الفاعل الجملُ [التفهيمية]، [الإفهامية] و[الاستفهامية]، دون الجمل [الأمرية][1]؛ الشيء الذي يفسر خلو فعل الأمر، كما لاحظنا في [§ 2. 6]، من الصريفات الشخصية التي نجدها في كل من الفعل المضارع وفعل المضي.

فحتى لو سلمنا افتراضا بأن الجملة "*اِذْهَبْ* "، التي تدل على الوجه [الأمري]، تشعر باختيار الشخص [المخاطب]، شأنها في ذلك شأن الجملة "*سَوْفَ تَذْهَبُ* " مثلا، وهي جملة تدل، خلافا لذلك، على الوجه [التفهيمي]؛ يبقى أن الجملة "*سَوْفَ تَذْهَبُ* " تتقابل، من حيث هذا الاختيار الشخصي، مع الجملة "*سَوْفَ أَذْهَبُ* " التي تختار الشخص [المتكلم]؛ والجملة "*سَوْفَ يَذْهَبُ* " التي تختار الشخص [الغائب]. أما الجملة "*اِذْهَبْ* "، فهي لا تملك مقابلا من هذا النوع.

وتلخص الشبكة (26) القول في تنظيم أنساق **الشخص** و**الزمن** في مرتبة الجملة باعتبار أنساق **الوجه**:



الخطاطة (3 - 26) أنساق الشخص والزمن والوجه
في مرتبة الجملة

[1] - ينظر (ماثياسين وهاليداي 1997).

3. 4 اللطف

يعكس مفهوم اللطف المدى الذي يصل إليه التفصيل في وصف الملفوظات اللسانية[1]. وقد استعمل هذا المفهوم في الصياغات الأولى للنظرية النسقية باعتبار المحور التراكبي للنسق اللساني؛ بيد أنه لم يأخذ المكانة التي يستحقها في هذه النظرية إلا مع الصياغات اللاحقة، حين أصبح أكثر ارتباطا بالمحور الأنموذجي[2].

فعلى المحور التراكبي؛ نلاحظ أن الجملتين (17) مثلا تملكان، في مستوى من مستويات الوصف النحوي، بنية واحدة، هي **مح فا فض**:

(17) أ – كتبَ محمدٌ الدرسَ.

ب – كانَ محمدٌ مريضًا.

وتعكس هذه البنية القواسم المشتركة التي تجمع بين الجملتين (17). ولكننا حينما نريد أن نعرف ما هي المظاهر النحوية التي تختلفان فيها، والتي تميز بنيويا إحداهما عن الأخرى؛ فسوف يصير لزاما علينا، كما بينا في [§ 2. 2. 3]، أن نخطو خطوة تالية، خطوة تنقلنا من " العام " إلى " الخاص "، نسند فيها إلى الجملة (17. أ) البنية **مح فا فض**مف، وإلى الجملة (17. ب) البنية **مح فا فض**مط. فالبنية **مح فا فض**مف، أو البنية **مح فا فض**مط، وفقا لهذا المنظور، بنية أشد تفصيلا، أوأكثر لطفا، على المحور التراكبي، من البنية **مح فا فض**.

وعلى نفس المنوال؛ يمكن أن نسند، في مرحلة أولى من الوصف البنيوي، إلى كلتا الجملتين (18. أ) و(18. ب) البنية **مح فا فض**مف:

(18) أ – أعطى محمدٌ هندًا.

ب – أَعْطَى محمدٌ الهديةَ.

ثم نقدر بعد ذلك أن نسند إلى كل منهما بنية ألطف: البنية **مح فا فض**مف1، إلى الجملة (18. أ)؛ والبنية **مح فا فض**مف2 ، إلى الجملة (18. ب).

فالبنية **مح فا فض**مف، في هذا التصور، أكثر لطفا على المحور التراكبي، من البنية **مح فا فض**؛ بيد أنها أقل لطفا من البنية **مح فا فض**مف1، أو البنية **مح فا فض**مف2. وتوضح الخطاطة (27) لطف البنيات على المحور التراكبي:

---

[1] - ينظر في خصوص مفهوم اللطف (بوتلير 1985: 19)، و(مورلي 1985: 24 – 29).

[2] - (هنريسي 1966: 78).

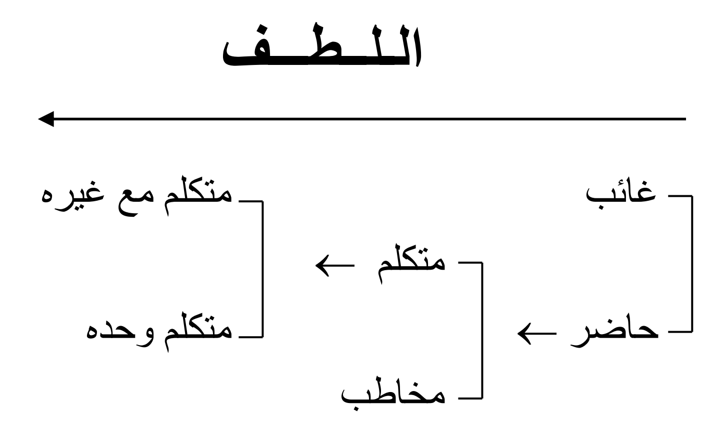
الـلــطــف

مح فا فض **مح فا فض**مف **مح فا فض**مف1

مح فا فضمف2

الخطاطة (3 - 27) لطف البنيات على المحور التراكبي

ويشتغل مفهوم اللطف على المحور الأنموذجي وفقا لنفس المبادئ. ففي هذه الحال أيضا، علينا أن نبدأ برصد الخصائص التي تتقاسمها الوحدات النحوية، قبل أن ننتقل إلى الخصائص التي تختلف فيها، والتي تميز بعضها عن بعض[1]. وتبين الخطاطة (28) بعده علاقات اللطف التي تربط على المحور الأنموذجي بين أنساق **الشخص**[2]:



الخطاطة (3 - 28) لطف الأنساق على المحور الأنموذجي

إننا نسند، في الخطوة الأولى، إلى الضميرين " *أَنا* " و"*أَنْتَ* " نفس الوصف الأنموذجي، وبالتحديد السمة [حاضر]. وبهذا، فنحن نصف المحتوى الدلالي المشترك بين هاتين الوحدتين. وللتمييز بينهما، نسند بعد ذلك إلى الضمير "*أَنا* " السمة [متكلم]، وإلى الضمير "*أَنْتَ* " السمة [مخاطب]. وهذه الخطوة تنقلنا في الشبكة من النسق [حاضر] [غائب] إلى النسق " التالي ": [متكلم] / [مخاطب]، أي إلى نقطة أخرى على سلم اللطف. وتنقلنا هذه الخطوة من العام إلى الخاص كذلك، فمعنى الشخص [المتكلم] أو الشخص [المخاطب] أكثر تحديدا، وأشد تخصيصا من المعنى المجرد و" الغامض " شيئا ما للشخص [الحاضر].

---

[1] - (هاليداي 1964: 24).

[2] - (ماثياسين وهاليداي 1997).

ولكن الضمير "*أنا* " ليس الضمير الوحيد الذي يدل على الشخص [المتكلم]. هناك "*نَحْنُ* " أيضا. ثمة تقابل آخر كذلك. ولوصف هذا التقابل، نسند، عبر خطوة أخرى على السلم، إلى الضمير "*أنا* " السمة [متكلم وحده]، وإلى الضمير "*نَحْنُ* " السمة [متكلم مع غيره]. فهاتان الوحدتان، قبل القيام بهذه الخطوة، لم تكونا متمايزتين نحويا، لأنهما تختاران حتى هذه المرحلة نفس الاختيارات. ولذلك، تمثل هذه الاختيارات القاسم الدلالي المشترك بينهما. وحين نسند إلى الضمير "*أنا* " السمة [متكلم وحده]، أو إلى الضمير " *نَحْنُ* " السمة [متكلم مع غيره]؛ فإننا نصل إلى إحدى السمات النهائية في الشبكة، والألطف فيها: إلى سمة لا تشكل شرط دخول أي نسق آخر، الشيء الذي يعني بكل بساطة أن ليس هناك تقابل ألطف.

3. 5 الافتقار المركب

في الافتقار البسيط، يتوقف اختيار سمة من نسق على اختيار سمة من نسق آخر. أما في الافتقار المركب، فيكون هذا الاختيار مشروطا باختيار أكثر من سمة واحدة[1]. وثمة نوعان من الافتقار المركب: افتقار فصلي، وافتقار وصلي.

3. 5. 1 الافتقار المركب الفصلي

يتشكل شرط الدخول في الافتقار المركب الفصلي من سمتين أو أكثر[2]. مثلا؛ إن الضمائر في اللغة العربية تختار، كما يبين جدول الخطاطة (24)، من نسق **الجنس** [مذكر] / [مؤنث]، إن كانت دالة إما على عدد [المفرد]، وإما على عدد [الجمع]. ولهذا، نجد التقابلات " *هُوَ / هِيَ* "، "*أنتَ / أنتِ* "، " *هُمْ/ هُنَّ* "، و" أَنْتُمْ /*أَنْتُنَّ* ". ولكن هذه الوحدات لا تدل، في المقابل، على أي انتقاء جنسي، إن اختارت عدد [التثنية]. فالصورتان "*أَنْتُمَا* " و" *هُمَا* " مشتركتان بين جنسي [المذكر] و[المؤنث].

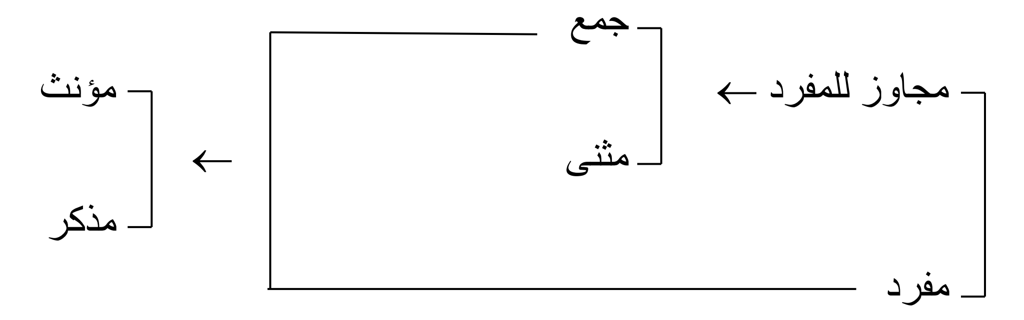
ولعل هذا يعني أن شرط دخول نسق **الجنس** ليس بسيطا، إذ يمكن أن " تدخل " هذا النسق كل من الضمائر التي تختار العدد [المفرد]، وتلك التي تختار عدد [الجمع]. إن شرط الدخول بالتالي مركب من شرطين جزئيين: من السمة [مفرد] من جهة، والسمة [جمع] من جهة أخرى. وهذا التركيب تركيب " فصلي "، بالمعنى المنطقي للكلمة، إذ يكفي اختيار إحدى هاتين السمتين لاستيفاء الشرط، وإتاحة إمكانية الاختيار.

وتستعمل لتمثيل هذا النوع من العلاقات الأنموذجية المواضعة المبينة في الخطاطة (29)[3]:

[1] - (بيري 1975: 185).

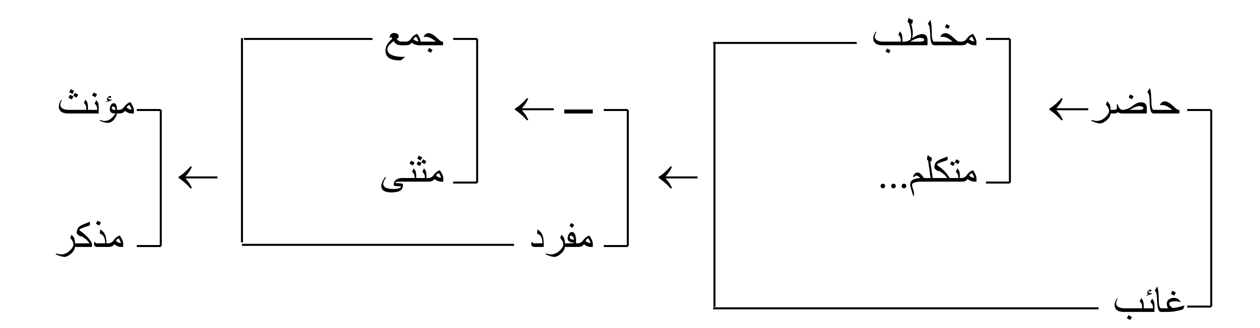
[2] - ينظر في خصوص علاقة الافتقار الفصلي (بيري 1975: 196)، و(بوتلير 1985: 42)، و(مورلي 1985: 93).

[3] - (بيري 1975: 186).



الخطاطة (3 - 29) افتقار الجنس إلى العدد

والحق أن شرط دخول النسق الأولي في هذه الشبكة [مفرد] [مجاوز للمفرد] نفسه مركب تركيبا فصليا أيضا. فقد رأينا في [§ 3. 3. 4] أن الضمائر التي تدل على **العدد** هي التي تختار إما الشخص [الغائب]، وإما الشخص [المخاطب]. أما الضمائر الدالة على [المتكلم]؛ فهي لا " تدخل " نسق **العدد**، وبالتالي لا تصل إلى نسق **الجنس**. وتوضح الخطاطة (30) هذه العلاقات[1]:



الخطاطة (3 - 30) أنساق العدد والجنس باعتبار أنساق الشخص

وبإمكاننا، بعد أن عرضنا علاقة الافتقار المركب الفصلي، أن نعمق أكثر تصورنا للارتباطات القائمة بين **الوجه** و**القطبية** و**الشخص**، في كل من الجمل [الأمرية] والجمل [التفهيمية].

فقد رأينا، في الفقرة [§ 2. 2. 2]، أن الاختيار الوجهي الذي يتم من شبكة الجملة يؤثر في كل من فاعل هذه الجملة ومحمولها؛ إذ يظهر داخل الجمل [التفهيمية] العنصر الفاعل، وتمثل المحمول مجموعة فعلية " عادية " تختار بحرية من سائر أنساق هذه المرتبة. هذا في حين تخلو الجمل [الأمرية] من العنصر الفاعل، وتلعب فيها دور المحمول مجموعة فعلية تقيد اختياراتها من هذه الأنساق بشكل ملحوظ. فهذه المجموعة الفعلية تتكون عادة من كلمة واحدة فقط تمثل الفعل الأساس. وهذه الكلمة الفعلية تملك صورة " صرفية " خاصة: صورة " فعل الأمر". وبسبب هذا التقييد، لا تختار الجمل

---

[1] - ينظر (الكعاك 90 – 1991: 177).

[الأمرية]، كما بينا في الفقرة [§ 3. 3. 3]، من أنساق **الزمن**؛ ولا تختار، كما ظهر لنا في الفقرة [§ 3. 3. 4]، من أنساق **الشخص** أيضا[1].

والواقع أن هذا النوع " الصرف " من الجمل [الأمرية]، وإن كان يعكس الخصائص النموذجية والجوهرية لهذا الاختيار الوجهي، ليس القسم الوحيد الذي نعثر عليه في اللغة العربية. فهناك قسم آخر هو في بعض خصائصه أقرب إلى الجمل [التفهيمية]، ولا سيما في احتوائه على العنصر الفاعل، واختيار الجملة فيه من أنساق **الشخص.** ونمثل لهذا القسم بالجمل (19):

(19) أ – لِتَكْتُبْ.

ب – لِيكتبْ محمدٌ الدرسَ.

ج – لا يكتبْ محمدٌ الدرسَ.

في هذه الجمل، لا يدل على الوجه الفعل الأساس في المجموعة الفعلية المحمول، بقدر ما يعبر عنه من خلال العاملين الفعليين: "*لا* " الناهية، و"*لِ* " أو " لام الأمر ". وهذان العاملان يدلان، مع ذلك، على الاختيار القطبي: الأول على [النفي]، والثاني على [الإيجاب].

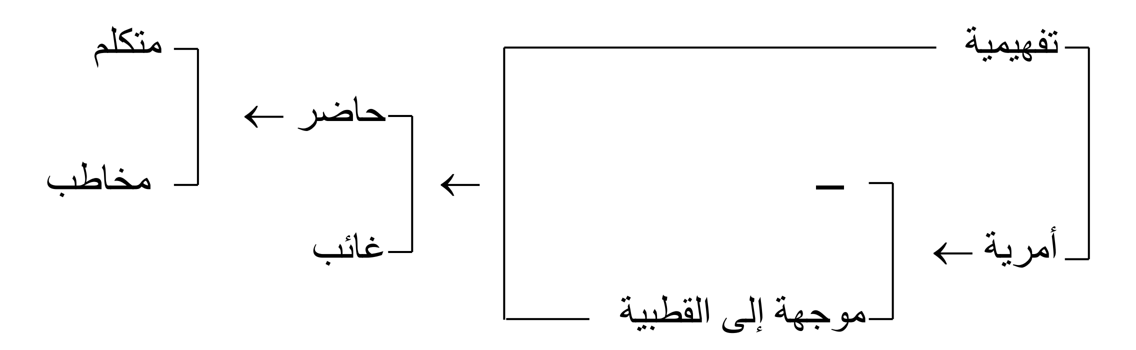
وينبغي أن نلاحظ في هذا القسم أن الاختيار القطبي يملك أهمية خاصة. فكأن الجملة برمتها " توجه " نحو هذا الاختيار. وتنتمي إلى هذا القسم [الموجه نحو القطبية]، بطبيعة الأمر، الجمل [الأمرية، المنفية]، مثل الجملة (19. ج)، لأن النفي هو، كما قلنا، القطبية " الموسومة ". غير أن التركيز على المعنى القطبي، كما يتبين من الجملتين (19. أ) و(19. ب) قد يشمل القطبية [الموجبة] أيضا[2].

وبما أن الجمل [الأمرية، الموجهة نحو القطبية] تنتقي من أنساق **الشخص**، مثلما في الجملة (19. أ) التي تختار الشخص [المخاطب]، والجملة (19. ب) التي تختار الشخص [الغائب]؛ فإن علينا أن نراجع صياغتنا لشرط دخول هذه الأنساق الواردة في الخطاطة (26)، كي يصبح مركبا من السمتين [تفهيمية] و[موجهة نحو القطبية]؛ مثلما في الشبكة (31):

---

1 - ينظر (ماثياسين وهاليداي 1997).

2 - (فريدي 2004: 86).



الخطاطة (3 - 31) أنساق الوجه وأنساق الشخص

3. 5. 2 الافتقار المركب الوصلي

يتركب شرط الدخول في الافتقار المركب الوصلي من سمتين أو أكثر، مثل شرط الدخول المركب تركيب فصل تماما؛ إلا أن الانتقاء منه لا يتوقف على اختيار إحدى السمتين فقط، بل على اختيارهما معا[1].

ويمكننا أن نسوق مثالا لهذا النوع من الافتقار المركب حالة الجمل [الثنائية التعدية، المبنية للمجهول]، والتي ينتظمها الأنموذج التالي:

(20) أ – أَعْطَى محمدٌ هندًا الهديةَ.
ب – أُعْطِيَتْ هندٌ.
ج – أُعْطِيَتْ الهديةُ.

نرى أن الجملة (20. أ) تملك مقابلين يختاران [البناء للمجهول]، الجملة (20. ب) حيث يمثل العنصر الفاعل المشارك المستفيد من الحدث، والجملة (20.ج) حيث يمثل هذا العنصر الهدف الذي يقع الحدث عليه.

وهذا يعني أن الوصف الأنموذجي ليس مفصلا بما يكفي لرصد جميع الخصائص النحوية الواردة للوحدات اللغوية[2]. فنحن نخول للجملتين (20. ب) و(20. ج) نفس الوصف الأنموذجي: مجموعة الانتقاء [متعدية، ثنائية، مبنية للمجهول]. ولكن هناك تقابلا ما زلنا لم نتعرفه إلى حد الآن. ويمكننا أن نرصد هذا التقابل عبر النسق [مستفيد فاعل] و[هدف فاعل]، بحيث نسند إلى الجملة (20. ب) السمة الأولى، وإلى الجملة (20. ج) السمة الأخيرة؛ فتصير لكل جملة منهما مجموعة انتقاء متميزة عن مجموعة انتقاء الجملة الأخرى: [متعدية، ثنائية، مبنية للمجهول، مستفيد فاعل] للجملة الأولى، و[متعدية، ثنائية، مبنية للمجهول، هدف فاعل] للجملة الأخيرة.

ما شرط دخول هذا النسق؟ يبدو أن الشرط مركب من سمتين: من السمة [مبنية للمجهول] أولا، لأن العنصر الفاعل في الجمل [المبنية للمعلوم] يمثل العامل، وليس الهدف، ولا المستفيد؛ ومن السمة [ثنائية التعدية] ثانيا، لأن الجمل [الأحادية التعدية] لا

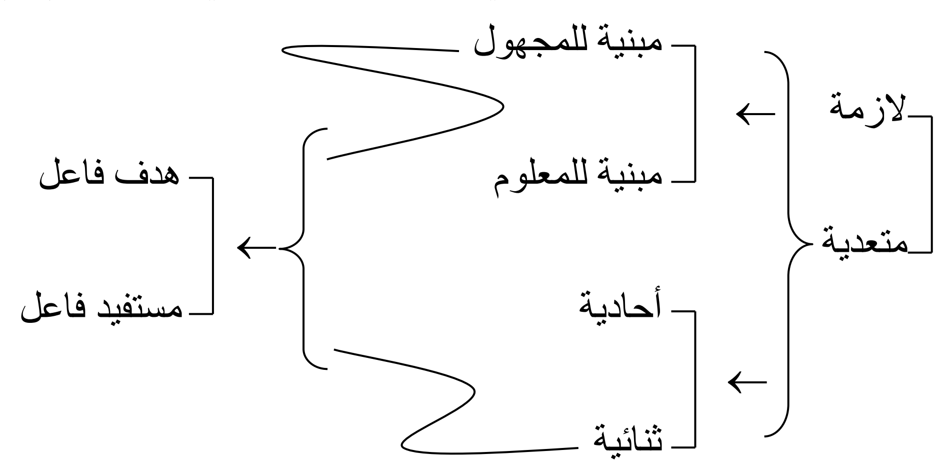
---

[1] - ينظر في خصوص الافتقار المركب الوصلي (بيري 1975: 185)، و(بوتلير 1985: 42)، و(مورلي 1985: 43).

[2] - (هاليداي 1964: 24 – 25).

تملك إلا فضلة واحدة تصبح بالضرورة هي الفاعل في الجملة [المبنية للمجهول]، بحيث لا يبقى هناك أي اختيار آخر. غير أن التركيب هنا وصلي بالمعنى المنطقي دائما، وليس فصليا كالذي رأيناه في الفقرة السابقة. فيجب أن تختار كلتا هاتين السمتين.

وتستعمل لتمثيل الافتقار المركب الوصلي المواضعة المثبتة في الخطاطة (32):



الخطاطة (3 - 32) الفاعل الهدف والفاعل المستفيد

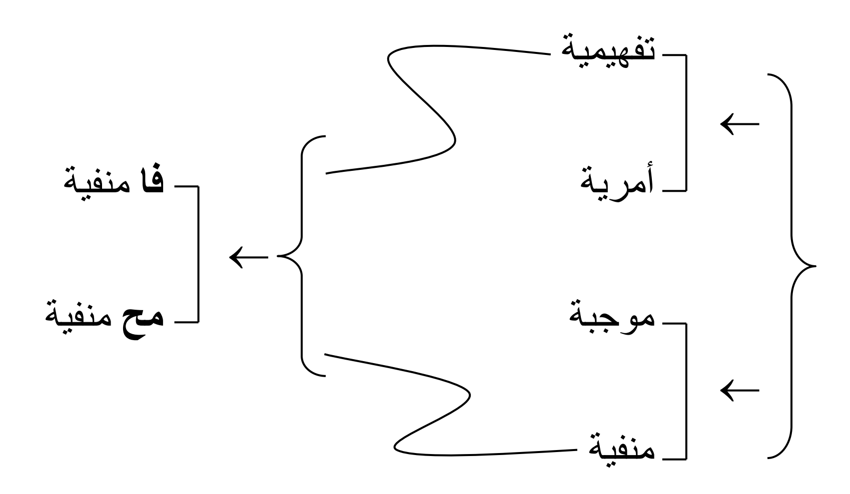
ويمكننا أن نسوق مثالا آخر للافتقار المركب الوصلي من خلال فحص طبيعة العناصر التي تعبر عن القطبية [منفية] في الجملة. سوف نلاحظ أن هناك عناصر مختلفة تستطيع أن تدل على هذا المعنى القطبي، مثل المحمول في الجملة (21. أ)، أو الفاعل في الجملة (21. ب):

(21) أ – لَمْ يذهبْ محمدٌ.
ب – لا رجلَ في الدارِ.

ويمكننا أن نقارب هذا التقابل عبر نسق مثل [**مح** منفية] [**فا** منفية]. وبما أن الجمل [الأمرية] لا تحتوي على العنصر الفاعل، فسوف يكون شرط دخول هذا النسق مركبا من كل من السمتين: [تفهيمية] و[منفية][1]، كما في الخطاطة (33):

---

[1] - (هنريسي 1966: 76).



الخطاطة (3 - 33) الافتقار المركب الوصلي

3. 6 عبارات الانتقاء

إذا أولنا الشبكات الأنساقية باعتبارها آليات تمكن من إسناد السمات إلى الوحدات اللسانية، فسوف يمكننا أن نشتق منها لوائح تحصي الانتقاءات التي يمكن أن تختار منها في كل حالة خاصة من سيرورات التشخيص[1].

إن المتكلم لا يستطيع مثلا أن يختار من شبكة الخطاطة (33)، في فعل انتقاء واحد، كلا من السمتين [موجبة] و[**فا** منفية]. وهذا يعني أن مجموعة الانتقاء *[موجبة، **فا** منفية] تعبر عن اختيار ليس ممكنا في اللغة العربية، وأن على الأوصاف الأنموذجية أن لا تولد مثل هذه الانتقاءات[2].

ومن هنا؛ نرى أن تنظيم الأنساق داخل الشبكات على سلم اللطف يملك بعدا تفسيريا، لأنه يقصي بعض التأليفات الممكنة للسمات. فالشبكة الأنموذجية " الجيدة "، من هذا المنظور، هي التي تتولد عنها الانتظامات المتوافرة في اللغة المدروسة، لا أقل ولا أكثر[3].

إن شبكة الخطاطة (33) مثلا " تُوَلِّدُ " مجموعات الانتقاء [أمرية، موجبة]، [أمرية، منفية]، [تفهيمية، موجبة]، [تفهيمية، منفية، **مح** منفية]، [تفهيمية، منفية، **فا** منفية] ليس إلا. ولو ثبت أن إحدى هذه المجموعات من الانتقاء ليست موجودة في اللغة العربية، أو أن إحدى مجموعات الانتقاء الموجودة فيها لا تشتق، في المقابل، من هذه الشبكة، لكانت شبكة فاسدة سيئة التكوين.

---

[1] - (هيدلسطون 1965 - ب: 66)، و(هنريسي 1966: 76 – 77)، و(هيدسون 1967: 116) وينظر في خصوص مفهوم التشخيص في اللسانيات النسقية [§ 1. 9].

[2] - (مارتن 1987: 37).

[3] - نفسه، ص. 37 – 38.

وقد نحتاج أحيانا إلى أن نميز بين " مجموعة الانتقاء " وبين " عبارة الانتقاء "[1]. فقد يكفينا، كما فعلنا حتى الآن، تعداد الانتقاءات التي ينتقى بعضها مع بعض، والفصل بينها بالعلامة الخطية المعروفة: " ، ". غير أننا قد نحتاج أحيانا أخرى إلى التعبير، داخل تمثيل تشخيص الانتقاء، عن التنظيم الأنموذجي الذي يتحكم في عمليات اختيار السمات. وفي هذه الحال؛ يرمز لعلاقة الافتقار بنقطتين " : "، ولعلاقة التزامن بخط مائل: " / "[2].

وسوف نصطلح، بالإضافة إلى ذلك، على المواضعات التالية:

- تسجل في عبارة الانتقاء كل السمات التي تفتقر إليها سمة ما، قبل الحدود التي تتزامن معها.
- عبارة الانتقاء [أ : ب / ج] تعني [(أ : ب) / ج]، حيث تنتمي السمتان [أ] و [ج] إلى نسقين متزامنين، وتفتقر السمة [ب] إلى السمة [أ].
- تحيل عبارة الانتقاء [أ : (ب / ج)] إلى سمتين [ب] و[ج] من نسقين متزامنين يفتقران إلى السمة [أ].
- لا معنى لعبارة الانتقاء [(أ / ب) : ج].
- إذا كانت سمة تملك شرطا مركبا للدخول، واحتجنا إلى ذكر جميع السمات التي تفتقر إليها؛ نبدأ بالسمة الأولى متبوعة بقرينة عددية ($_1$، $_2$، $_3$، ...) بعدها فاصلة تسبق كل السمات الأخرى[3].

وبناء عليه؛ تشتق من شبكة الخطاطة (34) بعده عبارات الانتقاء: [تفهيمية:$_1$، إفهامية / منفية:$_1$، **مح** منفية]، و[تفهيمية:$_1$، إفهامية / منفية:$_1$، **فا** منفية]، و[تفهيمية:$_1$، استفهامية / منفية:$_1$، **مح** منفية]، و[تفهيمية:$_1$، استفهامية / منفية:$_1$، **فا** منفية]، [تفهيمية : إفهامية / موجبة]، [تفهيمية: استفهامية / موجبة]، [أمرية / منفية]، وأخيرا [أمرية / موجبة][4].

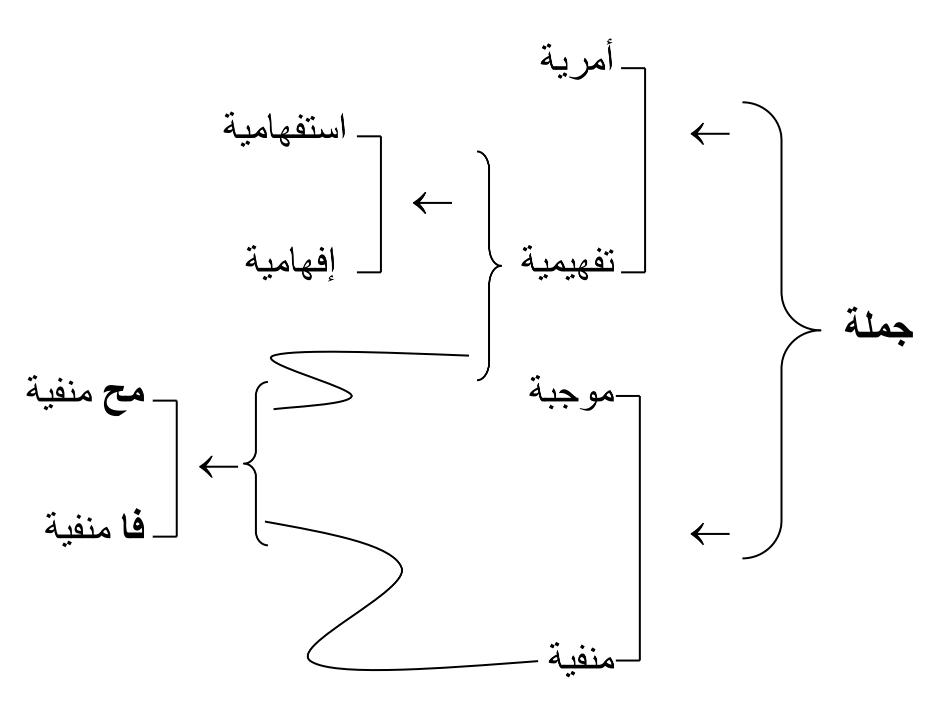
---

[1] - (هنريسي 1966: 76 – 77).

[2] - (هيدلسطون 1966: 61).

[3] - نفسه، ص. 84 – 86.

[4] - (هنريسي 1966: 84 – 86).



الخطاطة (3 - 34) بعض أنساق الجملة

4 التحقيق

جميل أن نعنى باستكشاف الاختيارات النسقية التي تضعها اللغات الطبيعية في متناول مستعمليها، ورصد العلاقات التي تنتظمها داخل شبكات أنموذجية عامة. ولكن هذا لا ينبغي أن يشغلنا عن الاهتمام بالسيرورات التي تصف، بشكل واضح ودقيق، الآثار التراكبية المعبرة عن كل اختيار من هذه الاختيارات. فعلى النماذج التي تذهب، مثل النموذج النسقي، إلى أن التمثيل المجرد التحتي تمثيل أنموذجي، وأن التمثيل التراكبي البنيوي واللفظي ليس سوى تمثيل سطحي[1]؛ أن تتعرف الروابط التحقيقية التي تجمع بين الأنساق والبنيات والتراكيب في كل طبقة من طبقات النسق اللساني.

لقد كان مفهوم التحقيق يحتل مكانة بارزة داخل نظرية النحو، كما تصورتها النظرية النسقية، منذ نماذجها الأولى؛ إذ تتشكل هذه النظرية من أربع مقولات تربط بينها عدة علاقات في مستويات مختلفة من التجريد. وهذه المقولات هي الوحدة والبنية والقسم والنسق. أما التحقيق؛ فهو السلم الذي يمكن من ربط كل مقولة منها بالمقولات الأخرى، تارة؛ وبالوقائع التي تطمح هذه النظرية إلى تفسيرها، تارة أخرى[2].

1.4 التكوين والتحقيق

كان الوصف الذي يضطلع به " سُلَّم التحقيق " يتوخى، في الصياغة الأولى للنظرية النسقية، تفسير الطبيعة الصورية للوحدات اللغوية المدروسة عبر رصد مجموع العلاقات القائمة بين كل وحدة منها، وبين التحقيقات النهائية التي تعبر عنها[3].

وينطلق الوصف اللساني، في هذا الإطار النظري، من الجملة المركبة، لأنها تعد أكبر وحدة صورية نحوية - معجمية[4]. لنأخذ الملفوظ (1) مثلا:

(1) حينَ يصلُ السائقُ، سَوْفَ يصعدُ هؤلاء الرجالُ الحافلةَ بسرعةٍ.

يتمثل هذا الملفوظ في جملة مركبة واحدة. وتتكون هذه الوحدة من عنصرين: العنصر الحر α الذي تمثله الجملة البسيطة "*سَوْفَ يصعدُ هؤلاء الرجالُ الحافلةَ بسرعةٍ* "، والعنصر المربوط β الذي تمثله الجملة البسيطة "حينَ يصلُ السائقُ ". ويسبق العنصر β في التركيب العنصر α. فالمثال (1)، بإيجاز، جملة مركبة تبدي البنية α β.

وفيما عدا حالات تبدل المرتبة[5]، يتحقق كل عنصر من عناصر البنية عبر وحدة تنتمي إلى المرتبة التالية مباشرة على السلم. وهي، في هذه الحال، الجملة البسيطة.

---

[1] - ينظر [§ 1. 8]، والإحالات هناك.

[2] - (بوتلير 1985: 25)، و(مورلي 1985: 23).

[3] - (مورلي 1985: 23). وينظر في خصوص مفهوم **التحقيق** (أو **التبيين**)، كما تصورته اللسانيات النسقية إبان نشأتها، [§ 1. 6. 1. 3].

[4] - ينظر بصدد وضعية " الجملة المركبة " (" sentence " أو " clause complex ") في اللسانيات النسقية [§ 1. 6. 1. 3]، و[§ 2. 7. 2].

[5] - ينظر في خصوص تبدل المرتبة [§ 2. 7. 1].

فالوحدة " *سَوْفَ يصعدُ هؤلاء الرجالُ الحافلةَ بسرعةٍ* " التي تحقق العنصر α في المثال (1) جملة بسيطة، والوحدة " حينَ يصلُ السائقُ " التي تحقق العنصر β جملة بسيطة كذلك. إن عملية التحقيق تقتضي إذن تغييرا في المرتبة، إذ يتم عبرها الانتقال على السلم من مرتبة إلى المرتبة الأدنى مباشرة[1].

وتحلل الوحدات اللسانية في مرتبة الجملة البسيطة أيضا إلى عناصر متمايزة. وهي: ال**مح**مول وال**فا**عل وال**فض**لة وال**ملح**ق. فالجملة البسيطة التي تؤدي الدور α في المثال السابق تملك البنية **مح فا فض ملح**؛ حيث تمثل الوحدة "*سَوْفَ يصعدُ* " العنصر **مح**، والوحدة " *هؤلاءِ الرجالُ* " العنصر **فا**، والوحدة "*الحافلةَ* " العنصر **فض**، والوحدة "*بِسُرْعَةٍ* " العنصر **ملح**. في حين أن الجملة البسيطة التي تؤدي الدور β تبدي البنية **ملح مح فا**؛ حيث تمثل الوحدة "*حِينَ* " العنصر **ملح**، والوحدة "*يصلُ* " العنصر **مح**، والوحدة "*السائقُ* " العنصر **فا**.

وتحقق عناصر بنية الجملة البسيطة، بواسطة تغيير آخر للمرتبة، من قِبَلِ وحدات تنتمي إلى مرتبة المجموعة، حيث تنقسم المجموعات أقساما فعلية واسمية وحرفية... ويملك كل قسم من هذه الأقسام بنية محددة تحقق عناصرَها، مرة أخرى عبر تغيير للمرتبة، وحداتٌ تنتمي إلى مرتبة الكلمة. فالوحدة "*سوفَ يصعدُ* " تندرج ضمن قسم المجموعة الفعلية. وهي تبدي البنية **عا فس**، حيث تمثل الكلمة " سَوْفَ " العنصر ال**عا**مل، والكلمة "*يصعدُ* " ال**ف**عل الأ**س**اس. وتبدي الوحدة " *هؤلاءِ الرجالُ* " البنية **مع رس**، حيث تمثل الكلمة " *هَؤلاءِ* " ال**مع**دل، والكلمة "*الرجالُ* " ال**ر**أ**س**.

وتملك الكلمات كذلك بنيات تتكون من عناصر محددة. وهذه العناصر تتحقق، عبر تغيير أخير للمرتبة - ما دمنا بهذه الخطوة قد بلغنا المرتبة الدنيا على السلم – بواسطة ألفاظ تنتمي إلى مرتبة الصريفة. فالكلمة "*الرِّجالُ* "، على سبيل المثال، تتكون من ثلاثة عناصر: السابقة +*الْ* +، والجذع +*رِجالْ* +، واللاحقة +*ـُ* +.

وتعد الصريفة أبسط وحدة نحوية - معجمية، وبالتالي المرتبة الأخيرة التي ينتهي عندها سلم المراتب في المستوى النحوي - المعجمي. وينتقل الوصف، على إثر ذلك، إلى تخصيص الألفاظ النحوية - المعجمية الممثلة لهذه العناصر البنيوية[2].

إن الوصف التراكبي للمثال (1) يقتضي، بعبارة أخرى، استعمال " الأوصاف " التالية حيث يمثل السهم الأفقي " ← " علاقة التكوين، والسهم المائل " ↙ "علاقة التحقيق[3]:

---

[1] - (مورلي 1985: 23).

[2] - نفسه.

[3] - نفسه، ص. 25. وتقف هذه الأوصاف التي استوحيناها من (مورلي 1985) عند مرتبة الكلمة، ولا تتعداها لتصل إلى مرتبة الصريفة. وقد سايرنا الباحث في هذا المنحى، لتبسيط العرض. فنحن لا نحلل مثلا الكلمة "*السائقُ* " إلى العناصر السابقة +*الْ* +، والأصل +*سائِقْ* +، واللاحقة +*ـُ* +. ولكن، يجب أن نذكر، مع ذلك، أن هذه العناصر الصرفية هي التي تتحقق تحققا نهائيا عبر إدماج الألفاظ النحوية-المعجمية. فينبغي، تبعا لذلك، أن تتضمن الخطاطة (1) أوصافا أخرى مثل: **رس** ← اسم، اسم ↙ **سابقة جذع لاحقة**، **سابقة** ↙ +*الْ* +، **جذع** ↙ +*سائِقْ* +، **لاحقة** ↙ +*ـُ* +.

جملة مركبة ← **β α**

β ⇙ جملة بسيطة

جملة بسيطة ← **ملح مح فا**

ملح ⇙ مجموعة ظرفية

مجموعة ظرفية ← **رس**

رس ⇙ *حِينَ*

مح ⇙ مجموعة فعلية

مجموعة فعلية ← **فس**

فس ⇙ *يَصِلُ*

فا ⇙ مجموعة اسمية

مجموعة اسمية ← ***رس***

رس ⇙ *السائِقُ*

α ⇙ جملة بسيطة

جملة بسيطة ← **مح فا فض**

مح ⇙ مجموعة فعلية

مجموعة فعلية ← **عا فس**

عا ⇙ سَوْفَ

فس ⇙ يصعدُ

فا ⇙ مجموعة اسمية

مجموعة اسمية ← **مع رس**

مع ⇙ هَؤلاءِ

رس ⇙ الرِّجالُ

فض ⇙ مجموعة اسمية

مجموعة اسمية ← **رس**

رس ⇙ الحافِلَةَ

ملح ⇙ مجموعة حرفية

...

الخطاطة (4 - 1) التكوين والتحقيق

لا شك أن أي محاولة للربط مباشرة بين مقولة من المقولات النظرية، وبين المظهر اللساني الذي يمثلها نهائيا في المستوى الصوري، لا تسمح برصد العديد من التعميمات الدالة لسانيا[1].

ولو قررنا، على سبيل المثال، أن الوحدة النحوية ـ المعجمية " *هَؤلاءِ الرِّجالُ* " تمثل مباشرة العنصر البنيوي **فا** في الجملة " ذَهَبَ *هَؤلاءِ الرِّجالُ* "؛ فلن نستطيع أن نبين أن هذا اللفظ ينتمي، مثل الكثير من الألفاظ الصورية الأخرى، إلى قسم خاص، هو المجموعة الاسمية؛ وأنه لا يختلف عن اللفظ الصوري " *هَذانِ الرجلانِ* "، إلا باختياره السمة [جمع] من نسق **العدد**، وأنه يملك بدوره بنية تتكون من المعدل " *هَذَا* " والرأس " *الرِّجَالُ* "، الخ...[2]

إن علينا، من غير شك، أن نرصد العلاقات التي تربط بين مقولات النظرية النحوية: في هذا المثال؛ بين مقولة (عنصر) البنية الذي هو العنصر **فا**، وبين مقولة الوحدة التي هي " *هَؤلاءِ الرِّجالُ* "؛ ولكن من غير أن ننسى أن هذه العلاقة ليست علاقة مباشرة، ولا بسيطة. فلا يجب أن نذهب إلى أن مقولة نظرية، تتحقق عبر وحدة صورية ما، إلا بعد أن لا نجد في هذه الوحدة أي تنظيم بنيوي. ولهذا؛ تسلك أوصاف التحقيق أطول طريق ممكن في الوصف اللساني، من الجملة المركبة حتى الصريفة، رابطة بين الوحدات والبنيات والأقسام، عبر مراتب مختلفة؛ ممكنة، بذلك، من بلوغ أقصى درجات التعميم[3].

4. 2 العنونة القسمية والعنونة الوظيفية

هل نستطيع أن نصف العلاقات التراكبية التي تربط بين مكونات الجمل وصفا كافيا عبر تقطيع بنيوي يخصص فقط الأقسام أو " المقولات "، كما تسمى أحيانا، التي تنتمي إليها هذه المكونات؟

إن الجملة (2) مثلا تبدي، تبعا لهذه المقاربة، بنية تتكون من مجموعة فعلية: م ف، هي "*قَدْ ذَهَبَ* "؛ ومن مجموعة اسمية: م س، هي " محمدٌ ":

(2) قَدْ ذَهَبَ محمدٌ.

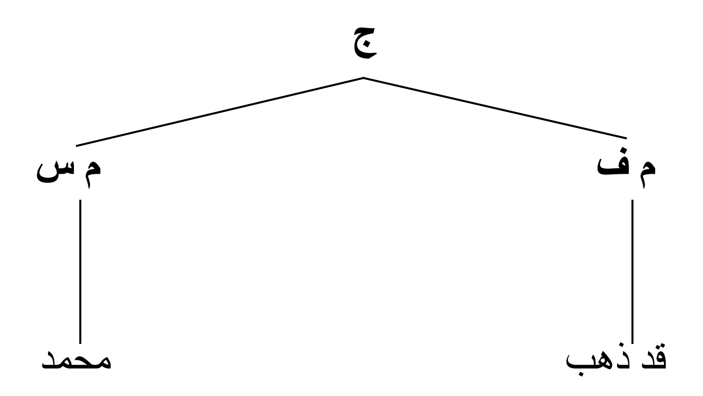
ونقدر أن نعبر عن هذا التقطيع بواسطة أقواس معقوفة معنونة بأقسام المكونات، كما يلي [$_{\text{ج}}$ [$_{\text{م ف}}$ قَدْ ذَهَبَ] [$_{\text{م س}}$ مُحَمَّدٌ]]. كما يمكن أن نستعمل لهذا الغرض " مؤشرا مركبيا "، كالذي في الخطاطة (2) بعده:

---

[1] - (بوتلير 1985: 27).

[2] - نفسه.

[3] - نفسه، ص. 24.

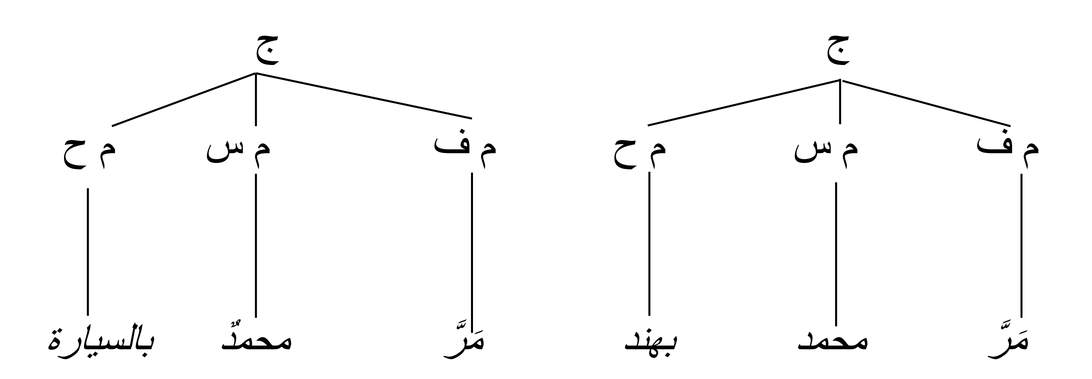


الخطاطة (4 - 2) البنية " المقولية "

لكن الأنحاء التي تكتفي بتناول البنيات السطحية للجمل، حيث تعد البنية تقطيعا ملائما معنونا بأسماء " المقولات " فقط، لا يمكنها أن ترصد، في رأي هيدلسطون، الخصائص المعبرة دلاليا القائمة بين هذه الملفوظات[1]. لنقارن مثلا بين الزوج الجملي (3):

(3) أ – مَرَّ محمدٌ بهندٍ.
ب – مَرَّ محمدٌ بالسيّارَةِ.

فعلى الرغم من الفروق الجلية القائمة بين هاتين الجملتين؛ سوف نسند إليهما، لو تبنينا التحليل " المقولي " الصرف، بنية واحدة هي: **م ف** + **م س** + **م ح**. وهذا ما توضحه الخطاطة (3):



الخطاطة (4 - 3) جمل مختلفة ببنية مكونية واحدة

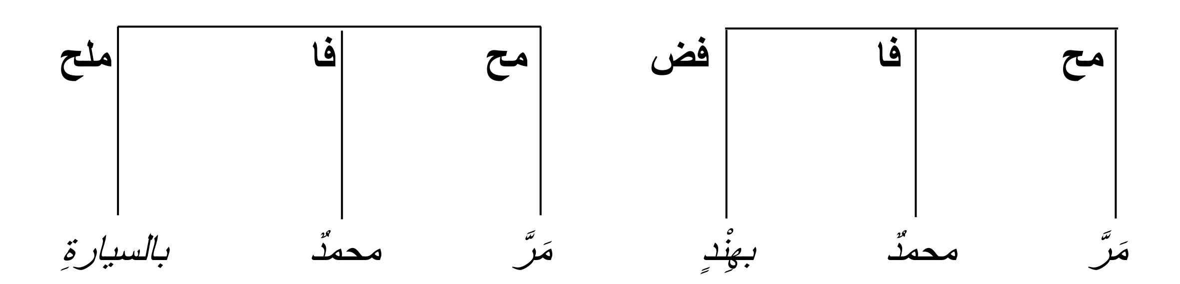
ولعل الوصف سوف يصبح أكثر كفاية، إذا كانت " الأقواس المزدوجة " أو " المكونات " تعنون بأسماء الوظائف بدلا من الأقسام[2]. فعناوين الوظائف تسمح لنا، في رأي الباحث، بأن نرصد الفرق الوارد في جميع الحالات؛ إذ سوف نخول للجملة (3. أ)

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 58).

[2] - نفسه.

البنية **مح فا فض**، وللجملة (3. ب) البنية **مح فا ملح**. قارن بين العنونة القسمية في الخطاطة (3) والعنونة الوظيفية في الخطاطة (4):



الخطاطة (4 - 4) العنونة الوظيفية

والتحليل القسمي الصرف، فضلا عن ذلك، لا يقدر أن يصف مظاهر التشابه القائمة بين جمل متماثلة " في العمق "، ولكن مختلفة " في السطح "، نحو الجملتين (4):

(4) أ – سكن محمدٌ في الدارِ.
ب – سكن محمدٌ الدارَ.

فلو اعتمدنا هذا التحليل، سوف نسند إلى الجملتين (4. أ) و(4. ب) بنيتين مختلفتين: **م ف** + **م س** + **م ح**، إلى الجملة (4. أ)؛ و**م ف** + **م س** + **م س**، إلى الجملة (4. ب). ولكننا، إذا استعملنا عناوين عناصر البنية، فسوف نخول لهما بنية واحدة هي **مح فا فض**؛ بحيث يصبح الفرق يتلخص في أن العنصر **فض** داخل الجملة (4. ب) مجموعة اسمية " *الدارَ* "، وداخل الجملة (4. أ) مجموعة حرفية " في *الدّارِ* "[1].

وخلاصة القول أن عناصر بنية الجملة (**مح**، **فا**، **فض**، **ملح**)، من وجهة نظر وصفية، هي أجزاء الجملة التي تحدد بالإحالة إلى وظائفها النحوية، في مقابل الشكل الذي قد تأخذه هذه المكونات (م ف، م س، م ح ...)[2]. ويرجع تفوق عناوين العناصر في هذه الأمثلة على عناوين الأقسام أو " المقولات " إلى أن التوافق بين وظيفة مكون والقسم الذي ينتمي إليه ليس أحاديا دائما. فالعنصر المحمول يتوافق عادة مع قسم المجموعة الفعلية[3]. ولكن؛ يمكن للمجموعة الاسمية أن تكون فاعلا أو فضلة، عاملا أو هدفا؛ كما يمكن للعنصر الملحق أن تمثله مجموعة حرفية أو مجموعة اسمية، أو مجموعة وصفية، الخ...[4]

---

[1] - يمكننا أن ندلي بنفس الملاحظة بخصوص كثير من الجمل الأخرى، مثل: " *ذهبَ محمّد مسرعًا* " و" *ذهبَ محمّد بِسرعةٍ* ". فالتحليل القسمي يسند إليهما بنيتين مختلفتين: **م ف** + **م س** + **م و** (مجموعة **و**صفية) إلى الأولى، و **م ف** + **م س** + **م ح** (مركب حرفي). ويرصد التحليل الوظيفي في المقابل وجوه الشبه القائمة بين الجملتين، لأنه يخول لهما بنية واحدة: **مح فا ملح**، أو بدقة أكثر: **مح فا ملح**حال.

[2] - (هنريسي 1966: 89).

[3] - نفسه.

[4] - (هيدلسطون 1966: 58).

3 .4 التحقيق: النحو العميق والنحو السطحي

لقد تزايد الاهتمام لدى كثير من النظريات اللسانية بمفهوم التحقيق، وخاصة بعد أن اتضح قصور النماذج " السطحية " في اللسانيات المعاصرة، وعلى رأسها النماذج التوزيعية التي بلورتها المدارس البنيوية الأمريكية؛ وبدأ مختلف الباحثين يسعون إلى بناء نماذج " مجردة " أو " عميقة " تنجح في رصد الخصائص الأساس للأنساق اللغوية. وقد تبين، في إطار اللسانيات النسقية، أن التمثيلات التي تصف الخصائص " الجوهرية " للغات الطبيعية ذات طبيعة أنموذجية، وأن المظاهر الصورية التي تخصص تلك الملفوظات يمكنها أن " تشتق " من هذه التمثيلات الأكثر " عمقا "، والأشد تجريدا[1].

وعلى هذا الأساس؛ حاول بعض اللسانيين النسقيين، مثل هيدلسطون وهنريسي، أن يقدموا صياغة توليدية للنظرية التي كان هاليداي قد اقترحها من قبل[2]. وصار الهدف من سيرورة التحقيق يتلخص، وفقا لهذه الأعمال، في توليد مؤشرات مركبية تحتوي على العناصر البنيوية للوحدات، مثل العناصر **فا** و**مح** و**فض** و**ملح** في بنية الجملة[3]، على اعتبار أن اشتقاق الوحدات التي تنتمي إلى هذه المرتبة عملية إجرائية تبدأ بانتقاء مجموعة من سمات الأنساق التي تشكل هذه المرتبة شرط دخولها، وتنتهي بإدماج الألفاظ الصورية النحوية - المعجمية التي تُكَوِّنها، والتي تخضع للتحقيق النهائي في شكل مادة صوتية أو خطية[4].

إن عجز المقاربة الصورية الصرف قد أدى، بعبارة أخرى، إلى البحث عن الطرق البديلة التي تمَكِّن من وصف المظاهر المعبرة دلاليا للجمل. ففي بعض الأنحاء الصورية مثلا، تسند إلى كل جملة، على الأقل، بنيتان اثنتان: بنية " عميقة " وبنية " سطحية "؛ حيث تشتق البنية الأخيرة من البنية الأولى بواسطة " مُكَوِّنٍ تحويلي "، الشيء الذي يجعل البنية العميقة لجملة ما لا تبقى تحتوي، في نهاية المطاف، إلا على المعلومات الضرورية لتأويلها الدلالي، وبالتالي لرصد العلاقات النحوية التي تربطها بالجمل الأخرى[5].

أما في النحو النسقي، فإن المظاهر المعبرة دلاليا لنحو الجملة تُمثَّل في شكل مجموعة من السمات النحوية التي تشتق كل سمة منها عبر اختيار حد ما من نسق معين[6].
معين[6]. لنأخذ مثلا الجمل (5):

(5) أ – سوف يكتب محمد الدرس.
ب – مرض محمد.
ج- كُتِبَ الدرسُ.

---

[1] - (مارتن 1981: 56)، و(بوتلير 1985: 45 – 46). وينظر لمزيد من التفصيل [§ 1. 8].

[2] - (هيدلسطون 1966) و(هنريسي 1966).

[3] - (مارتن 1981: 57).

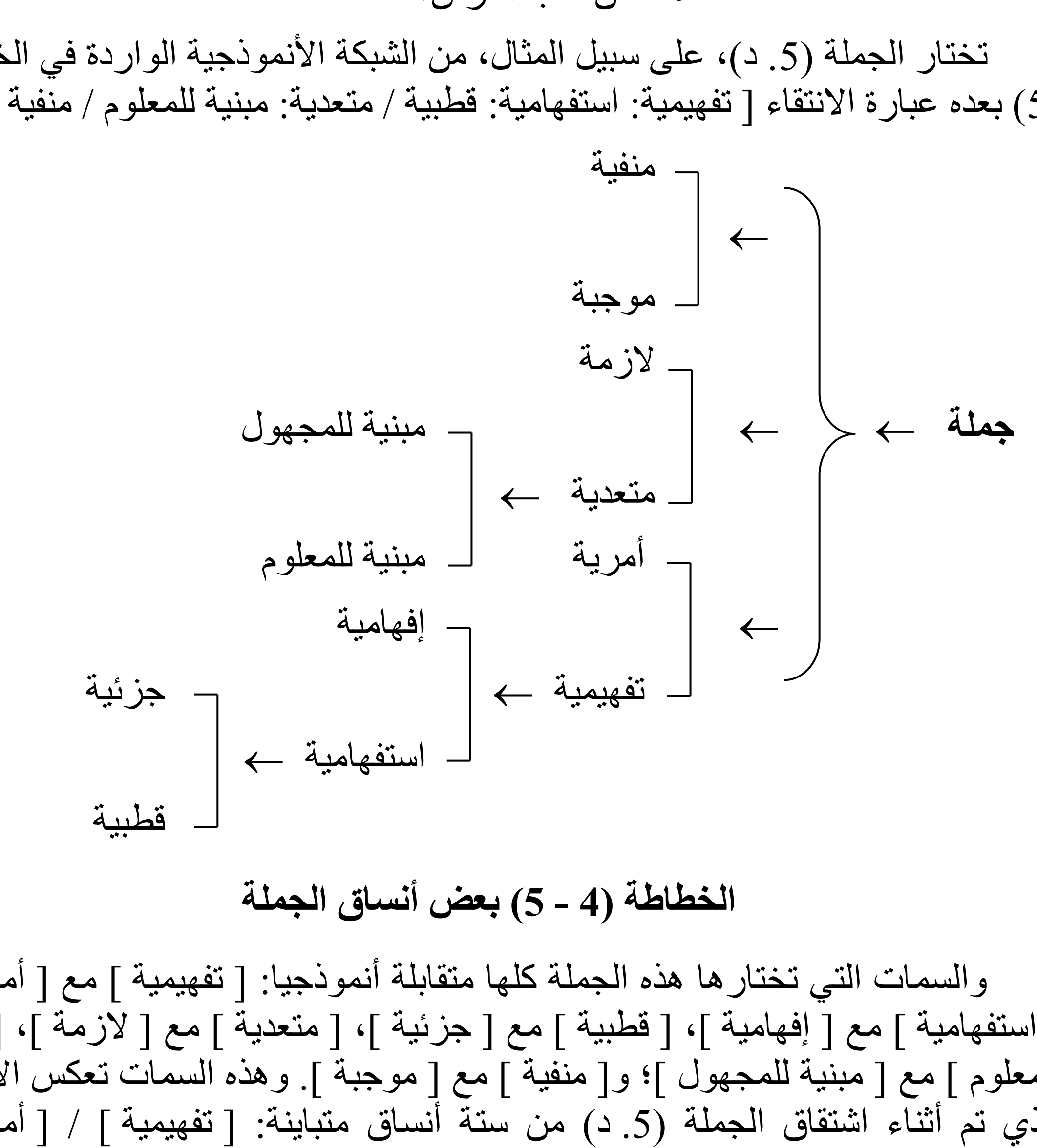
[4] - (هنريسي 1966: 77).

[5] - (هيدلسطون 1966: 59). نستعمل الكلمة العربية " تحويل " لترجمة " transformation ".

[6] - نفسه.

د – ألن يكتب محمد الدرس؟
ه – من كتب الدرس؟

تختار الجملة (5. د)، على سبيل المثال، من الشبكة الأنموذجية الواردة في الخطاطة (5) بعده عبارة الانتقاء [تفهيمية: استفهامية: قطبية / متعدية: مبنية للمعلوم / منفية][1]:



الخطاطة (4 - 5) بعض أنساق الجملة

والسمات التي تختارها هذه الجملة كلها متقابلة أنموذجيا: [تفهيمية] مع [أمرية]، [استفهامية] مع [إفهامية]، [قطبية] مع [جزئية]، [متعدية] مع [لازمة]، [مبنية للمعلوم] مع [مبنية للمجهول]؛ و[منفية] مع [موجبة]. وهذه السمات تعكس الاختيار الذي تم أثناء اشتقاق الجملة (5. د) من ستة أنساق متباينة: [تفهيمية] / [أمرية]، [استفهامية] / [إفهامية]، [قطبية] / [جزئية]، [متعدية] / [لازمة]، [مبنية للمعلوم] / [مبنية للمجهول]، [منفية] / [موجبة].

ولا تتضمن شبكة الخطاطة (5) الأنساق فحسب. فهي تعكس أيضا العلاقات الرابطة بينها[2]؛ إذ يفتقر فيها النسق [قطبية] / [جزئية] مثلا إلى السمة [استفهامية] من النسق [إفهامية] / [استفهامية]. وهذا النسق يفتقر بدوره إلى السمة [تفهيمية] من النسق [تفهيمية] / [أمرية]؛ كما يفتقر النسق [مبنية للمعلوم] / [مبنية للمجهول] إلى السمة [متعدية] من النسق [متعدية] / [لازمة]. هذا في حين أن الاختيار من

---

1 - نفسه، ص. 60.

2 - نفسه.

الأنساق [متعدية] / [لازمة]، و[تفهيمية] / [أمرية]، و[منفية] / [موجبة]، ليس مقيدا بأي اختيار آخر. فهذه الأنساق الثلاثة الأخيرة أنساق متزامنة.

إن سمات الأنساق منظمة إذن على سلم اللطف. ولكن، ينبغي أن نؤكد هنا أنها مرتبة على سلم المرتبة أيضا. ففي الجملة " *سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ* " (= 5. أ) مثلا، يجب أن نسند إلى المجموعة الفعلية "*سَوْفَ يكتبُ* " السماتِ [متصرفة، موجبة، إيجابية[1]، زمن مستقبل...]؛ وإلى المجموعة الاسمية "*محمدٌ* "، [مذكر، مفرد، معرفة...]. وهذه السمات يجب أن تخول للمجموعة الفعلية " *سَوْفَ يكتبُ* "، وللمجموعة الاسمية " *محمدٌ* "، وليس للجملة التي تحتوي عليهما.

لنقارن، لإبراز أهمية سلم المرتبة في تنظيم السمات، بين الجملتين (6) اللتين تعكسان، فيما يبدو، تقابلا نحويا دنيويا:

(6) أ – كتب محمد الدرسَ.
ب – كتب محمد الدروسَ.

غير أن هذا التقابل لا يرصد في السلك الأول من إسناد السمات، في مرحلة الاختيار من أنساق الجملة؛ بل في مرحلة تالية، حين تصل عملية الاختيار إلى مرتبة المجموعة، وتحديدا إلى المجموعة الاسمية التي تمثل العنصر **فض** من نسق **العدد**، إذ تختار هذه المجموعة في الجملة (6. أ) (: "*الدرسَ* ") السمة [مفرد]، وفي الجملة (6. ب) (: "*الدروسَ* ") السمة [جمع]. فسلم المرتبة يسمح لنا، في حقيقة الحال، بأن نسند السمات إلى القطعة الملائمة من النص[2].

يحيل الوصف اللساني، في هذا التصور، مباشرة ومنذ البداية، على العلاقات الأنموذجية القائمة بين الجمل. فالجملة " *ألَنْ يكتبَ محمدٌ الدرسَ؟* " (= 5. د) مثلا " تختلف " عن الجملة " *سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ* " (= 5. أ). وهذا الاختلاف يرجع، إلى أن الجملة (5. د) جملة [منفية] والجملة (5. أ) جملة [موجبة]، والجملة (5. د) جملة [استفهامية]، بيد أن الجملة (5. أ) جملة [إفهامية]، ...

ولكن؛ كيف نعرف أصلا أن الجملة " *ألَنْ يكتبَ محمدٌ الدرسَ؟* " جملة [استفهامية]، أو أنها جملة [منفية]...؟ إن فيها، بكل بساطة، مظاهر صورية تدل على هذه اختيار هذه السمات، مثل " همزة الاستفهام ":*أَ* "، و" حرف النفي ": "*لَنْ* "... فاختيار الجملة لسمات معينة يترك، في نهاية المطاف، آثارا مميزة على صعيد صورة التركيب الجملي[3].

---

[1] - سبق لنا، في [§ 2. 2. 2]، أن استعملنا الكلمة العربية " **إيجابية** "، في مقابل المصطلح الأجنبي " active "؛ والكلمة " **سلبية** " في مقابل المصطلح " passive "، للإحالة على نسق **البناء** في مرتبة المجموعة، والقسم الفعلي منها بالتحديد. أما نسق **البناء** الذي تختار منه الجملة؛ فنستعمل لتمييزه المصطلحين " **بناء للمعلوم** " و' **بناء للمجهول** ". وسنواصل مناقشة هذا الموضوع [§ 4. 4. 2].

[2] - نفسه، ص. 42 – 43.

[3] - (هيدلسطون 1965 - أ: 43).

تبين عبارات الانتقاء ما هي الاختيارات أو السمات التي تنتقى أثناء توليد الجملة، وكيف تتم هذه الاختيارات. ولكن، إضافة إلى ذلك، يجب على الوصف النحوي أن يشمل تمثيلات تعكس الآثار الصورية التي يتركها اختيار سمة ما، دون سائر السمات الأخرى التي كان من الممكن اختيارها في نفس السياق. فعلى النحو، بعبارة أخرى، أن يتضمن " مُكَوِّنا " يصف السمات نفسها، ومكونا آخر يصف الطرق التي تتحقق هذه السمات من خلالها[1].

وخلاصة القول أن النحو العميق للنص يعد، في تصور اللسانيات النسقية، مجموعة من السمات المنظمة جزئيا عبر سلمي اللطف والمرتبة، وليس بنية مكونية معنونة برموز الأقسام، ولا أي معادل آخر لها. وبطبيعة الأمر، فهذا لا يعني أن النحو يستغني كلية عن الأوصاف البنيوية؛ بقدر ما يدل على أن لها مكانا متميزا في هذا النموذج، مختلفا عن الذي تحتله في النماذج المؤسسة على التمثيل التراكبي[2].

وبما أن الوصف " التحتي " لا يأخذ شكل المؤشر المركبي؛ فإننا لن نحتاج، علاوة على ذلك، إلى أن نسند أكثر من بنية واحدة لكل لفظ نحوي - معجمي[3]. والحق أن الوصف البنيوي يملك في هذا النموذج دورا مزدوجا. فهو ضروري أولا للربط بين السمات التي يتم اختيارها في مراتب مختلفة؛ إذ من الواضح أننا لا نقدر أن نكتفي تارة بإحصاء السمات التي تختارها جملة ما، والسمات التي تختارها مكوناتها تارة أخرى، من غير أن نوضح كيف ترتبط هذه بتلك. ففي الجملة "*سَوْفَ يكتبُ محمدٌ الدرسَ* " (= 5. أ) مثلا، علينا أن نبين أن المجموعة الفعلية "*سوفَ يكتبُ* "، التي تختار من شبكة هذه المرتبة السمات [متصرفة، موجبة، إيجابية، زمن مستقبل، ...] تأخذ القيمة البنيوية **مح** في جملتها[4].

والوظيفة الأخرى للوصف البنيوي وظيفة تحقيقية. فمن البديهي أن النحو، إن كان الهدف أن يكون نحوا توليديا واضحا، ينبغي له أن يحدد كيف تتحقق السمات، حتى يستطيع كل مستعمل للغة أن يشتق منها وصفا كافيا لجميع الوحدات اللغوية، دون الرجوع إلى حدوسه الشخصية[5].

---

[1] - نفسه. وينظر أيضا (هنريسي 1966: 74).

[2] - (هيدلسطون 1965 - أ: 43).

[3] - (نفسه، ص. 42 – 43). ويمكن بطبيعة الأمر أن لا يكون لفظان مختلفان متمايزين صوتيا، وبالتالي ملتبسين (ambiguous) فالجملتان " *سافرَ رجلٌ من فاسَ إلى مراكشَ* " تملك قراءتين، وفقا للعنصر الذي يمثله المركب الحرفي " *مِنْ فاسَ* " في الجملة. فيمكن أن تكون هذه الوحدة تمثل العنصر **ملح**، وتكون بنية الجملة بالتالي هي **مح فا ملح ملح**. والمعنى أن الرجل انتقل في سفره من فاس إلى مراكش. كما قد يكون المركب الحرفي عنصرا واصفا في بنية المجموعة الاسمية الفاعل: " *رجلٌ من فاسَ* "، وتكون البنية الجملية هي **مح فا ملح**. وفي هذه الحال، فالمعنى أن الرجل الذي انتقل إلى مراكش هو من مدينة فاس، دون أن يستلزم ذلك أن السفر قد تم انطلاقا من هذه المدينة. وهذا يعني أن " *سافرَ رجلٌ من فاسَ إلى مراكشَ* " ليست جملة واحدة، بل هما جملتان لا فرق بينهما على المستوى الصوتي-الخطي. لكنهما مختلفتان، في المستويات الأعلى، مثل المستوى النحوي - المعجمي، والمستوى الدلالي. ولذلك، يسند إليهما النحو وصفين متباينين.

[4] - نفسه، ص. 43.

[5] - نفسه.

4. 4 أنواع التحقيق

ينبغي أن نميز، في رأي لامب، بين نوعين من العمليات: التحقيق والتحَوُّل[1]. فالتحول عملية " تُحَوِّل " عنصرا إلى عنصر آخر، لكن من طبيعة واحدة، مثل القواعد المركبية في بعض النماذج الصورية التي تحلل الجملة مثلا إلى مجموعة فعلية ومجموعة اسمية (مثل: ج ← م ف + م س). فهذه القواعد إنما تعوض مصفوفة من رموز الأقسام أو " المقولات " بمصفوفة أخرى فقط[2].

ويتميز التحول بخاصيتين:

(1) يبدو الموضوع الذي يطبق عليه التحول كما لو أنه قد " دُمِّرَ " تماما، بمعنى أنه لا يبقى متوافرا في صورته الأصلية بعد تطبيق التحول،

و(2) ينتج عن تطبيق التحول على موضوعٍ من المجموعة **م**^{1} موضوعٌ آخر من نفس المجموعة.

هذا في حين أن التحقيق يطبق على أحد أعضاء المجموعة **م**^{1}، نتيجة لاستيفاء شرط على المجموعة **م**^{2}، بحيث يبقى الشرط قائما حتى بعد تطبيق التحقيق. إنه عملية يخضع لها عنصر نتيجة لتحقق شرط على عنصر آخر يملك طبيعة مختلفة. ولكن؛ يمكن، بطبيعة الأمر، لتحقيق شرط موضوع على عنصر من مجموعة **م**^{1} أن يأخذ شكل تحول يطبق على عنصر من مجموعة ذات طبيعة مغايرة **م**^{2}. وهذه هي الحال، كما سيأتي، في أول نوع من أنواع التحقيق التي نتناولها في هذا الفصل: التحقيق البنيوي[3].

4. 4. 1 التحقيق البنيوي

يذهب هنريسي إلى أن الجملة لا تملك، في بداية اشتقاقها، بنية محددة. فقبل أن تحدد بنيتها تحديدا تاما، يجب أن تختار هذه الوحدة عبارة انتقاء كاملة تصل حتى السمات النهائية في الشبكة[4]. ولهذا؛ يبدأ الاشتقاق البنيوي للجملة، في عمل الباحث، من بنية " فارغة " لا تحتوي على أي عنصر. ويمكننا أن نستعمل رمز حد الجملة " # "، ونمثل لهذه البنية بالشكل التالي: # #[5].

وتمر هذه البنية " الصِّفْرِيَّة "، قبل أن يكتمل تحديدها عبر إدماج العناصر المكونة لها وترتيبها في المواقع الملائمة، بمجموعة من عمليات " التعديل " التي ترتبط كل واحدة

---

[1] - نص عليه (هنريسي 1966: 77). ونستعمل الكلمة العربية " **تَحَوُّل** " في مقابل المصطلح الأجنبي " mutation ".

[2] - تشكل القواعد " التحويلية " في هذه النماذج نوعا من أنواع التحول أيضا، لأن هذه الأوصاف تعوض كذلك مصفوفة من رموز " المقولات " بمصفوفة أخرى. فالتحويل الذي يقدم الفضلة المفعول على الفاعل في نحو (*كتب محمدٌ الدرسَ / كتب الدرسَ محمدٌ*) قد يكتب بالشكل التالي: (**م ف + م س**$_1$ + **م س**$_2$ ⇐ **م ف + م س**$_2$ + **م س**$_1$).

[3] - نفسه.

[4] - نفسه، ص. 78.

[5] - نفسه، ص. 88.

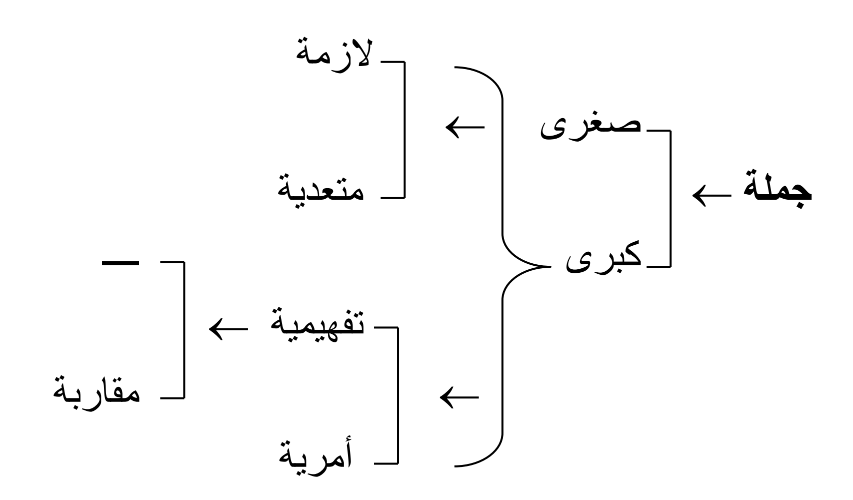
منها باختيار سمة محددة. ويمكن أن تأخذ هذه التعديلات عدة أشكال. فقد يكون التعديل، في هذا العمل، إدماجا لعنصر في البنية أو حذفا له، أو إدماجا لتخصيص يسند إلى أحد العناصر البنيوية، أو ترتيبا نسبيا للعناصر التي تظهر في التحقيق النهائي. وبما أن هذه الأوصاف هي التي تضطلع بتكوين البنيات المسندة إلى الوحدات؛ فإن هذه العمليات تندرج، عند الباحث، ضمن نوع واحد من أوصاف التحقيق يسميه: التحقيق البنيوي[1].

4. 4. 1. 1 اشتقاق بنية الجملة

لننطلق في دراسة طريقة اشتقاق بنية الجملة من فحص الأمثلة التالية:

(7) أ - مع السلامة.
ب – ذهبت هند.
ج – كادَ محمد يكتب الدرس.
د – لم يكتب محمد الدرس.
ه - اكتب الدرس.

تختلف كل جملة من هذه الجمل عن الجمل الأخرى باختيارها لانتقاء خاص من الأنساق الواردة في الخطاطة (6):



الخطاطة (4 - 6) بعض أنساق الجملة

فالجملة (7. أ) تملك عبارة الانتقاء [صغرى][2]، والجملة (7. ب) عبارة الانتقاء [كبرى : لازمة / تفهيمية / غير مقاربة]، والجملة (7. ج) عبارة الانتقاء [كبرى :

---

[1] - نفسه، ص. 78.

[2] - نستعمل الكلمة العربية " **صغرى** " لترجمة " minor "، والكلمة " **كبرى** " لترجمة " major ". والجمل [الصغرى]، مثل الجملة (7. أ)، هي جمل، أو " شذرات " من جمل على الأرجح، التي تملك مقامات استعمالية محصورة جدا. ولذلك، فإن الاختيارات التي تقوم بها من أنساق الجملة فقيرة إلى أبعد الحدود. وتتميز هذه الجمل على المستوى الصوري، كما نبين، بخلوها من العنصر **مح**. ينظر: (الكعاك 90 – 1991: 132)، والإحالات هناك.

لازمة / تفهيمية / مقاربة]، والجملة (7. د) عبارة الانتقاء [كبرى : متعدية / تفهيمية / غير مقاربة]، والجملة (7. ه) عبارة الانتقاء [كبرى : متعدية / أمرية].

وبالموازاة مع هذا؛ يبدو أن الاختلافات القائمة بين هذه الجمل تتجاوز مستوى الاختيار من الشبكة الأنموذجية، لتمس مستوى التنظيم التراكبي نفسه. فالجملة (7. أ) هي الوحيدة التي تخلو بنيتها من العنصر **مح**. والجملة (7. ب) هي بين الجمل المتبقية الوحيدة التي تخلو بنيتها من العنصر **فض**، كما أن الجملة (7. ه) هي الوحيدة من بينها التي تخلو بنيتها من العنصر **فا**.

وثمة اختلاف ملحوظ، زيادة على ذلك، بين الجمل التي تحتوي بنيتها على كل من العنصرين: **مح** و**فا**. ففي الجملتين (7. ب) و(7. د)، تظهر المجموعة الفعلية المحمول التي تمثلها الوحدة "*قَدْ ذَهَبَتْ* " في الجملة (7. ب)، والوحدة "*لَمْ يَكْتُبْ* " في الجملة (7. د)، برمتها قبل المجموعة الاسمية الفاعل الذي تمثله المجموعة الاسمية " *هِنْدٌ* " في الجملة الأولى، والمجموعة الاسمية " محمدٌ " في الجملة الأخيرة. أما في الجملة (7. ج)؛ فالعنصر المحمول " يُقَطَّعُ " إلى جزءين: **مح**$_1$: "*كادَ* "، و**مح**$_2$: "*يَكْتُبُ* "، بحيث يرتب العنصر **فا**: " محمدٌ " وسطهما[1].

فباستثناء الجملة (7. أ) التي لا تحتاج، ربما لكونها جملة [صغرى]، إلى تنظيم بنيوي متميز؛ يظهر أن كل جملة من الجمل (7) تملك بنية خاصة؛ إذ تبدي الجملة (7. ب) البنية # **مح فا** #، والجملة (7. ج) البنية # **مح**$_1$ **فا مح**$_2$ **فض** #، والجملة (7. د) البنية # **مح فا فض** #، والجملة (7. ه) البنية # **مح فض** #. ويمكننا أن نبسط كتابة هذه البنيات بالاستغناء عن رمز حد الجملة: " # "، إلا حين يكون ضروريا للتمثيل[2]، كي تصبح على الشكل التالي: **مح فا**، و**مح**$_1$ **فا مح**$_2$ **فض**، و**مح فا فض**، و**مح فض**.

4. 4. 1. 2 إدماج العناصر

لا يكفي، لوصف وحدة لغوية مثل الجملة، أن نحدد حينا البنيات التي تنظم عناصرها، وحينا آخر الاختيارات التي تنتقيها من الأنساق الأنموذجية؛ بل علينا، علاوة على ذلك، أن نستكشف السيرورات التي تعبر من خلالها هذه البنيات عن تلك الاختيارات[3].

فلعل ظهور العنصر **فض** في الجمل (7. ج) و(7. د) و(7. ه) يمكن أن يفسر بناء على اختيارها السمة [متعدية]، لأن بنية الجملة لا تخلو من هذا العنصر إلا إذا كانت، كالجملة (7. ب)، تختار السمة [لازمة].

---

[1] - نترجم بالكلمة العربية " **تَقَطُّع** " المصطلح الأجنبي " discontinuity ". ونستعمل، في وصف المكونات المتقطعة، مثل العنصر **مح** في هذا المثال، القرائن العددية ($_1$، $_2$ ...). ينظر الفقرة [§ 4. 4. 1. 6] بعده، والإحالات هناك.

[2] - (هيدلسطون 1966: 65).

[3] - (هنريسي 1966: 78).

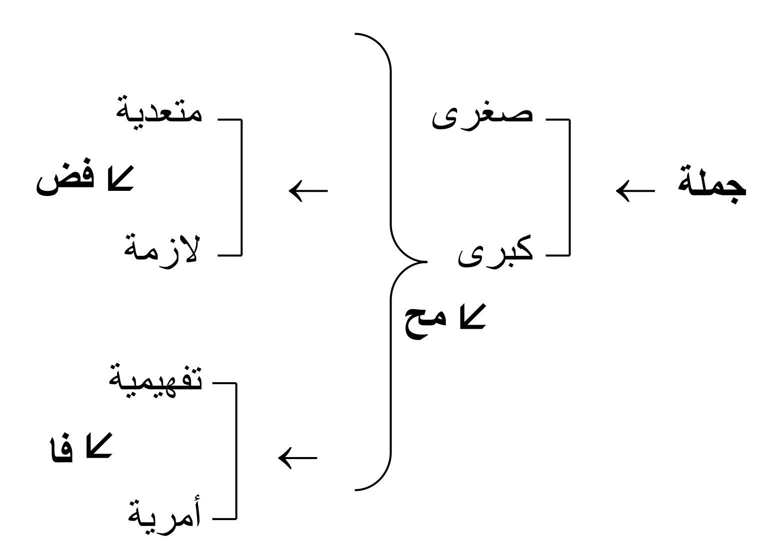
وبالمماثل؛ يجوز أن يفسر ظهور العنصر **فا** في بنيات الجمل (7. ب) و(7. ج) و(7. د) في ارتباط مع اختيار السمة [تفهيمية]، لأن بنية الجملة لا تخلو من هذا العنصر إلا إذا كانت، كالجملة (7. ه)، تختار السمة [أمرية].

كما يمكن أن يفسر ظهور العنصر **مح** في الجمل (7. ب) و(7. ج) و(7. د)، بناء على اختيارها للسمة [كبرى]، لأن بنية الجملة لا تخلو من هذا العنصر إلا إذا كانت تختار، كالجملة (7. أ)، السمة [صغرى].

وإذا كانت بنيات جميع الجمل [الصغرى] تحتوي على العنصر **مح**، وبنيات جميع الجمل [التفهيمية] تحتوي على العنصر **فا**، وبنيات جميع الجمل [المتعدية] تحتوي على العنصر **فض**؛ فإن ذلك يعني بكل بساطة أن حضور العناصر **مح** و**فا** و**فض** في البنية أحد المظاهر التراكبية التي تحقق تلك الاختيارات الأنموذجية[1].

4. 4. 1. 3 أوصاف التحقيق

نستطيع أن نعبر عن أوصاف التحقيق التي تدمج عناصر البنية نتيجة لاختيار سمة من الشبكة عبر كتابة رمز العنصر المدمج في الشبكة الأنساقية نفسها، تحت السمة المحققة، وبعد السهم المائل الذي يرمز إلى علاقة التحقيق " ↙ "[2]، مثلما في الخطاطة التالية:



الخطاطة (4 - 7) إغناء الشبكة الأنساقية بأوصاف التحقيق

وقد نحتاج، في حالات أكثر تعقيدا، أن نصوغ أوصاف التحقيق في معزل عن الشبكات الأنساقية. ونستطيع آنذاك أن نستعمل جدولا نخصص في إحدى خانتيه السمة المحققة، وفي الأخرى العنصر المدمج من أجل تحقيقها[3]، كالجدول التالي:

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 65).

[2] - (هاليداي 1964: 24). وينظر أيضا (هنريسي 1966: 78).

[3] - (هيدلسطون 1965 - ب: 231).

التحقيق	السمة
مح	(1) [كبرى]
فا	(2) [تفهيمية]
فض	(3) [متعدية]

الخطاطة (4 - 8) أوصاف التحقيق

ويفترض هيدلسطون أن الوصف الذي يحقق سمة يجب أن يطبق قبل جميع أوصاف تحقيق سمات الأنساق التي تشكل هذه السمة شرط دخولها[1]. ففي الخطاطة (8)؛ لا يطبق الوصف (2) الذي يدمج العنصر **فا**، تحقيقا لاختيار السمة [تفهيمية]؛ إلا بعد الوصف (1) الذي يدمج العنصر **مح**، تحقيقا للسمة [كبرى]؛ لأن السمة [كبرى] تشكل، كما نرى في شبكة الخطاطة (7)، شرط دخول النسق [تفهيمية] / [أمرية]. فلا يمكن، بكلمات أخرى، اختيار السمة [تفهيمية] دون المرور بالسمة [كبرى]. وهذا يعني، من وجهة نظر الاشتقاق البنيوي، أن العنصر **مح** يكون حاضرا في البنية الجملية، حينما يدمج فيها العنصر **فا**.

4. 4. 1. 4 الترتيب

تحتوي البنية التي تتكون بعد تطبيق وصف تحقيق عبارة الانتقاء [كبرى: تفهيمية] على عنصرين لا يحتل أي منهما موقعا في التركيب: **مح** و**فا**. ومن المؤكد أن بين هذين العنصرين علاقة تراكبية تجمعهما في البنية. غير أن هذه العلاقة ليست هي علاقة التوالي، لأنهما ما زالا لما يرتبا بعد، بل هي علاقة أكثر تجريدا تربط بين عناصر البنية، قبل أن ترتب تتابعيا الواحد تلو الآخر. وهي التي تسمى: علاقة " النظام "[2].

ويمكننا أن نكتب هذه البنية الوظيفية غير المرتبة، إذا رمزنا لعلاقة النظام بنقطة فوق السطر: " · "، على النحو التالي: **مح · فا**[3]. وهذا ما يوضحه جدول الخطاطة (9) بعده، حيث أضفنا خانة تصف المرحلة التي يبلغها اشتقاق بنية الجملة:

---

[1] - (هيدلسطون 1966 - أ: 65).

[2] - نستعمل الكلمة " **نظام** " في مقابل " order "، والكلمة " **توالي** " في مقابل " sequence ". وينظر من أجل التمييز بين هذين المفهومين (بالمر 1964).

[3] - (هاليداي 1965: 30).

السمة	التحقيق	البنية
---	---	##
(1) [كبرى]	**مح**	# **مح** #
(2) [تفهيمية]	**فا**	# **مح · فا** #

الخطاطة (4 - 9) مراحل الاشتقاق البنيوي

وبما أن العنصرين **مح** و**فا** عنصران بنيويان يظهران في التحقيق النهائي، ولا يحتل كل واحد منهما مكانا خاصا في التركيب؛ فليست البنية **مح · فا** سوى بنية " جزئية " ما زالت تحتاج إلى مزيد من التخصيص؛ لأن البنية لا تعد محددة تماما إلا إذا كانت جميع عناصرها مرتبة باعتبار بعضها البعض[1].

وبإمكان وصف التحقيق الذي يدمج عنصرا يحتل في البنية موقعا واحدا دائما أن يخصص، عند هيدلسطون، آليا الترتيب الوارد لهذا العنصر[2]. فيجوز، إن افترضنا أن العنصر **فا** لا يرد في الجملة العربية إلا بعد العنصر **مح**، أن يحدد وصف تحقيق السمة [تفهيمية] نفسه – وهو وصف التحقيق الذي يدمج العنصر **فا** - الرتبة التي يحتلها هذا العنصر باعتبار العنصر **مح**؛ ويخصص، من ثمة، الموقع الذي يحتله هذان العنصران باعتبار بعضهما البعض.

ويشترط، بطبيعة الأمر، في وصف التحقيق الذي يرتب عنصرا بالنسبة إلى عنصر آخر، أن لا يطبق إلا بعد الوصف الذي يدمج العنصر الأخير[3]. فيجب، في حالتنا هاته مثلا، أن يكون العنصر **مح** حاضرا داخل البنية سلفا، قبل أن يمكن للعنصر **فا** أن يرتب باعتباره.

ونقدر أن نستعمل، من أجل التعبير عن علاقة التوالي، خطين متصلين فوق السطر: " ^ "، كما يلي: **مح ^ فا**[4]. كما يمكن أن نصطلح، لتبسيط كتابة البنيات، على عدم استعمال هذا الرمز، إلا حين يكون ضروريا للتمثيل، فنعيد كتابة هذه البنية بالشكل التالي: **مح فا**[5].

ويوضح جدول الخطاطة (10) أدناه المراحل التي يمر بها الاشتقاق البنيوي حتى ترتيب العنصرين **مح** و**فا**:

---

[1] - (هنريسي 1966: 89).

[2] - (هيدلسطون 1966 - أ: 69).

[3] - نفسه.

[4] - (هاليداي 1965: 30).

[5] - نفسه. وهذا في واقع الأمر ما كان نفعله حتى الآن. فالبنية **مح فا** ترادف، وفقا لهذين الاصطلاح، البنية **مح ^ فا**. وهذه البنية نفسها ما هي إلا اختصار للبنية # ^ **مح** ^ **فا** ^ #.

السمة	التحقيق	البنية
---	---	#ˆ...ˆ#
(1) [كبرى]	**مح**	#ˆ **مح** ˆ#
(2) [تفهيمية]	(i) **فا**	#ˆ **مح** · **فا** ˆ#
	(ii) **مح** ˆ **فا**	#ˆ **مح** ˆ **فا** ˆ#

الخطاطة (4 - 10) مراحل الاشتقاق البنيوي

ويمكن لأوصاف التحقيق أن ترتب عنصرا من بنية باعتبار أي عنصر بنيوي آخر، أو باعتبار الموقع الأول في التركيب، أو الموقع الأخير فيه[1]. ونقدر في هذين النوعين الأخيرين من أوصاف الترتيب أن نستعمل، كما سنرى في [§4. 4. 1. 8]، رمز التوالي " ˆ "، في ارتباط مع رمز حد الجملة " # "، كما يلي: " # ˆ... "، و" ...ˆ # ".

وحاصل الأمر أن أوصاف تحقيق عبارة الانتقاء [كبرى: تفهيمية] تكفي لاشتقاق البنية **مح فا** (= #ˆ **مح** ˆ **فا** ˆ#)، وهي البنية التي يسندها النحو لجملة، مثل الجملة "*ذَهبتْ هِندٌ* " (= 7. ب). فهذه الأوصاف تدمج العنصر **مح** الذي تمثله المجموعة الفعلية "*ذَهبتْ* "، والعنصر **فا** الذي تمثله المجموعة الاسمية " *هِندٌ* "؛ كما ترتب كل عنصر منهما في مكانه المناسب. إن البنية **مح فا**، بتلخيص، بنية تامة التحديد، ولا يلزمها مزيد من التخصيص.

4. 4. 1. 5 طريقة اشتغال التحقيق البنيوي

ينطلق اشتقاق الجملة ، في المثال السابق، من البنية الصفرية # #، ليصل إلى بينة محددة بشكل كامل: #ˆ **مح** ˆ **فا** ˆ#. وكما تبين الخطاطة (10)؛ تمر هذه البنية، قبل أن يكتمل تحديدها، بثلاثة تعديلات:

- من # # إلى #ˆ **مح** ˆ#، بواسطة تطبيق الوصف (1)؛
- من #ˆ **مح** ˆ# إلى #ˆ **مح** · **فا** ˆ#، بواسطة الوصف (2. i)؛
- من #ˆ **مح** · **فا** ˆ# إلى #ˆ **مح** ˆ **فا** ˆ#، بواسطة الوصف (2. ii).

وتمثل كل عملية من هذه العمليات، في واقع الأمر، تحولا يطبق على عضو من مجموعة **م**[1]، هي مجموعة البنيات، لينتج عن تطبيقه عضو آخر من هذه المجموعة نفسها: أي بنية أخرى، وإن كانت أكثر تحديدا. إلا أن هذه التحولات إنما تطبق نتيجة

[1] - (هيدلسطون 1966: 69)، (هنريسي 1966: 89).

لاستيفاء شروط موضوعة على مجموعة أخرى م^2 من الكيانات اللغوية هي مجموعة السمات. فالوصف (1)، مثلا، يطبق نتيجة لاستيفاء شرط محدد، هو اختيار السمة [كبرى]؛ كما يطبق الوصفان (2. i) و(2. ii) نتيجة لاستيفاء شرط آخر، وهو اختيار السمة [تفهيمية].

4. 4. 1. 6 التَقَطُّع

لا تستطيع أوصاف التحقيق أن تدمج عنصرا بنيويا معينا، وتحدد الرتبة التي يحتلها داخل التركيب فقط؛ بل يمكنها، علاوة على ذلك، أن تقطع أحد العناصر إلى أجزاء منفصلة يتوسط بينها عنصر آخر[1] .

فالعنصر **مح** يكون عادة مكونا متصلا ترد عناصره الواحد تلو الآخر. ولكن، حين تختار السمة [مقاربة] مثلا، كما في الجملة " *كادَ محمدٌ يكتبُ الدرس* " (= 7. ج)، يصبح هذا العنصر مكونا " متقطعا "؛ حيث تجزأ المجموعة الفعلية التي تمثل هذا العنصر (:"*كادَ ... يكتبُ* ")، إلى جزءين يرد الأول (: "*كادَ* ") قبل العنصر الفاعل (: "محمدٌ ")، والآخر (: "*يَكتبُ* ") بعده.

ونستطيع، بناء عليه، أن نصوغ وصف تحقيق السمة [مقاربة] بالشكل الذي في الجدول التالي:

السمة	التحقيق	البنية
[كبرى]	**مح**	# **مح** #
[تفهيمية]	(i) **فا** (ii) **مح**^**فا**	# **مح** · **فا** # # **مح** ^ **فا** #
[مقاربة]	(i) **مح**$_1$·**مح**$_2$ (ii) **مح**$_1$^**فا**^**مح**$_2$	# **مح**$_1$ · **مح**$_2$^ **فا** # # **مح**$_1$^ **فا** ^**مح**$_2$ #

الخطاطة (4 - 11) أوصاف تقطيع العناصر

[1] - (هنريسي 1966: 89)، و(هيدلسطون 1966: 69).

4. 4. 1. 7 العنونة القسمية

يجب أن تحدد أوصاف التحقيق أقسام الألفاظ النحوية ـ المعجمية التي تكون الجملة. فعلى البنية المكتملة التحديد أن تخصص، بالنسبة إلى كل مكون من هذه المكونات، كلا من الوظيفة التي يؤديها، ومن القسم الذي ينتمي إليه[1].

ويرى هيدلسطون أن وصف التحقيق الذي يدمج عنصرا يمثله دائما في اللغة المدروسة قسم واحد من الألفاظ الصورية يستطيع أن يخصص هو نفسه آليا هذا القسم[2]. فوصف تحقيق السمة [كبرى] مثلا يدمج العنصر **مح** في بنية الجملة. وبما أن الألفاظ النحوية ـ المعجمية التي تمثل هذا العنصر تنتمي دائما إلى قسم المجموعة الفعلية، يمكن أن ندرج ضمن أوصاف تحقيق هذه السمة، زيادة على الوصف الذي يخصص العنونة الوظيفية ([كبرى] ↙ **مح**)، وصفا يخصص العنونة القسمية أيضا.

ويمكن، في هذه الحال، أن نكتب، في وصف التحقيق، رمز القسم (م ف) بعد نقطتين " : " تليان رمز الوظيفة (**مح**)، بالشكل التالي: ([كبرى] ↙ **مح** : م ف)[3]. كما يمكننا أن نصوغ وصف التحقيق في الجدول بنفس الطريقة:

السمة	**التحقيق**
[كبرى]	(i) **مح** (ii) **مح** : م ف

الخطاطة (4 - 12) العنونة القسمية

ولكن؛ إذا كانت ألفاظ تنتمي إلى أقسام متباينة، تستطيع أن تمثل عنصرا واحدا؛ فسوف يتعذر، في المقابل، أن ندرج العنونة القسمية ضمن أوصاف التحقيق التي تخصص العنونة الوظيفية. وفي هذه الحال، يفترض الباحث أن تكون السمة التي تتحقق بعنونة قسم اللفظ الصوري الممثل لعنصر بنيوي تفتقر إلى السمة التي تتحقق من خلال إدماج هذا العنصر[4].

فالعنصر **فض**، الذي يدمج في البنية نتيجة لاختيار السمة [متعدية]، يمكن أن تمثله ألفاظ تنضوي ضمن أقسام مختلفة، كما يظهر من الجملتين (8):

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 66).

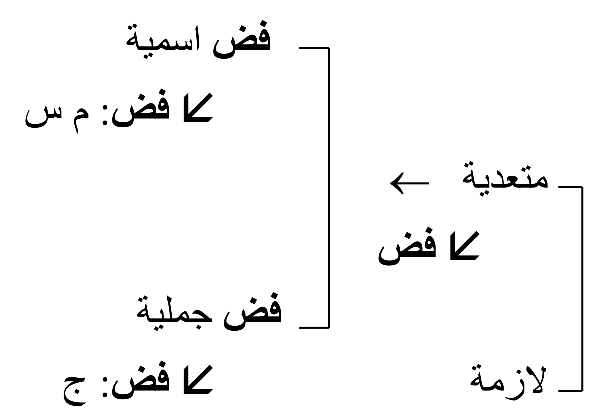
[2] - نفسه.

[3] - نفسه.

[4] - (هيدلسطون 1966: 66).

(8) أ – انتظر محمد الرسالة.
ب – انتظر محمد أن تذهب هند.

نلاحظ أن الوحدات اللغوية التي تستطيع أن تمثل العنصر **فض** قد تنتمي إلى قسم المجموعة الاسمية، نحو " *الرسالةَ* " في الجملة (8. أ)، أو قسم الجملة البسيطة " المفتقِرة "، نحو "*أنْ تذهبَ هندٌ* " في الجملة (8. ب). ولهذا؛ يمكن، تبعا لهيدلسطون، أن نفترض أن هناك نسقا [**فض** اسمية] / [**فض** جملية] تمثل السمة [متعدية] شرط دخوله، وتتكفل أوصاف تحقيقه بتخصيص العنونة القسمية للعنصر **فض**. وهذا التحليل مثبت في الخطاطة (13)[1]:



الخطاطة (4 - 13) العنونة القسمية للعنصر الفضلة

ولا شك أن الأوصاف التي تخصص قسم لفظ من مرتبة نتيجة لاختيار سمة من مرتبة عليا هي الأوصاف التي تمكن في واقع الأمر من اختيار سمات من الشبكة التي يشكل ذلك القسم شرط دخولها، وبالتالي من إجراء السلك التالي من الاختيار والتحقيق.

4. 4. 1. 8 التخصيصات والعناصر الدمى

لقد كان واضحا، حتى أثناء إنجاز هذه الأعمال الأولى، أن المعلومات التراكبية التي تشتق من الشبكات الأنساقية القائمة في مرتبة معينة تتجاوز بكثير تلك التي يجب أن يلجأ إليها بالفعل لرصد تَكَوُّنها من عناصر بنيوية مرتبة[2]. ولهذا؛ اقترح هيدلسطون نوعا من أوصاف التحقيق لا يدمج عنصرا في البنية، بل يسند " تخصيصا " إلى أحد العناصر البنيوية[3].

إن العناصر **مح** و**فا** و**فض** و**ملح** ما زالت، في عمل هيدلسطون، عناصر أولى في بنية الجملة. ولكن وصفا أشمل للدور التراكبي الذي يلعبه كل مكون من المكونات يجب،

---

[1] - نفسه.

[2] - (مارتن 1981: 57).

[3] - (هيدلسطون 1966 - ب: 66).

في رأيه، أن يتعرف ضمن هذه العناصر بعض التمييزات الدقيقة[1]. وهذا ما يظهر من المقارنة بين الجمل (9):

(9) أ – قد كتب محمدٌ الرسالةَ.
ب – قد كُتِبَت الرسالةُ.
ج – أُعطيت هندٌ هديةً.

إننا نسند مثلا إلى الجملتين (9. أ) و(9. ج) نفس البنية: **مح فا فض**. ونحن بذلك نتجاهل، في رأيه، كثيرا من مظاهر الاختلاف بين هاتين الجملتين. فالعنصر **فا** يدل في الجملة (9. أ) على " العامل "، بينما يدل في الجملة (9. ب) على " الهدف "، وفي الجملة (9. ج) على " المستفيد ".

ويقترح الباحث أن توصف هذه الاختلافات عبر " تخصيصات " تقترن، في الوصف البنيوي، برمز العنصر الأساس: **فا**؛ كما يلي: **فا**^عامل^، **فا**^مستفيد^، **فا**^هدف^...[2] فوفقا لهذا، علينا أن نسند إلى الجملة (9. أ) البنية **مح فا**^عامل^ **فض**، وإلى الجملة (9. ب) البنية **مح فا**^هدف^ **فض**، وإلى الجملة (9. ج) البنية **مح فا**^مستفيد^ **فض**.

وقد يبدو أن الفروق القائمة بين الجمل (9) ترجع، في مجملها، إلى اختلاف الاختيارات التي تقوم بها هذه الجمل من نسق **البناء**. فالجملة (9. أ) تختار [البناء للمعلوم]، في حين تختار الجملتان (9. ب) و(9. ج) [البناء للمجهول]؛ علما بأن هذه الاختيارات البنائية تتحقق أساسا من خلال العنصر **مح**، إذ تتغير صورة هذا العنصر بتغير الاختيار البنائي الوارد؛ فتمثله المجموعة الفعلية "*قَدْ كُتِبَ* " في الجملة (9. ب)، في مقابل المجموعة الفعلية "*قَدْ كَتَبَ* " في الجملة (9. أ).

ومع ذلك؛ لا نستطيع، بدون هذه التخصيصات، أن نميز بنيويا بين الجملتين (10) مثلا، حيث لا تكفي صورة المحمول للتعبير عن التقابل:

(10) أ – أُعطيت الهديةُ.
ب – أُعطيت هندٌ.

إن نفس الوحدة الصورية تمثل العنصر **مح** في المثالين. وهي المجموعة الفعلية "*أُعْطِيَتْ* ". غير أننا نبقى نقدر، باستعمال التخصيصات، على رصد الفرق بين البنية **مح فا**^مستفيد^ التي نسندها إلى الجملة (10. ب)، والبنية **مح فا**^هدف^ التي تسندها إلى الجملة (10. أ).

---

[1] - نفسه.

[2] - نفسه. وينظر كذلك (مارتن 1981: 57).

ويذهب الباحث إلى أن هذه التخصيصات (عامل، هدف، مستفيد...) تدمج، في التمثيل البنيوي، بواسطة أوصاف التحقيق، شأنها في ذلك شأن عناوين العناصر الأساس[1]. ويشترط طبعا في كل وصف تحقيق يُلحِق تخصيصا بعنصر أن لا يطبق إلا بعد أن يدمج وصف سابق هذا العنصر[2].

ويستعمل هيدلسطون، زيادة على العناصر الأساس في بنية الجملة، والتي هي **مح** و**فا** و**فض** و**ملح**، عنصرا " دمية " (" Δ ")، لا لشيء إلا لكي يحمل التخصيصات التي مازالت تنتظر أثناء الاشتقاق أن تسند إلى أحد العناصر الأساس[3].

فأحيانا؛ يسند وصف التحقيق تخصيصا إلى عنصر حدد بشكل تام، كالعنصر **فا** في المثال السابق. إلا أن الأمر قد يكون، أحيانا أخرى، أكثر تعقيدا. لننظر، تبعا لهيدلسطون وهنريسي، إلى المظاهر النحوية المتعلقة بالتعبير عن المعنى القطبي مثلا. إن نسق **القطبية** يتشكل من السمتين [موجبة] و[منفية]. والسمة الأولى، كما بينا في [§ 3. 3. 1]، هي السمة المحايدة في النسق. وباعتبارها كذلك، فهي، في رأي هنريسي، لا تحتاج إلى أي تحقيق خاص. أما السمة المقابلة: السمة [منفية]، فهي الاختيار الموسوم. ولذلك، ينبغي أن يتم التعبير عن اختيارها " بشكل ملموس " داخل تركيب الجملة.

كيف تتحقق السمة [منفية]؟ يلاحظ هيدلسطون وهنريسي أن التعبير عن المعنى القطبي يمكن، في واقع الأمر، أن يتم عبر عناصر مختلفة في الجملة: عبر العنصر **مح** "*لَمْ يَكْتُبْ* " في المثال (11. أ)، أو عبر العنصر **ملح** "*بِلا مالٍ* " في المثال (11. ب)[4]:

(11) أ – لم يكتب محمد الدرس.

ب – سافر محمد إلى فاس بلا مال.

ويقترح هنريسي، لكي نتعرف في البنية العنصر الذي يتضمن التعبير عن معنى " النّفْي "، أن نسند إليه التخصيص: " منفي "[5]؛ فنخول للجملة (11. أ) مثلا البنية **مح**منفي **فا فض**، وللجملة (11. ب) البنية **مح فا ملح ملح**منفي.

ولوصف هذا التقابل، قد نفترض تمثيلا أنموذجيا مثل الذي في الخطاطة (14)[6]:

---

[1] - (هيدلسطون 1966: 66). وهذه العملية ترتبط، كما رأينا في [§ 3. 4]، بمدى لطف التحليل على المحور التراكبي. ينظر بهذا الصدد (مارتن 1981: 57).

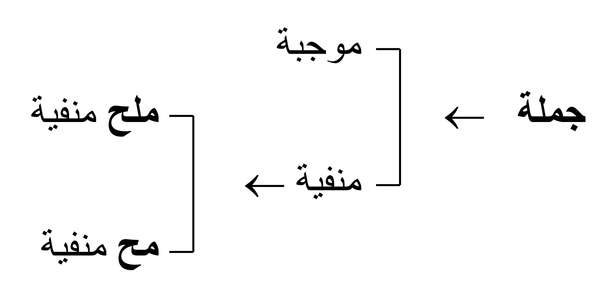
[2] - نفسه، ص. 65.

[3] - نفسه، ص. 68. وينظر أيضا (هنريسي 1966: 89) و(مارتن 1981: 57). ووفقا لهذا التصور، فإن البنية التامة التحديد هي البنية التي تشتمل على جميع العناصر البنيوية مرتبة بالشكل الملائم، والتي لا تحتوي على أي عنصر دمية. (هنريسي 1966: 89).

[4] - (هنريسي 1966: 76). ويمكن للعنصر فا أيضا أن يتضمن التعبير عن اختيار القطبية [منفية]، كما في قولنا "*لارجلَ في الدار* ". وينظر في هذا الخصوص [§ 3. 5. 2]، وخاصة التعليق على المثال (21. ب).

[5] - نفسه، ص. 77.

[6] - نفسه.



الخطاطة (4 - 14) نسق القطبية بدون أوصاف التحقيق

والآن؛ يمكن لوصف تحقيق السمة [منفية] أن يدمج العنصر الدمية **Δ**، والتخصيص " منفي "؛ وأن يسند هذا التخصيص إلى ذلك العنصر، لتتكون البنية **Δ**منفي. وبعد ذلك، على إثر الاختيار من النسق الألطف [**مح** منفية] [**ملح** منفية]؛ تزداد هذه البنية تحديدا من خلال " امتزاج " العنصر **Δ**منفي بالعنصر **مح**، إن وقع الاختيار على السمة الأولى؛ وبالعنصر **ملح**، إن وقع على السمة الأخيرة[1].

ويستعمل الخطُّ المائل (" / ") لتمثيل العلاقة التي " تمتزج " من خلالها عناصر البنية بعضها ببعض[2]. وتبعا لهذا الاصطلاح؛ سوف نحصل، إذا ما تم اختيار السمة [**مح** منفية] على البنية **مح/Δ**منفي؛ وإذا ما تم اختيار السمة [**ملح** منفية]، على البنية **ملح/Δ**منفي.

ولا تعد البنيات مخصصة بشكل كامل، إلا إن كانت لا تحتوي على أي عنصر دمية. فالبنية التامة التحديد، طبقا لهذا التعريف، ينبغي أن تتكون من العناصر الأساس فقط. ولهذا؛ يجب أن يحذف العنصر الدمية من البنية (**مح/Δ**منفي، **ملح/Δ**منفي...) قبل أن يصل الاشتقاق البنيوي إلى مرحلته النهائية؛ وسوف يبقى التخصيص، مع ذلك، مقترنا بالعنصر المناسب: **مح**منفي أو **ملح**منفي. والخطاطة التالية توضح هذا التحليل[3]:

---

[1] - نفسه، ص. 89 - 90. ونستعمل الكلمة العربية " **امتزاج** " في مقابل المصطلح الأجنبي " conflation ".

[2] - (هاليداي 1969: 142).

[3] - نفسه.

السمة	التحقيق	البنية
---	---	# #
[كبرى]	**مح**	# **مح** #
[تفهيمية]	(i) **فا** (ii) **مح** ˆ **فا**	# **مح** · **فا** # # **مح** ˆ **فا** #
[منفية]	(i) Δ (ii) Δمنفي	# **مح** ˆ **فا** · Δ # # **مح** ˆ **فا** · Δمنفي #
[**مح** منفية] ---	**مح**/Δمنفي ---	# **مح** / Δمنفي ˆ **فا** # # **مح**منفي ˆ **فا** #

الخطاطة (4 - 15) مراحل تخصيص العنصر الدمية

ويلعب العنصر الدمية دورا مهما، إضافة إلى ذلك، في معالجة بعض خصائص الجمل [الاستفهامية : الجزئية][1]، مثل الجمل (12):

(12) أ - ماذا كتب محمد أمس؟
ب – متى كتب محمد الدرس؟
ج – من كتب الدرس؟

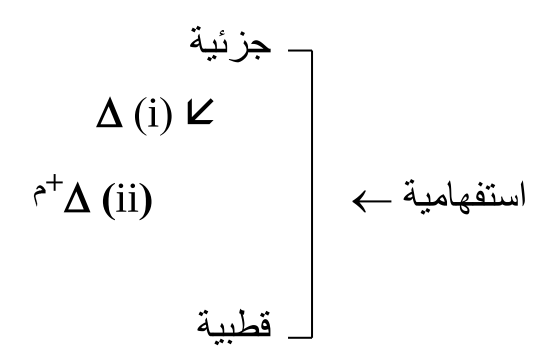
إن اختيار الوجه [الاستفهامي : الجزئي] يتحقق عبر تخصيص أحد عناصر بنية الجملة باعتباره لفظا " ميميا ". ويمكن لهذا العنصر أن يكون العنصر **فض**، مثل "*مَاذَا* " في الجملة (12. أ)، أو العنصر **ملح**، مثل "*مَتى* " في الجملة (12. ب)، الخ... وريثما يحدد وصف لاحق، أي مرتبط بسمة ألطف، العنصرَ الذي يسند إليه هذا التخصيص؛ يجب أن يدمج العنصر الدمية Δ، ويخول له التخصيص " +م "[2].

وتوضح الخطاطة (16) الطريقة التي تتم بها هذه العملية:

---

[1] - (هيدلسطون 1965 – ب: 231).

[2] - (هيدلسطون 1966: 68 – 69).

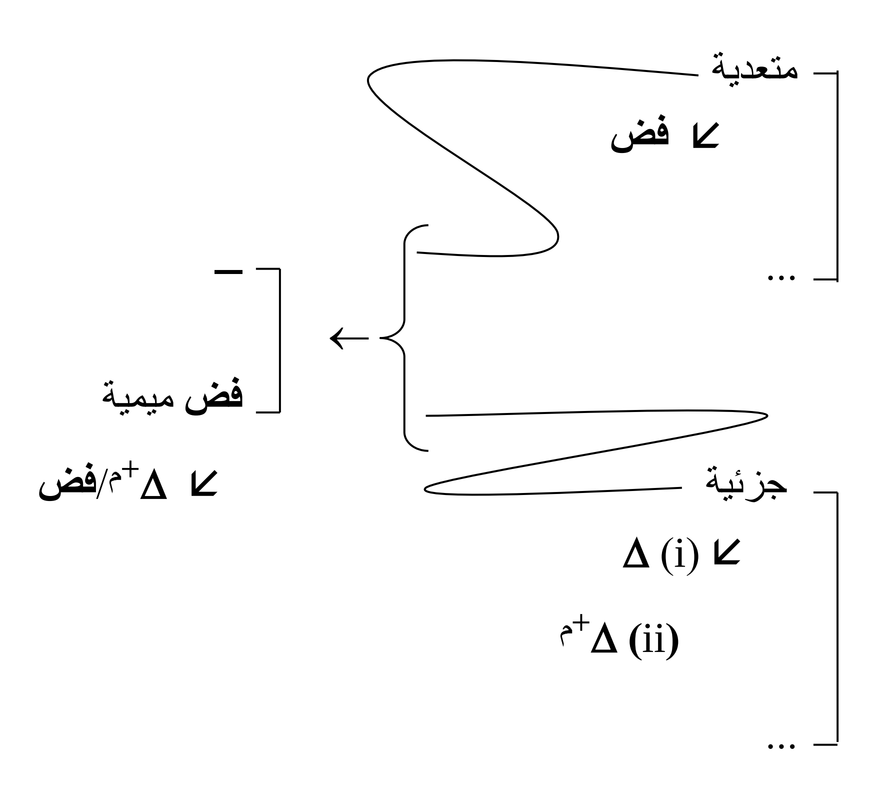


الخطاطة (4 - 16) إدماج العنصر الدمية في الجمل الاستفهامية

تمثل الوحدة النحوية " *مَاذَا* " في الجملة (12. أ)، وفقا لهذا التحليل، عنصرين اثنين: العنصر **فض**، والعنصر $\Delta^{+م}$. فهذه الجملة تبدي، في مرحلة من الاشتقاق، البنية **فض/**$\Delta^{+م}$ **مح ملح**، حيث يمثل اسم الاستفهام، مثلما يظهر من الخطاطة (18) بعده، العنصر " المركب ": **فض/**$\Delta^{+م}$؛ ثم يحذف بعد ذلك العنصر Δ، مما يجعل البنية تصبح هي **فض**$^{+م}$ **مح ملح.**

ويمكن أن يطبق الوصف الذي يمتزج من خلاله هذان العنصران في بنية الجملة نتيجة لاختيار سمة ألطف هي السمة [**فض** ميمية]، على اعتبار أن هذه السمة تشكل مع السمة المقابلة [**فض** غير ميمية] نسقا تختار منه الجمل التي هي، في نفس الوقت، جمل [استفهامية: جزئية]، لكي تكون البنية تحتوي على العنصر $\Delta^{+م}$؛ وجمل [متعدية]، لكي تكون تحتوي على العنصر **فض**.

وتبين الخطاطة (17) الطريقة التي يمكن أن نقارب من خلالها امتزاج هذين العنصرين أحدهما بالآخر:



الخطاطة (4 - 17) امتزاج العناصر

ويتقدم اللفظ الذي يدل على الوجه [الاستفهامي : الجزئي] بالضرورة على سائر الألفاظ الجملية الأخرى، مما يعني أن علينا أن نغني وصف تحقيق السمة [جزئية]، بعد إدماج العنصر الدمية وتخصيصه، بوصف يرتب هذا العنصر في الموقع الأول من التركيب[1]. ويمكننا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في [§ 4. 4. 1. 4]، أن نستعمل حد الجملة في صياغة هذا الوصف، كما يلي: ↙ # ^Δ+م .

ويوضح الجدول (18) طريقة اشتقاق بنية هذا النوع من الجمل:

1 - نفسه، ص. 69.

السمة	التحقيق	البنية
...	...	#···#
[متعدية]	**فض**	# **فض** ··· #
[ميمية]	Δ (i)	# **فض·Δ ...** #
	(ii) Δ+م	# **فض·Δ** +م ...#
	(iii) # ˆ Δ+م	# ˆΔ+م · **فض** ...#
[فض ميمية]	Δ+م / **فض**	# Δˆ+م / **فض** ...#
---	---	# ˆ **فض**+م ...#

الخطاطة (4 - 18) الفضلة الميمية

ومن هنا نستنتج أن أوصاف الامتزاج تمثل أحد الأنواع الأساس للتحقيق البنيوي؛ إذ بواسطتها ينصهر عنصر بنيوي – وهو العنصر الدمية أساسا - بعنصر بنيوي آخر، لكي " يمرر " له التخصيصات التي احتفظ بها طوال الاشتقاق[1].

4. 4. 2 التحقيق الشبكي

لنتوقف عند تحقيق نسق **البناء** من خلال فحص الجملتين:

(13) أ – كتب الولد الدرس.
ب – كُتب الدرسُ.

نلاحظ أن وصف تحقيق السمتين المشكلتين لنسق **البناء**: [مبنية للمعلوم] [مبنية للمجهول]؛ لا يجب أن يكتفي بإسناد التخصيص " + عامل "، " – عامل " إلى العنصر **فا**: "*الولد* " في الجملة (13. أ)، و"*الدرسُ* " في الجملة (13. ب)؛ بل ينبغي، مثلما لاحظنا في [§ 2. 2. 2] و[§ 3. 5. 2]، أن يتجاوز ذلك ليمس أيضا شكل المجموعة الفعلية التي تمثل العنصر **مح**. فهذه المجموعة في الجملة الأولى "*كَتَبَ* " تأخذ صورة " البناء الإيجابي "؛ بيد أنها تأخذ، في الجملة الأخيرة، صورة " البناء السلبي ": "*كُتِبَ* "[2].

---

[1] - (مارتن 1981: 57).

[2] - (هيدلسطون 1966: 68).

ونستطيع أن نستنتج من هذه المقاربة الأولية لنسق **البناء** أن الجمل تتصف بخاصيتين مترابطتين. ففي حالة اختيار الجملة للسمة [مبنية للمعلوم]: (1) يكون العنصر الفاعل هو **فا**عامل، و(2) تنتقي المجموعة الفعلية التي تمثل العنصر **مح** السمة [إيجابية]؛ وفي حالة اختيار الجملة للسمة [مبنية للمجهول]: (1) يكون العنصر الفاعل هو **فا**هدف، أو **فا**مستفيد، و(2) تنتقي المجموعة الفعلية التي تمثل العنصر **مح** السمة [سلبية].

ويمكننا أن نمثل لهذا النوع من التحقيق عبر كتابة السمة التي يتم اختيارها بصفة قبلية بعد فاصلة تلي العنونة القسمية، كما يلي: " **مح**: م ف، إيجابية " أو " **مح**: م ف، سلبية "[1].

إن وصف التحقيق، بعبارة أخرى، " يقيد " اختيار المجموعة الفعلية التي تمثل العنصر **مح** من نسق **البناء** القائم في مرتبة المجموعة: [بناء إيجابي] [بناء سلبي]، بشكل يقصي إمكان اختيار إحدى هاتين السمتين لفائدة السمة الأخرى[2].

وتشكل، عند هنريسي، هذه العمليات التحقيقية التي تنتقى فيها سمة من مرتبة، بصفة " مسبقة "، تعبيرا عن اختيار سمة أخرى في المرتبة الأعلى؛ نوعا آخر من التحول لا يطبق على بنية صفرية أو جزئية، ويعدلها لتصير أكثر تحديدا؛ بل يطبق على الأنساق والشبكات، ويقيدها ليهيئها لإجراء سلك تال من الاختيار والتحقيق. ولذلك؛ فهو يدعو هذا النوع من التحقيق: التحقيق الشبكي.

ويعتقد الباحث أن هذه التقييدات الشبكية يمكن أن تأخذ ثلاثة أشكال[3]:

- تقييد تطابق: وهو لا يترك أي أثر في الشبكة؛
- تقييد سمة: وتقصى بموجبه سمة من نسق؛
- تقييد نسق: ويقصي نسقا بكل سماته.

وجملة الأمر أن مفهوم التحقيق لا يحتوي فقط على الأوصاف التي تربط الأنساق بالبنيات، بل يشمل كذلك العلاقات التي تربط بين سمات تنتمي إلى مراتب متباينة. وهذا يعني أن اشتقاق الوحدات في المستوى النحوي عبارة عن عملية يتم فيها الانتقال من أنساق المراتب العليا إلى أنساق المراتب الدنيا عبر تكوين بنيات محددة في كل مرتبة على السلم[4].

---

[1] - نفسه.

[2] - (هنريسي 1966: 94).

[3] - نفسه.

[4] - (مارتن 1981: 57).

4. 4. 3 التحقيق النهائي

لا تتحقق بطبيعة الحال كل السمات تحققا بنيويا عبر إدماج عناصر البنية، وترتيبها، وتقطيعها، وعنونة قسمها؛ أو تحقيقا شبكيا عبر تقييد الاختيارات التي تجري في أسلاك تالية. فمنها ما يلقى، إذ يدل على اختياره ورود لفظ صوري معين، تحقيقا " نهائيا "[1]. ففي نهاية العملية؛ تحقق كل عبارة انتقاء عبر متوالية من الألفاظ النحوية ـ المعجمية التي تشكل " دخلا " للمستوى الصوتي / الحرفي.

لكن النحو لا يمكن أن يربط مباشرة بين عبارة الانتقاء، وبين المتوالية اللفظية التي تحققها نهائيا على المستوى الصوري؛ مادام الوصف النحوي لا يتوخى مجرد إسناد أوصاف بنيوية معطاة سلفا إلى مجموعة من الجمل؛ بل يعنى أساسا بالأثر الذي يتركه اختيار أي سمة يتم اختيارها على صعيد تكوين بنية الجملة. فعبارات الانتقاء لا تشير بنفسها مثلا إلى أن جميع الجمل [التفهيمية] تحتوي على العنصر **فا**، فيما تخلو منه جميع الجمل [الأمرية]؛ أو إلى أن العنصر **فض** يظهر في بنيات الجمل [المتعدية]، وليس في في بنيات الجمل [اللازمة]... نحن نحتاج إذن، بين عبارة الانتقاء والتركيب النحوي – المعجمي النهائي؛ إلى حالة وسطى، تلقى فيها السمات بمجرد اختيارها، تحقيقا " بنيويا " ما[2]. ولذلك؛ لا ينبغي أن يربط النحو الطبيعي مباشرة بين الانتظام الأنموذجي الذي هو عبارة الانتقاء، وبين التحقق النهائي بواسطة الألفاظ الصورية، ما دام هذا الربط لا يمكن أن يتم إلا إذا توسطهما التحقيق البنيوي والتحقيق الشبكي[3].

وبما أن المعادلة البنيوية التي تخصص العناصر **مح** و**فا** و**فض** و**ملح**، تتولد عن اختيار سمات من شبكة مرتبة الجملة؛ فهي تقف عند هذه المرتبة ولا تتجاوزها للمرتبة الأدنى التي هي المجموعة؛ لأن اشتقاق المعادلات المخصصة لبنيات الوحدات في هذه المرتبة يظل رهينا بإجراء اختيار خاص من شبكة هذه المرتبة، ثم تحقيق هذا الاختيار في شكل معادلة بنيوية معينة. يجب، بكلمات أخرى، أن يطبق سلك آخر من الاختيار والتحقيق، والسلك الذي يليه، وهكذا دواليك، إلى أن تتولد المتوالية الصورية التي تحققها بالفعل انتظامات المستوى الصوتي / الخطي.

وواضح من هذا العرض أن وصف التحقيق يتطلب العديد من الخطوات. فمثلا؛ علينا، بعد أن نصف البنية **مح** ^ **فا** باعتبارها تحقيقا لعبارة الانتقاء [كبرى: تفهيمية]؛ أن نبين، كيف تتحقق هذه البنية نفسها. وهذه الخطوة التالية قد تمس القسم وحده، أو كلا من القسم والتوالي. ففي حالة الجملة "*قَدْ ذَهبتْ هندٌ* " مثلا (= 7. أ)؛ تتحقق البنية **مح** ^ **فا** عبر (عضو من) قسم المجموعة الفعلية، وهو "*قَدْ ذَهبتْ* "؛ وبعده على التوالي (عضو من) قسم المجموعة الاسمية، وهو " *هندٌ* ". وهذه الخطوة، في حقيقة الأمر، تأخذنا إلى

---

[1] - (هنريسي 1966: 94).

[2] - نفسه : 78.

[3] - نفسه، ص. 77 – 78.

المرتبة التالية على السلم: مرتبة المجموعة. ثم ينبغي أن يستمر وصف التحقيق، بعد ذلك، عبر بنية المجموعة، وأقسام الكلمات، الخ[1].

وغني عن الذكر أن السمات لا تتحقق كلها تحققا بنيويا. والواقع أن سمات وحدات المرتبة الدنيا لا يمكنها مبدئيا أن تتحقق كذلك؛ لأن هذه الوحدات التي هي الصريفات لا تملك أصلا أي بنية. علينا، حين نصل إلى مرتبة الصريفة، أن نبحث إذن عن التحقيق في المستوى الصوتي / الحرفي، وليس في المستوى النحوي[2].

إن النحو منظم عبر مكونين يسند أحدهما السمات إلى الوحدات اللغوية، فيما يحقق الآخر هذه السمات. غير أن هذا لا يعني أن مكون إسناد السمات يطبق بأجمعه قبل مكون التحقيق؛ بقدر ما يعني أن الأوصاف النحوية منظمة عبر " أسلاك "؛ إذ تسند شبكة المرتبة العليا، والتي هي الجملة، مجموعة من السمات إلى الوحدات اللسانية التي تنتمي إلى هذه المرتبة، قبل أن يثير اختيار هذه السمات أوصاف التحقيق التي تولد بنية مكونية موافقة لكل عبارة انتقاء. وهذا التمثيل للبنية المكونية مخصص بشكل غني جدا، لأنه يحدد، من جهة، الوحدات التي تتكون منها الجملة؛ ويضع لها، من جهة أخرى، عناوين تحدد بالنسبة إلى كل وحدة منها القسم الذي تنتمي إليه، والوظيفة التي تؤديها. ثم يطبق على كل مكون من المكونات التي تتولد عن اشتقاق الجملة، وهي المجموعات والمركبات، سلك لاحق من إسناد السمات. وهذه السمات تثير كذلك أوصاف تحقيق تولد بنية مكونية على المرتبة السفلى مباشرة في هرمية الجملة، وهكذا دواليك حتى تصل عملية الاشتقاق إلى أبسط المكونات[3].

وتأسيسا عليه؛ سوف تحتوي سيرورة التحقيق في نحو توليدي كامل على:

(1) اختيار سمات الجمل.
(2) تكوين بنيات الجمل.
(3) تكوين شبكات مقيدة للمجموعات.
(4) اختيار سمات المجموعات.
(5) تكوين شبكات مقيدة للكلمات.
(6) اختيار سمات الكلمات.
(7) تكوين بنيات الكلمات
(8) البحث في المعجم عن الصريفات المناسبة لتمثيل عناصر الكلمات[4].

---

[1] - (هيدلسطون 1965 - أ: 43).

[2] - نفسه، ص. 43 – 44.

[3] - (هيدلسطون 1966: 64).

[4] - (هنريسي 1966: 80).

ويلخص الجدول التالي، حسب هنريسي، القول في أنواع التحقيق[1]:

نوع التحقيق	المحقَّق	نوع العملية	اسم العملية	الموضوعات الخاضعة للعملية	الناتج النهائي
1 – بنيوي	سمة	تحول	تعديل	بنية جزئية	بنية
2 – شبكي	عنصر بنية	تحول	تقييد	شبكة	شبكة مقيدة
3 - نهائي	عنصر بنية	انتقاء	بحث	معجم	لفظ صوري

الخطاطة (4 - 19) أنواع التحقيق

[1] - نفسه.

5 الجملة تمثلا: التعدية

إذا تأملنا الإمكانات التي تضعها اللغة العربية رهن إشارة مستعمليها في مرتبة الجملة، فسوف نجد أن قدرا هاما منها يدخل في ما يسمى عادة: " التعدية "؛ إذ غالبا ما نعبر في هذه المرتبة، حين نتكلم أو نكتب، عن " حدث " ما، ومشاركين فيه، وظروف أو ملابسات تم في إطارها، الخ ...[1] لننطلق من الجملة (1):

(1) كتب محمد درس التاريخ في القسم أمس.

نرى أن هذه الجملة وحدة لسانية تتكون، أساسا، من حدث: *"كَتَبَ "*، ومن مشاركَيْن فيه "محمدٌ " و"*درسَ التاريخِ* "، ومن ملابستين أنجز في إطارهما: *" في القسمِ "* و"*أَمْسِ* ". وتعكس الخطاطة (1) هذا التحليل:

كتب	*محمد*	*درس التاريخ*	*في القسم*	*أمس*
حدث	**مشارك**	**مشارك**	**ملابسة**	**ملابسة**

الخطاطة (5 - 1) عناصر بنية التعدية

1.5 مفهوم التعدية في النموذج النسقي – الوظيفي

خلافا لما قد يوحي به اختيار مصطلح " التعدية "؛ لا يقف الفضاء الدلالي الذي يشمله هذا المفهوم، في النموذج النسقي - الوظيفي، عند التمييز الكلاسيكي بين الأفعال اللازمة التي تأخذ فاعلا فقط، والأفعال المتعدية التي تأخذ مفعولا أيضا؛ بقدر ما يعنى باستكشاف المظاهر العميقة للعلاقات القائمة بين الأفعال وبين العناصر الاسمية والحرفية والظرفية التي ترد معها داخل جملة واحدة[2].

والواقع أن هذا النموذج لا يركز على مظاهر الأفعال باعتبارها مقولات تركيبية إطلاقا؛ بل على أنماط " الحدث " أو " الواقعة " التي تدل عليها الجملة، معطيا هذا المفهوم معنى شديد التعميم[3]. فيمكن أن يكون الحدث عملا أو حالة أو حادثة أو علاقة، كما يمكن للمشاركين أن يكونوا أشخاصا أو حيوانات أو أشياء أو تجريدات، وللملابسات أن تكون زمانية أو مكانية أو سببية أو غيرها[4].

---

[1] - (بيري 1975: 149).
[2] - (بوتلير 1985: 164 - 165).
[3] - نفسه.
[4] - (بيري 1975: 149-150).

5. 1. 1 المشارك الفعلي والمشارك اللازم

إن التوجهات الدلالية لمقاربة النموذج النسقي لتتضح كل الوضوح من خلال التمييز يضعه بين المشاركين اللازمين الذين يقتضيهم الحدث في حد ذاته، وبين المشاركين الفعليين الذين يعبر عنهم في البنية اللفظية للجملة بالفعل. فكل حدث يمكن أن يخصص، في هذه المقاربة، من خلال المشاركين الذين يرتبطون به لزوما، على الرغم من أن بعض هؤلاء المشاركين يمكن أن لا يظهر في التعبير اللفظي[1]. لنفحص الجمل (2) مثلا:

(2) أ – رمى الطفلُ الجنديَّ بالحجرِ.
ب – رمى الطفلُ الجنديَّ.
ج – رمى الطفلُ بالحجرِ.

يقتضي حدث الرمي ثلاثة مشاركين: كائنا يرمي، وآخر يُرمى، وثالثا يُرمى به. وهؤلاء المشاركون حاضرون فعلا بأجمعهم في الجملة الأولى (2. أ). ولكننا نلاحظ، في الجملتين الأخيرتين، أن هنالك مشاركا " ضمنيا " لا يظهر في التركيب: "*الجندي* " في الجملة (2. ج)، و"*الحجر* " في الجملة (2. ب). إن هذا المشارك، بعبارة أخرى، مشارك لازم، إلا أنه ليس مشاركا فعليا.

والحق أن التحليل التركيبي – " السطحي " على الأقل – لا يسعف في تناول وقائع التعدية. لنقارن بين الجمل (2) وبين الجملتين (3) أدناه:

(3) أ – رُمِي الجنديُ.
ب – رُمِي الحجرُ.

نرى أن هاتين الجملتين تملكان بنية تركيبية واحدة (**مجموعة فعلية + مجموعة اسمية**). ولكن، من الواضح أنهما تختلفان من حيث الدور الذي يلعبه المشارك الفعلي الوحيد. فهو في الجملة (3. أ) الكائن الذي يُرمى: *" الجندي "*، وفي الجملة (3. ب) الكائن الذي يُرمى به: "*الحجر* ".

وتملك الجملتان (4)، في المقابل، بنيتين مختلفتين في المستوى اللفظي: (**مجموعة فعلية + مجموعة اسمية + مجموعة اسمية / مجموعة فعلية + مجموعة اسمية + مركب حرفي**)، على الرغم من أنهما تملكان تحليلا واحدا في أفق التعدية. فكل جملة منهما تعبر عن مشاركَيْن اثنين: المشارك الذي يرمي "*الطفل* "، و المشارك الذي يرمى به: "*الحجر* ".

---

[1] - (هاليداي 1970: 150-151). وينظر أيضا (بوتلير 1985: 165).

(4) أ – رمى الطفلُ الحجرَ.
ب – رمى الطفلُ بالحجرِ.

5. 1. 2 التعدية والوظيفة التمثلية

لا جرم أن هناك عدة تشابهات بين المقاربة الكلاسيكية لظاهرة التعدية وبين التصور النسقي الوظيفي، ربما أكثر من التصورات الأخرى التي نجدها لدى مختلف تيارات اللسانيات المعاصرة. غير أن مقاربة النموذج النسقي تمتاز باقتراحها لهذا الجزء الأساس من النسق اللساني عموما ومن نحو الجملة على وجه الخصوص، مقاربة شاملة تندرج في إطار نظرية أعم للسان الطبيعي، في ارتباط مع الوظائف التي يؤديها في حياة الإنسان الاجتماعي.

فهاليداي يؤكد أن تصورنا الأقوى للعالم هو الذي يمثله بوصفه تسلسلا لمجموعة من " مجريات الأحداث "، أي من الأفعال و الحالات والمشاعر والحوادث وما إلى ذلك. وهاته الأحداث تشكل دخلا يشتغل عليه النسق الدلالي، قبل أن يعبر عنها من خلال النحو الجملي[1].

والتعدية، في نظر هاليداي، هي المظهر التمثلي من نحو الجملة، أي الجانب الذي يعبر عن وظيفة الجملة في التمثيل لانتظامات التجربة الإنسانية. وهو يرى أن إحدى الخصائص الأساس التي تتميز بها اللغات الطبيعية تتمثل في أنها تمكن الكائنات البشرية من أن تُكَوِّن صورة عن الواقع المعيش، وتعطي معنى لما يجري حولها وداخلها. والجملة هي الوحدة اللسانية المركزية من هذا المنظور، لأنها الوحدة النحوية ـ المعجمية التي تتكفل بالتمثيل للأحداث[2].

إن الجملة تملك، إضافة إلى معانيها العديدة والمتباينة، وظيفة نحوية أخرى تعبر عن المظهر التمثلي أو " التصوري " للمعنى. وهذا الجانب هو ما يمثله نسق التعدية في النظام الشامل للسان الطبيعي؛ ما دام النسقَ الذي يعكس مختلف أنماط الأحداث المخصصة من قبل اللغة، والبنيات التي يعبر عنها بواسطتها[3].

والإطار الدلالي الأساس للتمثيل للأحداث، في رأي الباحث، بسيط جدا. فالحدث يمكن أن يتكون من ثلاثة مكونات تشكل، عنده، الإطار المرجعي الذي يعتمده النظام اللغوي من أجل التعبير عن تمثلنا للعالم الخارجي، وعالم شعورنا الباطني. وهي: (1) الحدث نفسه، (2) المشاركون في الحدث، (3) الملابسات المرتبطة بالحدث[4].

---

[1] - (هاليداي 2004: 170).

[2] - (هاليداي 1985: 101).

[3] - نفسه.

[4] - (هاليداي 2004: 175). لنتخيل، تبعا لهاليداي، أننا في الهواء الطلق، وأن ثمة أمرا ما يحصل فوق رؤوسنا: طيور تحلق في السماء مثلا. فهاته الظاهرة تبقى، من الناحية الإدراكية، كلا لا يتجزأ. لكننا، حين نتكلم عنها، نحللها إلى شكل دلالي، أي إلى إطار مفهومي نستطيع أن نعبر عنه في اللغة العربية بقولنا: "*تحلق الطيور في السماء* "، وفي اللغة الفرنسية بقولنا: " les oiseaux volent dans le ciel " (حرفيا: الطيور + تطير + في + السماء). وهذه الطريقة ليست، خلافا لما قد نعتقد، الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنتظم من خلالها هذه القطعة من التجربة الإنسانية. فقد كان من الممكن أن تأخذ شكلا دلاليا مغايرا تماما، كأن نقول:

ويتم التعبير عادة عن الأحداث بواسطة المجموعات الفعلية، وعن المشاركين بواسطة المجموعات الاسمية، وعن الملابسات بواسطة المركبات الظرفية والحرفية[1]. والباحث يذهب إلى أن هذا التقسيم الثلاثي: الحدث، المشاركون، والملابسات؛ هو العامل الأساس الذي يكمن، في واقع الأمر، وراء التمييز النحوي بين أقسام الكلمات: الفعل والاسم وما ليس بفعل ولا اسم، أي حرف أو ظرف[2]. والخطاطتان التاليتان توضحان ذلك:

نمط العنصر	**التحقيق النموذجي**
(1) حدث	مجموعة فعلية
(2) مشارك	مجموعة اسمية
(2) ملابسة	مركب ظرفي أو حرفي

الخطاطة (5 - 2) عناصر التعدية وتحقيقاتها النموذجية

كتب	محمد	*درس التاريخ*	*في القسم*	*أمس*
حدث	**مشارك**	**مشارك**	**ملابسة**	**ملابسة**
مجموعة فعلية	مجموعة اسمية	مجموعة اسمية	مركب حرفي	مركب ظرفي

الخطاطة (5 - 3) الجملة بوصفها حدثا ومشاركين وملابسات

وإذا كانت مفاهيم الحدث والمشاركين والملابسات مقولات دلالية تفسر بالشكل الأعم كيف تتمثل الكائنات البشرية ظواهر العالم الحقيقي؛ فإننا، حين نصل إلى تأويل نحو الجملة، لا نقدر أن نستعمل هذه المفاهيم كما هي، لأنها من التعميم بحيث لا يمكنها أن تفسر كثيرا من الظواهر الجزئية. فسوف نحتاج حينئذ إلى أن نتعرف وظائف أخص يمكنها أن تختلف وفقا لنمط الحدث الذي نعبر عنه[3].

" il vole " (حرفيا: هو + يطير)؛ كما نقول: " il pleut " في اللغة الفرنسية، و" it rains " في اللغة الإنجليزية (حرفيا: هو + يمطر)، دون أن نحلل حدث المطر إلى مكونات. ولكن العديد من اللغات تعبر عن أحداث المناخ هذه بشكل مختلف كل الاختلاف. فهناك لغات تعبر تبعا لهاليداي عن ظاهرة المطر بعبارة مثل: " تسكب السماء الماء ". وفي اللغة العربية نقول: "*أمطرت السماء الناس* "، فنحلل هذا الحدث إلى العناصر "*أمطرت* " و"*السماء* " و"*الناس* ". وحتى في اللغة الفرنسية والانجليزية ومثيلاتهما، قليلة في واقع الأمر هي الأحداث التي تبقى، مثل أحداث المناخ، دون تحليل. فنموذجيا، تحلل الأحداث إلى الحدث نفسه والمشاركين والملابسات.

[1] - (هاليداي 1970: 149).

[2] - (هاليداي 2004: 177).

[3] - (هاليداي 1985: 102).

5. 2 الأنماط الأساس للأحداث والمشاركين

تنقسم الجمل، في النموذج النسقي - الوظيفي، باعتبار نمط الحدث الذي تدل عليه إلى عدة أقسام أهمها الجمل ذات الأحداث " الفيزيائية " أو المادية، مثل الجمل (5)؛ والجمل ذات الأحداث " القلبية " أو الذهنية، مثل الجمل (6)؛ والجمل ذات الأحداث العلاقية، مثل الجمل (7)[1]:

(5) أ – قام خالد.
ب – نبح الكلب.
ج – فتحت الريح الباب.

(6) أ – عرف زيد الخبر.
ب – شعر المريض بالألم.
ج – ظن زيد أن عمرا مريض.

(7) أ – محمد كاتب.
ب – الله ربنا.
ج – الكأس فوق الطاولة.

يظهر من فحص هذه الجمل أن الأحداث المادية تضم أحداث الفعل والعمل، والأحداث الذهنية تحتوي على أحداث التفكير والإحساس والإدراك، بيد أن الأحداث العلاقية تشمل الأحداث الدالة على الوجود.

5. 2. 1 الجمل المادية

ينطلق هاليداي في مقاربته لظاهرة التعدية من مفهوم " الفاعل الدلالي " أو " الفاعل المنطقي ". وهو الدور المسند إلى الكائن الذي يفعل الحدث، والذي نصطلح على تسميته " العامل "[2]. والخطاطة التالية تبين ورود العامل مع الحدث:

قام	*خالد*
حدث	**عامل**

نبح	*الكلب*
حدث	**عامل**

الخطاطة (5 - 4) العامل والحدث في بنية التعدية

[1] - (هاليداي 2004: 171). ونستعمل الكلمة " **مادية** " لترجمة " material "، و" **ذهنية** " لترجمة " mental "، و" **علاقية** " لترجمة " relational ".

[2] - (هاليداي 2004: 179). ولا شك أن المصطلح العربي المناسب لتعيين هذا المفهوم هو " الفاعل ". ولكن هذا المصطلح يستعمل عادة للدلالة على الفاعل " النحوي "، في مقابل المصطلح الأجنبي " subject ". ولذلك نستعمل الكلمة العربية " **عامل** " لترجمة المصطلح " actor " الذي نجده عند هاليداي. وقد تطرقنا لهذا المفهوم بإيجاز في [§ 1. 11. 4]، وسوف نرجع إلى مفهوم الفاعل في الفقرة [§ 6. 3. 2] بعده.

ويشير الباحث إلى أن النظرة الكلاسيكية للتعدية تقوم على فكرتين أساسيتين: (1) أن كل حدث يرتبط لزوما بعامل، و(2) أن هناك مجموعة محددة من الأحداث فقط تستطيع أن تأخذ، بالإضافة إلى العامل، مشاركا آخر. وهو يطلق على هذا المشارك الذي يتعدى الحدث العامل ليصل إليه اسم: " الهدف "[1]. لنتأمل المثالين التاليين:

(8) أ- قامَ زيدٌ.
ب – ضَرَبَ زيدٌ عمراً.

إن التحليل التقليدي يركز على أن العامل "*زيدٌ* " ينجز، في كلتا الجملتين، حدثا ما. والفرق يكمن في أن حدث القيام، في الجملة (8. أ)، يبقى منحصرا فيه؛ بيد أن حدث الضرب، في الجملة (8. ب)، يتعداه ليشمل مشاركا آخر: " *عمراً* ". وهذا المشارك يؤدي وظيفة الهدف، لأنه المشارك الذي يتجه الحدث إليه. وبهذه الطريقة، يمكن لمفهوم العامل أن يستعمل في تأويل كل من الجمل اللازمة والجمل المتعدية. ف"*زيدٌ* " يؤدي وظيفة واحدة في هاتين الجملتين: وظيفة العامل. إنه يبقى، أيا كان الأمر، يفعل فعلا ما[2]. والخطاطة التالية توضح ورود الهدف مع كل من الحدث والعامل:

كتب	*محمد*	*الدرس*
حدث	**عامل**	**هدف**

ضرب	*زيد*	*عمرا*
حدث	**عامل**	**هدف**

الخطاطة (5 - 5) وظيفة الهدف

ويعتقد الباحث أن هذا التحليل ينبني، إلى حد ما، على أن العامل يأخذ في اللغات الهند-أوروبية التي تناولها النحو الكلاسيكي، والتي توسم فيها الأسماء، كما في اللغة العربية، بالإعراب؛ يأخذ إعراب الرفع في الجمل اللازمة والجمل المتعدية، بينما يأخذ الهدف الإعراب " المائل "، أي نموذجيا إعراب " النصب ". فهذا يبين (1) أن العامل يؤدي وظيفة واحدة في كلا النوعين، و(2) أن هذه الوظيفة تبقى متميزة نسقيا عن الوظيفة الأخرى: وظيفة الهدف[3].

وهو يذهب إلى أن هذه الافتراضات تملك نوعا من المصداقية، ولكن في حدود معينة. فهناك، حقا، العديد من الجمل التي يمكن أن تؤول بهذه الطريقة، أي باعتبارها تتكون لزوما من عامل، واختياريا من هدف. وهذه الفصيلة من الجمل هي الجمل المادية التي هي جمل الفعل. فهي تدل على أن ثمة كائنا يفعل فعلا ما؛ وأن هذا الفعل يستطيع، زيادة على ذلك، أن يصل إلى كائن آخر[4].

[1] - نفسه، ص. 181.
[2] - نفسه.
[3] - نفسه.
[4] - نفسه، ص. 181 - 182.

ومن أهم مميزات هذا النوع من الجمل، كما يتضح من الأمثلة (9) و(10)، أنها تمثل جوابا عاديا وطبيعيا عن السؤال " ماذا فعل ...؟ "[1].

(9) أ – ماذا فعل زيد؟
ب – قام.

(10) أ – ماذا فعل زيد لعمرو؟
ب – ضربه.

هذا، بطبيعة الأمر، إن انطلقنا من وجهة نظر العامل. فجملة مثل الجملة "*ضَرَبَ زيدٌ عمراً* " (= 8. ب)، من وجهة النظر الأخرى، التي هي وجهة نظر الهدف، ليست سيرورة عمل، بل هي سيرورة حدوث وحصول. ولذلك، يمكن للسؤال " ماذا حصل لعمرو؟ " أن يكون سؤالا طبيعيا أيضا. كما يمكن، إذا ما كان هناك إلى جانب العامل هدفٌ للحدث، أن تأخذ الجملة أحد الشكلين: البناء للمعلوم، نحو الجملة (8. ب)؛ أو البناء للمجهول، مثل الجملتين (11. أ) و(11. ب)[2]:

(11) أ – ضُرِبَ عمروٌ.
ب – ضُرِبَ عمروٌ من قِبَلِ زيدٍ.

والبناء للمعلوم، حيث تسند إلى العامل، "*زيدٌ* " في الجملة (8. ب)، وظيفة الفاعل (" النحوي ") هو الحد المحايد في هذا التقابل. أما البناء للمجهول؛ فهو يقتضي، زيادة على إسناد هذه الوظيفة إلى عنصر آخر، مثل الهدف "*عمروٌ* " في الجملتين (11. أ) و(11. ب)؛ استعمال مجموعة فعلية يأخذ فعلها الأساس صيغة البناء السلبي، كالفعل "*ضُرِبَ* " في هاتين الجملتين، في مقابل الفعل "*ضَرَبَ* " الذي نجده في الجملة (8. ب)، والذي يأخذ صيغة البناء الإيجابي[3].

ولا يرد العامل غالبا في الجمل المبنية للمجهول، كما في الجملة (11. أ). لكنه قد يظهر أحيانا، كما في الجملة (11. ب)، في شكل ملحق يتصدره حرف مركب، نحو "*من قِبَلِ* " و"*من لَدُنِ* "...[4]

ضَرَبَ	*زيد*	*عمرا*
حدث	**عامل**	**هدف**

ضُرِبَ	*عمرو*	*من قبل زيد*
حدث	**هدف**	**عامل**

الخطاطة (5 - 6) الجمل المبنية للمعلوم والجمل المبنية للمجهول

---

[1] - نفسه، ص. 104.

[2] - نفسه. وينظر في خصوص أنساق البناء (بيري 1975: 153-161).

[3] - (يونغ 1980: 158).

[4] - (هاليداي 1985: 151 - 152). وينظر أيضا (بيري 1975: 159).

وكما يمكن للعامل، في البناء للمجهول مثلا، أن يبقى مشاركا ضمنيا، كذلك الحال مع الهدف. فيجوز لنا أن نقول مثلا: "*محمدٌ لا يَكْتُبُ* "، دون أن نعبر في اللفظ عن الهدف، أي عن الكائن المكتوب، على الرغم من أن هذا الحدث يقتضي ذلك المشارك لزوما[1].

ويمكن أن لا يكون للهدف وجود قبل إنجاز الحدث، كما في بناء دار أو كتابة رسالة أو وضع استدلال وما إلى ذلك. ومن هنا؛ نستطيع أن نميز بين نوعين من الجمل المادية: النوع " فعل ب... "، أو النوع التحويلي، مثل الجملة (8. ب)؛ والنوع " أنشأ "، أو النوع الإبداعي[2]، كما في الجملتين التاليتين:

(12) أ- بنى زيدٌ الدارَ.
ب - بُنِيَت الدارُ.

ويتميز النوع الأخير بأنه يستعصي على رائز السؤال " ماذا فعل؟ "، إذ من الصعب أن نتصور الجملة (12 .أ) مثلا جوابا عن السؤال " ماذا فعل زيد للدار؟ "[3]. لكن المشارك الذي يمثل نتيجة لتنفيذ الحدث يظل يعد هدفا، كما يبقى أمام هذا القسم من الجمل إمكان الاختيار بين البناء للمعلوم، كما في الجملة (12. أ)؛ وبين البناء للمجهول، كما في الجملة (12. ب)[4].

ويمكننا أن نقسم الجمل المادية إلى أعمال يشارك فيها عامل عاقل، وحوادث يكون العامل فيها مجرد " قوة " طبيعية أو اصطناعية[5]. ويزكي ذلك، مثلما يتبين من المقارنة بين الجملتين (13) والجملتين (14)، السلوك المختلف لهذين القسمين حيال معنى البناء:

(13) أ – فَتَح اللص الباب.
ب – فُتِحَت الباب من قبل اللص.

(14) أ – فَتَحت الريح الباب.
ب - * فُتِحت الباب من قبل الريح.

ولا يجب أن تكون الأحداث المادية بالضرورة أحداثا فيزيائية مشخصة. فيمكنها أن تكون أفعالا مجردة كذلك[6]:

(15) أ – استقال الرئيس.
ب- حل الرئيس البرلمان.

---

[1] - (بيري 1975: 158). ولا يظهر الهدف أيضا في الجملة (2. ج) "*رمى الطفلُ الحجرَ* " على الرغم من أن المقارنة مع الجملتين (2. أ) "*رمى الطفل الجنديَّ بالحجرِ* "، و(2. ب) "*رمى الطفل الجنديَّ* " تبين أن ثمة هدفا ضمنيا هو "*الجندي* ".

[2] - (هاليداي 2004: 184). ونستعمل الكلمتين العربيتين "**تحويلي**" و"**إبداعي**" لترجمة " transformative " و" creative " على التوالي.

[3] - (هاليداي 1970: 147).

[4] - (هاليداي 1985: 104).

[5] - (هاليداي 1970: 148). وينظر أيضا (بيري 1975: 151).

[6] - (هاليداي 1985: 104-105).

استقال	*الرئيس*
حدث	**عامل**

حل	*الرئيس*	*البرلمان*
حدث	**عامل**	**هدف**

الخطاطة (5 - 7) الجمل المادية ذات الأحداث المجردة

غير أن هذه الجمل تظل تعالج نحويا باعتبارها أنواعا من الفعل، والأسئلة المناسبة تبقى من شكل " ماذا فعل الرئيس؟ " و" ماذا فعل الرئيس للبرلمان؟"[1].

ولكن، لا ينبغي أن ننسى أننا لا نتحدث دائما عن الأفعال المشخصة أو المجردة، بل نتكلم أيضا عن أحداث عابرة أخرى نفكر فيها، أو نحس بها، عما قالته هند لزيد، ما هو خير أو شر، هنا أو هناك، لي أو لك، الخ... وفي هذه الجمل، ليس لمفهوم العامل أو الهدف أي معنى. علينا، إذن، لنتفهم أحداثا كهذه، أن نوسع تصورنا لمفهوم الحدث نفسه، ونلاحظ أن نحو اللغة يمكن أن يتضمن أكثر من نمط للأحداث، وأن الوظائف التي يؤديها المشاركون يمكنها أن تختلف باختلاف النمط الوارد للحدث[2].

5. 2. 2 الجمل الذهنية

لا شك أن التحليل إلى العامل والهدف، مع نجاحه في معالجة الكثير من الحالات الدالة، فإن تطبيقه على حالات أخرى يصبح مفتعلا واصطناعيا إلى حد ما، كما هو الأمر في الزوج الجملي التالي:

(16) أ - أَحَبَّتْ هندٌ الهديةَ.
ب - أَعْجَبَتِ الهديةُ هنداً.

فمن العسير أن نعد، في الجملة (16. ب) مثلا، "*الهديةُ* " عاملا يفعل فعلا ما، و" *هنداً* " هدفا يقع عليه هذا الفعل[3].

ومن الواضح أن هاتين الجملتين مرتبطتان بشكل وثيق. وقد نعتقد أن لهذا الارتباط علاقة بالبناء للمعلوم أو للمجهول، كما في التحليل التالي:

---

[1] - نفسه.

[2] - نفسه.

[3] - (هاليداي 1970: 153).

أحبت	*هند*	*الهدية*
حدث	**عامل**	**هدف**
ضَرَب	*زيد*	*عمرا*

أعجبت	*الهدية*	*هندا*
حدث	**هدف**	**عامل**
ضُرِب	*عمرو*	*من قبل زيد*

الخطاطة (5 - 8) تأويل الفعلين " أحب " و" أعجب " باعتبار نسق البناء

فهذا يوحي بأن الجملة (16. ب) تحقق لشكل دلالي كان يمكن أن تحققه الجملة " **أُحِبَّت الهديةُ من قبل هندٍ* "، لو كانت هذه الجملة موجودة بالفعل. ولكن هذا التحليل، فيما يظهر، ليس هو التحليل المناسب. فالجملة "*أُعْجِبَتْ هندٌ بالهديةِ* "، في المقابل، ذات درجة عليا من المقبولية، ومألوفة جدا في الاستعمال[1].

يجب علينا، إذن، أن نتخلى، في هذه النقطة، عن استعمال مفهومي العامل والهدف، ونسلم بأن هناك جملا تقتضي تأويلا وظيفيا مختلفا عن الجمل المادية. ولهذا؛ يدعونا هاليداي إلى أن نجمع، في خطوة أولى، تحت عنوان عام، هو الجمل " الذهنية "، كل الجمل الدالة على الإحساس والتفكير والإدراك؛ وننظر، بعد ذلك، إذا ما كانت هذه المقولة تظهر خصائص نحوية مميزة أخرى.

فلا شك أن الجمل الدالة على الأحداث المادية والجمل الدالة على الأحداث الذهنية مختلفة في المعنى. ولكن هذا ليس كافيا لنجعل منها مقولات نحوية متباينة، لأن هناك طرقا مختلفة لتصنيف الوحدات النحوية على أسس دلالية صرف. بيد أن التساؤل الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا الآن هو: ما هي من بين المظاهر الدلالية تلك التي تملك انعكاسات نسقية على المستوى النحوي؟ وهنا؛ يلاحظ هاليداي أن مقولة " الجمل ذات الأحداث الذهنية " مقولة متميزة نحويا عن الجمل ذات الأحداث المادية بالنظر إلى معايير محددة[2].

ويعتمد الباحث في هذا التمييز عدة روائز؛ منها، كما بينا من قبل، أن الأحداث الذهنية يمكن أن يعبر عنها بجمل تملك " اتجاهين "، مثل الجملتين (16)؛ ومنها أيضا أن هذه الجمل لا تقبل أن تكون جوابا عن السؤال "*ماذا فعل؟* ". وبالإضافة إلى ذلك؛ يكون المشارك الأول في الأحداث الذهنية، والذي نصطلح على تسميته: " المعاني "، " *هند* " في هاتين الجملتين، شخصا حيا عاقلا دائما. أما العنصر الأساس الآخر في الجملة، العنصر الذي يخضع للحدث: "*الهدية* "؛ فخصائصه مختلفة تماما، لأن ما يمكن أن يمثله في الجملة ليس محصورا في أي مقولة دلالية أو نحوية محددة، فيمكنه أن يكون " شيئا " من الأشياء، كما يمكنه أن يكون " واقعة " برمتها[3].

---

[1] - (هاليداي 1985: 107).

[2] - نفسه، ص. 107 - 108.

[3] - نفسه، ص. 109 - 111. ونستعمل الكلمة " **معاني** " في مقابل المصطلح " senser "، والكلمة " **واقعة** " في مقابل " fact ".

في الجمل المادية؛ يكون كل مشارك شيئا، أي ظاهرة من تجربتنا، بما في ذلك تجربتنا الفعلية أو خيالنا: كيان ما (شخص، حيوان، جماد، مؤسسة، تجريد...)، أو حدث ما (عمل، حالة، حادثة، خاصية، علاقة). وهذه كلها يمكنها أن تشكل موضوع الوعي في الجمل الذهنية. فنستطيع أن نقول: "*أحبت هندٌ الهديةَ* " و"*يعرف زيدٌ المدينةَ* "، حيث الهدية والمدينة ونحوها أشياء يمكن أن ترد في الجمل المادية أيضا[1]. لننظر الآن إلى الجملتين (17):

(17) أ – أحبت هندٌ أَنْ تزورَها فاطمةٌ.
ب – يعرف زيدٌ أَنَّ هنداً مريضةٌ.

إن المشارك الثاني: "*أَنْ تزورَها فاطمةٌ* " في الجملة (17. أ)، و" *أَنَّ هنداً مريضةٌ* " في الجملة (17. ب)، وهو المشارك الذي يسميه هاليداي: الظاهرة، ليس في هذه الأمثلة شيئا، لكنه واقعة. والواقعة لا تظهر في الجمل المادية. فلا يمكنها أن تفعل شيئا، كما لا يمكن أن يفعل بها أي شيء[2].

أحبت	*هند*	*الهدية*
حدث	**معاني**	**ظاهرة**

أعجبت	*الهدية*	*هندا*
حدث	**ظاهرة**	**معاني**

يعرف	*زيد*	*المدينة*
حدث	**معاني**	**ظاهرة**

يعرف	*زيد*	*أن هندا مريضة*
حدث	**معاني**	**ظاهرة**

الخطاطة (5 - 9) الجمل الذهنية

5. 2. 3 الجمل العلاقية

إذا كانت الأحداث المادية هي أحداث الفعل، والأحداث الذهنية هي أحداث الشعور؛ فإن المقولة الأساس الثالثة: مقولة الأحداث العلاقية، تشمل جميع الأحداث الدالة على الوجود[3].

وتنقسم الجمل العلاقية إلى جمل "ملابساتية"، مثل الجملة (18. ب)، وجمل " غير ملابساتية" مثل الجملة (18. أ)[4]:

---

[1] - نفسه، ص. 108 - 109.

[2] - نفسه، ص. 109. نترجم المصطلح الأجنبي " phenomenon " باستعمال الكلمة العربية " **ظاهرة** ".

[3] - نفسه، ص. 112.

[4] - نفسه.

(18) أ – زيدٌ شجاعٌ.
ب – زيدٌ في الدارِ.

ففي الجمل العلاقية غير الملابساتية تسند خاصية أو صفة تلعب دور النِّسْبَة إلى كائن ما يلعب دور المُتَحَمِّل[1].

زيد	*شجاع*
متحمل	**نسبة**

الخطاطة (5 - 10) المتحمل والنسبة

أما في الجمل العلاقية الملابساتية، فتظهر فيها بدلا عن النسبة ملابسة محددة[2]. وهي، في الجملة (18. ب)، الملابسة المكانية "*في الدارِ* ".

وتنقسم الجمل العلاقية في الوقت نفسه إلى جمل معادِلَة مثل الجملة (18)، وتخويلية مثل الجملتين (19):

(19) أ – زيدٌ الشجاعُ.
ب – زيدٌ الَّذي في الدارِ.

فالجمل المعادلة تتميز بأنها تدل على علاقة تعريفية أو تحديدية لا نجدها في الجمل التخويلية. والبنية التي تناسب هذا النوع من الجمل تتكون بالتالي من وظيفتي المعرَّف والمعرِّف[3].

زيد	*الشجاع*
مُعرَّف	**مُعرِّف**

الخطاطة (5 -11) الجمل المعادلة

---

[1] - نفسه، ص. 114. نستعمل الكلمة " **مُتَحَمِّل** " في مقابل " carrier "، و" **نِسْبَة** " في مقابل " attribute ".

[2] - نفسه، ص. 119. ونستعمل " **ملابساتية** " في مقابل " circumstantial ". وسوف نتطرق في الفقرة [§ 5. 4] بعده لأهم أنواع " الظروف " أو الملابسات.

[3] - نفسه، ص. 115. ونستعمل الكلمة " **مُعادِلَة** " لترجمة " equative "، و" **تخويلية** " لترجمة " ascriptive "، و" **مُعَرَّف** " لترجمة " identified "، و" **مُعَرِّف** " لترجمة " identifier ".

5. 3 المستفيد والمدى

تمثل الأدوار التي ذكرناها إلى حد الآن المشاركين الذين يتدخلون مباشرة في الحدث. وهذه هي العناصر التي ترتبط نحويا بالفعل دون توسط الحرف. ولكن الجملة يمكن أن تحتوي على أنواع أخرى من المشاركين الذين لا يتدخلون في الحدث إلا عبر طريقة غير مباشرة. ويشمل هذه الأنواع من المشاركين المائلين، في النموذج النسقي – الوظيفي، مفهومان اثنان: المستفيد والمدى[1].

5. 3. 1 المستفيد

المستفيد هو المشارك الذي يستفيد سلبا أو إيجابا من حصول الحدث. ويمكن أن يكون متلقيا، نحو "*محمدا* " في الجملة (20. أ)، أي الكائن الذي تمنح له " الأغراض " أو " الحاجيات "؛ أو زبونا، مثل "*للتلميذ* " في الجملة (20. ب)، أي الكائن الذي ينجز الحدث باعتباره " خِدْمة " تسدى إليه[2]:

(20) أ – أعطى المعلمُ محمداً كتاباً.
ب – شرح المعلمُ الدرسَ للتلميذِ.

أعطى	*المعلم*	*محمدا*	*كتابا*
حدث	**عامل**	**مستفيد: متلقي**	**هدف**

شرح	*المعلم*	*الدرس*	*للتلميذ*
حدث	**عامل**	**هدف**	**مستفيد: زبون**

الخطاطة (5 - 12) وظيفة المستفيد: الزبون والمتلقي

5. 3. 2 المدى

يخصص المدى المجال الذي يتناوله الحدث[3]، كما في الجمل (21):

(21) أ – يلعب الأطفالُ الكرةَ.
ب – يعزف محمدٌ العودَ.
ج – ضرب الأميرُ اللصَّ سوطاً.

---

[1] - نفسه، ص. 130 - 131. ونستخدم الكلمة " **مَدى** " في مقابل " range ".

[2] - نفسه، ص. 132. ونستعمل الكلمة " **متلقي** " في مقابل " recipient "، والكلمة " **زبون** " لترجمة المصطلح " client ".

[3] - نفسه، ص. 134.

ويمكن أن لا يكون المدى كائنا متميزا، بل اسما آخر للحدث فقط[1]. وفي هذه الحال؛ يمكنه أن يدل على نوع الحدث، كما في الجملة (22. أ)؛ أو عدده، كما في الجملة (22. ب):

(22) أ – ضرب الأميرُ اللصَّ ضرباً شديداً.
ب – ضرب الأميرُ اللصَّ ضَرْبَتَيْنِ.

يلعب	*الأطفال*	*الكرة*
حدث	**عامل**	**مدى: كائن**

ضرب	*الأمير*	*اللص*	*ضربا شديدا*
حدث	**عامل**	**هدف**	**مدى: حدث: نوع**

ضرب	*الأمير*	*اللص*	*ضربتين*
حدث	**عامل**	**هدف**	**مدى: حدث: عدد**

الخطاطة (5 - 13) وظيفة المدى

4.5 الملابسات

يمثل المشاركون الكائنات التي تتدخل بصفة مباشرة، مثل العامل والهدف، أو غير مباشرة، مثل المستفيد والمدى، في إنجاز الحدث. أما الملابسات فتشكل الإطار التمثلي العام الذي يندرج ضمنه الحدث[2]. وهي تشمل عدة وظائف نعرض من بينها في هذه العجالة إلى وظائف الحد والمحل والحال والعلة[3].

---

[1] - نفسه، ص. 140.

[2] - (هاليداي 1970: 149).

[3] - نستعمل الكلمة " **حَدّ** " لترجمة " extent "، و" **مَحَلّ** " لترجمة " location "، و" **حال** " لترجمة " manner "، و" **عِلَّة** " لترجمة " cause ".

5. 4. 1 الحد

يدل الحد على مقدار ما أنجز من الحدث[1]، نحو "*فَرْسَخاً* " و"*ساعَتَيْنِ* " في المثالين (23):

(23) أ – مشى زيدٌ فَرْسَخاً.
ب – مشى زيدٌ ساعتَيْنِ.

ويشبه الحد المدى. لكنه يتميز باستعمال ألفاظ خاصة تدل على المقادير، مثل الدقيقة والساعة في الزمان، والفرسخ والميل في المكان[2]. فيمكن للحد أن يكون زمانيا، كما في الجملة (23. أ)؛ أو مكانيا، كما في الجملة (23. ب). وهذا هو الحال، كما سنرى، مع وظيفة المحل أيضا.

مشى	*زيد*	*فرسخا*
حدث	**عامل**	**حد: مكان**

مشى	*زيد*	*ساعتين*
حدث	**عامل**	**حد: زمان**

الخطاطة (5 - 14) وظيفة الحد

5. 4. 2 المحل

يدل المحل على الإطار الزمكاني الذي ينجز فيه الحدث[3]، مثل "*في الدارِ* " و"*باكراً* " في المثالين (24):

(24) أ – جلس زيدٌ في الدارِ.
ب – استيقظ زيدٌ باكراً.

جلس	*زيد*	*في الدار*
حدث	**عامل**	**محل: مكان**

استيقظ	*زيد*	*باكرا*
حدث	**عامل**	**محل: زمان**

الخطاطة (5 - 15) وظيفة المحل

---

[1] - (هاليداي 1985: 137).

[2] - نفسه.

[3] - نفسه.

5. 4. 3 الحال

تشمل وظيفة الحال (1) الوسيلة، أي الأداة يتم بواسطتها إنجاز الحدث، نحو "*بالقلمِ* " في الجملة (25. أ)؛ و(2) الكيفية، أي الطريقة التي ينجز من خلالها الحدث[1]، نحو "*مسرعاً* " في الجملة (25. ب):

(25) أ – كتب الطفلُ بالقلمِ.
ب – دخل محمدٌ مسرعاً.

كتب	الطفل	بالقلم
حدث	**عامل**	**حال: وسيلة**

دخل	محمد	مسرعا
حدث	**عامل**	**حال: كيفية**

الخطاطة (5 - 16) وظيفة الحال

5. 4. 4 العلة

تضم العلة كلا من (1) السبب الذي يؤدي إلى الحدث، مثل "*بِفَضْلِ الحكمِ* " في الجملة (26. أ)؛ و(2) الغرض المقصود من إنجاز الحدث[2]، مثل "*احتراماً للزوارِ* " في الجملة (26. ب):

(26) أ – انتصر الفريقُ بِفَضْلِ الحكمِ.
ب – وقف محمدٌ احتراماً للزوارِ.

انتصر	الفريق	بفضل الحكم
حدث	**عامل**	**علة: سبب**

وقف	محمد	احتراما للزوار
حدث	**عامل**	**علة: غرض**

الخطاطة (5 - 17) وظيفة العلة

---

[1] - نفسه، ص. 139. ونستعمل " **وسيلة** " في مقابل " means "، و" **كيفية** " لترجمة " quality ".

[2] - نفسه، ص. 140. ونستخدم " **سبب** " لترجمة " reason "، و" **غرض** " لترجمة " purpose ".

6 الجملة تفاعلا: الوجه

ينبغي، في الدراسة النحوية، أن نتناول الجملة من حيث هي تمثيل يعبر بواسطته المتكلمون عن تصورهم الخاص لوقائع العالم الخارجي، والكائنات التي يشملها، إما من جهة مساهمتها في إنجاز هذه الوقائع، وإما باعتبارها تشكل الشروط أو الملابسات التي تنجز هذه الأحداث في إطارها.

غير أن الجملة تفاعل أيضا[1]. فمن خلال هذه الوحدة النحوية، يعبر المشاركون في الحدث التخاطبي، وعلى رأسهم المتكلم - الكاتب، والمخاطب - القارئ، عن الأدوار التواصلية التي يلعبونها في التفاعل اللساني، وكذا عن آرائهم أو مواقفهم مما يتحدثون عنه.

إن اللغة تشكل، دون شك، إحدى أبرز الوسائل التي تمكن الأفراد المنتمين إلى مجتمع معين من ممارسة التفاعل الاجتماعي. فهي تؤدي، بالموازاة مع وظيفتها التمثيلية، وظيفة تفاعلية كذلك: بواسطة اللغة نستطيع أن نتعامل مع الآخرين، أن نبرز ذواتنا، ونُكَوِّن هوياتنا، ونلبي رغباتنا ... وعبرها، نتمكن من إقامة العلاقات الاجتماعية، وصيانتها... ومن خلال وظيفتها التفاعلية، يستطيع أي منا أن يستعمل اللغة ليتدخل، كفرد مستقل، في حدث التخاطب، معبرا عن مواقفه وآرائه، محددا العلاقات التي تربط بينه، وبين المخاطب، ولاسيما الدور التواصلي الذي يتبناه، من إخبار، أو سؤال، الخ.

ولذلك؛ تشمل المعاني التفاعلية جميع الدلالات التي تعبر، من جهة، عن شخصية كل مشارك من المشاركين في حدث التخاطب، ومشاعره وأحكامه الشخصية؛ ومن جهة أخرى، سائر أشكال التفاعل الاجتماعي التي يقيمها مع المشاركين الآخرين في المقام التواصلي. فهذه المعاني تشكل، بكلمات أخرى، مجموع الموارد الدلالية المحدِّدة لطبيعة التفاعل القائم في إطار المقام التخاطبي، والمشاركين في الحدث التفاعلي، والعلاقات التي تربط بينهم، ومواقفهم وشخصياتهم، والأدوار الاجتماعية والتخاطبية التي يلعبونها في التفاعل الاجتماعي - اللساني[2].

---

[1] - (هاليداي 1985: 68).

[2] - (ليبسون 2004: 24).

6. 1 الوجوه ووظائف الخطاب

6. 1. 1 الوجوه الأساس

لنتوقف بداية عند الأمثلة التالية:

(1) أ – كَتَبَ محمدٌ الدرسَ في القسمِ.
ب – أَيْنَ كَتَبَ محمدٌ الدرسَ؟
ج – لِيكتبْ محمد الدرسَ في القسمِ.

نرى أن هذه الجمل لا تختلف من حيث مضمونها التمثلي، لأنها كلها تدل على حدث هو حدث الكتابة؛ وتعبر، مع هذا الحدث، على عامل ينجزه هو محمد، وهدف يقع عليه هو الدرس، وملابسة مكان يتم فيها هي القسم.

ويبدو أن الاختلاف القائم بين الجمل (1) لا يتعلق باختيار في التعدية، بل يمس الاختيار الوَجهي. فالجملة (1. أ) تختار الوَجه الإفهامي، بينما تختار الجملة (1. ب) الوجه الاستفهامي، والجملة (1. ج) الوجه الأمري.

ولا جرم أن هذه الاختيارات مختلفة جوهريا عن المعاني التمثلية، وعلى رأسها معاني التعدية. فهي تؤدي في الجملة وظيفة أخرى هي الوظيفة التفاعلية؛ ما دامت تعبر عن طريقة تدخل المتكلم في الحدث التواصلي آمرا، كما في الجملة (1. ج)؛ أو سائلا، كما في الجملة (1. ب)؛ أو مخبرا، كما في الجملة (1. أ).

6. 1. 2 معنى الوجه وبنية الحوار

يرى هاليداي أن المشاركين في الحدث التخاطبي، حين يتكلمون أو يكتبون، فهم ينخرطون في نشاط يؤدي ضمنه كل واحد منهم دورا محددا. إن المتكلم، وهو ينجز فعل التخاطب أو الكلام، يتبنى " دورا " معينا؛ وفي نفس الوقت، يسند بفعله هذا إلى المستمع دورا آخر. حينما يلقي المتكلم (أو الكاتب) سؤالا مثلا، فهو يخول لنفسه دور " الباحث عن المعلومة "، ويفرض في نفس الوقت على المستمع (أو القارئ) أن يأخذ دورا " تكميليا ": دور " المزود بالمعلومة " المطلوبة[1].

6. 1. 2. 1 وظائف الخطاب

ترجع الأنواع الأساس للأدوار التخاطبية، في رأي هاليداي، إلى دورين اثنين فحسب: (1) دور " الإعطاء "، و(2) دور " الطلب ". بعبارة أخرى؛ إما أن يقدم المتكلم إلى المستمع شيئا ما، وإما أن يطلب منه شيئا ما. ويقتضي، في نظره، هذان الدوران، مع بساطتهما، مفاهيم معقدة. وذلك أن الإعطاء في حد ذاته يقتضي " الدعوة إلى الأخذ "، كما يقتضي الطلب " الدعوة إلى الإعطاء "[2].

---

[1] - (هاليداي 2004: 106). وينظر أيضا (ليبسون 2004: 24).

[2] - (هاليداي 1985: 68).

إن المتكلم، حين يقوم بفعل الكلام، لا يفعل هذا الفعل وحده، ولكنه يفرض دورا آخر على المخاطب. فليس فعل الكلام بالتالي " فعلا " فقط، بقدر ما هو " تفاعل "، أي نشاط يتعاون لإنجاحه كل من المتكلم ومن المستمع. أو لنقل: هو " تبادل " يستوجب فيه الإعطاء أخذا، والطلب إعطاء[1].

وبالموازاة مع هذا التمييز الأساس بين الطلب والإعطاء، ثمة في رأي الباحث تمييز آخر لا يقل عنه أهمية؛ لأن الجملة، إذا كانت تبادلا يستلزم إعطاء وطلبا، فهذا يعني أن هناك ما يعطى وما يطلب: أي " بضاعة " أو " سلعة " ما يتم تبادلها أثناء التخاطب. وهذه البضاعة يمكن في رأيه أن تكون (1) حاجيات-&-خدمات، أو (2) معلومة[2].

وهو يرى أننا، إذا أخذنا هذين المتغيرين معا، فسوف نتعرف وظائف الخطاب الأربع الأساسية، التي هي: (1) الإخبار: إعطاء/معلومة، (2) السؤال: طلب/معلومة، (3) التوجيه: طلب/حاجيات-&-خدمات، و(4) العرض: إعطاء/حاجيات-&-خدمات[3].

ويبين الجدول الأول في الخطاطة (1) بعده كيف يحدد هذه الوظائفَ الخطابية تقاطعُ المتغيرين: طلب/إعطاء، ومعلومة/حاجيات-&-خدمات، كما يقدم الجدول الثاني في هذه الخطاطة بعض الأمثلة[4]:

	حاجيات-&-خدمات	**معلومات**
إعطاء	**عرض**	**إخبار**
طلب	**توجيه**	**سؤال**

---

[1] - نفسه. ونستعمل " **تبادل** " في مقابل " exchange ".

[2] - نفسه. ونترجم " goods-&-services " بواسطة " **حاجيات-&-خدمات** "، و" commodity " بواسطة " **بضاعة** ".

[3] - نفسه. ونستعمل " **عَرْض** " لترجمة " offer "، و" **توجيه** " لترجمة " directive "، و" **إخبار** " لترجمة " statement "، و" **سؤال** " لترجمة " question ". وتجدر الإشارة إلى أن هاليداي يستعمل، بدلا من " **توجيه** "، مصطلح " **تَحَكُّم** " (" command "). غير أننا نستعمل هنا، تبعا لبوتلير (1990: 9)، مصطلح " **التوجيه** " لكثرة تداوله في الأدبيات.

[4] - (هاليداي 2004: 107).

عرض	*أتريد شايا؟*	إعطاء، حاجيات-&-خدمات
توجيه	*أعرني كتابك.*	طلب، حاجيات-&-خدمات
إخبار	ذهب محمد.	إعطاء، معلومة
سؤال	من ذهب؟	طلب، معلومة

الخطاطة (6 - 1) وظائف الخطاب

من وجهة نظر المستمع، هناك طرق مختلفة لكي يتعامل مع الدور التخاطبي الذي أُسند إليه توًّا من قبل المتكلم؛ فيسهمَ، من ثمة، بنصيبه في مواصلة النشاط التفاعلي. ولذلك نجد، إزاء هذه الوظائف الخطابية الأساس، مجموعة من " الردود " المفضلة أو " المستحسنة "، أي التي يحبذ المتكلم أن يقوم بها المستمع. وهي: القبول بالعرض، كما في (2. ب)، الامتثال للتوجيه، كما في (3. ب)، الموافقة على الإخبار، كما في (4. ب)، والجواب عن السؤال، كما في (5. ب). وهناك أيضا مجموعة أخرى من الردود غير المفضلة، أو " المكروهة ". ويلخص الجدول الوارد في الخطاطة (2) القول في الوظائف الأساس للخطاب، والردود الممكنة عنها[1]:

(2) أ – أَتريد شايا؟

ب – نعم، من فضلك.

(3) أ - أعرني كتابك.

ب - وهو كذلك. سأُحضره إليك.

(4) أ - ذهب محمد.

ب - أجل، صدقت.

(5) أ - من ذهب؟

ب - محمد.

[1] - نفسه، ص. 108 - 109. وينظر أيضا (فريدي 2004: 73). ونستعمل " **قَبول** " في مقابل " acceptance "، و" **امتثال** " في مقابل " undertaking "، و" **موافقة** " في مقابل " acknowledgment "، و" **جواب** " في مقابل " answer "، و" **رَدّ** " في مقابل " response ".

دور	بضاعة	ابتداء	الرد المفضل	الرد غير المفضل
إعطاء	حاجيات-&-خدمات	عرض	قبول	رفض
طلب		توجيه	تعهد بإنجاز العمل	امتناع
إعطاء	معلومة	إخبار	تفهم	
			موافقة	مناقضة
طلب		سؤال	جواب	تنصل

الخطاطة (6 - 2) وظائف الخطاب والردود الممكنة عنها

من الناحية النظرية؛ السؤال وحده، ضمن هذه الوظائف الخطابية، هو الذي يحتاج إلى رد لفظي، أي إلى " جواب "، لأنه طلب لمعلومة. وهذه المعلومة لا يمكنها أن تُقدم إلا بعد أن تأخذ صورة لفظية، شكلَ قول أو كلام. هذا في حين يجوز لردود وظائف الخطاب الأخرى أن لا تأخذ أشكالا لسانية البتة[1]. فإذا قلت لي على سبيل المثال: " *هاتِ الكتابَ* "، يمكنني بكل بساطة أن آخذ الكتاب المذكور، وأقدمه لك، دون أن أقول، وأنا أفعل ذلك، كلاما ما[2].

ويجوز، مع ذلك، في الخطاب اليومي المعيش، لكل وظائف الخطاب، أن تلقى ردودا لفظية، وذلك سواء أواكبتها أعمال غير تلفظية أخرى أم لا[3]. لاحظ الردود في الأمثلة التالية:

متكلم	مستمع (يصبح بدوره المتكلم)
أتريد شايا؟	نعم، من فضلك؛ لا، شكرا؛ ...
أعرني الكتاب.	سأفعل (بمجرد أن أنتهي منه). لن أفعل (قبل أن أنتهي منه)، ...
ذهب محمد.	لا، لم يفعل؛ نعم، لقد فعل؛ حقا؟ بئسما فعل، ...
من ذهب؟	محمد؛ لا أدري؛ لا أستطيع أن أخبرك، ...

[1] - (هاليداي 2004: 109).

[2] - (فريدي 2004: 73).

[3] - (هاليداي 2004: 109).

ما أن ينتقل إلى دور المتكلم، حتى يصير بإمكان المستمع أن يقوم بالعديد من الاختيارات. ليس فقط أن يقدم، في حال السؤال، واحدا من المجموع الواسع للأجوبة الممكنة، أو في حال التوجيه، أن ينجزَ العمل المطلوب منه بطرق متباينة؛ بل إنه يقدر أيضا أن يرفض تقديم أي جواب عن السؤال (*لا أدري*، *لن أخبرك*...)، أو أن يمتنع عن توفير الحاجية أو الخدمة المطلوبة بالتوجيه منه (*لا* ، *لن أفعل*، ...)[1].

هذا علما بأن المتكلم من جهته يمكنه أن يستبق استجابة المستمع، فيبادر إلى تخصيص الرد الذي يود الحصول عليه. إنه يستطيع أن يضيف عمليا بعد الجملة " تعقيبا "، للتذكير بالرد المستهدف من التبادل[2]. لاحظ ما يحصل في ما تحته سطر من الجمل التالية:

(6) أ – لم تذهب، أَفعلتَ؟

ب – لقد ذهبتَ، أَمْ لَمْ تفعلْ؟

ج - أعرني الكتاب. أَلَنْ تفعلَ؟

إن وظيفة التعقيب "*أفعلْتَ؟* " في نهاية الجملة (6. أ)، و"*أمْ لَمْ تفعلْ؟* " في نهاية الجملة (6. ب)، و"*أَلَنْ تفعلَ؟* " في نهاية الجملة (6. ج)، حسب الباحث، هي الإشارة صراحة إلى أن هناك ردا متوقعا، وأيَّ نوع من الردود يفترض أن يكون[3].

أما الموارد النحوية الموظفة في تكوين هذا النوع من التراكيب، وفي مقدمتها ورود الفعل المُعَوِّض " فَعَلْت / *تَفْعَل* " في التعقيب، مع الاستغناء عن أغلب المكونات الجملية الأساس[4]؛ فهذه مسألة ذات أهمية بالغة أثناء دراسة طرق تطور الحوار، وتنظيم الجملة العربية بوصفها تبادلا بين المتكلم والمستمع؛ وسوف نرجع إليها، بشيء من التفصيل، في الفقرة التالية، بعد أن نفرغ من المقارنة بين النمطين الخطابيين الأساسيين عند هاليداي: نمط " الحاجيات-&-الخدمات " في التوجيه والعرض، ونمط " المعلومة " في الإخبار والسؤال.

إن البضاعة التي يتم تبادلها في النمط حاجيات-&-خدمات، أي حين نقول قولا ما للمستمع، كي نأخذ منه شيئا ما، مثل " *هاتِ الكأسَ* "؛ أو نجعله يقوم لنا بفعل ما، مثل "*تعالَ* "، ليست أصلا ذات طبيعة تلفظية أو لسانية. فما يتم تبادله في التوجيه والعرض هو دائما شيء ما: " الحاجيات "، مثل الكأس في المثال " *هاتِ الكأسَ* "، أو خدمة ما:

---

[1] - نفسه. في حالة قصوى ربما، قد يكون جواب المستمع هو "*صَهْ* "، بمعنى " لا تقل لي هذا الكلام "، أو "*صَهٍ* " حتى، بمعنى " لا توجه إلي الحديث بالمرة ". ويجب بلا شك على دراسة وظائف الخطاب في اللغة العربية، والوسائل النحوية المعبرة عنها، أن تولي أهمية خاصة لهذه الكلمات، مقارنة مثلا بمقاربة (مارتن 1990: 32) للغة الطاگالوگ (إحدى اللغات الفيليبين). فهذه الألفاظ التي تصنف في النحو الكلاسيكي الغربي ضمن المقولة " interjection "، وفي النحو الكلاسيكي العربي ضمن قسم " أسماء الأفعال "، مثل "*صَهْ* "، و"*مَهْ* " (بمعنى " توقف عما تفعله الآن ")، و"*أُفٍ* " (بمعنى " أعبر عن عدم رضاي عما يجري الآن، أو بما يحصل لي بصفة عامة ") ... تشكل وسائل نحوية بسيطة، قد لا تكون تتضمن في واقع الأمر، أي مضمون تمثلي، وتتخصص لذلك في التعبير داخل مقامات اجتماعية شديدة التحديد عن المعنى التفاعلي.

[2] - نفسه. ونستعمل الكلمة العربية " **تعقيب** " في مقابل المصطلح الإنجليزي " tag ".

[3] - نفسه. وينظر كذلك (فريدي 2004: 74).

[4] - ينظر (الكعاك 90 - 1991: 194)، والإحالات هناك. ونستعمل " **مُعَوِّض** " في مقابل " substitute ".

" الخدمات " مثل الاقتراب من المتكلم في المثال "*تعالَ* ". والخلاصة أن اللغة لا تتدخل في هذا النمط إلا باعتبارها وسيلة وظيفتها أن تساعد على تحقيق غاية أخرى: غاية غير لسانية أساسا[1].

والوضع مختلف في نمط المعلومة. ففي السؤال مثلا، حين نقول كلاما للمستمع لكي يخبرنا بشيء ما، كما في " *هلْ ذَهب محمدٌ؟* " أو "*مَنْ ذهبَ؟* "، نحن نطلب منه معلومة. واللسان يبقى هنا أيضا هو الوسيلة، لكنه يصبح أكثر من ذلك هو الغاية[2].

ويشير الباحث إلى أن الاختيارات الموضوعة رهن إشارة المتكلم في الحاجيات-&-الخدمات، أي في العروض والتوجيهات، محدودة نسبيا: القبول أو الرفض بالنسبة إلى العرض، والطاعة أو العصيان في حالة التوجيه[3]. وهو يلاحظ أن تبادل الحاجيات-&-الخدمات، باستعمال اللسان كوسيلة، يظهر في تاريخ حياة الطفل الفرد خلال مرحلة مبكرة تسبق تبادل المعلومات. فالأطفال يبدؤون يستعملون الرموز اللسانية للقيام بتوجيهات وعروض في شهرهم التاسع تقريبا؛ على حين لا يتعلمون فعلا القيام بأسئلة وإخبارات إلا بعد ذلك بمدة تتراوح بين تسعة أشهر وسنة. وهو يعتقد أن نفس توالي التطورات ربما يكون قد حدث إبان المراحل الأولى لتبلور اللسان عند الجنس البشري[4].

وليس من الصعب أن نتفهم في رأيه لماذا يسبق، حينما يكتسب الطفل بدءا اللسان، أي حينما يتعلم الطفل " كيف يَدُلّ " أو " كيف يَعْنِي "، لماذا يسبق العرض والتوجيه الإخبارَ والسؤال. إن تبادل المعلومات أكثر تعقيدا بالنسبة إلى الطفل من تبادل الحاجيات-&-الخدمات. ففي تبادل المعلومات لا يكفي الشخص الذي يشارك في الحدث التخاطبي أن يستمع ويقوم بفعل ما، كما في تبادل الحاجيات-&-الخدمات؛ بل يتعين عليه أن يؤدي دورا تلفظيا كذلك، أن يُصدّق أو يُكذّب، أو يوفر القطعة المفقودة من المعلومة، الخ[5]. وهذا ما يستنتج من فحص الأزواج الحوارية التالية:

(7) أ - ذهب محمد.
ب - أقد فعل؟

(8) أ – أذهب محمد؟
ب - نعم، لقد فعل.

---

[1] - (هاليداي 2004: 110). ونجد، بجانب " هاتِ "، " *هاكَ* "، بمعنى " *خُذْ* ". وهذه الكلمة متداولة بكثرة حتى الآن بهذا المعنى في اللهجة العامية المغربية. وهي تدل، في نحو قولنا: " *هاكَ الكأسَ* " على وظيفة العرض، أي على إعطاء الحاجيات-&-الخدمات، و" الحاجيات " (الكأس في هذا المثال) على وجه الخصوص. وغالبا ما يصاحب التلفظ بها حركة جسدية من المتكلم " يعرض " فيها على المستمع " الحاجيات "، أي الشيء الذي يعطيه إياه. ولهذا، فهي تقابل " *هاتِ* " التي تدل على " أَعْطِنِي " و" ناوِلْني "، أي على طلب الحاجيات-&-الخدمات، و" الحاجيات " بالتحديد. والكلمتان تختلفان شكليا بالنظر إلى طبيعة المتصل الشخصي الذي يدل على الشخص المخاطب، محيلا على المستمع. فهو في " *هاتِ* "، التاء؛ وفي " *هاكَ* " الكاف.

[2] - (هاليداي 1985: 68).

[3] - نفسه، ص. 69.

[4] - نفسه، ص. 70.

[5] - نفسه.

(9) أ - من ذهب؟
ب - محمد.

ويرى هاليداي أن الطفل الصغير لا يستطيع أول الأمر أن يستوعب مفهوم تبادل المعلومة في شموليته؛ ويتحكمَ، من ثمة، فيه. هذا على حين تعد بالنسبة إليه في الحاجيات-&-الخدمات واضحة تماما، حين يريد على سبيل المثال أن يقول (أو بالأحرى، أن " يَعْني "): أريد منك أن تأخذ ما أحمله، أو أن تعطيني ما أسقطته من يدي قبل قليل، ... فعلى الرغم من أن الطفل يستعمل هنا اللغة لبلوغ ما يريد، ليست الغاية التي يسعى من ورائها في حد ذاتها كائنا لسانيا. إنها بضاعة موجودة في استقلال عن اللغة. وهذا خلافا لنمط المعلومة. فلا وجود للمعلومة، كما ذكرنا، خارج الشكل اللغوي. في الإخبارات والأسئلة، بعبارة أخرى، تكون اللغة نفسها هي البضاعة المتبادلة. وليس سهلا بأي شكل من الأشكال على الطفل أن يستبطن هذا المبدأ الذي يجعل اللغة تستعمل لتبادل اللغة نفسها[1].

ويذهب الباحث إلى أن الجملة تأخذ، حين يستعمل اللسان من أجل تبادل المعلومة، شكل القضية. فهي تصبح حينئذ شيئا يمكننا أن " نسائله "، أن " نتجادل " بشأنه: أن نصدّقه أو نكذّبه، نشك فيه، نؤكده، نقبله بتحفظ، أو نأسف له[2].

ولكننا لا نستطيع، تبعا لهاليداي، أن نستعمل مصطلح القضية للإحالة على جميع وظائف الجملة بوصفها حدثا تواصليا، لأن هذا سوف يقصي مجموع مقولة تبادل الحاجيات-&-الخدمات، أي كل أنواع العروض والتوجيهات. فالتوجيهات والعروض ليست عنده " قضايا " بالمعنى الدقيق للكلمة، كالإخبارات والأسئلة؛ لأنها لا يمكن أن تُصدَّق أو تُكذَّب. ولهذا؛ يستعمل الباحث مصطلح القضية لنمط المعلومة في الإخبارات والأسئلة، ومصطلح الاقتراح لنمط الحاجيات-&-الخدمات في التوجيهات والعروض. غير أن العروض والتوجيهات ليست مع ذلك أقل أهمية في نظر الباحث من الإخبارات والأسئلة. بل إنها، كما أشرنا، تأخذ نوعا من الأولوية أثناء التطور التكويني - الذاتي للسان[3].

وهو يعتقد، مع ذلك، أن هناك سببا وجيها يدعونا، حين نتناول الجملة باعتبارها تفاعلا، إلى أن ننظر إلى القضايا أولا. فالقضايا تملك، في رأيه، نحوا محددا بشكل واضح، بيد أن اللغات لا تطور عموما موارد خاصة للعروض والتوجيهات. إن اللسان في سياقات العرض والتوجيه يشتغل ببساطة كوسيلة في أفق الوصول إلى ما هو أساسا غاية غير لسانية. وعلى العكس من ذاك؛ تطور الأنساق اللسانية موارد مميزة للإخبارت

---

1 - نفسه.

2 - (هاليداي 2004: 110). ونستعمل " **قضية** " في مقابل المصطلح " proposition ".

3 - نفسه، ص. 111. ونستعمل " **اقتراح** " في مقابل " proposal ".

والأسئلة، أي للقضايا. ليس فقط لأنها تمثل في حد ذاتها الغاية من عملية التخاطب، بل لأنها تصلح أيضا جسورا للتعبير عن /مختلف أنواع الوظائف البلاغية الأخرى[1].

6. 1. 2. 2 الوجوه ووظائف الخطاب

إن العرض والتوجيه والإخبار والسؤال، في مقاربة اللسانيات النسقية، ظواهر خطابية بالدرجة الأولى. فهي تمثل الاختيارات الموضوعة رهن إشارة المتخاطبين، بوصفها الآليات المركزية لإقامة الحوار[2]. وإذا نظرنا إلى التفاعل اللساني، من جهة المعاني التي " تبادلها " المتخاطبون في المقام التواصلي، فسوف نرى أن التقدم في الحوار يمكن أن يأخذ شكل أربع " نَقَلات " أساسية: إعطاء/الحاجيات-&-الخدمات (عرض)، إعطاء/معلومة (إخبار)، طلب/الحاجيات-&-الخدمات (توجيه)، وطلب/معلومة (سؤال)[3].

وواضح مما سبق أن هذه الوظائف الخطابية، عند هاليداي، ليست في حد ذاتها مقولات نحوية، ولا ينبغي أن تخلط لذلك بالمقولات الوَجهية، كالوجه الأمري والاستفهامي والإفهامي. فوظائف الخطاب مقولات اجتماعية - مقامية. وهي لا تحدد بناء على الخصائص النحوية للوحدات اللسانية، بل تعرف في مستوى " دلالي " أعلى من المستوى النحوي، من خلال بنية المقام التخاطبي، ومختلف الأفعال التي ينجزها في إطاره المشاركون في الحدث التواصلي، وفي مقدمتهم المتكلم والمستمع والحضور[4].

لكن اللغات الطبيعية قد بلورت خلال تاريخها الطويل وسائل متميزة تتكفل بالتعبير عن هذه المعاني الاجتماعية - المقامية عبر الوحدات النحوية، وعلى رأسها الجملة[5]. وباستثناء العرض الذي لا يتوفر حسب الباحث على موارد نحوية مستقلة، للأسباب المذكورة قبل قليل[6]؛ فإن كل وظيفة خطابية تملك تحقيقا " اعتياديا " أو " ملائما " في الطبقة النحوية[7]. فوظيفة الإخبار تتحقق اعتياديا عبر الجمل الإفهامية، ووظيفة السؤال عبر الجمل الاستفهامية، ووظيفة التوجيه عبر الجمل الأمرية. وهذا واضح من الجدول التالي[8]:

---

[1] - (هاليداي 1985: 71).

[2] - (بوتلير 1990: 8).

[3] - (فريدي 2004: 72). ونستعمل الكلمة العربية " **نَقْلَة** " في مقابل لمصطلح الأجنبي " move ".

[4] - (بوتلير 1990: 8).

[5] - هذا ما حدث في اللغة العربية للكلمة "*حَبَّذا* "، حين رُكِّبت من " *حَبَّ* " (بمعنى " صار حبيبا ")، ومن اسم الإشارة "*ذا* "، للتعبير عن " إنشاء المدح " في قولنا مثلا: "*حبّذا الصدقُ* ". لقد صنع النسق آلية نحوية للتعبير عن معنى تفاعلي. وهذا ما يسميه (مارتن 1990) و(ماثياسين وهاليداي 1997): " **التَّنْحِيَة** " (grammatication). لاحظ أن "*حبذا* "، بعدما استقرت في النسق باعتبارها كلمة واحدة، استغلت من جديد لتوليد الكلمة "*حَبَّذَ* "، والتي هي كلمة معجمية تدل على حدث ذهني. وهذا كله يبين طريقة اشتغال النسق اللساني في المستوى أو الطبقة النحوية، ليس فقط للتعبير عن المعاني التي تشملها الطبقة الدلالية، ولكن قبل ذلك، في عملية تكوين هذه المعاني في حد ذاتها.

[6] - (هاليداي 1985: 71). ومع ذلك؛ فقد لاحظنا أن بعض أنواع وظيفة العرض قد طورت موارد نحوية مستقلة، مثل " *هاكَ* ".

[7] - (هاليداي 2004: 114). وينظر أيضا (بوتلير 1990: 9)، (ليبسون 2004: 25 - 26).

[8] - (هاليداي 1985: 24).

وظيفة الخطاب	التحقيق الملائم (وجه)	مثال
توجيه	أمري	اكتب الدرس.
سؤال	استفهامي	أذهب محمد؟
إخبار	إفهامي	لم يذهب محمد.
عرض	--	--

الخطاطة (6 - 3) وظائف الخطاب وتحققاتها الوجهية الملائمة

ولا يعني هذا، بطبيعة الأمر، أن كل وظيفة خطابية يجب أن تملك حتما تحقيقا واحدا فريدا في النحو؛ لأن العلاقات التي تربط المقولات الدلالية بالمقولات النحوية ليست علاقات متوازية، ولا هي علاقات أحادية. ولهذا، كما يمكن لوظيفة من وظائف الخطاب أن لا تملك، مثل العرض، أي تحقيق " ملائم " في المستوى النحوي، كذلك يجوز أن يأخذ التحقيق النحوي لإحدى هذه الوظائف أشكالا مختلفة ومتعددة. فيمكن مثلا للتوجيه الذي نعبر عنه اعتياديا بقولنا: "*اُكتب الدرسَ* "، أن لا يأخذ في الطبقة النحوية، كما يقتضي ذلك التحقيق الملائم، شكل جملة أمرية؛ ويتحققَ في شكل جملة استفهامية، نحو "*أَلا تكتبُ الدرسَ*؟ "، أو جملة إفهامية، نحو "*يَجِبُ أن تكتبَ الدرسَ* "[1].

6. 2 عنصر الوجه: الصرفة والفاعل

يذهب هاليداي إلى أننا، إذا ركزنا على القضايا، في ارتباط مع مختلف أنواع الردود التي تتولد عنها أثناء الحوار بشكل طبيعي، فسوف نجد أن هنالك نوعا مميزا من التنوع النحوي الذي يعبِّر عنها؛ تنوع متميز ينصب على جزء واحد من الجملة، ويترك وراءه الجزء الآخر كما هو، دون تغيير[2]. لنأخذ مثلا الحوار التالي:

---

[1] - (فريدي 2004: 76) و(ليبسون 2004: 25 – 26). وغني عن الذكر أن كل جملة من الجملتين: "*أَلا تكتب الدرسَ*؟ "، و"*يَجِبُ أن تكتبَ الدرسَ* "، ينبغي أن تؤخذ هنا على بمعنى التوجيه، بشكل لا يكون فيه المتكلم يقصد بالجملة الأولى مثلا " المعنى الحرفي "، أي أن يسأل المستمع عما إذا كان يكتب الدرس، أم لا. فمجرد حضور المتكلم مع المستمع في مقام التخاطب يكفيه لمعرفة ذلك دونما حاجة إلى إلقاء السؤال، بواسطة الرؤية المباشرة مثلا. ولذلك؛ فمن المحتمل جدا، إذا كان الشخص الذي يلقي السؤال "*أَلا تكتب الدرسَ*؟ " على أحد أبنائه قد طلب منه قبلاً كتابة درس ما، ثم عاين أنه لا يفعل ذلك؛ أن يؤول الابن هذا السؤال على أنه " أمر " أو توجيه بكتابة الدرس.

[2] - (هاليداي 2004: 111)، وينظر أيضا (فريدي 2004: 76).

(10) أ – هل كتبتَ الدرس في القسم؟
ب – فعلتُ.
ج – لا، لم تفعل.
د – بلى فعلتُ.

نلاحظ، مع كل نَقْلة في الحوار، أن هناك جزءا جُمْلِيا " يتكرر "، مرة بعد أخرى، في نسخ مختلفة، عبر متواليات من التبادلات البلاغية المتباينة. إن هذا المكون (... *فعلتُ* ... *لم تفعلْ* ... *فعلتُ* ...) هو الذي يتكفل، في رأي هاليداي، بالمحافظة على استمرارية الحوار واتصاله، وكذا بتطوير الاستدلال الذي يثوي وراءه[1].

ولعل الطريقة المعتمدة في تطوير الحوار أعلاه لا تختلف في جوهرها كثيرا عن تقنية تراكيب التعقيب المذكورة في الفقرة السابقة. ففي كلتا الحالتين؛ لا تحتوي الجملة على فعل معجمي، كما تخلو (باستثناء حالة اسم الإشارة المذكورة بعده) من أي فضلات أو ملحقات[2].

إن المستمع، حين يجيب في الحوار (10) على السؤال (10. أ): " *هَلْ كتبتَ الدرسَ في القسمِ؟* "، لا يتعين عليه أن يعبر في جوابه صراحة عن جميع مكونات المعنى، ولاسيما أن معظم هذه المكونات يمكن أن تسترجع بسهولة من السياق، من هذا السؤال نفسه. ولَمّا يجيب، كما في الجملة (10. ب)، قائلا: "*فعلتُ* "، فهو يقصد تحديدا " كتبتُ الدرس في القسم "؛ غير أنه يستغني بالفعل المُعَوِّض "*فعلتُ* " عن كل من الفعل المعجمي "*كتبت* "، والفضلة "*الدرس* "، والملحق "*في القسم* "[3].

كل هذه العناصر تَسْقُط، تترك جانبا، لتُسْتَرَدّ " كما هي "، أي بالضبط كما وردت في السؤال. فالمستمع لا يستهدف، من جوابه، هذه المعلومات، لا يناقشها، ولا يسائلها؛ بل يركز على نوع آخر من المعاني، على المعلومات التي " يتنازع " أو" يتجادل " فيها مع مخاطبه، وتحديدا على المعلومة القطبية: " نَعَمْ " أو " لا ". إما أنك كتبت الدرس في القسم، وإما لا. والجواب " *فعلتُ* "، في هذا السياق، يعني: " نعم "؛ في مقابل "*لَمْ أفعلْ* "، أي " لا ". والحق أن هذا الحوار، في شموليته، يتطور، مثلما هو واضح من الكثافة النحوية للألفاظ الدالة فيه على الاختيار القطبي (*هَلْ ... فعلتُ ...لا ، لَمْ ... بَلَى...*)، بالضبط من خلال مساءلة هذا الاختيار.

ماذا يبقى في الجملة، بعد أن " تُحذف " منها العناصر التي يترك المتكلم للمستمع مهمة البحث عنها في السياق؟ وما هي، في المقابل، تلك التي يعتبر أنها وحدها تستحق أن يعبر عنها صراحة لمخاطبه؟ وكيف يتآلف هذا المكون الجملي الضامن لتواصل تطور الحوار؟

---

[1] - (هاليداي 1985: 71).

[2] - (هاليداي وحسن 1976: 88). وينظر أيضا (الكعاك 90 - 1991: 198).

[3] - (هاليداي وحسن 1976: 194)، و(الكعاك 90 - 1991: 194). لاحظ أن المعلومة المتعلقة بفاعل الجملة لا تُسْتَرجَع من السؤال. فالفاعل في السؤال (10. أ) هو المخاطب، بيد أنه في الجواب (10. ب) هو المتكلم.

ليس الفعل المُعَوِّض (: " *فعلتُ* " في الجملة (10. ب) مثلا) فعلا تاما مملوءا معجميا، بل هو لفظ " مبهم ". وهذه الكلمة في الأفعال نظير الضمير في الأسماء؛ لأنها، لا معنى لها " في نفسها "، بل تحيل فقط على الكلام السابق، حيث يوجد مجموع المعنى الذي ينبغي استرجاعه من المحيط اللفظي، ليكتمل التأويل الدلالي[1].

وأحيانا، يمكن أن لا يكفي هذا الفعل وحده لتأمين اتصال الخطاب، واتساقه[2]. وفي هذه الحالات، قد يظهر في الجملة عنصر آخر يمثله اسم إشارة، مثل "*ذَلِكَ* " في نحو قولنا: "*سأفعلُ ذلك* "، و"*قد فعلت ذلك* ". غير أن هذا الاسم لا " يشير " في هذا النوع من التراكيب، كما هو الأصل فيه، " خارجيا " على مرجع في العالم الواقعي، بل يعود " داخليا "، مثل الفعل المعوض، على الكلام السابق، الشيء الذي يجعل هذين اللفظين يشكلان معا وسيلة قوية وفعالة لربط الجملة بالسياق اللفظي السابق[3].

ويستعمل اسمُ الإشارة هذا الاستعمال مع بعض الأفعال الأخرى أيضا، مثل "*كَانَ* " و"*ما زالَ* " و"*لَيْسَ* "، الخ. وذلك في عبارات من قبيل: "*كانَ ذلك* "، و" (إنْ) *كانَ ذاكَ كَذلِك* "، و"*ما زالَ ذلك* "، و"*ليسَ ذاكَ كَذلِك* "...[4] وتعد هذه العبارات، في حقيقة الحال، من بين أكثر العبارات تداولا اليوم في الخطاب الحواري الشفهي، وحتى في " أرقى " أنماط الخطاب المكتوب. بل إن التركيب "*أَلَيْسَ كذلك؟* " يعد بديلا مرجحا، ومنافسا حقيقيا للفعل المعوض في التعقيب[5]. قارن بين التعقيب في الجملة (11. أ) والجملة (11. ب):

(11) أ - ذهبَ زيدٌ، أَلَمْ يفعلْ؟
ب- ذهبَ زيدٌ، أَليسَ كَذِلك؟

وليست المعلومة القطبية المعلومة الوحيدة التي يمكن أن يسائلها المستمع حين ينتقل إلى دور المتكلم، مجيبا عن سؤال مثلا. ففي الجواب (12. ب) والجواب (13. ب) بعده، يتم التركيز على المعلومة الزمنية أيضا:

(12) أ – هند مريضة.
ب – كانَتْ.

---

[1] - (هاليداي وحسن 1976: 112)، و(الكعاك 90 - 1991: 197).

[2] - نستعمل " **اتِّصال** " لترجمة " continuity ".

[3] - ينظر في خصوص إحالة أسماء الإشارة (هاليداي وحسن 1976: 57)، و(الكعاك 90-1991: 187). ونستعمل " **إحالة داخلية** " في مقابل " endophora "، و" **إحالة خارجية** " في مقابل " exophora ".

[4] - وحري بنا أن ننتبه إلى أن الوظائف الإحالية لاسم الإشارة ليست، في حقيقة الحال، بهذه الدرجة من البساطة. ففي الكلمة "*ذاكَ* " من قولنا: "*ليسَ ذاكَ كَذلِك* " مثلا؛ يعود اسم الإشارة "*ذَا* " حقا إحالة داخلية على الكلام السابق. وهو يلعب بذلك دورا اتساقيا نصيا. لكن كاف الخطاب "*كَ* " تحيل إحالة خارجية تُجاه المخاطب، تنبيها أو تذكيرا له بأن الخطاب موجه إليه، أي بوظيفته في النشاط التخاطبي. ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، أن تلحق هذه الكاف اللواحق الدالة على العدد والجنس، مثل ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة في نحو "*ذاكُما* "، و"*ذاكُمو* "، و"*ذاكُنَّ* "، ... وهي، مثل الكاف، تحيل في هذا الاستعمال خارجيا، تجاه المقام التواصلي. إن هذه الكلمة تضمن، من جهة، ربط الجملة بمحيطها اللفظي؛ ومن جهة أخرى، بسياقها المقامي.

[5] - قارن بين التعقيب في الجمل (11. ب)، وبين الصيغة التي يأخذها في نحو " أَتُريد أن أذهبَ؟ *وَهُوَ كذلك* "، أو في الجملة (3. ب) مثلا. فربما كانت هذه المقارنة تدعو إلى التساؤل: ما هي الموارد النحوية المستغلة في عبارات من هذا القبيل؟ وما هذا الضمير الذي يتصدر التعقيب في " ... *وهُوَ كذلِك* "؟ ما مرجعه؟ ما وظيفته في تطور الحوار؟ وفي اتساق الخطاب؟

(13) أ – كانت هند مريضة.
ب – ما زالَتْ.

إن الطريقة المعتمدة هنا من أجل ربط الجملة بسياقها النصي؛ وإن كانت تنبني، مثل طريقة التعويض، على اقتضاء أجزاء معينة من الكلام السابق: " *هند* " و" *مريضة* " في الجملتين (12. ب) و(13. ب): إلا أن هذا الربط لا يتم بواسطة إنابة لفظ في الجملة، كالفعل المعوض أو اسم الإشارة عن الأجزاء التي تُقْتضى من السؤال السابق، بل ببساطة، عبر " حذف " هذه العناصر من بنية الجملة كلّية[1].

وهناك في واقع الأمر عنصر من عناصر الجملة لا يمكن الاستغناء عنه تماما في مثل هذه السياقات، لأنه بمثابة الجزء من الفعل. وهذا العنصر هو الفاعل. ففي الجملتين (12. ب) و(13. ب)؛ ليست هناك حقا مجموعة اسمية منفصلة عن الفعل تمثل فاعل الجملة. لكن الفعل، عبر " علامة التطابق " التي يتضمنها (: *كانَتْ*، *مازالَتْ*)، يعبر هو نفسه عن الخصائص الشخصية (غائب)، والجنسية (مؤنث)، التي يتصف بها هذا العنصر[2].

لنتوقف لإبراز ترابط مفهوم الفاعل بالفضاء الدلالي الشخصي عند الجملة (14) مثلا:

(14) ذَهَبْتُ.

لا تملك الجملة (14) مجموعة اسمية مستقلة تمثل العنصر الفاعل. فهذه الجملة تتكون من كلمة واحدة فقط: من الفعل " *ذَهَبْتُ* " بمفرده. ويجوز لنا، مع شيء من التبسيط، أن نحلل هذا الفعل إلى: +*ذَهَبْ* +تُ +؛ أي إلى الجذع +*ذَهَبْ* +، واللاحقة +تُ + التي تدل على شخص المتكلم. وبتخصيصها لهذا الاختيار، تكون هذه الصريفة اللفظ الوحيد في الجملة الذي يرمز إلى هذا العنصر[3].

عندما يظهر الفاعل أول الأمر في الحوار، يمكن أن يرمز إليه لفظ شخصي متصل بالفعل في الشخصين المخاطب، مثل " *ذَهَبْتَ* " في الجملة (15 .أ)، والمتكلم مثل "*فعلتُ* " في الجملة (15. ب)؛ كما يمكن للفاعل، في حالة الشخص الغائب، أن يكون مجموعة اسمية ظاهرة، مثل " محمدٌ " في الجملة (16. أ)، و" *هِنْدُ* " في الجملة (17. أ)[4]:

---

[1] - (هاليداي وحسن 1978: 167). وينظر أيضا (الكعاك 90 – 1991: 198).

[2] - (المسعودي 1985: 135).

[3] - نفسه.

[4] - (هاليداي 1985: 72).

(15) أ – هَلْ ذهبتَ؟
ب – فعلتُ.

(16) أ – أَذَهبَ محمدٌ؟
ب – نعم، لقد فعلَ.

(17) أ – أذهبَتْ هندٌ؟
ب – لقد فعلَتْ.

لكن الفاعل، حتى إن كان مجموعة اسمية مستقلة منفصلة، كما في الجملتين (16. أ) و(17. أ)، يظل " موجودا "، كما أشرنا، في الفعل عبر المتصلات الشخصية التي هي " علامات التطابق ". ففي الجملة (17. أ) مثلا، ينبغي أن نحلل الفعل " *ذَهَبَتْ* " إلى +*ذَهَبْ* + ـَ + تْ +؛ حيث يتضمن التطابق التاء الساكنة الدالة على جنس التأنيث: +تْ +، وأيضا الفتحة التي ترد قبلها: +ـَ +، والتي تدل على الشخص الغائب. ولذلك؛ فهذه الفتحة تظهر في جنس التذكير أيضا، داخل الفعل "*ذهبَ* " في الجملة (16. أ) مثلا.

أما بعد الورود الأول للفاعل في الحوار، فهو لا يظهر عادة في شكل مجموعة اسمية منفصلة عن الفعل، بل يعبر عنه داخل الفعل من خلال المتصلات الشخصية، مثلَ +ـَ + في المثال (16. ب)، و+ـَ +تْ + في الجملة (17. ب)، الخ[1].

وحري بنا أن نذكر أن وظيفة علامة التطابق: + ـَ + تْ +، تماثل، في هذه الحالات، وظيفة الفعل المعوض واسم الإشارة في الأمثلة السابقة؛ لأن كلا من لاحقة الشخص الغائب: +ـَ +، ومن لاحقة التأنيث +تْ +، في الجملة (17. ب) لا تدل على معنى في نفسها، بل تشير، هي أيضا، إلى النص السابق فقط: إلى المجموعة الاسمية " *هندٌ* " في السؤال (17. أ)[2].

إن المتصل الشخصي يحيل، إن كانت الجملة لا تحتوي على مجموعة اسمية منفصلة تؤدي وظيفة الفاعل:

- إما خارجيا؛ على أحد الشخصين " الحاضريْن " في المقام التواصلي: المتكلم، كما في المثال (15. ب)؛ أو المخاطب، كما في المثال (15. أ)؛
- وإما داخليا؛ على النص السابق عبر الشخص الغائب، مثلما في الجملتين (16. ب) و(17. ب).

وهذا طبيعي تماما؛ لأن الأصل في الألفاظ الدالة على الشخص الغائب أن " تعود على سابق "، أي أن يرد أولا " المرجع " أو " المفسِّر ": " *هندٌ* " في السؤال (17. أ)؛ ثم يرد، بعد ذلك، في الجواب (17. ب)، المتصل الشخصي الذي يفتقر إليه: علامة التطابق +ـَ +تْ +[3]. وتبين الخطاطة (4) وظيفة هذه العلامة في الجملة (17. ب):

---

[1] - (هاليداي 1985: 72).

[2] - ينظر في خصوص الإحالة الشخصية (هاليداي وحسن 1976: 33)، و(الكعاك 90 - 1991: 175)

[3] - (هاليداي وحسن 1976: 6)، وينظر أيضا (الكعاك 90 - 1991: 58).

(17. أ) – أَذَهبَتْ هندٌ؟ (17. ب) لقد فعلْ + ـَ + تْ +

الخطاطة (6 - 4) الإحالة الشخصية إلى النص السابق

أما حين يكون الفاعل مجموعة اسمية مستقلة؛ فإن التطابق يشتغل، إجمالا، بنفس الطريقة. غير أن المرجع الذي يحيل عليه المتصل الشخصي يصبح هنا هو فاعل الجملة نفسه. والفاعل لا يقع قبل الفعل في الخطاب السابق، ولكن بعده ضمن الخطاب اللاحق. قارن بين تحليل الخطاطة (4) للجملة (17. ب)، وتحليل الخطاطة (5) للجملة (17. أ):

(17 – أ) أَذَهبْ + ـَ + تْ + هندٌ؟

الخطاطة (6 - 5) وظيفة الشخص الغائب والعنصر الفاعل

بعبارة أخرى؛ إن كلا من المتصلين الشخصيين: + ـَ +، و+تْ +، في الجملة (17. أ)، " يعود "، إن صحت العبارة، على المجموعة الاسمية " هِنْدٌ " التي تمثل فاعل هذه الجملة. وهذا على الرغم من أن هذا المرجع يرد بعده، بل بعد الفعل "ذَهَبَتْ " كله. إن إحالة التطابق هنا ببساطة " تقدمية " تتجه إلى الأمام، بدلا من أن تكون " رجعية " تتجه إلى الخلف.

وخلاصة القول أن هناك، في تصور هاليداي، من بين الأنماط البارزة للحوار، انتظاما أساسيا يُثَبَّتُ فيه جزء من الجملة في البداية، ثم " يُقتضى " بعد ذلك عبر الإحالة الشخصية أو الإشارية أو التعويض أو الحذف؛ استنادا إلى أنه متوافر في السياق يمكن أن يؤخذ منه، كلما دعت الحاجة إلى الرجوع إليه. بينما تناط بالجزء الآخر من الجملة مهمة تطوير الحوار، و" الدفع به إلى الأمام "[1].

وفي الفقرة التالية؛ سوف نرى أن هذا الجزء، والذي يسميه الباحث " عنصر الوجه "[2]، يشكل مكونا منفردا من مكونات بنية الجملة في الأفق التفاعلي لا يشمل التعبيرات الزمنية والقطبية فقط، بل يضم أيضا المعلومات المتعلقة بالعنصر فاعل الجملة.

---

[1] - (هاليداي 2004: 111)، و(هاليداي 1985: 89).

[2] - نستعمل " **عنصر الوَجْه** " في مقابل " mood element "، ويستعمل بعض الباحثين مفهوم " **الكتلة الوَجهية** " (mood block). ينظر (فريدي 2004: 81).

3.6 بنية الجملة في الأفق التفاعلي

إذا كانت الجملة تحلل في أفق التعدية، بغية التعبير عن المعنى التمثلي، إلى عناصر الحدث والمشاركين (العامل، الهدف، المستفيد، ...)، والملابسات (الحال، الزمان، المكان، ...)؛ فهي تتكوَّن، بالموازاة مع ذلك، في أفق الوجه من عناصر أخرى تعكس، في المقابل، التنظيم التفاعلي للتركيب الجملي.

ويذهب هاليداي إلى أن الجملة تتكون في هذا الأفق من عنصرين (1) عنصر الوَجْه[1]، وهو يشمل الألفاظ الدالة على الاختيارات الوَجْهِيّة؛ و(2) العنصر " المُتَبَقّي "، ويضم سائر الألفاظ الجملية الأخرى التي لا تسهم في التعبير عن هذا المعنى التفاعلي[2].

و يتكون العنصر الوجهي عنده من شطرين: (1) الفاعل: وهو الشطر الاسمي، و(2) الصرفة: وهي الشطر الفعلي[3]. وتشمل الصرفة، كما سنرى، سائر الألفاظ الفعلية التي تدل على بعض المقولات النحوية، مثل **الزمن** و**القطبية**. أما العنصر المُتَبَقّي؛ فهو يضم، في نظره، كلا من (1) المحمول، و(2) الفضلة، و(3) الملحق[4].

لنقارن بين المثالين (18):

(18) أ – كتب محمد الدرس في القسم.

ب – كان محمد يكتب الدرس في القسم.

تعبر هاتان الجملتان عن نفس المضمون التمثلي: كتابة (حدث) محمد (عامل) للدرس (هدف) في القسم (مكان). وهناك في الجملة (18. أ) بموازاة كل عنصر من هذه العناصر مُكَوِّن محدد بوضوح: "*كَتَبَ* " للحدث، و" محمّدٌ " للعامل، و"*الدرسَ* " للهدف، و"*في القسمِ* " للمكان.

أما في الجملة (18. ب)؛ فثمة، زيادة على هذه العناصر، عنصر آخر يدل على مقولة الزمن. وهو الفعل المساعد "*كانَ* ". وهذا العنصر يمثل ما يطلق عليه هاليداي اسم " العنصر الصرفي ".

وهكذا؛ بإمكاننا أن نتعرف داخل الجملة (18. ب) جزءين:

(1) **الجزء الوجهي**: ويتكون من الصرفة "*كانَ* "، والفاعل "محمدٌ "؛

---

[1] - (هاليداي 2004: 113).

[2] - نفسه، ص. 114. ونستخدم " **مُتَبَقّي** " لترجمة " residue ". والمتبقي هو المكون الذي " يترك جانبا " بتعبير هاليداي في الحوارات السابقة.

[3] - نفسه، ص. 111. ونستعمل الكلمة العربية " **صُرْفَة** " في مقابل المصطلح الأجنبي " finite ".

[4] - نفسه. والجدير بالإشارة أن عناصر الجملة لا تملك كلها وظيفة ما في بنية الوجه (فريدي 2004: 80). فهنالك عناصر توجد ببساطة خارج هذه البنية، مثل المنادى: "*يا زيد، ذهبَ محمدٌ / يا زيد، اذهبْ* "، والوصول أو " حروف العطف "، والملحقات الوصلية " conjunctive adjuncts ": " ذهبَ محمد. وَذَهبتْ هند *أيضا*".

(2) **الجزء المُتَبَقّي**: ويمثله المحمول "*يكتبُ* "، والفضلة "*الدرسَ* "، والملحق "*في القسمِ* "[1].

ويوضح الجدول التالي تحليل الجملة العربية في الأفق الوجهي، مع إبراز تمايز العنصرين الوجهي والمتبقي:

في القسم	*الدرس*	*يكتب*	*محمد*	*كان*
ملحق	**فضلة**	**محمول**	**فاعل**	**صرفة**
متبقي			**وجهي**	

الخطاطة (6 - 6) تحليل الجملة العربية في أفق الوجه

وتمثل المحمولَ في الجملة المجموعةُ الفعلية، لكن من دون الصرفة. وهو يدل، داخل العنصر المتبقي، على الحدث أساسا. فالمحمول " *يكتبُ* " هو الذي يرمز، في الجملة (18. ب) مثلا، إلى حدث الكتابة. غير أن هذا العنصر يستطيع أيضا أن يتضمن التعبير عن اختيار البناء للمعلوم أو للمجهول[2]. فالجملة المبنية للمجهول المقابلة للجملة (18. ب) هي الجملة (18. ج) بعده:

(18) ج – كان الدرسُ يُكْتَبُ في القسمِ.

وما يدل على البناء للمجهول، في هذه الجملة، هو الفعل الأساس "*يُكْتَبُ* " الذي يحمل وظيفة المحمول، وليس الفعل المساعد "*كانَ* " الذي يلعب وظيفة الصرفة.

وإن كانت الجملة تحتوي على فعل مساعد يتكفل هو بالدلالة على " الزمن الأَوَّلي "، نحو "*كانَ* " في هذه الأمثلة؛ فيمكن للمحمول أن يدل على " زمن ثانوي "، أي على زمن يتحدد باعتبار زمن الفعل المساعد، وليس باعتبار زمن التخاطب[3].

لنقارن بين الجمل (19) [4]:

(19) أ - كانَ محمدٌ كَتَبَ الدرسَ في القسمِ.

ب - كانَ محمدٌ يكتبُ الدرسَ في القسمِ.

ج - كانَ محمدٌ سَيكتبُ الدرسَ في القسمِ.

---

1 - (هاليداي 2004: 121).

2 - نفسه، ص. 122.

3 - نفسه.

4 - واضح من هذه الأمثلة أن المجموعة الفعلية تمثل مكونا متقطعا، إذ يرد الفاعل عادة بين الفعل المساعد والفعل الأساس: " *كانَ (محمدٌ) يكتبُ*... " و" *كان (الدرسُ) يُكْتَبُ*... "الخ.

تدل هذه الجمل كلها، بواسطة الفعل المساعد الصرفة "*كانَ* "، على الزمن الماضي. وهذا الاختيار الزمني يعني أن حدث كتابة محمد للدرس تتموقع في زمن سابق عن حدث التخاطب: قبل أن تستعمل كل جملة منها فعليا في إطار المقام التواصلي.

ولكن؛ يمكن، بعد أن يتحدد هذا الزمن " الأوّليّ "، أن يُتَّخذ بدوره نقطة زمنية يُموقع بالنسبة إليها زمن آخر، زمن " ثانوي "، مثل الزمن الماضي الذي يدل عليه المحمول "*كَتبَ* " في الجملة (19. أ)، والزمن الحاضر الذي يدل عليه المحمول "*يَكتبُ* " في الجملة (19. ب)، والزمن المستقبل الذي يدل عليه المحمول "*سَيكتبُ* " في الجملة (19. ج). إن الزمن في الأمثلة (19)، بتلخيص، ليس " بسيطا "، بل هو مركب من زمن أولي تدل عليه الصرفة، وزمن ثانوي يدل عليه المحمول[1].

أما الفضلة؛ فهي عنصر جملي لا يمثل " الآن " فاعل الجملة؛ ولكن، بإمكانه أن يكون كذلك[2]. وهذا أبرز فرق يميز الفضلة عن الملحق[3]. لنأخذ الجملتين (20) مثلا:

(20) أ - كتب محمد الدرس في القسم.

ب - كُتِبَ الدرسُ في القسم.

نرى أن الفضلة*" الدرسَ "*، في الجملة (20. أ)، تستطيع عبر البناء للمجهول أن تصبح فاعلا: " *الدرسُ* " في الجملة (20. ب). ومثل هذا لا يجوز أن يحصل مع الملحق[4]. فلا يمكننا، قياسا على ما سبق، أن نقول: " **كُتِبَ القسمُ* "، أي أن نسند وظيفة الفاعل إلى الملحق.

6. 3. 1 الصرفة: الزمن، الوجهة والقطبية

تمثل الصرفة في رأي هاليداي مكونا مستقلا من مكونات الجملة. وهي تتحقق عبر أحد الألفاظ الفعلية التي تدل على:

(1) الزمن: ماضي (*فعلتُ*)، حاضر (*أَفعلُ*)، ومستقبل (*سَأَفعلُ*)؛

(2) القطبية: موجب (*فعلتُ*)، منفي (لَمْ أفعلْ)؛

(3) الوِجْهَة: أكيد (*قَدْ فعلتُ*)، محتمل (*قَدْ أَفعلُ*)[5].

ويمكن لهذه الألفاظ أن تكون عوامل فعلية، نحو "*قَدْ* " و"*لَمْ* "، أو أفعالا مساعدة، مثل "*كانَ* ".

وتمكّن الصرفة المتخاطبين من " التصرف "، إن جاز التعبير، في الجملة. فهي العنصر الذي يخصص، تبعا لهاليداي، طريقة محددة ترتبط من خلالها الجملة بالسياق

---

[1] - نفسه، ص. 122.

[2] - نفسه.

[3] - نفسه، ص. 123.

[4] - (هاليداي 1985: 72).

[5] - (هاليداي 2004: 115 – 116). ونستعمل الكلمة العربية " **وِجْهَة** " لترجمة المصطلح " modality ". وسوف نرجع إلى هذا المفهوم بتفصيل أكثر في [§ 6. 5].

التواصلي. وهذا أمر بالغ الأهمية، لأنه ما يجعل منها قولا يمكنه أن يُصَدَّق أو يُكَذَّب. فيجب، لكي تكون الجملة قضية، أن تحدد لها أوّلا نقطة مرجعية في المقام التواصلي، في " هنا-&-الآن ". وهذا بالتحديد ما تفعله الصرفة. إنها تربط الجملة بسياقها في إطار الحدث التواصلي[1].

ويرى هاليداي أن هنالك طريقين يمكن من خلالهما للجملة أن تربط بالمحيط المقامي. الأول هو الإحالة إلى لحظة التخاطب، أي إلى الزمن بالنسبة إلى " الآن ". ولا تشمل أنساق الزمن التي تتحقق عبر الصرفة جميع أزمنة الأفعال التي ترد داخل الجملة. إن الزمن الأولي وحده يدخل، كما رأينا، ضمن العنصر الصرفي، لأنه هو الزمن الذي يحدد الموقع الزماني للقضية بالنسبة إلى حدث التخاطب. فهذا المعنى، مثل معاني أسماء الإشارة، وضمائر الشخصين المتكلم والمخاطب، معنى " إشاري " يحيل على المقام التواصلي [2].

وهنالك معنى آخر ملازم للتصرف، في نظر هاليداي، هو المعنى القطبي. والقطبية، عنده، هي النسق الذي يتم فيه الاختيار بين " نعم "، وبين " لا "[3]. ومن البديهي أن القضية، قبل أن تصح البرهنة عليها، يجب أن تكون مخصصة بهذا الاعتبار. فإما أنها قضية " نَعَمْ "، وإما أنها قضية " لا ". إما أن الأمر كذلك، وإما أنه ليس كذلك. ولهذا؛ هنالك ارتباط وثيق بين التعبير عن الاختيار الزمني (ماضي / حاضر / مستقبل)، والاختيار القطبي (موجب / منفي)[4].

وتوضح الخطاطة (7) تفاعل الاختيارات الزمنية والقطبية في اللغة العربية:

	ماضي	**غير ماضي**	
		حاضر	**مستقبل**
موجبة	*فَعَلَ*	*يَفْعلُ*	*سَيفعل / سوف يفعل*
منفية	*لم يفعلْ*	*لا يفعلُ*	*لَنْ يفعلَ*

الخطاطة (6 - 7) أنساق الزمن والقطبية (المجموعة الفعلية)

وثمة، في تصور هاليداي، طريقة أخرى، زيادة على المعاني الزمنية، لربط الجملة بسياقها المقامي هي الوِجْهَة: أي الإحالة على " الأحكام " التي يصدرها المتكلم، انطلاقا

---

1 - نفسه، ص. 115.

2 - نفسه.

3 - نفسه، ص. 115 - 116.

4 - نفسه، ص. 116.

من الشروط السياقية المقامية، من هنا-&-الآن؛ في خصوص ما يتحدث عنه مع مخاطبيه[1].

ويرتبط مفهوم الوِجْهَة، عند هاليداي، ارتباطا وثيقا بمفهوم القطبية. فالقطبية هي، كما بينا، الاختيار بين " نعم "، وبين " لا ". غير أن هناك، في رأي الباحث، درجات وسطى، مع ذلك، بين هذين القطبين تمثلها درجات من الاحتمال: (نعم أولا) "*رُبَّما كتبَ محمد الدرس في القسم* "، أي " ربما نعم، أو ربما لا "؛ ودرجات من الاعتياد: (نعم ولا) "*قَلَّما كَتَبَ محمدٌ الدرسَ في القسمِ*"، أي " أحيانا (قليلة) نعم، وأحيانا (أكثر) لا "[2].

وهناك في اللغة العربية حالة واضحة لذوبان مقولات الزمن والوجهة والقطبية بعضها مع بعض في لفظ نحوي واحد هي العامل الفعلي "*لَمَّا* "، في نحو "*لَمّا يكتبْ محمدٌ الدرس* "؛ لأن هذا العامل يدل في نفس الآن على الزمن الماضي، وقطبية النفي، ووِجْهة التوقع.

وتجدر الإشارة إلى أن الصرفة قد تتحقق بواسطة صُرَيْفات مربوطة لا يمكنها أن تشكل كلمات تامة. وهي حينئذ تتصل بالفعل الأساس في بنية المجموعة الفعلية[3]. ولا يحصل هذا إلا حين يكون الفعل في حالة الماضي والحاضر البسيطين، وقطبية الإيجاب؛ مثلما في الجملة (18. أ)، حيث يدل الفعل "*كَتَبَ* " على كل من حدث الكتابة، ولذلك يجب أن يدرج في المحمول، ومن الزمن الماضي، ولذلك يجب أن يدرج في الصرفة[4]. ونتواضع في هذه الحالة على استعمال التمثيل الوارد في الخطاطة (8) أدناه:

كتب	محمد	*الدرس*	*في القسم*
صرفة – محمول	**فاعل**	**فضلة**	**ملحق**

الخطاطة (6 - 8) اندماج الصرفة والمحمول في الجملة الفعلية

وينبغي التأكيد هنا على أن ظاهرة انصهار المحمول والصرفة من الأهمية بمكان بالنسبة إلى دراسة طريقة تنظيم الجملة العربية في الأفق الوجهي، لأنها تؤثر في رتبة العنصر الفاعل. فهذا العنصر يرد، في حالات الانصهار، كما في الجدول أعلاه، بعد المحمول في الترتيب، لأن المحمول يتحقق مع الصرفة في بداية الجملة. ولكن؛ حينما يتحقق كل من المحمول والصرفة بواسطة كلمة مستقلة، كما في الجملة (18. ب) المحللة

---

[1] - نفسه، ص. 116 – 117.

[2] - نفسه، ص. 116. وينظر أيضا (هاليداي 1985: 75). ونستعمل " **احتمال** " لترجمة " probability "، و" **اعتياد** " لترجمة " usuality ". ويمكن أن تُعبِّر عن الوجهة في اللغة العربية العوامل الفعلية، مثل "*قَدْ* "؛ أو الأفعال المساعدة، مثل "*رُبَمَا* " و"*قَلَّما* ". كما تستطيع أن تعبر عن الوجهة بعض الملحقات كذلك، مثل "*حَقّاً* ": " حقاً *كَتَبَ محمدٌ الدرسَ في القسمِ* "، و"*أَحْياناً* ": "*أحيانا يَكْتُبُ محمدٌ الدرسَ في القسمِ* ".

[3] - (هاليداي 2004: 112).

[4] - (ميلر 2004: 78).

في الخطاطة (6)، يتأخر المحمول عن كل من الصرفة والفاعل، مفسحا المجال أمام العنصر الوجهي، ليأخذ ترتيبه الطبيعي.

6. 3. 2 الفاعل

يوافق مفهوم الفاعل عند هاليداي، كما قلنا في [§ 1. 11. 4]، ما يسمى عادة: " الفاعل النحوي ". لكن هذا المفهوم ينبغي أن يؤول في تصوره من منظور وظيفي[1]. والحق أن وظيفة الفاعل من أشد المفاهيم غموضا، وأكثرها إشكالا في الدرس النحوي؛ إذ يبدو أن هذا العنوان يشير إلى مفهوم لا وظيفة له في النحو إلا أن يكون بالضبط "وظيفة نحوية ". ففي التصور الشائع؛ يخصص مفهوم الفاعل مظاهر نحوية " شكلية "، كالتطابق في الفعل، وإعراب الرفع المسند إلى المجموعة الاسمية التي تؤدي هذه الوظيفة، وموقعها في الجملة... من دون أن يكون لهذه المظاهر النحوية " الصرف " أي انعكاس على المستوى الدلالي. هذا في حين أن الفاعل، عند هاليداي، مفهوم دلالي في الأصل، مثل سائر العناصر الجملية الأخرى. فهو يقول: " إن الفاعل ليس مقولة نحوية اعتباطية. أن يكون لفظ ما فاعل الجملة، هذا يعني شيئا ما "[2].

ويدعو الباحث، قبل البحث عن تعريف " صارم " لمعنى وظيفة الفاعل، إلى تحديد المعايير التي يمكن أن نتعرف من خلالها الفاعل في تحليل النصوص الفعلية. وهو يقترح لهذا الغرض الرائز التالي: " الفاعل ... هو العنصر الذي يستنسخه التعقيب "[3]. فلكي نتعرف الفاعل في جملة من نص، علينا أن ننظر إلى التعقيب (وإذا لم تكن تحتوي تعقيبا يجب أن نضيف إليها التعقيب المناسب)؛ ثم يجب أن نحدد، بعد ذلك، ما العنصر الذي يحيل عليه اللفظ الشخصي الملتصق بفعل التعقيب. مهما يكن، فهو الفاعل[4]. لاحظ مثلا ما تحته خط في الجملتين (21):

(21) أ – ماتَ محمد من العطش، أو كاد.
ب – سُلِبَت هند كل مالها، أو كادت.

إن الفاعل في الجملة (21. أ)، إذا ما طبقنا " رائز التعقيب " الذي يقترحه هاليداي، هو المجموعة الاسمية " *زيدٌ* "، لأنها هي " المفسر " الذي تعود عليه علامة التطابق + ـَ + في فعل التعقيب " *كادَ* ". والمجموعة الاسمية " *هندٌ* " هي الفاعل، في الجملة (21. ب)، طبقا لنفس المعيار، لأنها اللفظ الذي تحيل عليه لاحقة الشخص الغائب: +ـَ +، ولاحقة الجنس في فعل التعقيب "*كادَتْ* ": +تْ +.

وينبغي، في هذه الجملة الأخيرة، أن نلاحظ أن وظيفة الفاعل لا توافق، وظيفة العامل في أفق التعدية التمثلي (أي: " الفاعل في المعنى "، أو الفاعل الدلالي")؛ لأن المجموعة الاسمية " *هندٌ* " لا تعبر عن العامل، بل عن الهدف. ومع ذلك، فهذه المجموعة

---

[1] - (هاليداي 2004: 112).

[2] - (هاليداي 1985: 73).

[3] - (هاليداي 2004: 112).

[4] - (هاليداي 1985: 73).

الاسمية، طبقا للرائز، هي الفاعل " النحوي ". وهذا يعني أن تقنية التعقيب تنجح في تمييز وظيفة الفاعل في أفق الوجه التفاعلي، عن وظيفة العامل في أفق التعدية التمثلي[1].

ورائز التعقيب، بالطبع، ليس وسيلة لتعريف مفهوم وظيفة الفاعل. غير أنه مع ذلك طريقة نستطيع أن نلجأ إليها في تحليل النصوص. والواقع أن المقولة النظرية التي نتعرفها بهذه الطريقة تكاد تتوافق دائما مع ما يحدده التصور الكلاسيكي بوصفه فاعل الجملة؛ وفقا لمعايير مثل: " الفاعل هو الاسم الذي يتطابق مع الفعل "، أو " الفاعل هو الاسم الذي يأخذ حالة الرفع ". وإلى هذه المعايير؛ يمكننا أن نضيف، تبعا لهاليداي، " المجموعة الاسمية التي تتكرر كضمير في التعقيب "[2].

ويعتقد الباحث أن وراء كل من الفاعل والصرفة مبررات دلاليا أساسا. إن الفاعل يتضافر مع الصرفة لتنظيم الجملة باعتبارها تبادلا. فبينما تمثل الصرفة، كما رأينا، الطريقة التي من خلالها يمكن أن يستدل من خلالها عن " صِحَّة " القضية، يوفر الفاعل " الباقي "، أي " الموضوع " الذي يستدل بشأنه: الذي يمكن باعتباره للقضية أن تصدَّق أو تكذب. فالفاعل، عند هاليداي، هو العنصر الذي يتحمل مسؤولية اشتغال الجملة كحدث تفاعلي[3].

6. 4 الوجوه الأساس

قد نعتقد أن التقابل الأساس في نسق الوجه يجمع ثلاثة حدود: وجه إفهامي، ووجه استفهامي، ووجه أمري. غير أننا أوردنا في [§ 3. 3. 2] بعض المؤشرات التي تدل على أن تقابل الوجهين الاستفهامي والإفهامي " ألطف "، في واقع الحال، من تقابلهما مع الوجه الأمري؛ وأن ثمة وجها " تفهيميا " أعم هو الذي يتقابل مع الوجه الأمري[4]. فيمكن للأفعال في الجمل التفهيمية، مثلا، أن تختار بحرية من أنساق **الزمن** و**الشخص**، خلافا للجمل الأمرية التي تخضع فيها هذه الاختيارات لعدة قيود[5].

وتلخص الخطاطة (9) بعده القول في الوجوه الأساس التي يمكن أن تختارها الجملة:

---

[1] - نفسه.

[2] - (هاليداي 2004: 113).

[3] - نفسه، ص. 117. وتقول فريدي (2004: 81): " للكتلة الوجهية دلالة واضحة. إنها تحمل الركن الأساس في الجملة باعتبارها حدثا تفاعليا " .

[4] - ينظر بالنسبة إلى اللغة الفرنسية (هيدلسطون وأورين1969: 240)، ومن أجل استدلال مماثل في اللغة الإنجليزية (هيدسون 1967: 113 - 114).

[5] - فيمكننا، في مقابل الجملة " *كتب محمد الدرس في القسم* "، أن نقول: "*يَكْتُبُ محمّدٌ الدرسَ في القسمِ* "، فنختار الزمن الحاضر، بدلا من الزمن الماضي؛ كما يمكننا أن نقول: "*كتبتَ الدرسَ في القسمِ* " فنختار الشخص المخاطب بدلا من الشخص الغائب. وهذا ممكن أيضا مع الجملة الاستفهامية " *أكتب محمد الدرس؟* "، فيمكننا أن نقول: " *أَيَكتبُ محمّدٌ الدرسَ؟* " و"*أَكتبتَ الدرسَ؟* ". أما الجملة الأمرية "*اُكتُب الدرسَ* "؛ فلا يجوز أن يتغير انتقاؤها " الزمني "، ولا انتقاؤها " الشخصي ".

كَتَبَ محمدٌ الدرسَ في القسمِ	تفهيمية، إفهامية.
أيْنَ كَتَبَ محمدٌ الدرسَ؟	تفهيمية، استفهامية.
اُكْتُبِ الدرسَ في القسمِ	أمرية.

الخطاطة (6 - 9) الوجه الإفهامي، الوجه الاستفهامي، والوجه الأمري

6. 4. 1 الوجه الأمري

نمثل بالجمل (22) لأبرز أقسام الجمل الأمرية التي نجدها في اللغة العربية:

(22) أ – قُمْ.
ب – لِيَقُمْ زيد.
ج – لا يَقُمْ زيد.

لاشك أن هذه الجمل تختلف من حيث بنياتها التفاعلية. فالجملة (22. أ) لا تحتوي على لفظ يؤدي وظيفة الفاعل، ولا على أي عامل وجهي. بل يبدو أن صورة المحمول الذي هو فعل الأمر وحدها كافية للدلالة فيها على اختيار الوجه الأمري. هذا في حين يظهر أن الدلالة على المعنى الوجهي مهمة يضطلع بها في الجملتين (22. ب) و(22. ج) عامل قطبي متميز: "*لِ* " في الجملة (22. ب)، و"*لا* " في الجملة (22. ج).

والواقع أن التعبير عن اختيار الوجه الأمري لا يتم، حتى في هاتين الجملتين بواسطة العامل الفعلي وحده، بل تسهم فيه صورة المحمول كذلك. قارن بين الجملتين (23):

(23) أ – لا يذهبْ محمدٌ.
ب - لا يذهبُ محمدٌ.

نرى أن العامل "*لا* " قد يرد داخل جملة أمرية، كالجملة (23. أ)؛ أو جملة تفهيمية، كالجملة (23. ب)؛ وأن الذي يفرق بين الجملتين هو اختيار الفعل الذي يلي هذا العامل من أنساق **الوجه** القائمة في هذه المرتبة. فالفعل "*يذهبُ* " في الجملة (23. ب) يختار وجه " التدليلي "، في حين يختار الفعل "*يذهبْ* " في الجملة (23. ب) الوجه " التذييتي " المجزوم[1].

ولعل أقسام الجمل الأمرية تختلف في اللغة العربية باختلاف مدى تصرف الجملة. فهناك، من جهة، قسم متصرف إلى حد يمكنه من اختيار الشخص[2]، نحو الجملة (23. ب)

---

[1] - (المسعودي 1985: 149 – 150). ونستعمل الكلمة العربية " **تدليلي** " في مقابل " indicative "، و" **تذييتي** " في مقابل " subjunctive".

[2] - تستطيع أن تقول: "*لا تَكتبْ* " باختيار الشخص المخاطب، و"*لا يَكتبْ زيد* " باختيار الشخص الغائب، ...

والجملتين (22. ب) و(22. ج)؛ ومن جهة أخرى، قسم أقل تصرفا لا يدل على الشخص، ولكنه مع ذلك يدل على العدد والجنس[1]، نحو الجملة (22. أ)[2].

ويجدر بنا أن نؤكد ههنا أن هذا القسم الأخير، والذي يرد فيه " فعل الأمر "، لا يستطيع أن يوجه نحو القطبية. فالجملة "*اُكْتُبْ* " ليست، خلافا لما قد يتبادر إلى الذهن، هي المقابل الموجب للجملة المنفية "*لا تَكْتُبْ* "، ما دام المقابل المناسب هو الجملة "*لِتَكْتُبْ* ". والخطاطات التالية تبرز هذا التحليل:

قُمْ	
محمول	

لِيَقُمْ	زيدٌ
صرفة – محمول	**فاعل**

لا يَقُمْ	زيدٌ
صرفة – محمول	**فاعل**

قُمْ	أمرية، غير موجهة نحو القطبية.
لِيَقُمْ زيدٌ	أمرية، موجهة نحو القطبية، موجبة.
لا يَقُمْ زيدٌ	أمرية، موجهة نحو القطبية، منفية.

الخطاطة (6 - 10) أنماط الجمل الأمرية

6. 4. 2 الوجه التفهيمي

يشمل الوجه التفهيمي وجهين فرعيين: الوجه الإفهامي والوجه الاستفهامي، حيث تتميز الجمل الاستفهامية باحتوائها على لفظ خاص يعبر عن هذا الاختيار الوجهي.

6. 4. 2. 1 الوجه الاستفهامي

تدل على الوجه الاستفهامي، في اللغة العربية، عدة ألفاظ نحوية كالهمزة (المفتوحة) و" *هَلْ* " و"*أَمْ* " و"*مَنْ* " و"*ما* " و"*كَيْفَ* " و"*مَتى* " "*أَيْنَ* " و"*أَيّ* " و"*كَمْ* ". وتنتمي الألفاظ الثلاثة الأولى إلى قسم " الحروف "، بينما تنتمي الألفاظ الأخرى إلى قسم الأسماء، نحو "*من* " و"*ما* "؛ أو إلى قسم الظروف، نحو "*كيف* " و"*متى* " "*أين* ".

وتقسم الجمل الاستفهامية عموما إلى قسمين: جمل جزئية وجمل غير جزئية. وترد الأسماء والظروف الميمية في القسم الأول، بينما تظهر الحروف في القسم الأخير. فالجمل

---

[1] - تقول للمفرد المذكر: "*اكتُبْ* "، وللمفرد المؤنث "*اكتبي* "، وللمثنى "*اكتبا* "...

[2] - (هيدسون 1967: 113).

(24)، بناء عليه، جمل استفهامية جزئية، بيد أن الجمل (25) جمل استفهامية غير جزئية[1]:

(24) أ – من جاء؟
ب – متى جاء زيد؟
ج – كم رجلا رأيت؟

(25) أ – أَجاء زيد؟
ب – هل جاء زيد؟
ج – أَجاء زيد أم عمرو؟

6. 4. 2. 1. 1 الاستفهام الجزئي

إن أبرز خاصية تميز الجمل الاستفهامية الجزئية عن الجمل الاستفهامية غير الجزئية تتعلق بطبيعة اللفظ الدال على اختيار الوجهي، وخاصة بما إذا كان يلعب دورا ما في أفق التعدية التمثلي. فالعناصر الميمية تؤدي في هذا الأفق وظائف محددة، ولا يمكن تصنيفها التصنيف الملائم إلا من خلال تخصيص هذه الأدوار التمثلية[2]. والخطاطة التالية تبين تحليل الجملة الاستفهامية الجزئية (24. ب) في الأفق التفاعلي والأفق التمثلي:

مَتى	*جاء*	*زيد؟*
محل: زمان	**حدث**	**عامل**
م – ملحق	**صرفة – محمول**	**فاعل**

الخطاطة (6 - 11) الجمل الاستفهامية الجزئية

والحق أن التقابلات التي تخصص الألفاظ الميمية توازي إلى حد بعيد تلك التي رأيناها في أنساق التعدية. فنجد، بادئ ذي بدء، تمييزا واضحا بين المشارك وبين الملابسة. ثم تتنوع الألفاظ المنتمية إلى القسم الأخير بتنوع الملابسات، في حين ينقسم اللفظان المندرجان في القسم الأول بحسب نسق **العقل؛** إذ تدل "*من* " على مشارك عاقل، و"*ما* " على مشارك غير عاقل، و"*كيف* " على ملابسة حال، و"*متى* " على ملابسة زمان، و"*أين* " على ملابسة مكان.

---

[1] - (هيدلسطون وأورين 1969: 238).

[2] - استفدنا في هذه المقاربة من طريقة تناول (هيدلسطون وأورين 1969: 246) للعناصر الميمية في اللغة الفرنسية " qui " و" que " و" quand "... والعنصر الميمي، أو العنصر غير المحدد، في النموذج النسقي – الوظيفي، عنصر مستقل ومتميز في البنية. إلا أنه غالبا ما يسند إلى لفظ يحمل أيضا وظيفة أخرى، مثل الملحق: " أَيْنَ *كَتبَ محمدٌ الدرسَ؟* أو الفضلة "*مَنْ كَتبَ الدرسَ؟* ". وهذا واضح في الخطاطة (23). ينظر (هاليداي 1985: 83) و(يونغ 1980: 53).

ويحتل "*أي* " و"كم "، بين هذه الألفاظ، مكانا خاصا. فكلاهما يمكن أن يمثل مشاركا أو ملابسة، كما يتضح من الجملتين (26):

(26) أ - أَيَّ درسٍ كتبتَ؟
ب - *في أَيِّ قسمٍ كتبتَ الدرسَ؟*

كما يملك هذان اللفظان خصائص مشتركة متميزة أخرى، ولاسيما في مرتبة المجموعة الاسمية، حيث يحتاج كل واحد منهما إلى " مفسر " يكمله: "*درسٍ* " في الجملة (26. أ)، و"*قسمٍ* " في الجملة (26. ب)، ولا يمكن أن يمثل وحده مكونا مباشرا للجملة التي تحتوي عليه[1].

وتوضح الخطاطة (12) بعده هذه التقابلات:

ما	مشارك، غير عاقل.
مَنْ	مشارك، عاقل.
أَيْنَ	ملابسة، محل، مكان.
مَتى	ملابسة، محل، زمان.
كَيْفَ	ملابسة، حال.
أَيّ	م غير مباشر، غير عددي.
كَمْ	م غير مباشر، عددي.

الخطاطة (6 - 12) تصنيف الألفاظ الميمية

6. 4. 2. 1. 2 الاستفهام غير الجزئي

إذا كانت معالجة الوجه الاستفهامي الجزئي تحتاج إلى النظر في طرق تنظيم أفق التعدية التمثلي، فإن مقاربة الجمل الاستفهامية غير الجزئية رهينة كذلك بالرجوع إلى مستويات أخرى من التحليل الجملي. فـ" *هَلْ* "، مثلا، تدل على الوجه والقطبية، و"*أَمْ* " على الوجه والوصل[2]؛ مما يعني أن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار متغيرات متعددة متفرعة عن مكونات وظيفية متباينة.

---

[1] - (هيدلسطون وأورين 1969: 246).

[2] - نستعمل الكلمة " **وَصْل** " في مقابل المصطلح الأجنبي " conjunction ". ينظر (الكعاك 90 – 1991: 202)، والإحالات هناك.

ويمكننا أن نقسم الجمل الاستفهامية غير الجزئية إلى جمل فصلية وجمل قطبية[1]. فالجمل الاستفهامية الفصلية ترد فيها "*أَمْ* " دائما، بينما ترد في الجمل الاستفهامية القطبية الهمزة أو " *هَلْ* ":

(27) أ – أَكتب محمد الدرس في القسم أم في المنزل؟
ب – في القسم.

(28) أ – هل كتب محمد الدرس؟
ب – لا.

(29) أ – ألم يكتب محمد الدرس؟
ب – بلى.

فالمتكلم يطلب في الاستفهام القطبي، بالضرورة، المعلومة المتعلقة بقطبية الجملة[2]. ولذلك، يكون الجواب دائما ب"*نَعَمْ* " أو"*لا* " أو"*بَلى* " أو "*كَلاَّ* "[3]... أما الاستفهام الفصلي فهو يتناول عادة المضمون التمثلي للجملة، مثل الاستفهام الجزئي[4]. غير أن المتكلم لا يعتبر نفسه فيه جاهلا بالمعلومة التي يطلبها من المخاطب، بل مترددا فيها فقط. ولذلك؛ فهو يعرض عليه لائحة من الاحتمالات الممكنة، منتظرا أن يحدد له من بينها المعلومة الواردة[5].

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن نفسر لحن الجملتين (30):

(30) أ – * هل جاء زيد أم عمرو؟
ب – * هل لم يكتب محمد الدرس؟

كأن " *هَلْ* " تختص بالدلالة على الاستفهام القطبي. ولذلك، لا يمكنها أن ترد مع "*أَمْ* " داخل جملة استفهامية فصلية، كما في الجملة (30. أ). وهي لا ترد، فضلا عن ذلك، مع لفظ دال على قطبية النفي، كما في الجملة (30. ب). فليس من الطبيعي أن يظهر لفظ يحدد قطبية الجملة حين تكون هذه الجملة تتوخى بالضبط الحصول على هذه المعلومة[6].

أما الهمزة؛ فهي تظهر في الجمل الاستفهامية القطبية، وفي الجمل الاستفهامية الفصلية. فحينما ترد مع "*أم* " تعبر عن الاستفهام الفصلي، وحينما ترد مع لفظ دال على

---

[1] - (هيدلسطون وأورين 1969: 251). ونستخدم " **قطبية** " هنا لترجمة " polar "، و" **فَصْلِيَّة** " لترجمة " disjunctive ".

[2] - (هاليداي 1985: 74).

[3] - تبين هذه الألفاظ مدى غنى الفضاء الدلالي القطبي، حيث لا تتوقف التقابلات عند حد التمييز بين الموجب "*نعم* "، والمنفي "*لا* ". فقطبية النفي يمكن أن " تؤكد " عبر "*كَلاَّ* ". و"*بَلى* " تستعمل للجواب بالإيجاب على استفهام منفي. وهذه الألفاظ، في تصور (هاليداي 1985: 89) تدل فعلا على المعنى القطبي. غير أنها ليست مع ذلك عناصر تفاعلية، بل هي عناصر نصية تنضوي ضمن مفهوم الاتساق، لأنها تسهم في ربط الجملة بالخطاب السابق.

[4] - (هيدلسطون 1965: 224).

[5] - (هيدلسطون وأورين 1969: 251 - 252).

[6] - يمكن أن يحصل ذلك مع الهمزة، كما في الجملة (28. أ)؛ مما يوحي بأن " *هَلْ* "، خلافا للهمزة، قطبية لزوما.

النفي تعبر عن الاستفهام القطبي. وتلخص الخطاطة (13) أدناه القول في الاستفهام غير الجزئي:

هَلْ كَتبَ محمدٌ الدرس؟	استفهامية، غير جزئية، قطبية.
أَكَتبَ محمدٌ الدرسَ في القسمِ أم في المنزلِ؟	استفهامية، غير جزئية، فصلية.

الخطاطة (6 - 13) الاستفهام القطبي والاستفهام الفصلي

6. 4. 2. 2 جمل التعجب

تتفرع الجمل الإفهامية إلى جمل تعجبية، مثل الجملة (31. أ)؛ وجمل غير تعجبية، مثل الجملتين (31. ب) و(31. ج)[1]:

(31) أ – أَكْرَمَ زيدٌ عمراً.
ب - ما أَكْرَمَ زيدا!
ج - أَكْرِمْ بزيد!

وتملك الجمل التعجبية، مثل الجمل الأمرية والجمل الاستفهامية، مظاهر نحوية متميزة؛ على حين يمثل الوجه الإفهامي غير التعجبي، بين مختلف الوجوه، القسم الأقل وسما؛ الذي لا يحتاج، في نهاية المطاف، إلى التعبير عن خصائصه الوجهية[2].

ونلاحظ من الأمثلة (31) أن الجمل الدالة على وجه التعجب، مثلها مثل الجمل الدالة على وجه الاستفهام، تنقسم إلى جمل جزئية، نحو الجملة (31. ب)؛ وجمل غير جزئية، نحو الجملة (31. ج). فالتقابل بين الجمل الجزئية والجمل غير الجزئية لا يقسم إذن الجمل الاستفهامية فقط، بل الجمل التعجبية أيضا. وهذا ما توضحه الخطاطة التالية:

ما أَكْرَمَ زيدا !	إفهامية، تعجبية، جزئية.
أَكْرِمْ بزيد !	إفهامية، تعجبية، غير جزئية.

الخطاطة (6 - 14) الجمل التعجبية

---

[1] - (هيدلسطون 1965: 223).

[2] - تصدق هذه الملاحظة، وفقا لهيدسون (هيدسون 1967: 113) وهيدلسطون وأورين و(هيدلسطون وأورين 1969: 142)، على اللغة الأنجليزية والفرنسية أيضا.

5.6 الوجهة

لا ينبغي أن نختم هذا العرض للأفق التفاعلي من نحو الجملة دون أن نعرض، ولو بإيجاز، لبعض الأنساق التي يشملها مفهوم الوِجْهَة. وتذهب بيري إلى أن أنساق الوجهة، شأنها شأن أنساق الوجه، ترتبط بالمتكلم. إلا أن أنساق الوجهة لا تعنى، مثل أنساق الوجه بالمتكلم في علاقته بالمخاطب، ولكن بالخطاب نفسه[1].

لنتأمل الأمثلة التالية:

(32) أ - قامَ زيدٌ.
ب – زيدٌ قائمٌ.

(33) أ – قَدْ قامَ زيدٌ.
ب – إنَّ زيداً قائمٌ.

يظهر أن الجملتين (32) لا تعبران عن أي موقف للمتكلم تجاه المحتوى التمثلي الذي يبلغه إلى المخاطب. فلقد اختارت كلتاهما وجهة محايدة؛ في مقابل الجملتين (33) اللتين تملكان وِجهة مُخَصَّصَة[2]. فهما تعبران عن معنى وِجهي يعكس إحدى الطرق الأساس لتدخل المخاطب في الحدث التفاعلي. ويندرج هذا المعنى ضمن وجهة الاحتمال: الوجهة التي تعكس مدى توقع المتكلم لإمكانية حصول ما ينقله إلى مخاطبه.

وتملك هذه الوجهة درجة عليا تعبر عن وثوق المتكلم في حدوث المضمون القضوي، كما في الجملتين (33). لكنها تملك درجة منخفضة أيضا نجدها مثلا في الجملتين (34)، حيث يعبر المتكلم، في المقابل، عن عدم تأكده من تحقق الحمولة الدلالية للجملة[3]:

(34) أ – رُبَّما قامَ زيدٌ.
ب – كَأَنَّ زيداً قائمٌ.

ويمكن لكل من الدرجة العليا ومن الدرجة الدنيا أن تختار تأكيد الوجهة، مثلما في الجمل (35)[4]:

(35) أ – لَقَدْ قامَ زيدٌ.
ب – إنَّ زيداً لَقائمٌ.
ج – لَرُبَّما قامَ زيدٌ.
د – لَكَأَنَّ زيداً قائمٌ.

---

[1] - (بيري 1975: 168).

[2] - نفسه، ص. 169.

[3] - (بيري 1975: 190).

[4] - (بيري 1977: 34).

وهناك بجانب وجهة التوقع وجهة أخرى يمكن من خلالها التعبير عن مدى تواتر المحتوى التمثلي للجملة[1]، كما نرى في الجملتين (36):

(36) أ - قَلَّما ذَهَبَ محمدٌ إلى المسرحِ.
ب - طالَما ذَهَبَ محمدٌ إلى المسرحِ.

وتملك هذه الوجهة أيضا درجة منخفضة، نحو الجملة (36. أ)، ودرجة عليا، نحو الجملة (36. ب)؛ كما يمكنها أن تكون وجهة مؤكدة، كما في الجملتين (37)؛ أو وجهة غير مؤكدة، كما في الجملتين (37):

(37) أ - لَقَلَّما ذَهَبَ محمدٌ إلى المسرحِ.
ب - لَطالَما ذَهَبَ محمدٌ إلى المسرحِ.

وتعكس الخطاطتان (15) و(16) أدناه هذه الأنساق:

قَدْ قامَ زيدٌ	وجهة مخصصة، توقع، درجة عليا، غير مؤكدة.
لَقَدْ قامَ زيدٌ	وجهة مخصصة، توقع، درجة عليا، مؤكدة.
رُبَّما قامَ زيدٌ	وجهة مخصصة، توقع، درجة دنيا، غير مؤكدة.
لَرُبَّما قامَ زيدٌ	وجهة مخصصة، توقع، درجة دنيا، مؤكدة.

الخطاطة (6 - 15) وجهة التوقع

طالَما ذَهَبَ محمدٌ *إلى المسرح*	وجهة مخصصة، تواتر، درجة عليا، غير مؤكدة.
قَلَّما ذَهَبَ محمدٌ *إلى المسرح*	وجهة مخصصة، تواتر، درجة دنيا، غير مؤكدة.
لَطالَما ذَهَبَ محمدٌ *إلى المسرح*	وجهة مخصصة، تواتر، درجة عليا، مؤكدة.
لَقَلَّما ذَهَبَ محمدٌ *إلى المسرح*	وجهة مخصصة، تواتر، درجة دنيا، مؤكدة.

الخطاطة (6 - 16) وجهة التواتر

[1] - (هاليداي 1985: 86).

7 المحور

ليست الجملة تمثيلا للتجربة الإنسانية فقط، ولا تفاعلا بين المشاركين في الحدث التخاطبي فحسب؛ بل هي، علاوة على هذا وذاك، رسالة حية ينبغي أن تنظم أجزاؤها بحسب إسهامها المتميز في النشاط التواصلي.

7. 1 مفهوم المحور: المنظور الوظيفي للجملة

يرجع اهتمام اللسانيين بدراسة البنية التواصلية للجملة إلى أعمال أنجزت في إطار اللسانيات التاريخية والمقارنة، إذ نشر وايل الذي يعد أحد رواد البحث في هذا الميدان سنة 1844 كتابا عنوانه " رتبةُ الكلمات في اللغات القديمة بالمقارنة مع اللغات الحديثة " يذهب فيه إلى أن رتبة عناصر الجملة تتحدد باعتبار طبيعة المعلومات التي تدل عليها[1].

ويرى وايل أن الجملة تتشكل من " مفهوم أولي " أو " نقطة انطلاق "، وهي العنصر الدال على المعلومة التي يتقاسم المتكلم والمخاطب معرفتها، ومن " هدف للخطاب "، وهو العنصر الحامل للمعلومة التي يسعى المتكلم إلى إبلاغها إلى المخاطب[2]. ويسبق نموذجيا المفهوم الأساس في الرتبة هدف الخطاب، كما نستنتج من المقارنة بين الجملتين (1):

(1) أ - زيدٌ قائمٌ.
ب – قائمٌ زيدٌ.

فرتبة الجملة (1. أ) هي الرتبة العادية، لأن المتكلم يفضل أن ينطلق في نشاطه التواصلي من المعلومة المعروفة المشتركة: "*زيدٌ* "، ثم ينتقل بعد ذلك إلى المعلومة التي يجهلها مخاطبه: "*قائمٌ* "، ليطلعه عليها. أما الرتبة المعكوسة، في الجملة (1. ب)، التي يسبق فيها هدف الخطاب "*قائمٌ* " المفهوم الأولي "*زيدٌ* "، فهي رتبة ممكنة. غير أنها تظل رتبة " عاطفية " لا تستعمل إلا في حالات خاصة[3].

ويفترض الباحث أن الانتقال من المفهوم الأولي إلى هدف الخطاب، يعكس في واقع الأمر حركة الفكر نفسه. فاللغات المتباينة تستطيع، للتعبير عن هذه " الحركة "، أن تستغل تراكيب نحوية متنوعة. لكن التنظيم الأساس للأفكار يبقى هو نفسه في جميع الحالات. والباحث يلاحظ أن اللغات القديمة، كالإغريقية واللاتينية، كانت تعبر عن هذه البنية الجملية بواسطة مظاهر صرفية، مثل التطابق والإعراب ونحوها؛ في حين تضطلع بهذه المهمة في اللغات الحديثة، مثل اللغات الرومانية والجرمانية، مظاهر نحوية تتعلق برتبة الكلمات. ولذلك؛ تميل هذه اللغات إلى أن تجعل من الفاعل النحوي، بسبب وروده في بداية الجملة، العنصر الذي يعبر عن المفهوم الأولي[4].

---

[1] - (فيرباس 1974: 11). وينظر أيضا (كومبيت 1988: 10).

[2] - (فيرباس 1974: 12).

[3] - نفسه.

[4] - نفسه.

ولقد لقيت أفكار وايل صدى واسعا في أوروبا، بعد ظهور مدارس اللسانيات البنيوية، وخاصة في أوروبا الشرقية حيث أسس ماثزيوس وآخرون في پراگ تحديدا إحدى المدارس الوظيفية البنيوية البارزة. ويبدو أن تأثر لسانيي هذه المدرسة، التي تدعى عادة: " حلقة پراگ "، بآراء وايل السابقة الذكر؛ من أهم العوامل التي جعلتهم يطورون، بدءا بماثزيوس نفسه، المقاربة التي سماها هذا الباحث: " المنظور الوظيفي للجملة "[1].

فهو يعتقد أن الوسائل النحوية والمعجمية المتوافرة في اللغات الطبيعية تستعمل في كل فعل تواصلي وفقا لمنظور خاص يفرضه سياق التلفظ، وأن العناصر النحوية والمعجمية تخضع بالتالي إلى تنظيم سياقي محدد. وهو يذهب إلى أن الجملة تحلل، من هذا المنظور الوظيفي، إلى " أساس " أو " محور "، وهو الجزء الذي يدل على المعلومة المعروفة المشتركة، ويمثل لذلك النقطة التي يبتدئ منها المتكلم نشاطه التواصلي؛ وإلى " قلب " أو " تقفية "، وهو الجزء الذي " يسنده " المتكلم إلى المحور[2].

ولعل أحد أبرز إسهامات ماثزيوس يكمن في استعماله لهذا التحليل أثناء دراسته لرتبة الكلمات في اللغة التشيكية. فالمظاهر المتعلقة برتبة الكلمات تشكل، في نظره، نسقا تخصصه سلمية من المبادئ، مثل مبدأ المنظور الوظيفي والمبدأ النحوي والمبدأ الإيقاعي... وهو يلاحظ في هذه الدراسة أن الرتبة " محور + تقفية " هي الرتبة المحايدة أو " الموضوعية "، والرتبة " تقفية + محور " هي الرتبة الموسومة أو " الذاتية "، ليخلص إلى أن المبدأ الترتيبي المهيمن في هذه اللغة هو مبدأ المنظور الوظيفي، بينما لا تلعب المبادئ الأخرى سوى أدوار ثانوية[3]. وبهذا؛ يظهر أن ملاحظات وايل بخصوص الرتبة " العادية " والرتبة " العاطفية " تصدق إلى حد كبير على اللغة التشيكية. وقد بينت بعض الأعمال اللاحقة أنه من الجائز تعميم هذه المقاربة على لغات أخرى، كالبوهيمية والسلوڤاكية والعديد من لغات أوروبا الشرقية[4].

وهكذا، استطاع ماثزيوس أن يضع أسس إشكال المنظور الوظيفي. فكيف تحمل عناصر الجملة نوعين من المعلومات؟ وكيف نستطيع أن نميز في التراكيب المختلفة العناصر التي تحمل المعلومات المعروفة عن العناصر التي تحمل المعلومات الجديدة؟

إن البنية المحورية للجملة لا يجب أن تخلط، في تصور الباحث، ببنيتها الصورية. فمقاربة الجملة من حيث منظورها الوظيفي ليست دراسة لطرق تكونها من عناصر نحوية، مثل الفعل والفاعل والمفعول، بقدر ما هي دراسة لطرق اندماجها في السياق التواصلي[5].

---

[1] - ينظر في خصوص نموذج المنظور الوظيفي للجملة، وحلقة پراگ بشكل عام (أحمد المتوكل 1988: 107 - 111) و(يحيى أحمد 1989: 75 - 81). وقد سبق لنا أن تطرقنا، في [§ 1. 11. 1]، إلى إسهامات حلقة پراگ في دراسة وظائف اللسان؛ وفي [§ 1. 10. 6]، أشرنا إلى " **المقاربة الثلاثية المستويات للتركيب** " التي نعرض لها بعد قليل.

[2] - (كومبيت 1988: 11).

[3] - (فيرباس 1974: 13).

[4] - نفسه، ص. 13 - 14.

[5] - (كومبيت 1988: 11).

ونتيجة لتركيز لسانيي حلقة پراگ على التمييز بين مستويات التحليل اللساني، تمت بلورة آراء ماثزيوس من بعد، فيما أصبح يسمى: " المقاربة الثلاثية المستويات ". وتقتضي هذه المقاربة، إجمالا، أن تحلل الجملة، على المحور التراكبي، في مستويات ثلاثة: في المستوى " الصوري " أو " النحوي " إلى فعل وفاعل ومفعول...، وفي المستوى " الدلالي " إلى حدث وعامل وهدف...، وفي مستوى " المنظور الوظيفي "، إلى محور وتقفية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التمييز، على الرغم من أهميته البالغة، لم يكن واضحا كل الوضوح في الأنحاء الكلاسيكية التي كانت تستعمل مفهوم " الفاعل " مثلا للدلالة مرة على الفاعل " النحوي "، والفاعل " الدلالي " أو" المنطقي " مرة، والفاعل " النفسي " مرة أخرى[2].

وقد تنبه لسانيو حلقة پراگ أنفسهم إلى أن تصور ماثزيوس لأفق المنظور الوظيفي، كما يعكسه تعريفه للمحور والتقفية، يشكو من بعض التبسيط، ولا يلائم العديد من الحالات الملموسة. ففي الجملة (1. ب) مثلا، يبدو أن المجموعة الاسمية "*قائمٌ*" تدل على المعلومة الجديدة. وهي تمثل، على الرغم من ذلك، النقطة التي ينطلق منها المتكلم في إبلاغ الرسالة الجملية. فهل هي المحور؟ أم هل هي التقفية؟ ويبدو أحيانا أن عناصر الجملة تدل كلها على معلومات جديدة[3]. فهل يجب أن نسلم بوجود جمل دون محور[4]؟

من الواضح أن مفهومي المعروف والجديد، كما يلاحظ طراڤانيشك، لا يسمحان بتعريف دقيق للمحور والتقفية. ولهذا؛ حاول هذا الباحث أن يعرف المحور على أساس ذهني، باعتباره ما يرتبط من الجملة مباشرة بموضوع الفكر. وقد عارض جل أعضاء الحلقة هذا الاقتراح، لطابعه النفساني المفرط والمتسرع. فمن الواجب، في نظر هؤلاء، قبل اللجوء إلى مفاهيم لسانية غامضة، أن نعتمد معايير لسانية خالصة[5].

ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين، مثل بينيش وهاليداي، يفرِّقون بين مستويين من التنظيم السياقي. فبينيش، على سبيل المثال، يميز بين العنصر الذي يدل على المعلومة المعروفة، وبين " الأساس "، وهو " العنصر الذي يربط، لوقوعه في بداية الجملة، الملفوظ بالسياق والمقام؛ والذي يتم اختياره، من بين عدة روابط ممكنة، برصفه الرابط الذي باعتباره يتطور الخطاب، ويأخذ اتجاها خاصا "[6]. ويقترب تصور هاليداي

---

[1] - (فيرباس 1974: 15). وينظر أيضا (كومبيت 1988: 12 - 18) و(أحمد المتوكل 1988: 107 - 108) و(يحيى أحمد 1989: 75).

[2] - (كومبيت 1988: 12 - 13). وقد تناولنا هذا الموضوع بتفصيل أكثر في [§ 1. 11. 4].

[3] - إذا افترضنا أن الجملة "*كَتَبَ محمدٌ الدرسَ* " جواب عن سؤال مثل "*ماذا جرى؟* " أو "*ماذا حدث؟* "، فستكون عناصرها كلها حاملة لمعلومات جديدة.

[4] - نفسه، ص. 30 - 31.

[5] - نفسه، ص. 30.

[6] - نص عليه (فيرباس 1974: 24).

للمحور من تصور بينيش للأساس. إلا أن هاليداي لا يَعْتَدُّ، كما سنرى، بالسياق السابق إطلاقا[1].

2.7 البنية المحورية

يذهب هاليداي إلى أن اللغات الطبيعية جمعاء تخضع لانتظامات البنية التي تطلق عليها حلقة پراگ: " البنية المحورية "[2]، إلا أنها تختلف بالنظر إلى طرق التعبير عن هذه الاختيارات. فعلى حين يتوسل بعضها بإلصاق صريفات خاصة باللفظ المحوري؛ يلجأ بعضها الآخر إلى استغلال الإمكانات التي يتيحها ترتيب مكونات الجملة، ملزما هذا المكون بالورود في موقع متقدم من التركيب الجملي[3].

ويمكن أن يتم التعبير أحيانا عن الهيئة المحورية لمكون جملي ما بواسطة دخول ألفاظ خاصة عليه[4]، مثل "*أَمَّا* "، و"*لَوْلا* " في الجملتين (2):

(2) أ – أما زيد، فقد جاء أمس.
ب – لولا زيد، لجاء عمرو.

وإذا كانت هذه الألفاظ تشير إلى أن ما يليها مباشرة هو المكون المحوري؛ فإن هنالك، بالموازاة مع ذلك، ألفاظا أخرى، مثل الفاء واللام في هذين المثالين، تسهم كذلك، إلى جانب الألفاظ " المحورية "، في تنظيم الأفق النصي. غير أن هذه الألفاظ ترد للدلالة على انتهاء المكون المحور، وبداية المكون التقفية[5].

فالمحور، في تصور هاليداي، هو المكون الذي يمثل نقطة بداية الرسالة الجملية، بيد أن التقفية هو الجزء الذي يبلور هذا المكون ويطوره، لكي يشكِّلا معاً " رسالة " واحدة[6]. ومفهوم المحور، عنده، ليس بالتالي مفهوما شكليا؛ وإن كان يرتبط، مثل العديد من المقولات النحوية الأخرى، بمظاهر شكلية تدل عليه، كإلصاق صريفات خاصة، أو الورود في أماكن معينة؛ لأنه لا يحدد اعتمادا على هذه الخصائص الصورية، بقدر ما يعرف بناء على دلالاته الوظيفية[7].

وهو يرى أن الاختيارات المحورية تتعلق أساسا باختيار المكون الذي تسند إليه وظيفة محور الجملة، على اعتبار أن دور التقفية يخول آليا إلى العناصر الأخرى. وتتحدد

---

[1] - نفسه، ص. 25.

[2] - (هاليداي 2004: 64).

[3] - نفسه. وهناك مثال شهير لهذه الصريفات المحورية، هو اللاحقة " wa- " في اللغة اليابانية التي تدل على أن المكون الذي يسبقها مباشرة عنصر محوري. وتجدر الإشارة إلى أن هناك لغات تتصل فيها الصريفات المحورية بالفعل نفسه. ففي لغة اليوكاگير مثلا، يملك كل فعل تصاريف مختلفة بحسب كون المحور فاعلا أو فضلة الخ... ويتم التعبير عن الاختيارات المحورية عبر وسائل صرفية، في حين يبقى ترتيب عناصر الجملة كما هو. ينظر (كومبيت 1988: 21).

[4] - (هاليداي 2004: 67).

[5] - (فيرباس 1974: 20).

[6] - (هاليداي 2004: 64).

[7] - (هاليداي 1985: 88).

الحالة المحايدة في نظره باعتبار الاختيار الوَجْهي. فمن الطبيعي أن يكون اللفظ الدال على هذا الاختيار العنصر الذي ينطلق منه المتكلم في نشاطه التواصلي[1].

ولهذا؛ نجد الباحث يذهب إلى أن المحور المحايد هو الفاعل في الوجه الإفهامي غير التعجبي، وهو المكون الذي يحتوي على العنصر الميمي في الوجه الاستفهامي الجزئي والوجه التعجبي الجزئي، وهو الصرفة في الوجه الاستفهامي القطبي... فهذه العناصر هي بالتحديد المكونات التي تدل في جملها على الاختيار الوجهي[2].

و يظهر أن هناك في اللغة العربية عدة معطيات تزكي تصور هاليداي لتنظيم الأفق المحوري، ولطبيعة العلاقات التي تربطه بالأفق الوجهي. لننظر إلى الجمل (3):

(3) أ – أَدرساً كَتَبْتَ؟
ب - * دَرْساً أَكَتَبْتَ؟
ج – * دَرْساً أَكَتَبْتَه؟

نرى أن الألفاظ الدالة على الوجه، مثل همزة الاستفهام، تقع دائما في بداية الجملة. ولا يمكن أن تسبقها العناصر الجملية الأخرى، مثل الفضلة "*دَرْساً*" في الأمثلة السابقة. فكأن تعبير هذه الألفاظ عن الاختيار الوجهي يؤهلها بما يكفي لاستقطاب الدور المحوري.

3 .7 أنماط العناصر المحورية

لنرجع الآن إلى الجملتين (1) المعادتين بعده للتذكير:

(1) أ - زيدٌ قائمٌ.
ب – قائمٌ زيدٌ.

إن التقابل القائم بين هاتين الجملتين، وفقا لمقاربة هاليداي، تقابل " محوري "، لأنه يتعلق باختيار العنصر الذي سوف يشكل نقطة انطلاق الرسالة الجملية. فالمتكلم يختار في الجملة الأولى العنصر "*زيدٌ* " ليكون منطلقه في تقديم الحمولة الدلالية إلى المخاطب، بيد أنه يختار في الجملة الثانية للقيام بهذا الدور نفسه العنصر"*قائمٌ* ". بعبارة أخرى؛ تخول في الجملة الأولى وظيفة المحور إلى المجموعة الاسمية "*زيد* "، ووظيفة التقفية إلى المجموعة الاسمية "*قائمٌ* ". وفي الجملة الأخرى؛ يحصل العكس، فتخول وظيفة المحور إلى المجموعة الاسمية "*قائمٌ* "، ووظيفة التقفية إلى المجموعة الاسمية "*زيدٌ* ".

ويعبر عن هذا التقابل بواسطة رتبة الكلمات، إذ يتقدم المحور دائما على التقفية[3]. غير أن رتبة الجملة الأولى تمتاز بكونها الرتبة العادية المألوفة، بينما تبدو رتبة الجملة الأخيرة أكثر وسما. ولعل ذلك يرجع إلى أن المجموعة الاسمية "*زيدٌ* " هي اللفظ الذي يلعب دور الفاعل في الأفق الوجهي التفاعلي. فاختيارها لتحمل وظيفة المحور في الأفق

---

[1] - نفسه.

[2] - نفسه، ص. 73 - 78.

[3] - (هاليداي 1974: 53).

النصي اختيار محايد. ويبقى، مع ذلك، اختيار المجموعة الاسمية "*قائمٌ* " التي تنتمي إلى العنصر المتبقي ممكنا، لكنه يمثل اختيارا موسوما[1].

لنفحص الآن الجمل (4):

(4) أ – كتب محمدٌ الدرسَ.
ب – كتب الدرسَ محمدٌ.
ج – الدرسَ كتب محمدٌ.

نرى أن الجملة (4. أ) تملك محور محايدا تمثله المجموعة الاسمية "محمدٌ ". فهي اللفظ الذي يلعب في أفق الوجه وظيفة الفاعل. ولذلك، فإن ترتيب العناصر في هذه الجملة هو الترتيب " العادي " أو " الموضوعي ".

كما نرى أن المحور في الجملتين (4. ب) و(4. ج) محور موسوم، لأنه يسند إلى المجموعة الاسمية "*الدرسَ* " التي تحمل في هذا الأفق وظيفة الفضلة. وتعكس الجمل التالية بدورها هذا التقابل، غير أن المحور الموسوم في الجملتين (5. ب) و(5. ج) ملحق:

(5) أ – سافرَ محمدٌ اليومَ.
ب – سافر اليومَ محمدٌ.
ج – اليومَ سافرَ محمدٌ.

وإذا كانت وظيفة المحور تسند بشكل عادي إلى العناصر الحاملة لوظائف الفاعل والفضلة والملحق، فإن الإمكانات المحورية للعنصر المحمول ضعيفة بشكل ملحوظ. فنادرا ما يلعب هذا العنصر أدوارا محورية خاصة[2].

وتبين هذه الجمل أن المحور الموسوم يمكن أن يحتل في اللغة العربية موقعين بارزين اثنين: فيمكنه أن يظهر في صدر الجملة، كما في الجملتين (4. ج) و(5. ج)؛ كما يمكنه أن يظهر مباشرة بعد العنصر الصرفي، كما في الجملتين (4. ب) و(5. ب). وتعكس الخطاطة (1) بعده هذه التقابلات:

---

[1] - (هاليداي 2004: 73). وينظر أيضا (بيري 1975: 136) و(يونغ 1980: 146-147)

[2] - (هاليداي 1985: 49). ويمكننا أن نجد عبارات يبدو فيها أن المحمول يلعب دورا محوريا، نحو المثال الذي يورده هاليداي " forget it I never shall" (حرفيا: أنسى + هو + أنا + أبدا + أفعل، أنساه لن أفعل (ذلك) أبدا)، ومن المثال الذي تورده بيري (بيري 1975: 163): " and run they did along the way ": (حرفيا: وَ + يعدو + هم + فَعَلَ + طوال + الطريق، وعَدَوْا طوال الطريق). ولكن، كما يلاحظ (يونغ 1980: 147)، حتى في هذه الحال، يظهر أن المحور ليس هو المحمول فقط، بل هو جملة بأكملها. لاحظ الضمير الفضلة " it " في مثال هاليداي.

سافرَ محمدٌ اليومَ	محور محايد.
سافرَ اليومَ محمدٌ	محور موسوم، محور غير متصدر.
اليومَ سافرَ محمدٌ	محور موسوم، محور متصدر.

الخطاطة (7 - 1) المحور المحايد، المحور الموسوم، والمحور المتصدر

وجملة الأمر أن عناصر الجملة العربية يمكن أن ترتب بأشكال مختلفة: فقد تأخذ الرتبة " **ف فا مف** " أو " **ف مف فا** " أو " **مف ف فا** ". ولكن الرتبة " **ف فا مف** " تظل هي الرتبة " الأساسية " أو " الأصلية ". غير أن أولوية هذه الرتبة لا تفسر، في النموذج النسقي - الوظيفي، بعدها رتبة العناصر في بنية أولى مقدرة أو عميقة؛ بل تُؤَوَّل، من منظور وظيفي صرف، باعتبارها الرتبة الدالة على الاختيارات المحورية والنصية الأكثر حيادا.

4.7 المحاور الطبيعية

توجد في اللغات الطبيعية، في تصور هاليداي، عدة ألفاظ صورية تشكل عنده طائفة من المحاور " الطبيعية "[1]. ومن أبرزها الألفاظ الدالة على **الوجه**، مثل لام الأمر و" *هَلْ* "؛ أو على **الوصل**، مثل واو العطف و"*لَكِنْ* " و"*لَكِنَّ* ". وهذا ما يتبين من فحص الجمل (6):

(6) أ – هل زيد قائم؟
ب – عمرو قاعد. ولكنْ هل زيد قائم؟
ب – عمرو قاعد. لكنّ زيدا قائم.

فمن الطبيعي أن يكون اللفظ الدال على المعنى التفاعلي، مثل " *هَلْ* "، أو على نوع ارتباط الجملة بالسياق اللفظي، مثل "*لكنَّ* "[2]، المنطلق الذي يختاره المتكلم ليبلور باعتباره نشاطه التواصلي.

والباحث يعتقد أن هذه الألفاظ اتجهت بشكل أو آخر خلال التطور الوظيفي للنسق اللساني نحو موقع محوري، ثم رست فيه بصفة نهائية[3]. فنحن لا نختار أن نضع " *هَلْ* " في بداية الجملة، ما دام ورود هذه الكلمة يقتضي في حد ذاته هذا الترتيب الضروري.

إن البنية المحورية تمثل الصورة النحوية الأساس لتنظيم الجملة في الأفق النصي. ولكن هذه الوحدة اللسانية حصيلة لتفاعل سيرورات نابعة من المكونات الوظيفية بأجمعها.

---

[1] - (هاليداي 1985: 50 - 51).

[2] - تدل "*لَكِنَّ* " في هذا المثال على نوع من التخالف أو التقابل بين ما يرد بعدها "*زيداً قائمٌ* "، وبين الخطاب السابق " *عمروٌ قاعدٌ* ". ولهذا السبب، لا ترد في بداية الكلام. ينظر (الكعاك 90 - 1991: 211).

[3] - (هاليداي 1985: 51).

ولا عجب، بالتالي، أن يسهم كل مكون منها بنصيبه في البناء الداخلي للعنصر المحوري[1].

ويرى هاليداي أن المحور يشمل بالضرورة شطرا تمثليا يحمل وظيفة في بنية التعدية[2]. وهو يسمي هذا الشطر " المحور الموضعي "[3]. فالمحور يمتد، في تصوره، من بداية الجملة حتى يشمل أول عنصر يلعب دورا ما في هذا الأفق التمثلي[4]. والخطاطة (2) بعده تبرز الأبعاد التي يمكن لهذا التصور أن يأخذها في تحليل الجملة العربية:

اليومَ	*سافرَ*	*محمدٌ*
محل: زمان	**حدث**	**عامل**
ملحق	**محمول**	**فاعل**
محور موضعي	**تقفية**	

سافرَ	*اليومَ*	*محمدٌ*
حدث	**محل: زمان**	**عامل**
محمول	**ملحق**	**فاعل**
محور موضعي		**تقفية**

---

[1] - نفسه، ص. 53.

[2] - نفسه.

[3] - (هاليداي 2004: 79). ونستعمل " **محور مَوْضِعي** " في مقابل " topical theme ".

[4] - نفسه، ص. 78.

سافرَ	*محمدٌ*	*اليومَ*
حدث	**عامل**	**محل: زمان**
محمول	**فاعل**	**ملحق**
محور موضعي		**تقفية**

الخطاطة (7 – 2) المحور الموضعي

ويمكن أن يشمل المحور، في نظر الباحث، بالإضافة إلى هذا الشطر التمثلي، شطرا تفاعليا يسميه المحور الوَجهي، أو شطرا نصيا يسميه المحور الوصلي. وهو يعد العنصر المحوري الذي لا يحتوي إلا على المحور الموضعي، محور بسيطا؛ والعنصر المحوري الذي يشمل كذلك محور وجهيا أو وصليا، محور متعددا[1]. والخطاطة (3) أدناه توضح تعدد المحور:

إنَّ	*زيداً*	*قائمٌ*
محور		**تقفية**
محور وجهي	**محور موضعي**	

لَكِنَّ	*زيداً*	*قائمٌ*
محور		**تقفية**
محور وصلي	**محور موضعي**	

الخطاطة (7 – 3) المحور المتعدد

وهو يلاحظ أن المحور الموضعي يرد دائما في نهاية العنصر المحوري؛ في حين تميل المحاور الوصلية إلى التقدم على المحاور الوجهية التي تتوسط بالتالي بينها وبين المحور الموضعي[2]. وتحليل الجملة الثانية " ... *ولكن هل زيد قائم؟* " في المثال (6. ب) مثبت في الخطاطة (32) بعده:

---

[1] - (هاليداي 2004: 81).

[2] - نفسه، ص. 54.

ولَكِنْ	*هَلْ*	*زيدٌ*	*قائمٌ؟*
محور			**تقفية**
محور وصلي	**محور وجهي**	**محور موضعي**	

الخطاطة (7 – 4) المحور الوصلي والمحور الوجهي

8 الاتساق في اللغة العربية

شهدت العقود الأخيرة اهتماما متزايدا بالنص من لدن العديد من الباحثين في العلوم الإنسانية، على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم، وتباين تخصصاتهم واهتماماتهم؛ في حقول معرفية شتى؛ كاللسانيات وعلم الاجتماع وعلم النفس والمنطق والسيميائيات والنقد الأدبي وغيرها؛ مما يبرز ثراء المظاهر النصية القابلة للدرس، الجديرة بالاستكشاف؛ وتنوع الرؤى التي قد تدرس وتستكشف من خلالها.

1.8 تقديم: النص والاتساق

لقد قطع البحث اللساني الحديث حقا أشواطا عظيمة منذ أن حصر دو سوسير وصف " لسانيات اللسان " للعلاقات التراكبية في مرتبة الكلمة، تاركا ل " لسانيات الكلام " مقاربة الوحدات اللسانية الأكبر؛ ومنذ أن رد بلومفيلد وصف الجملة إلى صميم الدرس اللساني، دون أن يوسعه ليشمل النص أو الخطاب أيضا.

وسرعان ما بدأت تظهر مع يامسليف وفيرث وهاريس وپايك وغيرهم نماذج لسانية تعد النص الوحدة الأساس في الوصف اللساني، وتصبو إلى تحديد طبيعته، ورصد خصائصه.

ومع أن " لسانيات النص " تسمية فضفاضة تصدق على أي دراسة ترى في النص موضوعها الأول، الوحيد، والأساس؛ وتنسحب، بالتالي، على عدة تيارات نشأ بعضها في إطار اللسانيات البنيوية، وبعضها الآخر في إطار اللسانيات التوليدية – التحويلية؛ فإنها لم تجد مسيرتها الطبيعية إلا في إطار اللسانيات التداولية – الوظيفية التي مهدت لها أعمال مالينوفسكي وبيولير وفيرث وماثزيوس وياكوبسون وموريس وأوستين وسورل وهايمس وآخرين. فمن العسير أن يقارب النص وتحدد طبيعته وتوصف خصائصه في إطار نظري يعرض عن البعد التداولي للسان الطبيعي.

وإن كانت النماذج اللسانية تتفق في توخيها تعرف طبيعة اللسان البشري وشكل تنظيمه وطرق اشتغاله والكشف عن الانتظامات اللسانية العامة التي قد تشترك أو تختلف فيها اللغات الطبيعية الخاصة؛ فإن تصورها لطبيعة موضوع الدرس اللساني قد تتباين إلى حد بعيد.

فما هو اللسان؟ أهو عضو ذهني؟ أم ظاهرة اجتماعية؟ وما القدرة اللسانية؟ أين تقف؟ أهي قدرة لسانية صرف؟ أم قدرة تواصلية؟ أهي قدرة جملية؟ أم قدرة نصية؟ وهل يحتاج التنظير اللساني فعلا إلى إمثال قوي كهذا الذي يفصل بين القدرة والإنجاز؟ أو كذاك الذي يميز اللسان عن الكلام؟

لا شك أن المقدمات التي ينطلق منها من يطمح إلى العثور على عناصر الأجوبة المناسبة عن هذه الأسئلة المركزية من أهم العوامل التي توجه رؤيته للدرس اللساني، لموضوعه ومهامه وأهدافه ومناهجه، وللعلاقات التي تجمعه بالعلوم الإنسانية الأخرى ضمن منظومة معرفية منسجمة ومتكاملة.

فالفروق التي تميز لسانيات النص عن لسانيات الجملة، مثل الاختلافات التي تباعد اللسانيات الوظيفية عن اللسانيات الصورية؛ تؤول إلى خلاف نظري أعم يخص ما تسعى النظرية اللسانية العامة إلى تمثيله، ورصد خصائصه، والتعبير عن اطراداته.

وإذا كانت النماذج الجملية الصورية التي تعرف بالنماذج التوليدية – التحويلية قد طورت جل أطروحات المدرسة التوزيعية عامة، وزعيمها بلومفيلد خاصة؛ فإن نماذج النص الوظيفية قد استلهمت مبادئها من منابع أخرى، ولم تخضع بهذه الدرجة إلى تأثير التيارات البنيوية الأمريكية.

ولعل التقابل الأساس في لسانيات النصف الثاني من القرن العشرين لا يقوم بين نماذج " نظرية " وأخرى " وصفية "، ولا بين نماذج " توليدية " وأخرى " تصنيفية "؛ بقدر ما يقوم بين نماذج " تراكبية " صورية "، ونماذج أنموذجية وظيفية. فالأولى تؤول اللسان باعتباره لائحة من البنيات، وترتكز على قاعدة صرفية – تركيبية، وتعد الجملة الوحدة اللسانية الأساس؛ في حين تؤول الأخرى اللسان باعتباره شبكة من العلاقات التي ليست البنيات ولا الألفاظ إلا تحققات لها، وتستند إلى قاعدة دلالية – تداولية، وترى في النص الوحدة اللسانية الأساس.

8. 1. 1 اللغة والنص

قليلة هي النماذج اللسانية المعاصرة التي ما زالت تأخذ بآراء دو سوسير ويامسليف وفيرث المتعلقة بطبيعة اللسان وتنظيمه العلاقي، وتتجنب الاختزالية الملحوظة في اللسانيات التحويلية؛ فلا تعتبر أن اللغة مجموعة من الجمل فقط، بل تعدها نسقا من العلاقات يربط الصوت بالمعنى؛ ويمثل لذلك أداة مناسبة للنشاط التواصلي.

لم يكن اللسان في نظر دو سوسير مجرد لائحة من الكلمات أو الدلائل[1]. لكنه حاول أن يجد فيه نسقا علاقيا صرفا، وأن يتعرف أنواع العلاقات التي تشكله، ومختلف الأدوار التي يؤديها كل نوع في إطاره. ولهذا؛ كان أول من انتبه إلى أن العلاقات اللسانية تنتمي إلى نوعين: نوع تراكبي يربط بين أطراف حاضرة في الخطاب، ونوع أنموذجي أو " اقتراني " يربط أطرافا مقترنة في الذاكرة[2].

ويدعو دو سوسير الكيانات التي تخصصها علاقات من النوع الأول: تراكيب[3]. ويتكون التركيب عنده من وحدتين أو أكثر " لا تأخذ أي منها قيمتها إلا لتقابلها مع ما سبق أو ما سيلحق، أو معهما جميعا "[4]. أما العلاقات الاقترانية؛ فدورها لا ينحصر في التقريب بين

---

[1] F. De Saussure, Cours de linguistique générale, Paris, Payot, 1972, p. 97.

[2] نفسه، ص. 170.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص. 170 – 171.

أطراف متشابهة في الذاكرة، " لأن النفس تستوعب كذلك طبيعتها، وتخلق من التكتلات الاقترانية بقدر ما يوجد منها "[1].

وبينما تتفرع العلاقات التراكبية من طابع اللغة التتابعي الذي يفرض أن لا يتلفظ بصوتين في وقت واحد، أو يكتب حرفان في مكان واحد[2]، ويقتضي التركيب بالتالي علاقات تجمع بين أطراف متتالية معدودة[3]؛ يملك التكتل الاقتراني أطرافا غير متوالية لا نهائية " كل طرف منها أشبه بمركز كوكبة من النجوم يلتقي عنده ما لا حصر له من الأطراف الأخرى "[4].

وينبه دو سوسير مع ذلك إلى أن بعض التكتلات الاقترانية تملك أطرافا نهائية، لكنها تبقى متمنعة على التوالي[5]. كما يشير إلى أن العلاقات التراكبية، في حقيقة الأمر، تنقسم قسمين: علاقات تربط جزءا من التركيب بالأجزاء الأخرى، وعلاقات تربط الأجزاء بالتركيب كله[6].

وإذا كانت هذه الصياغة الأولى لتقسيم العلاقات اللسانية إلى تراكبية واقترانية تشوبها بعض العيوب، فلعل ذلك يرجع إلى أن دو سوسير لم يذهب بعيدا في تنظيراته، ولم يخول لهذين المفهومين مكانا واضحا ضمن المنظومة المفهومية التي تعرضها محاضراته.

فقد ألح في تحديده للعلاقات " الاقترانية " على تداعي الكلمات في الذاكرة، بعد أن عدها علاقات لسانية صرفا، مثل العلاقات التراكبية تماما؛ في حين أن تحديد هذا النوع من العلاقات اللسانية لا يتأتى بالاعتماد على المنظور الذهني أو النفسي، ولا سيما إذا انطلقنا مثل الباحث من تصور اللسان بوصفه ظاهرة اجتماعية أساسا.

وقد تمسك، من جهة أخرى، بتمييزه للسان عن الكلام[7]، فأقصى من دراسة اللسان العلاقات التراكبية التي تخصص تراكيب أعظم من الكلمة[8]، كالخطاب، وحتى الجملة. وعلى الرغم من أن الباحث يوحي بأن اللسان ذو طبيعة اقترانية، بينما الكلام ذو طبيعة تراكبية؛ فإن اللسان لم يكن في رأيه سوى نسق من العلاقات التي تخصص تراكيب من حجم الكلمة فقط. ويبقى على المستعمل أن يستعمل مهاراته الإرادية والذكائية حتى يؤلف بين الكلمات والجمل، لكي ينشئ خطابا أطول.

---

[1] نفسه، ص. 173.

[2] نفسه، ص. 103.

[3] نفسه.

[4] نفسه، ص. 174.

[5] نفسه، ص. 174 – 175.

[6] نفسه، ص. 172.

[7] نفسه، ص. 30.

[8] نفسه، ص. 172.

لقد كان من الطبيعي إذن أن يقترن لدى مختلف المدارس البنيوية التي طورت أفكار رائد اللسانيات الحديثة التنظير لأصناف العلاقات اللسانية بإعادة النظر في تحديد الوحدة الأساس للتحليل. فقد ظهر بتطور المناهج التوزيعية والتعاوضية أن تركيب الكلمة، في واقع الحال، نسيج من العلاقات التراكبية التي لا تختلف كثيرا عن العلاقات القائمة في الوحدات اللسانية الأكثر تعقيدا، كالمجموعة والمركب والجملة ...

وقد وجدت بعض التيارات البنيوية الأمريكية في الجملة أكبر وحدة لسانية تستوفي معايير إجراءات استكشاف الوحدات النحوية. وربما كان جل نماذج لسانيات الجملة ما زال يعتمد إلى الآن التصور الموروث عن بلومفيلد الذي عرفها بكونها " صورة لسانية مستقلة لا تحتوي عليها ... أي صورة لسانية أكبر "[1].

وإذا كانت الجملة هي التركيب النحوي التام، فلا جرم أن النماذج المؤسسة على العلاقات التراكبية سوف تعتبرها الوحدة اللسانية الأساس.

وعلى الرغم من ذلك؛ تجدر الإشارة إلى أن هذه المدرسة البنيوية التوزيعية قد عرفت، على يد هاريس خصوصا محاولات لتجاوز الإطار الجملي الضيق، من أجل " تحليل الخطاب "[2]. غير أن الباحث لم يكن يهدف إلى تحديد مفهوم الخطاب، ورصد الخصائص التي تميزه؛ بل اكتفى بدراسة نسقية لأشكاله، وتوزيع الصريفات داخله.

ويمكن القول، إجمالا، بأن عدة نماذج " سطحية " قد دعت إلى مقاربة النص. لكنها لم تكن ترى فيه أكثر من متوالية من الجمل المتتابعة، أو " جملة عظمى " بالإمكان أن توصف كما يتم وصف الجملة " العادية " نفسها[3]. وبدهي أن لسانيات النص لا تكتسب شرعيتها من قياس النص على الجملة، دون تلمس طبيعته المميزة المختلفة جوهريا عن طبائع سائر الوحدات اللسانية الأخرى.

8. 1. 2 براهين لفائدة لسانيات النص

من البراهين التي أدت إلى السعي وراء لسانيات النص، بدل لسانيات الجملة، وقائع تجريبية تتمثل في وجود عدة ظواهر لسانية كلية لا تفسر إلا حين يتناول الوصف تراكيب أعقد من الجملة. فالإضمار، على سبيل المثال، سيرورة تورد لفظا نحويا (ضميرا) مكان اسم ظاهر، ولا مندوحة لرصد خصائص الضمير عامة، وتطابقه مع مفسره خاصة، من الاعتداد بعلاقة تفلت من حدود الجملة، كي تجمع عنصرين لا تربطهما أي علاقة لسانية أخرى.

لقد أحصى إيزنبرگ، من هذه الظواهر المستعصية على نماذج الجملة، ما ينيف عن ثلاث وعشرين ظاهرة، منها التعريف بالإضمار، وبالإشارة، وبالأداة، والترتيب والحذف،

[1] L. Bloomfield, Language, New York, Holt, 1933, p. 170.

[2] Z. S Harris, L'analyse du discours, In Language 28, 1957, Tra. Langages 13, 1969.

[3] T. A Van Dijk, Some aspects of text grammars, Lahaye, Mouton, 1972, p. 25 – 26.

والزمن، والوصل، والتنغيم، وغيرها...[1] فهذه البراهين التجريبية تدل على أن العلاقات اللسانية لا تنحصر داخل الكلمة، أو الجملة، بل تستطيع أن تخترق حدود البنية النحوية – المعجمية، لتربط عنصرين تحوي كلا منها جملة تامة مستقلة؛ مما يطرح إمكان صياغة نماذج أكفى تفلح في التعبير عن المبادئ الأساس التي تفسر انتظامات الوحدات اللسانية المختلفة، وطبائعها المتباينة، تفسيرا يتوقع وجود مثل هذه الظواهر، ويمكن من مقاربتها بطريقة طبيعية.

وفي واقع الأمر؛ لم يكن عمل إيزنبرگ هذا إلا متابعة لبحوث هايدولف التي اقترح فيها، لمعالجة تلك الظواهر النصية، أن يشمل النحو سمة خاصة: هي السمة [± مذكور][2]. وقد وضع إيزنبرگ، على نفس المنوال، مجموعة من " المؤشرات الإحالية " التي تخول لدلائل الخطاب من أجل إبراز نوع الإحالة الذي تضطلع بأدائه، من أهمها:

[+ ن]: هذه هي المرة الأولى التي يحال فيها داخل النص إلى الشيء الدال عليه العنصر الجملي الذي يحمل في النص هذا المؤشر

[+ ط]: يطابق الدليل الذي يمنح هذا المؤشر إحاليا دليلا سابقا

[+ مع]: الشيء معروف من لدن المتكلم

[+ ع]: الشيء قابل لأن يتعرف

[+ عم]: الحد الذي يمنح هذا المؤشر ذو مدى عام

---

[1] H. Isenberg, Motivierungen zur text theorie. (Replik 2. 1968)

وقد استفدنا في عرض هذه الآراء، لما تعذر علينا الرجوع إلى هذا المقال من:

J. F Bourdin et P. Duhem, La grammaire de texte en pays de langue allemande, Langages 26, 1972, p. 61 – 62.

[2] K. E Heiodolph, Kontext beziebungen zwischen satzen in einer Generative Grammatik, KybernitIika 2, 1966.

وقد استفدنا في عرض آراء هايدولف من:

J. F Bourdin et P. Duhem, La grammaire de texte en pays de langue allemande, p. 60.

[+ مق]:   مؤشر المقابلة

[+ م]   الشيء قابل للتعرف، لأنه موجود في المجال البصري المباشر

الخطاطة (8 - 1) المؤشرات الإحالية عند إيزنبرگ [1]

ولعل تصور هايدولف وإيزنبرگ لطبيعة النص قريب من التصور التوزيعي الذي دعا إليه هاريس من قبل، ما دامت، في كلتا الحالتين، تخصص في مستوى صرفي – تركيبي " سطحي "، بدلا من أن تعرف باعتبار الخصائص التي تميزها من طبائع الوحدات اللسانية الأخرى[2].

وإذا كانت النماذج التوليدية – التحويلية الجملية، حينئذ، تهدف إلى تحديد مفهوم " جملة نحوية في لغة ل "، فإن أعمال هاريس وهايدولف وإيزنبرگ لم تضع، كما لاحظ بيرويتش، بين أهدافها مهمة من هذا القبيل، ولم تكن تتوخى تحديد مفهوم " نص في لغة ل "[3]، مما حال دون الكشف عن فروق دالة تميز هذه الوحدة اللسانية عن الضم المجرد لمجموعة من الجمل المتنافرة؛ وبالتالي، عن رصد الخصائص التي لا يتصف بها إلا النص.

وقد ذهب كومر إلى أن أنحاء اللغات الطبيعية مقيدة بالشروط التالية: (1) رصد جميع الجمل الجيدة التأليف، وتحديد درجة انحراف الجمل الرديئة التأليف، (2) تخويل كل جملة وصفا بنيويا، و(3) تحديد التأويلات الجائزة في كل جملة منها.

وعلاوة على ذلك؛ يجب على نحو النص التوليدي أن: (1) يحلل كل جملة ويخولها التأويلات الممكنة، و(2) يفسر العلاقات الرابطة بين الجمل، وأخيرا (3) يمكن من تحديد مفهوم " نص متسق في لغة ل "، وسيرورة توليد نصوص متسقة في هذه اللغة. كما توقع هذا الباحث أن يشمل النحو مجموعة من " قواعد الاتساق"، التي " تخصص العلاقات العائدية والعلاقات الأخرى التي تربط بين الجمل، والتي تشتغل خلال سيرورة توليد الخطاب بوصفها مؤشرات للشروط التي ينبغي لجملة سابقة أو لاحقة أن تستوفيها حتى يتسق "[4].

---

[1] نفسه، ص. 62.

[2] T. A van Dijk, Some aspects of Text Grammars, p. 26 - 27.

[3] M. Bierwsh, Rezension zu Z.S Harris Discourse Analysis. (In Linguistics 13.1975)

نص عليه صاحب:

H. Rieser, On the development of Text Grammars, In Dressler Eds 1978, p. 6 – 7.

[4] W. Kumer, Outlines of a model for grammar of discourse, Poetics 3,1972 , p. 29 – 30.

نص عليه صاحب:

D. Mainguneau, L’analyse du discours, Paris, Hachette, 1988, p. 158.

3.1.8 الاتساق

من أوائل الأعمال التي قاربت الاتساق في إطار نظري شمولي يتوخى تحديد مفهوم النص، مقال بيلير " عن شرط لاتساق النصوص" الذي صاغت فيه بعض " قواعد الاتساق " مستدلة على أن تكرار عنصر دلالي (قضية، محمول، موضوع ...) في بنية النص العميقة، شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا، لاتساق النصوص[1].

والنص، عندها، " متوالية من الملفوظات: ج $_1$، ج $_2$، .... ج $_ن$، حيث يفتقر التأويل الدلالي لأي ملفوظ ج $_ي$ ($2 \leq$ ي $\leq$ ن) إلى تأويل المتوالية ج $_1$... ج $_{ي-1}$. بلغة أخرى، يتوقف تأويل ملفوظ يرد في خطاب على معرفة السياق السابق "[2]. وليس المقصود بهذا التعريف نصا أيما نص. فهو في حقيقة الأمر، تعريف لنص مُمْثل تقوده خيوط واضحة، يخلو من الاستطرادات، ويملك حبكة متصلة متسلسلة[3].

وترى بيلير أن تعريفها للنص يلائم فرضية يقيمها كل متكلم أو كاتب يعرف بمقتضاها المستمع أو القارئ السياق السابق، بالإضافة إلى فرضيات أخرى، مثل " أفترض أنك تعرف اللغة التي أستعملها "، و " أفترض أنك ترى وتسمع ما يجري حولنا "، و " أفترض أنك تعرف العالم بشكل من الأشكال "، و" أفترض أنك قادر على الاستدلال وفقا لقواعد اللغة التي أستعملها "؛ وغيرها من الفرضيات، التي ترجع إما إلى نسق اللغة خاصة، وإما إلى معرفة العالم عموما[4].

ولا تشمل " البنية العميقة "، حسب بيلير، القضايا التي تدل عليها جمل النص حرفيا، بل تضم كذلك القضايا التي يستدل عليها من القضايا المصرح بها، والتي تشكل جسورا، يمر عبرها إنشاء النص المتسق وتأويله[5].

ويبقى تحديد النص، لدى ڤان دايگ أيضا، رهينا بتعريف مفهوم الاتساق. يقول: " لا يكفي وصف البنيات الجملية الثاوية وراء الملفوظات، لأن الجملة لا توافق الوحدة التجريبية للتلفظ إلا في بعض الأحيان. ولهذا؛ نقترح مفهوم النص، بوصفه الوحدة اللسانية التي تتجسد في خطاب. قد يتمثل النص في، ن جملة (ن ≥ 1)، ولكنه لا يوصف بواسطة البنيات الجملية وحدها، فعلينا أن نفسر المفهوم التجريبي المهم : الاتساق، لأن كل متكلم ناشئ

---

[1] I. Bellert, On a condition of the coherence of texts, Semiotics, 2 / 4, 1970, p. 336 - 337.

[2] نفسه، ص. 335.

[3] نفسه، ص. 362.

[4] نفسه، ص. 336. وقد ترجمنا، تبعا لأحمد الإدريسي "inference" ب " استدلال ".

[5] نفسه.

يستطيع أن ينتج ويؤول ملفوظا باعتباره كلا، أي قطعة من خطاب مترابط لا زمرة من الجمل النحوية المتتابعة "[1].

والاتساق، في نظر ڤان دايگ، " خصيصة... مبنية على تأويل كل جملة وفقا لتأويل جمل أخرى "[2]. فلا تؤول جملة في نص تأويلا سليما كافيا إلا في إطار سياق دلالي عام يتضمن التمثيلات الدلالية، التي خولت للجمل الأخرى، لأن النموذج الذي تؤول فيه إحداها ليس معزولا عن النماذج التي تؤول فيها الأخريات. ولكن، يتوقف تأويل بعضها على تأويل البعض الأخر؛ بشكل يصبح معه النص نسيجا محبوكا من دلالات متعالقة، داخل وحدات دلالية من أحجام مختلفة.

8. 1. 4 مستوى وصفي أكبر

لا يقوم الاستدلال لصالح توسيع مجال الوصف اللساني إلى النص، في نظر لانگ، إلا برصد الخصيصة التي تميزه مما سواه. ومفادها أن " دلالة نص (أو الفائدة التي يدل عليها) كل يساوي أكثر من مجموع دلالات جمله "[3].

وليس النص، بالتالي، صورة نحوية – معجمية، ولا متوالية من القضايا المتلاحقة، لكنه " حصيلة عمليات إدماج دلالي "[4]. ولا يكفي لتعريفه تأكيد خصائصه الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمعجمية، فقط. " قد نطمح إلى رصد هذه الظواهر. ولكن، يجب علينا أن نميز وصف البنيات الجملية السطحية، عن وصف نمطية جمل داخل بنى معقدة. ففي حين ترجع النقطة الثانية إلى الاتساق، وتمثل من ثمة، حدثا نصيا دون شك، قد نعالج النقطة الأولى دون أن نمدد النحو إلى النص، ونضع علاقات بين جمل من غير أن يكون الحاصل نصا "[5].

ويتحلى النص، حسب لانگ بخصائص فرعية ثلاث تنجم مباشرة عن الخاصية الأساس. هي: (1) النص هو الإطار الذي فيه يزول اللبس من الجمل، و(2) يتضمن النص اقتضاءات واستلزامات أخرى غير تلك التي تتضمنها جمله، و(3) تختلف إمكانات تشارح نص عن إمكانات تشارح جمله (إمكانات الاختزال حتى التلخيص النهائي)[6].

ولهذا، يعد هذا الباحث العمليات المساهمة في بناء النص الدلالي، والمقابلة لهذه الخصائص جزءا لا يتجزأ من " القدرة اللسانية ". وهي: (1) إدماج تأويلات جمل النص

---

[1] T. A Van Dijk, Some aspects of Text Grammars. p. 3.

[2] T. A Van Dijk, Text and context, London and New York, Longman, 1978, p. 93.

[3] E. Lang, Quand une grammaire de texte est–elle plus adéquate qu’une grammaire de phrase? In Langages 26, p. 78.

[4] نفسه.

[5] نفسه، ص. 76.

[6] نفسه، ص. 78. وتقابل " **تشارح** " المصطلح الفرنسي "paraphrase".

الدلالية في بنية كبرى، و(2) إقامة شروط تماسك بين اقتضاءات النص ومنطوقاته وبين اقتضاءات جمله ومنطوقاتها، وأخيرا (3) إقامة علاقات مساواة بين فقرات متباينة الحجم حتى يفهم اتساق النص (الفهم: القدرة على الاختزال)[1].

ولا يقف ڤان دايگ، كذلك، عند وصف بنيات الجمل السطحية، ورصد الافتقارات التي تجعل تأويل بعضها رهينا بتأويل البعض الأخر، لكنه يصبو مثل لانگ إلى مقاربة النص " بوصفه كلا "، في مستوى أشمل وأعمق، هو مستوى " البنيات الكبرى " التي تنظم دلالات النص، وتضبط سيرورات إنشائه، وتأويله، وفهمه، واختزاله، وتذكره، وما إلى ذلك.

بعبارة أخرى؛ " تكمن الفكرة الأساس التي ينبني عليها افتراض البنيات الكبرى في أن معنى متوالية لا يساوي مجموع القضايا الثاوية وراءها، وأنه من اللازم أن نتحدث في مستوى آخر، عن معنى المتوالية بوصفها كلا ينظم رئاسيا معاني جمله "[2].

والبنية الكبرى " تمثيل دلالي ... أي قضية تتضمنها مجموعة من القضايا، وتثوي وراء (قطعة من) الخطاب "[3]؛ ما دامت " كل قضية تتضمنها متوالية من القضايا الكبرى تخضع، في المستوى التالي، إلى الإدماج في إطار أعم تمثله بنية أكبر "[4]. وهكذا دواليك، حتى تبلغ بنية النص كله. فالقواعد الكبرى التي يقترحها ڤان دايگ، قواعد مطردة لا تولد بنية كبرى وحيدة (إلا إذا كان النص نفسه يتمثل في جملة واحدة)، " ولكنها تولد بنيات في مستويات مختلفة من التمثيل الدلالي، حيث تكون البنية الكبرى الذروة هي بنية النص برمته "[5].

ويتضح، من هذا العرض أن إشكال التمثيلات الدلالية الشاملة، كما طرحه لانگ وڤان دايگ، يتداخل، إذا تأملناه من منظور " طبقي"، بإشكال تنظيم الطبقة الدلالية، وشكل الوحدات التي تخصصها مساطرها، وأحجام هذه الوحدات، والعلاقات الرئاسية التي بموجبها يقع بعضها داخل البعض الآخر.

فالبنيات الكبرى تمثل وحدات دلالية عظيمة لا تكفي جملة واحدة، في جل الأحيان، للتعبير عنها. والقواعد الكبرى تخصص مستويات وصفية شبيهة بالمراتب النحوية تضبط علاقات الجزء بالكل في الطبقة الدلالية حسب سلمية تمتد من النص إلى القضايا الثاوية وراء جمله السطحية.

---

[1] نفسه، ص. 79. وقد استعملنا " **تماسك** " في مقابل اللفظ الأجنبي "compatibilité".

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص. 137. نستعمل " **بنية صغرى** "، و " **بنية كبرى** "، تبعا لـ أحمد الادريسي، في مقال المصطلحين "micro-structure " و"macro-structure" على التوالي.

[4] نفسه.

[5] T. A van Dijk and W. Kintch, Cognitive psychology and discourse: Recalling and summarizing stories, In Dressler Eds 1978, p. 68.

لا جرم أن هذه القواعد والبنيات الكبرى تسهم في بناء هيكل النص الدلالي، وفي تنظيم الطبقة الدلالية التي يجد فيها وحدته؛ لأنها تحدد، في هذه الطبقة، مراتب معينة، وسبلا متميزة للانتقال من مرتبة إلى أخرى.

5 .1 .8 القدرة اللغوية ولسانيات النص

اعتنى الكثير من الدراسين برصد الفروق التي يختلف باعتبارها نسق العناصر اللسانية عن الشكل الخاص الذي تأخذه هذه العناصر في سيرورة تخاطب مشخصة يستعمل فيها النسق المجرد حسب شروط تفرضها ظروف خارجية لا تدخل في مجال البحث اللساني، كالظروف الزمانية، والمكانية، ومقاصد المتخاطبين، وشخصياتهم، وقدراتهم الذهنية، وما إلى ذلك[1].

فدو سوسير، على سبيل المثال، كان يلح على التمييز بين " اللسان " بوصفه نسقا من العناصر التي يجمعها نسيج من العلاقات التراكبية والأنموذجية، ومجموعة من المواضعات الموضوعية التي اصطلح عليها أعضاء عشيرة بشرية معينة، وبين " الكلام " الذي هو عمل فردي ذكائي وإرادي يستغل فيه المتكلم نسق المواضعات الاجتماعية وملكاته اللسانية الاستقبالية والتنسيقية كي ينشئ جملا وخطابات شتى[2].

وشومسكي، كذلك، يميز، وهو يضع إحدى اللبنات الأساس في نموذجه " التوليدي – التحويلي "، بين القدرة اللغوية التي تشمل كل ما يعرفه متكلم سليقي، ولو ضمنيا، عن نسق القواعد الثاوي وراء جميع الجمل النحوية في لغته الأم، وبين الإنجاز اللغوي باعتباره استعمالا فعليا يلجأ فيه المتكلم إلى هذه المعرفة، وإلى غيرها من مهاراته الشخصية، لأداء أغراض محددة، في مقامات تخاطبية مشخصة[3].

لا مراء في أن كل من يعيد بناء زمرة من الوقائع المتنافرة بشكل تصبح فيه نسقا متكاملا منسجما، يحتاج إلى شيء من الإمثال[4]، ولكن الدرس اللساني، في نظر عدة باحثين، لا يستفيد من إمثال قوي إلى حد يصير فيه وصف اللغة وتحليل النص مهمتين مستقلتين متمايزتين[5].

---

[1] C. S Butter, Systemic Linguistics: theory and applications, London, Batsford, 1985, p. 217 - 218.

[2] F. de Saussure, Cours de linguistique générale. p. 30 - 31.

[3] N. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique, Tra. J. C Millner, Paris, Editions du Seuil, 1971, p. 13.

[4] M. A. K Halliday, Explorations in the functions of language, London, Edward Arnold, 1973, p. 54.

M. A. K Halliday, Language as social semiotic, London, Edward Arnold, 1978, p. 51 - 52.

ونستعمل، تبعا لاقتراحات أحمد الادريسي، الكلمة العربية " **إمثال** " لترجمة المصلح الأجنبي " idealisation ".

[5] - نفسه. وينظر أيضا:

فالمتكلم يستطيع، دون شك، أن ينتج ويؤول مالا يحصى من الجمل النحوية التي لم يسبق له أن سمعها أو قرأها أو اطلع عليها من قبل. إلا أنه قادر، بالإضافة إلى ذلك، على أن يربط هذه الجمل بمحيطها اللفظي وبسياقها المقامي.

ولهذا، دعا جل لسانيي النص إلى توسيع مفهوم القدرة اللغوية ليشمل ما سماه بعضهم " القدرة النصية "[1]، والبعض الأخر " القدرة التواصلية "[2]، حتى لا تبقى تقدر المتكلمين على إنشاء جمل نحوية جيدة التكوين فحسب، وتصبح تمكنهم، علاوة على ذلك، من إنشاء نصوص مقبولة متسقة ملائمة لمحيطها التواصلي، ومفلحة في الاضطلاع بالوظائف، التي تؤديها فيه.

وجملة الأمر أن " القضية الأساس، في نظر [هؤلاء]... تكمن، بالتالي، في وصف وتفسير القدرة التي تسمح لأعضاء مجموعة بشرية بإنجاز النشاط اللغوي وتأويله. ولا يمكن، داخل هذا النشاط اللغوي، أن تختزل ظواهر الكلام، وأنساق أخرى أوسع، إلى القدرة اللغوية الصرف، رغم وجود هذه القدرة في أساس النشاط التواصلي. فالقدرة التواصلية هي المعرفة الضمنية والصريحة بالقواعد النفسية والثقافية التي يقتضيها التواصل. وهذا يعني أن اكتساب القدرة التواصلية لا يستلزم القدرة على الكلام فحسب، ولكنه يستلزم، زيادة على ذلك، القدرة على التواصل التي تشمل القدرة على الكلام "[3].

وربما كانت العلة الثاوية وراء اقتصار النماذج التوليدية – التحويلية، في صياغاتها المختلفة، على وصف القدرة اللغوية الصرف، تكمن من جهة، في تأسيسها على قاعدة تراكبية بحت، وتركيزها على تأويل انتظامات المحور التراكبي في معزل عن العلاقات الأنموذجية المقترنة بها، وعن المعاني التي تدل عليها، ومن جهة أخرى، في اعتمادها المنظور الذهني – النفسي الذي يبدو النسق من خلاله نوعا من أنواع المعرفة، في حين أن الاستعمال الذي تستغل فيه المعرفة شكل من أشكال العمل[4].

ولعل تصورنا لهذا الإشكال سيختلف إذا تأملنا اللغة من المنظور الاجتماعي – الثقافي، الذي يظهر من خلاله أنها نوع من أنواع النشاط البشري، والتفاعل التواصلي.

M. A. K Halliday and J. R Martin, Readings in systemic linguistic, London, Batsford, 1981, p. 16 (Introduction by M .A. K Halliday)

[1] T. A. Van Dijk, Some aspects of Text Grammars, p. 6.

[2] D. H Hymes, Vers la compétence de communication, Tra. Mugler, Paris, Hatier, 1984, p. 123.

ونجد عرضا مقضبا لآراء هايمس في: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، الكويت، عالم الفكر، 3 / 20، 1988، ص. 93 – 95. وينظر من أجل المقارنة بين "القدرة النصية" وبين " القدرة التواصلية ":

H. Ruck, Linguistique textuelle et enseignement du français, Tra. J. P Colin, Paris, Hatier, 1980, p. 51 – 52.

[3] أحمد الادريسي، محاضرات السلك الثالث، 87 – 1988.

[4] M. A. K Halliday, Explorations in the functions of language, p. 52 – 53.

فإما أن نتابع هايمس في استعاضته عن القدرة اللغوية الصرف بالقدرة التواصلية، وإما أن نستغني، مثل هاليداي عن التمييز بين القدرة وبين الإنجاز، أو بين اللغة وبين الكلام، لصالح التمييز اليامسلڤي بين النسق وبين السيرورة الذي يمكن من تأويل الظاهرة اللغوية بوصفها اجتماعية – ثقافية موضوعية[1].

وواضح من هذا العرض أن هاليداي لا يدرس اللغة من زاوية ذهنية أو نفسية باعتبارها مجموعة من المعارف الذاتية، ويفضل أن يصفها من زاوية اجتماعية - ثقافية بوصفها نسقا موضوعيا نشأ وتطور ليؤدي وظائف معينة في حياة الكائن البشري.

وإذا كان لسانيو النص الذي يعطون مفهوم القدرة مضمونا تصوريا واسعا، مثل لانگ وڤان دايگ يفهمون من توافر اللغات الطبيعية على وسائل تسمح بإنشاء نصوص طويلة، ومن ربط جملها بأواصر تجعل منها كلا متحدا، دليلا لفائدة تمديد الوصف اللساني من الجملة إلى النص، تأسيسا على أن الاتساق جزء من القدرة اللغوية؛ فإن اللسانيين النسقيين، وإن كانوا هم الآخرين يرون في الظواهر الاتساقية براهين نظرية وتجريبية تدعو إلى تجاوز الإطار الوصفي الجملي، يذهبون إلى أن هذه العلاقات التي تقوم خارج الجمل لا داخلها، ليست سوى خيارات موضوعية يضعها النسق اللساني في متناول مستعمليه، ليمكنهم من إنشاء رسائل حية واردة في سياقها اللفظي والمقامي، كما يضع رهن إشارتهم الخيارات التمثلية والتفاعلية، ليسمح لهم بالتعبير عن تمثلهم لظواهر العالم الخارجي، وعن هيئتهم داخل الحدث التخاطبي.

8. 2 الاتساق من منظور النموذج النسقي – الوظيفي

تنطلق مقاربة النموذج النسقي - الوظيفي للاتساق في اللغة الانجليزية من ملاحظة أن كل متكلم بهذه اللغة " قادر، متى سمع أو قرأ قطعة منها تفوق الجملة حجما، على معرفة إذا ما كانت تشكل كلا متحدا، أو مجرد ضم لجمل متنافرة "[2]. فهذه الملاحظة تدل، في نظره، على أن ثمة عوامل موضوعية تمكنه من ذلك، وسمات متميزة لا يتحلى بها إلا النصوص[3].

8. 2. 1 الاتساق والنصية

يذهب هاليداي وحسن إلى أن السمات التي تميز النصوص تنضوي ضمن مفهوم عام يسميانه: " النصية "، ويشمل إلى جانب الاتساق، البنية النحوية – المعجمية، وتماسك

---

[1] ينظر من أجل المقارنة بين مقاربتي " هايمس " و " هاليداي".

M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 38.

D. H Hymes, Vers la compétence de communication, p. 127-128.

C. S Butter, Systemic linguistics: theory applications, p. 219.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, London, Edward Arnold, 1978, p. 1.

[3] نفسه.

السجل. ف " مفهوم النصية مفهوم مناسب تماما للتعبير عن خاصية " الوجود بهيئة نص". إن امتلاك نص ما للنصية هو ما يميزه مما ليس نصا. فهو يستمد هذه النصية من اشتغاله كوحدة في المحيط "[1].

بعبارة أخرى، إن النصية هي، من منظور النموذج النسقي – الوظيفي، " المصطلح التقني الذي يطلق على تآلف الوحدات النحوية المعجمية التي تمثل نصا "[2].

ولا يفوت الباحثين أن ينبها على أن النصية، في واقع الأمر، مسألة درجة. فقد نصادف ملفوظات نتردد في الحكم على مدى نصيتها[3]. ولكن هذا لا ينتقص من ملاحظة أننا نستجيب تلقائيا لما هو نص، ولما ليس كذلك. فمن المعلوم أن المتكلمين، أو المستمعين بالأحرى، يميلون إلى معاملة كل ما يقال أو يكتب لهم مسلمين بدءا بأنه " نص "[4].

ويمكن، من أجل استكناه تصور هاليداي وحسن لطبيعة العلاقات الاتساقية، أن نتوقف عند الملفوظات العربية التالية:

(1) أ - زار خالد أمه.
ب - تغيب خالد. لقد سافرت أمه إلى فاس.
ج - تغيب خالد، لأن أمه سافرت إلى فاس.
د - تغيب خالد. لم يحضر هذا الطالب قط.
ه - لن تصدق ذلك. نجحت في الامتحان.

يبدو أن الضمير المتصل "*هُ* "، في الجملة الثانية من الملفوظ (1. ب)، يشير إلى الاسم العلم "*خالد* " الذي يرد في جملة سابقة مستقلة. ويعتقد هاليداي وحسن أن " هاته الوظيفة العائدية التي يلعبها الضمير تجعل الجملتين تتسقان، حتى إننا نؤولهما بوصفهما كلا. فهما تشكلان نصا، أو – على الأقل – جزءا من نص واحد "[5].

وليس حضور الاسم العلم والضمير، حسب هاليداي وحسن، إلا تعبيرا عن المعنى الذي تدل عليه العلاقة الاتساقية، أي: إحالة هذين اللفظين على مرجع واحد، أو " تحاولهما "[6].

---

[1] نفسه، ص. 2. نستخدم، تبعا لأحمد الإدريسي، المصطلح العربي " **نصية** "، في مقابل الكلمة الأجنبية " texture ". كما نترجم " consistency of register " ب " **تماسك السجل**".

[2] R. Hasan, Text in the systemic functional model, In Dressler Eds 1978, p. 229.

[3] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 23.

[4] M. A. K Halliday, The place of Functional Sentence Perspective in the system of linguistic description, In Danes Eds 1974, p. 48.

[5] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 2.

[6] نفسه، ص. 3. ونترجم المصطلح الأجنبي " coreference " باللفظ العربي " **تحاول** ".

ولذلك، لا تقوم العلاقة الاتساقية بحضور الضمير وحده، ولا بحضور الاسم العلم وحده، ولكنها تقوم باقتضاء يطلب عبره أحدهما الأخر، وبتلبية شروط هذا الاقتضاء، وإيراد لفظ ذي إمكان اتساقي هو الضمير، وآخر ذي إمكان تفسيري هو المرجع المفسر[1]. كما أن بإمكان العلاقات الاتساقية أن تدل على معان أخرى، كالاتصال، والتوافق الدلالي، ويجوز أن تأخذ أشكالا تعويضية، أو حذفية، أو وصلية، أو معجمية[2].

ويدعو هاليداي وحسن، إلى تسمية كل حالة اتساق، مثل " *خالد* ... *ـــــهُ* " في المثال السابق " آصرة "[3]. من أجل صياغة مفهوم يمكن من تحليل النصوص، بواسطة تخصيص عدد الأواصر التي تبديها وأنواعها[4].

وبما أن النص هو الوحدة الدلالية الأساس، وأن الاتساق من جملة مقوماته الذاتية، فلا جرم أنه مفهوم دلالي أيضا، " لأنه يشمل علاقات المعنى التي توجد داخل نص، وتحدده بصفته نصا "[5]. ومع ذلك، ينبه هاليداي وحسن إلى أن " الاتساق لا يتعلق بما يدل عليه النص، بل يمس السبل التي يشيد عبرها النص باعتباره بنيانا دلاليا "[6].

وإذا كانت العلاقات الاتساقية ذات طبيعية دلالية، فهذا يعني أنها معان نصية تتحقق، كسائر المعاني التمثلية والتفاعلية والنصية الأخرى، حسب المراحل التي يحددها تنظيم اللغة الطبقي، بواسطة مساطر نحوية – معجمية تتحقق بدورها في شكل أصوات أو حروف[7]. وتضمن الطبقة النحوية – المعجمية الوسطى، في هذا التنظيم، انصهار المعاني، المختلفة أسسها الوظيفية في بنيات متحدة.

ونستطيع، تبعا لهاليداي وحسن، أن نميز في هذه المرحلة من سيرورة التعبير الاتساق النحوي من الاتساق المعجمي، وأن نفرق بين معان اتساقية تجد تحقيقها في الطبقة الفرعية النحوية، وبين معان اتساقية تتحقق في الطبقة الفرعية المعجمية[8].

والمعجم، من منظور النموذج النسقي، ليس مستوى تحليليا منفصلا عن النحو[9]. فهاتان الطبقتان الفرعيتان قطعتان مرتبطتان من طبقة " صورية " أعم، تتمثل في شبكة من العلاقات التي يعبر بعضها عن معان نحوية مبهمة، والبعض الآخر عن معان معجمية

---

[1] نفسه، ص. 2 - 3.

[2] R. Hasan, Text in the systemic functional model, p. 228.

[3] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 3 - 4.

[4] نفسه، ص. 4.

[5] نفسه.

[6] نفسه، ص. 25.

[7] نفسه، ص. 5.

[8] نفسه، ص. 5 - 6.

[9] M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 43.

أخص[1]. ومن خصائص الألفاظ النحوية أنها تميل إلى تكوين مجموعات معدودة الأعضاء، في حين تجنح الألفاظ المعجمية إلى تكوين مجموعة لا حصر لعدد العناصر، التي تنتمي إليها[2].

إن الآصرة الاتساقية التي تجمع، في الملفوظ (1. أ)، " *خالد* " و " *هُ* " آصرة نحوية، بيد أن الأواصر التي تربط، في الملفوظ (1. د)، " *خالد* "، و " *هذا الطالب* " متنوعة؛ منها النحوي الراجع إلى استخدام اسم الإشارة وأداة التعريف، كما أن منها المعجمي المتمثل في استخدام لفظ معجمي " *طالب* " يشير، هو الآخر، إلى الاسم العلم السابق الذكر. وبين أن " *هُ* " و" *هذا* " واللام ألفاظ نحوية تدل على معان عامة، كالتعيين، والغيبة، والإشارة، والتنبيه، والإفراد، والتذكير؛ وتنتمي إلى زمرة مغلقة لا تحتمل أن يسقط منها عنصر، ولا أن ينضم إليها عنصر آخر، بيد أن " *طالب* " لفظ معجمي يدل على معان أخص وألطف، وينتسب إلى زمرة من الألفاظ التي يجوز، متى دعت الحاجة إلى ذلك، أن يضاف إليها عنصر جديد مبتكر، أو أن يسقط منها لفظ معهود عتيق.

ولهذا، تعالج الظواهر الاتساقية، في النموذج النسقي، بتصنيفها في مقولات متميزة معدودة، يدخل بعضها في الاتساق النحوي الذي يضم **الإحالة**، و**التعويض**، و**الحذف**، ويندرج بعضها في الاتساق المعجمي الذي يشمل حالات يرد فيها لفظان معجميان مرتبطان دلاليا، أو يتكرر فيها لفظ معجمي واحد؛ في حين تتأرجح بعض العلاقات الوصلية بين الاتساق النحوي والاتساق المعجمي.

فهذه المقولات، زيادة على أنها تملك أساسا نظريا بوصفها أنواعا متميزة من الأواصر الاتساقية، تقدم وسائل عملية لتحليل النصوص ووصفها، إذ تمثلها فيها مظاهر جلية كورود ألفاظ معينة، أو تكرارها، أو إسقاطها، وهي المظاهر التي تشترك في أنها إشارة واضحة إلى

---

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 5.

[2] M. A. K Halliday, General linguistics and its application to language teaching, In McIntoch and Halliday 1966, p. 18 - 19.

ينظر من أجل الاطلاع على تصور النسقيين للطبقة المعجمي الفصل الذي خصصته " بيري " لها:

M. Berry, An introduction to systemic linguistics 2: levels and links, Batsford, London, 1977, p. 51 – 76.

لها ونلفي لدى " بوتلير " عرضا نقديا مفيدا

C.S Butler, Systemic linguistics: theory and application, p. 128 - 137.

وينظر، كذلك، دراسة " حسن " الذي تصوغ فيها شبكات اتساقية معجمية، وأوصاف تحققاتها.

R. Hasan, The grammarian’s dream: lexis as the most delicate grammar, In Halliday and Fawcett Eds, 1987.

أن التأويل الدلالي متوقف على الرجوع إلى " شيء آخر " و" وإذا كان هذا " الشيء الآخر " مذكورا، فهنالك اتساق "[1].

ولكن الاتساق ليس علاقات في النص فحسب، لأنه علاقات في النسق أيضا. وأبسط شكل تأخذه العلاقات الاتساقية في النص، حسب هاليداي وحسن، هو ذلك الذي يذكر فيه اللفظ المقتضى في الجملة السابقة مباشرة للجملة التي يرد فيها اللفظ المقتضي. فهذه هي الحالة النموذجية، من منظور نظري؛ مادام الحد الفاصل بين الجملتين يشكل أدنى انكسار ممكن في اتصال النص البنيوي[2]. ولنا، من هذا المنطلق، أن نتعرف حالات أخرى، كأن يرد في جملة أسبق، أو في الجملة التالية مباشرة، أو لا يرد البتة ...[3]

وبما أن الاتساق في النسق زمرة من الإمكانات الدلالية التي تمكن من إنشاء النصية، فلا شأن له – مبدئيا – بالاتجاهية، إلا إذا كان العنصر المقتضي بطبيعته اتساقيا، لازم الإشارة إلى غيره. في هذه الحالة، هنالك افتقار منطقي وتقابل دال في النسق بين ما يشير إلى لفظ ذكر من قبل، وبين ما يشير إلى لفظ سيذكر من بعد. إلا أن الاتساق سيرورة تبنى فيها الاتجاهية أيضا. ولابد، داخل نص يمتد في الزمن الحقيقي، من أن يسبق أحد اللفظين الآخر. فالإحالة التقدمية هي الحد الموسوم في المقابلة. وهذا ما يتضح من الخطاطة (2):

في النسق	أ	⟷	ب
في النص	أ	⟵	ب
		ز م ـــــــــــــــــ ن	
رجعية ضمنيا	خالد$_1$		خالد$_2$
رجعية صراحة	خالد		: هُ
تقدمية (صراحة)	:هُ		خالد

الخطاطة (8 - 2) الاتساق في النسق، وفي النص[4]

وثمة، دون شك، زاوية يبدو منها أن الجملة " تتسق" أيضا. لكن اتساقها هذا يرجع، في نظر هاليداي وحسن، إلى عوامل بنيوية أساسا[5]. ولو كان جميع النصوص تتمثل في جملة واحدة، لما احتجنا إلى مفهوم آخر غير " البنية " (النحوية – المعجمية) لرصد اتساقها

---

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 13.

[2] نفسه، ص. 17.

[3] نفسه، ص. 6.

[4] نفسه، ص. 19.

[5] نفسه، ص. 6.

الداخلي. غير أن هذا النوع من النصوص قليل ونادر (أمثال، إعلانات، أو شعارات ...) وغالبا ما تتعدى النصوص حدود الجملة الواحدة، ولهذا، نحتاج إلى مفهوم يعبر عن نصيتها، ووحدتها، مفهوم يشمل سائر العلاقات غير البنيوية، التي تربط بين جملها[1].

فمجال الاتساق؛ كما يتبين من مقارنة الملفوظات (1. أ)، (1. ب)، و(1. ج)؛ لا يتحدد بنيويا: قد ترد العلاقة الاتساقية في جملة بسيطة مثل (1. أ)، أو في جملة مركبة مثل (1. ج)، أو خارجها كما في (1. ب). وهذا ما يستنتج منه هاليداي وحسن أن الاتساق ليس علاقة تقوم فوق مرتبة الجملة فحسب. فأواصره لا تخضع لتقييد بنيوي بمجال نحوي – معجمي محدد. وقد ترد داخل بنية نحوية – معجمية، أو خارجها، دون أن تفقد شيئا من خصائصها. " إنها علاقات تكون فيها الجملة، أو أي صورة أخرى للبنية النحوية – المعجمية، ببساطة، غير واردة "[2].

8. 2. 2 الاتساق والمقام

إذا كان النص، في نظر المستعمل، مختلفا عن " اللانص "، فإن هذا لا يؤول إلى سماته " الداخلية " التي يمثلها الاتساق والبنية النحوية – المعجمية فقط، لأنه وحدة لسانية لا تتحدد إلا أثناء الاستعمال، ولا تكتمل نصيتها إلا بوحدتها في المحيط المقامي.

ويلاحظ هاليداي وحسن أن المتكلم حين يتعرف نصا من لغته، لا يفرق، بصرامة، بين هذه السمات " الخارجية "، وبين تلكم السمات الباطنية، بيد أن اللساني، لضرورة منهجية، يحتاج إلى هذا التمييز[3].

وتجدر الإشارة إلى أن فيرث كان قد حاول مقاربة " سياق المقام "، الذي ترد فيه الملفوظات باعتباره " مجموعة من المقولات المتعالقة في مستوى تجريدي يختلف عن المستوى الذي تقوم فيه المقولات النحوية، وإن كانت تملك طبيعة واحدة "[4]. وهذه المقولات هي: (1) سمات المشاركين الواردة، وتشمل: (أ) أفعالهم اللفظية، و(ب) أفعالهم الأخرى، (2) الأشياء الواردة، وأخيرا، (3) أثر فعل التلفظ[5].

وتلاحظ حسن أن النموذج النسقي يملك مفهوما جاهزا، قيمنا بالربط، بصفة طبيعية، بين النص، وبين المقام؛ دعي، منذ الصياغات الأولى لهذا النموذج: السجل[6]. وكان هذا

---

[1] نفسه، ص. 7.

[2] نفسه، ص. 9.

[3] نفسه، ص. 20.

[4] J. R Firth, Personality and language in society, In Palmer Eds 1968, p. 182.

[5] نفسه. وينظر كذلك: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة. ص. 92 – 93. و: تمام حسان، اللغة العربية: معناها ومبناها. ص. 335 – 373.

[6] R. Hasan, Text in the systemic functional model. p. 230.

المفهوم يعرف، إجمالا، بوصفه تنويعا للغة باعتبار المستعمل نفسه[1]. فنحن نتكلم بلهجة معينة بالنظر إلى الوسط الذي نشأنا فيه، ومكان ولادتنا، وهيئتنا الاجتماعية، وما إلى ذلك. ثم نتكلم بسجل معين حين نلقي محاضرة، وبآخر حين نلتمس إذن الرئيس بالتغيب عن العمل، وبآخر في حفل عائلي، أو أثناء كتابة رسالة ودية، الخ...

ولئن كانت نظرية السلم والمقولة قد أخذت باقتراحات فيرث القاضية بمقاربة المقام باعتباره مستوى وصفيا أعلى من المستوى النحوي الصوري، فإنها لم تستغل أفضل استغلال الطاقات التفسيرية التي يمتلكها مفهوم السجل، لأن الوظائف التي قد يؤديها كانت تنسب إلى السياق، بوصفه المستوى البَيْنِيّ الذي يتوسط بين المقام، وبين الصورة النحوية – المعجمية.

ولقد صار السجل، بعد الاعتراف بطبقة دلالية صرف منظمة حسب مكونات وظيفية، يمثل في مستوى أشد تجريدا، الموارد السياقية – المقامية (السيميائية) المشتقة من نسق اجتماعي ما حسب نوع المقام؛ ويضبط، بالتالي، سيرورة اختيار المعاني المتبادلة في حدث التخاطب[2].

وإذا كانت اللغة " مهارة تمكن من الدلالة في أنواع مقامات، أو في سياقات اجتماعية تولدها الثقافة "[3]، فإن هذا يعني أن مقاربة المقام وتعرف السمات المقامية التي تسهم في إنشاء النصية، مهمة رهينة برصد العلاقات التي تربط المقام بالنص، من جهة، وبالثقافة، من جهة أخرى.

ولهذا، أصبح هاليداي يتوخى مقاربة المقام في مستوى من التجريد يجد فيه طابعه " التوليدي " وصار يستخدم في كتابات متأخرة مفهوما أعم: " نوع مقام "[4]، محاولا أن يلفي فيه المفهوم الوسيط الذي يبيح رصد العلاقات القائمة بين اللغة، وبين محيطها الاجتماعي الثقافي، ويرى فيه بناء نظريا اجتماعيا – لسانيا يؤول بوصفه بنية " سيمائية " تعبر عن النسق الاجتماعي، وتُحيِّن الإمكان المعنوي الذي يفرزه. لا تخصص مقاما منفردا فريدا، بل تمثل عدة حالات مشخصة، لأنها تشكل مجرد من المعاني التي اشتقت، بدورها، من النسق الاجتماعي أو " الثقافة ".

وبناء عليه؛ يذهب هاليداي إلى أن أنواع المقامات لا تختلف إلا باعتبار وسائط معممة ثلاثة. هي: (1) **حقل** النشاط الرمزي: أي، العمل الاجتماعي الذي يزاوله المشاركون في حدث التخاطب، و(2) **موجه** الخطاب، وهو حزمة من العلاقات التي تجمع هؤلاء،

---

[1] M. Berry, An introduction to systemic linguistics 1: Structures and Systems, London, Batsford, 1975, p. 2.

[2] G.D Morley, An introduction to Systemic Grammar, London, McMillan, 1985, p. 47.

[3] M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 34.

ونشير إلى أننا استعملنا " **مهارة** " في هذا النص، لترجمة الكلمة الأجنبية " ability " تبا لنصائح أحمد الإدريسي.

[4] نستعمل " **نوع مقام** " في مقابل المصطلح "situation type".

المشاركين، وخاصة علاقات الدور والهيئة (متحكم / متحكم فيه، سائل / مجيب، بائع / زبون، طبيب / مريض، أب / ابن...)، و(3) **صنف** النشاط الرمزي: وهو الدور الذي تلعبه اللغة في بنية المقام العامة، والقناة التي تنتقل عبرها الرسالة اللغوية (شفهي / كتابي...)[1].

وقد غدا السجل بالتالي هو مفهوم التنويع الذي يضطلع، في النموذج النسقي، برصد العلاقات التي تقوم بين النص وبين نوع مقامه. فمتى تأملنا، حسب هاليداي، هذه المتغيرات الثلاثة معا، سوف نلاحظ أنها، وإن كانت لا تؤثر في سمات النص مباشرة، تحدد سجله، أي، مصفوفة المعاني التي انتقيت منها دلالته المتباينة.

ليست هذه المقولات، إذن، مجرد مكونات حدث التخاطب، ولا أنواعا مختلفة لاستعمال اللغة، بقدر ما هي " إطار تصوري يمكن من تمثيل السياقات الاجتماعية بوصفها المحيط السيميائي الذي يشهد تبادل المعاني، لأننا نستطيع، انطلاقا من تخصيص كاف لسمات السياق السيميائي عبر الحقل، والموجه، والصنف، القيام بتوقعات دالة في خصوص الخصائص النصية التي توافقها ولهذا السبب، نحتاج إلى مفهوم التنويع الذي نسميه: السجل "[2].

وحاصل الأمر أن السجل يسمح، من هذا المنظور الذي يتأمل منه النسق اللساني " من فوق "، أي من طبقة " تسبق " الطبقة الدلالية (الصرف)، بربط سمات النص اللسانية بسمات الطبقة السياقية – المقامية (السيميائية) الأعلى، مادام يخصص بوضوح الإمكان الدلالي الشامل الموضوع في متناول المستعمل في كل نوع مقام[3].

ذلك أن كل وسيط من هذه الوسائط يضبط سيرورة انتقاء المعاني في مكون دلالي – وظيفي مقابل، كما يظهر من الخطاطة (3):

مكونات السياق الاجتماعي	المكونات الدلالية الوظيفية
1 : الحقل (السيرورة الاجتماعية)	تمثلي
2 : الموجه (العلاقات الاجتماعية)	تفاعلي
3 : الصنف (الرمزي)	نصي

الخطاطة (8 - 3) وسائط السجل السيميائية ومكونات النسق اللساني [4]

[1] G.D Morley, An introduction to Systemic Grammar. p. 47 - 48

[2] M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 110.

[3] G. D Morley, An introduction to Systemic Grammar. p. 47 - 48.

[4] M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 189.

فالحقل يضبط اختيار المعاني التمثلية (ومن ضمنها ما يتحدث عنه المشاركون)، بينما يضبط الموجه اختيار المعاني التفاعلية (" وظيف الخطاب " مثلا)، والصنف اختيار المعاني التي يشملها المكون النصي (ومن بينها المعاني الإعلامية، المحورية، والاتساقية).

ومن هذه الجهة، يصبح متوقعا أن يختلف الحوار الشفهي المرتجل من النص الفلسفي المكتوب، في الكثافة المعجمية، وأنواع الألفاظ، المعجمية، ووسائل التعبير عن البنيات الإعلامية، وأنواع الأواصر الاتساقية، ومجالها، إلخ...

ويلح هاليداي على أن النص ليس مجرد مقولة من المقولات التي تُكوِّن المقام، خلافا لما اعتقده فيرث وآخرون من بعده، بقدر ما هو مقولة يحددها المقام بتحكمه في عملية انتقاء المعاني التي يتبادلها المشاركون في حدث التخاطب[1].

ويقترح هاليداي وحسن أن يقارب هذا النوع " الخارجي " من العلاقات اللسانية التي تنشئ النصية، عبر مفهوم " تماسك السجل " الذي يكمل البنية النحوية – المعجمية والاتساق. " يجوز القول، إجمالا، إنه إذا ما تقدمت قطعة لسانية بوصفها نصا، سوف تبدي أيضا تماسك السجل "[2]. بلغة أخرى " تنجم النصية عن تأليف تشكلات دلالية تنتمي إلى نوعين، السجل، والاتساق، السجل هو زمرة التشكلات الدلالية التي ترتبط نموذجيا بطبقة من المقامات، والتي تحدد مادة النص، أو ما يدل عليه النص، بالمعنى الواسع الذي يضم فيه كل مكونات معناه، الاجتماعية، التعبيرية، والتواصلية، كما يحوي المكونات التمثلية. أما الاتساق؛ فهو طائفة من العلاقات الدلالية التي لا يختص بها نوع من النصوص دون آخر، والتي تميز النص من " اللانص "، وتجمع معانيه المنفردة، فلا علاقة للاتساق بما يدل عليه النص، لأنه مجموعة من الوسائل التي تمس الكيفية التي يشيد من خلالها بصفته بنيانا دلاليا "[3].

وإذا كان هاليداي وحسن ينصرفان، في بقية الكتاب، إلى وصف الأواصر الاتساقية في اللغة الإنجليزية، ولا يتوسعان في تحديد المقصود ب " تماسك السجل "، فإن رقية حسن قد تطرقت إلى هذا الموضوع في مقال لاحق خصصته ل " بنية النص " مفترضة أن " أي جنس نص (نوع خطاب) تقترن به معادلة بنيوية معممة تسمح بمصفوفة من البنى المشخصة "[4]. وتتكون هذه البنى النصية، في نظرها، من عناصر يحقق ورودها وترتيبها السمات التي تمثل قيم متغيرات " التشكل السياقي " السيميائية.

---

[1] نفسه، ص. 141.

[2] نفسه، ص. 23.

[3] نفسه، ص. 26.

[4] R. Hasan, Text in the systemic functional model, p. 231.

وترى حسن أن النصية تنجم عن ثباث التشكل السياقي، وعن تعالق القيم التي يحويها فثبات التشكل السياقي " يقتضي وجود أنواع متباينة من علاقات المعنى التي تمتد من مجرد التقارب، إلى التطابق الشامل. بينما يؤدي تعالق قيم التشكل السياقي إلى أن يدل حضور قيمة معينة... على قيمة أخرى "[1].

وخلاصة القول أن سيرورة انتقاء المعاني المضبوطة من جهة السجل بواسطة الوسائط السياقية المقامية، ومن جهة النسق اللساني بواسطة المكونات الوظيفية، ليست سيرورة فوضوية تختار فيها سمات متنافرة بشكل عشوائي، لكنها سيرورة منظمة تجتبى فيها معان متقاربة أو متطابقة، وتراعى فيها، أثناء تخصيص قيمة متغير معين، القيم التي خولت للمتغيرات الأخرى.

8. 2. 3 الاتساق في لسانيات النص

تعرفنا مما سبق إلى لسانيات النص المعاصرة من خلال عرض بعض النماذج المندرجة فيها، والمقارنة بينها، وفحص الأسس التي تستند إليها، والمبادئ التي تنطلق منها، والمهام التي تناط بها، والأهداف التي تنشدها، والمشاكل التي تعترض سبيلها، ومناقشة أهم الإشكالات التي تطرحها، والرؤى التي تعتمدها أثناء تأمل النص، ودراسة خصائصه.

وقد ركزنا على مفهوم الاتساق الذي يشمل أواصر نصية جمة تشير بوضوح إلى أن التأويل الدلالي لجملة من نص رهين بتأويل جملة أخرى.

فهذه الأواصر تشكل مظاهر لسانية تدل على أن الأنساق اللغوية لا تضم وسائل تمكن من إنشاء وحدات نحوية منفردة منعزلة، بل تحتوي بجانبها على علاقات تبيح تأليفها داخل هياكل دلالية معقدة تحققها في مستوى أدنى هذه الوحدات النحوية.

أما النص؛ فهو ليس جملة عظمى، ولا وحدة نحوية – معجمية، ولا نتاج نشاط كلامي أو إنجازي، إنه حدث اجتماعي، وسيرورة دلالية يرسم أثناءها المتكلم مسيرا فريدا في شبكة العلاقات معبرا عن معان معهودة أو مبتكرة، مجسدا الإمكانات التي يضعها النسق اللساني رهن إشارته.

ولا تخصص النصية مظاهرة النصوص السطحية، بقدر ما تخصص سمات دلالية أعمق ليست المظاهر السطحية إلا انعكاساتها الصورية. وإذا كان الأمر كذلك، فمن الأفضل أن نرى في النص كائنا لسانيا يجد وحدته في الطبقة الدلالية، قبل أن تتألف عناصره في طبقة أدنى. فهو " وحدة من المعاني، لا من الألفاظ "[2].

وبما أن النسق اللساني عبارة عن إمكان معنوي منظم عبر طبقات تجمعها سيرورات التحقيق، وبما أن الطبقة الدلالية أعلى طبقة فيه، فلا غرو أنها تتكفل بمهمة التوسط بين الطبقة النحوية – المعجمية الأساس، وبين طبقة سياقية – مقامية تقع خارج النص اللساني.

---

[1] نفسه، ص. 230.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 2.

إن النصية، إذن، مفهوم دلالي يمثل الموارد النسقية التي تمكن من إنشاء وحدات دلالية تحقق سجلا معينا، وتتحقق في صور نحوية – معجمية، ثم في أصوات أو حروف.

وكما أن من هذه الموارد ما يتحدد باعتبار العلاقات الخارجية التي تربط النص بنوع مقامه، وجنس نصه، كذلك منها ما يتحدد باعتبار العلاقات الباطنية التي تربط بين أجزائه.

وتنضوي الأواصر الاتساقية ضمن هذا النوع الأخير، إلا أنها تتميز من باقي العلاقات النصية الداخلية بتحررها من الضغوط التراكبية البنيوية، مما يبيح لها إمكان الربط بين ألفاظ لا تشملها بنية نحوية واحدة.

8. 3 رؤية عامة عن شبكة الاتساق

يشكل الاتساق مفهوما دلاليا عاما يتحقق عبر فضاء نحوي شاسع يحوي جميع الإمكانات التي يعبر بواسطتها المتكلمون عن العلاقات القائمة في الأفق الوظيفي النصي بين ألفاظ صورية لا تنظمها بنية نحوية – معجمية واحدة.

غير أن توافر هذه الإمكانات المجردة في انساق اللغات الطبيعية، وارتباطها، من جهة، بأنساق المكون النصي البنيوية، ومن جهة أخرى، بمظاهر تراكبية متميزة، وقائع لا تدل، مبدئيا، على أن هذه الخيارات حدود أنساق تحويها شبكة واحدة، إذ يجوز أن تضم هذه الأنساق شباك أنساقية متباينة متفرعة من مكونات وظيفية مختلفة، وأن تكون تلك الحدود تمثل إمكانات يعرض لها أن تصبح الوسائل التي يلجأ إليها المتكلمون لينظموا ما لا ينتظم بالعلاقات النحوية – المعجمية البنيوية.

لا نجد استدلالا واضحا، في دراسة هاليداي وحسن، لصالح إحدى مقاربتين، مع أن الاطلاع عليها يترك لدى القارئ انطباعا قويا بأن " فرضية الشبكة الواحدة "، هي الفرضية المتبناة التي يعتمدها الباحثان أثناء وصف الظواهر الاتساقية بالخطط الوصفية المدروج على استعمالها في النماذج النسقية قاطبة.

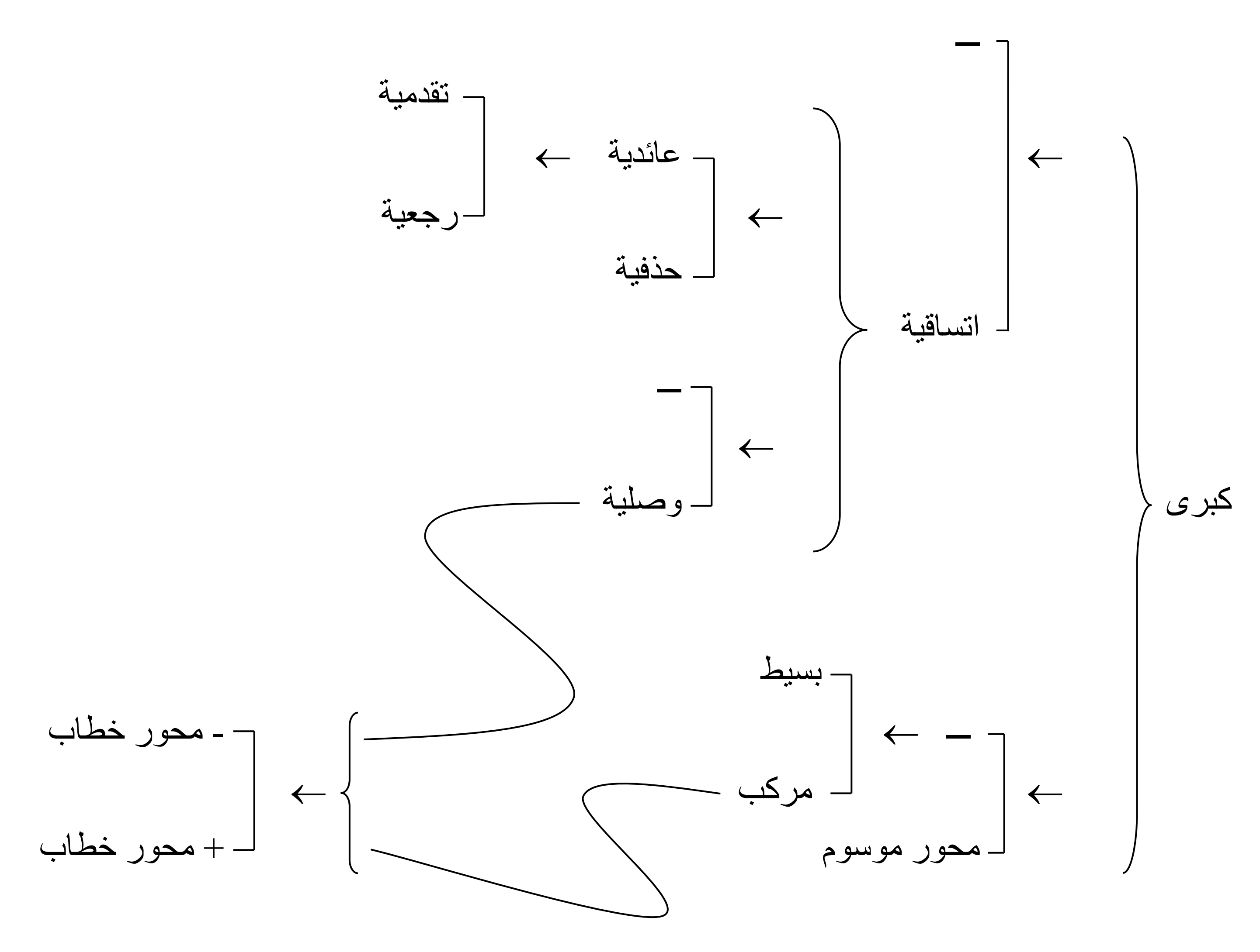
قبل صدور هذه الدراسة، كان فاوسط[1] قد لاحظ أن هاليداي اعتمد فرضية الشبكة الواحدة في مقاله عن " انتقاءات الجملة الإنجليزية البسيطة ووظائفها "[2]. ولا يفوتنا أن نشير، من جهتنا إلى أن هاليداي يأخذ بهذه الفرضية في مقال لاحق نشر قبيل كتاب " الاتساق في الإنجليزية "، حيث صاغ، كما فعل هناك، شبكة ينشطر فيها المكون النصي إلى جزء محوري وجزء اتساقي[3]. والخطاطة (4) التالية تدعم هاتين الشبكتين:

---

[1] R. P Fawcett, Generating a sentence in systemic functional grammar, In Halliday and Martin Eds 1981, p. 170.

[2] M. A. K Halliday, Options and functions in the English clause, In Halliday and Martin Eds 1981, p. 141.

[3] M. A. K Halliday, Language as social semiotic. p. 120.



الخطاطة (8 – 4) التمييزات الأساس في المكون النصي

لا مراء في أن شبكة المكون النصي هاته، كما استقيناها من إشارات هاليداي المقتضبة والمتفرقة، فقيرة تحتاج إلى أن تقسم حدودها الختامية إلى أجزاء أدق وألطف، قبل أن تستخدم في وصف شامل ومفصل لنحو لغة طبيعية معينة، ولا سيما إذا كانت هذه اللغة الموصوفة مختلفة عن اللغة الإنجليزية التي استأثرت باهتمام اللسانيين النسقيين.

وتحوي هذه الشبكة عدة أنساق تنتمي إلى الجملة البسيطة في أفقها النصي البنيوي. ولا غرو، فهذا ما تتوقعه النماذج الوظيفية التي تخول للمكون النصي مكانا خاصا بين مكونات النسق اللساني، وتميز داخله بين شطر بنيوي محوري، وبين الشطر الاتساقي غير البنيوي، لأن امتزاج الخيارات المحورية بالانتقاءات الاتساقية في نقطة متأخرة على سلم اللطف، حتى يذوب بعضها في بعض، دليل على أن شبكة الاتساق وشبكة المحور تندرجان في مكون واحد.

فهذه الشبكة، على فقرها، نموذجية من حيث انشطارها إلى شبكتين فرعيتين ترتبطان في مرحلة متأخرة من سيرورة الانتقاء عبر نسق واحد فقط، لأنهما تصنفان الألفاظ الصورية باعتبارين مختلفين، فبينما تقسم شبكة **المحور** الألفاظ الصورية بالنظر إلى تنظيمها الداخلي، تقسمها شبكة **الاتساق** بالنظر إلى توقف تأويلها على استرجاع بعض المعلومات من السياق المقامي أو الكلامي، وشتان ما بين الاثنين.

4.8 أنواع الأواصر الاتساقية

نمثل لأبرز الأواصر الاتساقية التي نلفيها في نحو اللغة العربية بالملفوظات التالية:

(2) أ – اصرف إلى الأخرة وجهك. فهي طريقنا وطريقك[1].

ب - *لا تنه عن خلق وتأتي مثله* *عار عليك، إذا فعلت عظيم*[2]

ج - *أزف الترحل غير أن ركابنا* *لما تزل برحالنا وكأنْ قدِ*[3]

إذا كانت الجمل " *فهي طريقنا وطريقك* " في (2 .أ)، و" *إذا فعلت* " في (2 .ب)، و"*كأن قد* " في (2 .ج)؛ تبدو متشابهة فذلك لأنها انتقت جمعاء من شبكة المكون النصي السمة [اتساقية]، مما يعني أن كل جملة منها تحوي لفظا صوريا يتوقف تأويله على عنصر لا تربطه به، مبدئيا، أي علاقة نحوية بنيوية.

فالضمير " *هي* " يقتضي، في الملفوظ الأول، الضمير اسما ظاهرا لا يرد معه في جملة واحدة "*الآخرة* ". ونفس الشيء يقال عن المعوض الفعلي " *فعلتَ* " في الملفوظ

---

[1] علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ت. محمد عبده، بيروت، دار البلاغة، ط. 2، 1985، ص. 627.

[2] ينظر: عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، ت. عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، دت، ج. 3، ص. 42؛ ومحمد بن السراج، الأصول في النحو، ت. عبد الحسين االفتيلي، بيروت، دار الرسالة، 1985، ج. 2، ص. 154.

[3] ينظر: جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت. مازن المبارك ومحمد علي، بيروت، دار الفكر، ط. 5، 1979، ص. 227.

الثاني، وعن المجموعة الفعلية الحذفية "*كأن قد* " في الملفوظ الأخير؛ إذ لا يمكن أن يؤول كل منهما إلا عبر العلاقة التي تربطه بالكلام السابق المفصول عنه بحدود الاستئناف الصارمة.

ولا تختلف هذه الأواصر الثلاث كثيرا. فكل آصرة منها عبارة عن علاقة نصية تقوم بورود لفظ صوري عام تارة، أو ثغرة تارة أخرى؛ مكان لفظ آخر أشد تعقيدا، وأغنى دلالة؛ لاختصار اللفظ من جهة، وتحديد المعنى من جهة أخرى.

ومن هذه الجهة، تختلف **الإحالة** عن **الوصل**. فهذا النوع الأخير من الأواصر الاتساقية، وإن كان يتحقق هو الآخر عبر زمرة من الألفاظ النحوية الدالة على معان عامة، لا يشبه الأواصر الإحالية الشخصية والإشارية، والحذفية، لأن ألفاظ الوصل لا تقوم مقام لفظ ظاهر محتفظة ببعض خصائصه، ولكنها تدل على زمرة من المعاني المنطقية العامة التي تستطيع أن تربط بين الألفاظ خارج حدود البنيات النحوية[1].

1 .4 .8 الشخص

تمثل شبكة **الشخص** (الخطاطة 5) مجموع الموارد اللسانية التي تمكن المشاركين في سيرورة تخاطب من الإحالة على أشخاص وكائنات، عبر تخصيص موقعها من هذه السيرورة نفسها[2]. ولا تحوي هذه الشبكة نسق **الشخص** الصرف، فحسب، ولكنها تجاوزه لتشمل نسقي **العدد**، و**الجنس**[3].

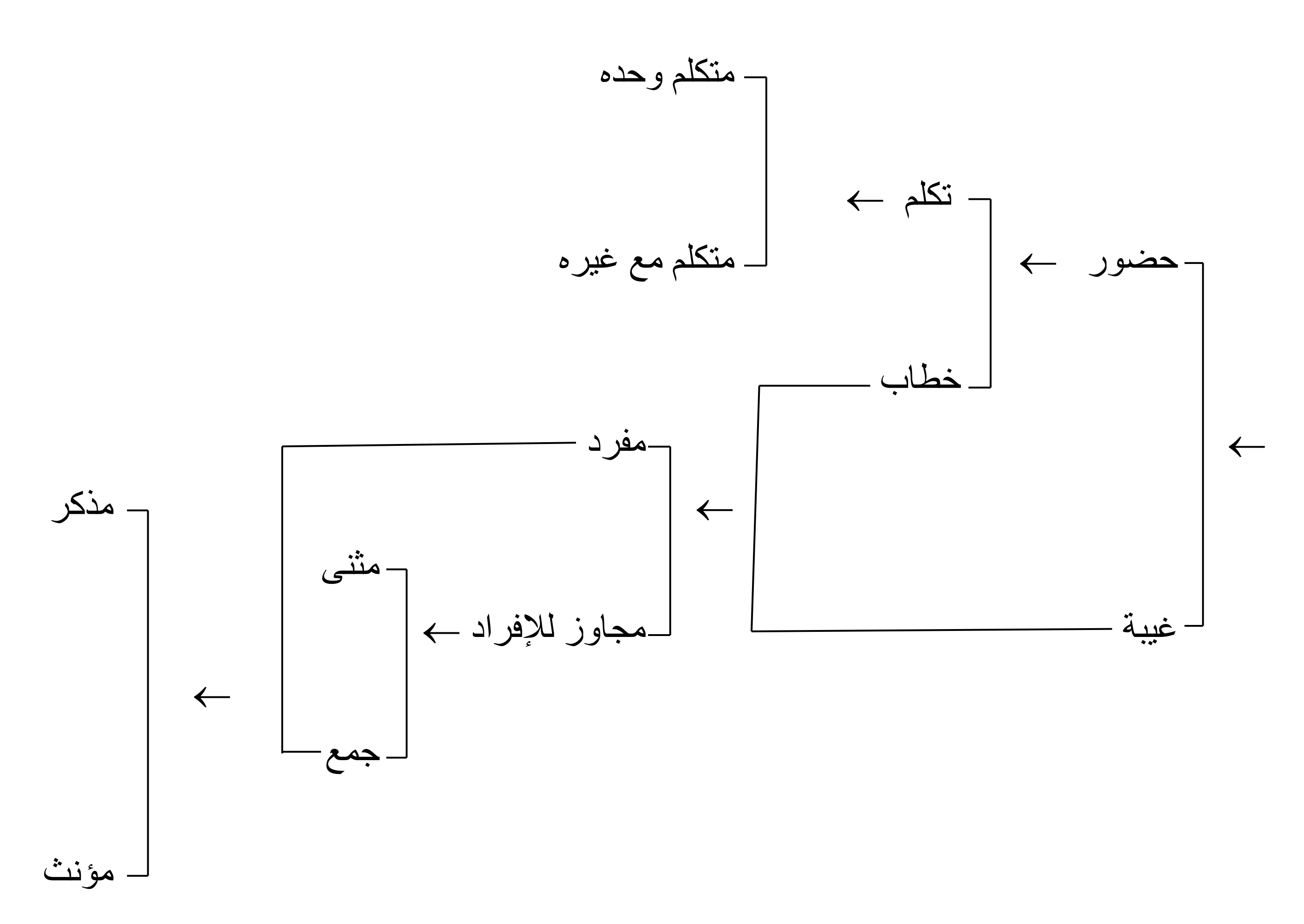
ولاشك أن مقارنة هذه المسطرة الأنموذجية العامة بتلك الأنساق الجزئية، وفحص تنظيم السمات المنضوية في أنساق مختلفة، وتأمل مدى اندماج كل نسق على حدة في الأنساق المجاورة، كلها أسباب تدعو إلى التركيز في وصف مقولات المحور الأنموذجي على هذا البعد التفسيري الذي يملكه مفهوم اللطف.

---

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 226.

[2] نفسه، ص. 45.

[3] نفسه، ص. 43 - 44.



الخطاطة (8 - 5) شبكة الشخص

يقابل النسق الأول في شبكة الشخص الإحالة على أشخاص [حاضرين] في حال الخطاب والإحالة على أشخاص [غائبين] عنه. ولا مناص من عد [التكلم] و [الخطاب] حدين يكونان نسقا مفتقرا إلى السمة [حضور]، تأسيسا، من جهة، على الاعتبارات السياقية – المقامية التي تدل على أن دور المخاطب أقرب إلى دور المتكلم منه إلى دور الغائب، لاشتراكهما في مزاولة النشاط اللساني[1]، ومن جهة أخرى، على الاعتبارات الصورية النحوية التي تدل على أن تركيب ألفاظ [الخطاب] أشبه بتركيب ألفاظ [التكلم] وأبعد عن تركيب ألفاظ [الغيبة].

فاختصاص زمرة الهاء بالدلالة على انتقاء [الغيبة]، مع اشتراك [التكلم] و[الخطاب] في التحقق عبر مجموعات "*أن*"، والتاء، والكاف، دليل على اندراج هذين، الحدين في قسم أنموذجي أعم يزكي هذا التمييز الشبكي الأولي.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن ألفاظ [التكلم] لا تدل إلا على الانتقاءات الشخصية الصرف، خلافا لألفاظ [الخطاب] و [الغيبة][2]. ولولا أن "*نحن* "، مثلا، ضمير لا يدل على عدد ولا على جنس، لكان يعود على جماعة من المتكلمين، كما يعود "*أنتم* " على جماعة من المخاطبين، و" *هم* " على جماعة من الغائبين[3].

ويبدو أن شبكة الشخص في اللغة العربية تماثل نظائرها في اللغات الطبيعية الأخرى، في انطلاق تمييزاتها من السمات الشخصية الصرف كي تغنيها، بعد ذلك، التمييزات العددية والجنسية[4].

على أن التمييز بين [الحضور] وبين [الغيبة] أهم تقابل يعنى به الباحث في الإحالة العائدية الشخصية عامة، والإحالة الاتساقية خاصة، لأنه يحدد، في واقع الأمر، الضوابط العامة التي تتحكم في إنشاء أواصر اتساقية شخصية[5].

فالملحوظ أن ألفاظ [الحضور] لا تلعب إلا نادرا وظيفة اتساقية تربط جملتين من نص واحد، في حين تؤدي ألفاظ [الغيبة]، في معظم الأحيان، وظائف اتساقية لا يكاد يخلو منها نص عربي، إذ يشترط في استعمال هذه الألفاظ أن يشمل النص " مفسرا " تستمد منه دلالتها الخاصة.

ولا جرم أن طلب هذا العائد للمفسر يجعل هذين العنصرين يمثلان طرفين في علاقة لسانية تلفت من حدود البنية النحوية، كي ينشئ آصرة اتساقية متميزة.

---

[1] نفسه: 45.

[2] نفسه.

[3] موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، دت، ج. 3، ص. 94.

[4] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 46.

[5] نفسه.

ونتوقع، مع شدة التخصيص السياقي المقامي لدور المتكلم، أن تكون ألفاظه الأبسط دلالة وتكوينا. فلما كان هذا الدور يخول إلى شخص حاضر في حال الخطاب يزاول نشاط التكلم، ولما كان يكفي لتحديد عود هذه الألفاظ، وحل الاقتضاء الذي أقامه ورودها في قطعة من النص؛ تعرف منشئ الخطاب عينه – وهذا ما يكاد يكون من مستلزمات المشاركة في سيرورة التخاطب – لما كان الأمر كذلك؛ صارت الانتقاءات الشخصية الصرف وحدها كفيلة بتخصيص المرجع، دونما حاجة إلى الانتقاءات العددية والجنسية.

ولهذا؛ " شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا، كان أو غيره لأن المشاهدة تكفي في الفرق "[1]، ولأن " حال المتكلم واضحة فلم يحتج إلى عامة فاصلة "[2]، مما يعني أن ألفاظ [التكلم] تعود خارجيا على كائنات مقامية، ولا يفسرها لفظ مذكور في النص.

ومع أن المخاطب، مثل المتكلم دور يلعبه شخص حاضر في مقام الخطاب المباشر، وتدل عليه ألفاظ تعود خارجيا تجاه المقام، لا تجاه النص، فإذا هذا الدور التخاطبي لا تخصصه الانتقاءات الشخصية الصرف فقط، كما تخصص دور المتكلم.

فقد تلتبس الإحالة حين يقصي المتكلم من الأشخاص الذين كان من الجائز أن يشملهم الخطاب، ويخول إليهم دور المخاطب؛ مجموعة معينة، ويوجه كلامه إلى شخص أو أكثر من بين عدة مرشحين منطقيا لاستقباله. ف " أما المخاطب، فإنك تفصل بين مذكره ومؤنثه، وتثنيته وجمعه بالعلامات، لأن تعريفه دون تعريف المتكلم، لأنه قد يلبس بأن تخاطب واحدا، ويكون بحضرته غيره، فيتوهم انصراف الخطاب إلى غير المقصود. وليس كذلك المتكلم، لأنه إذا تكلم، لا يشتبه به غيره "[3].

ومن هنا؛ نستخلص أن الشخص الثاني والشخص الثالث سيان في احتياجهما إلى تمييزات عديدة وجنسية إضافية، مما يفسر تعقيد بنى الألفاظ الدالة على [الخطاب]، أو [الغيبة]، بالمقارنة مع البنى البسيطة التي تملكها الألفاظ الدالة على [التكلم]، فقلما تحقق صيغة واحدة سمات شخصية وعددية وجنسية متباينة.

ولكن الشخص الثالث هو الشخص الذي يملك قوة اتساقية عليا يرجع إليها قدر هام من الأواصر التي تجمع أوصال النص[4]. فعلى حين لا يبدو نص ناقصا إن لم يكن يحوي مفسرا للفظ دال على [الحضور] ، يتوقف ورود لفظ شخصي دال على [الغيبة]، على ذكر لفظ آخر يصلح لتفسيره، ولحل الاقتضاء الذي أقامه وروده.

---

[1] رضي الدين الأستراباذي، شرح كتاب الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. 3، 1982، ج. 2، ص. 7.

[2] موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج. 3، ص. 98.

[3] نفسه، ج. 3، ص. 95.

[4] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 49.

وإذا كان التخصيص المقامي لدور المخاطب ضعيفا، فإنه، ما تعلق الأمر بدور الغائب أضعف، لأن هذا الدور لا يخول إلى أحد المتخاطبين، ولا يتحدد إلا سلبا بعدم مشاركة الشخص الذي يلعبه في سيرورة التخاطب. فهو الدور الذي يلعبه كل من لا يرسل الكلام، ولا يرسل الكلام إليه.

ذلك أن " ضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة. وأما ضمير الغائب؛ فعار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره، وأصل المفسر أن يكون مقدما ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره، وأن يكون الأقرب "[1]، مما يعني أن الألفاظ الدالة على هذا الشخص لا تعود خارجيا على المقام حيث يتحدد هدف العلاقة العائدية، كما تفعل ألفاظ [الحضور]، بل تعود داخليا على مذكور سابق قريب، منشئة آصرة اتساقية تعني أن طرفيها لفظان منتميان إلى نص واحد [2].

ونادرا ما يستعمل الشخص الثالث في الإحالة الخارجية، كما في النص التالي:

(3) لما انقضى يوم الجمل خرج علي ابن أبي طالب رضي الله عنه في ليلة ذلك اليوم، ومعه قنبر وفي يده مشعله يتصفح وجوه الموتى حتى وقف على رجل، قال التوزي: فقلت: أهو طلحة؟ قال: نعم[3].

فالضمير " هُوَ "، في هذا النص، لا يعود على مذكور في الكلام السابق. كيف؟ ولم يكن بين التوزي وبين علي بن أبي طالب كلام قبل أن يقفا على طلحة ميتا. إنه يعود، في حقيقة الأمر، تجاه المقام على الشخص الذي وقفا عليه، بعد أن كانا يبحثان عنه.

ويرى هاليداي أن هذا الاستعمال العائدي الخارجي لألفاظ [الغيبة] الذي تشبه فيه أسماء الإشارة، والألفاظ " الإشارية " الأخرى، هو الأصل التاريخي أو المنطقي لجميع ألفاظ الشخص الذي تدل بموجبه ألفاظ الشخص الثالث على حاضر في حال الخطاب لا يسهم في سيرورة التخاطب بعكس المتكلم والمخاطب. ومن هذا المعنى نشأ المعنى العائدي الداخلي الذي تدل فيه هذه الألفاظ على مذكور في النص السابق، والذي أصبح مع تطور اللغات الطبيعية المعنى الأشد ارتباطا بها[4].

لا ريب في أن من ينتقي من شبكة **الشخص** مفضلا إحضار المدلول المقصود في ذهن مخاطبه بتخصيص موقعه من سيرورة التخاطب الخارجية، يفعل ذلك، من جهة، لاختصار كلامه، والإتيان من تركيب الألفاظ بقدر الحاجة؛ ومن جهة أخرى، للدلالة على تعيين ذلك

---

[1] عبد الرحمان السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، دت، ج. 1، ص. 65.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English**,** p. 48.

[3] أبو العباس محمد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، بيروت، مكتبة المعارف، دت، ج. 1، ص. 126.

[4] M. A. K Halliday, An introduction to Functional Grammar, London Edward Arnold, 1985, p. 290 - 291.

المعنى المقصود، وعلم مخاطبه به. وتصدق هذه الملاحظة على الأشخاص ثلاثتها، كما تصدق على العائدية الخارجية، وعلى العائدية الداخلية.

ومن الجهة الأولى، يحبذ استعمال ألفاظ الشخص وضع جلها على حرف، أو حرفين، أو ثلاثة، لأنه يكلف من الجهد أقل مما يكلف استعمال اسم ظاهر أو جملة موصولة. ومن الجهة الثانية، يفضل لفظ الشخص على غيره دفع استعماله لأي لبس يحصل أثناء تحديد هوية الكائن المقصود إحضاره في ذهن المخاطب[1]. لنقارن الملفوظين:

(4) أ – جاء زيد، وأكرمت زيدا.
ب – جاء زيد، وأكرمته.

إن وظيفة الضمير المتصل العائدية، في (4. ب)، تختلف من الوظائف التي يلعبها الاسم العلم "*زيدًا* " في (4. أ)، بإسهامها في اختصار اللفظ، من جهة، وفي تحديد المعنى، من جهة أخرى. فليس، في لفظ المفلوظ الأول، إشعار بأن زيدا المكرم هو زيد الجائي نفسه، لا شخص آخر يدعى بهذا الاسم أيضا، في حين أن ضمير الغيبة المتصل، في الملفوظ الثاني، نص صريح على ذلك.

ولعل فقر المضمون الدلالي الذي تتميز به الألفاظ الدالة على الشخص الثالث، واحتياجها إلى مفسر غائب من حال الخطاب، حتى تسترجع معانيها التي تدل عليها الانتقاءات الشخصية، والعددية، والجنسية مباشرة، هما العلة الثاوية وراء اضطلاعها بوظائف اتساقية جلية، وامتلاكها لقوة اتساقية عليا[2].

فورود لفظ منها يعني أن تعيين المعنى المقصود لا يحتاج إلى أكثر من الإشارة إلى أنه لا ينتمي إلى الأشخاص الذين يلعبون دورا معينا في سيرورة التخاطب، لأن المعلومات الواردة الأخرى ستقع في متناول المخاطب متى عرف ذلك، وسيسهل عليه استرجاعها من المحيط المقامي أو اللفظي[3].

وفي المقابل، يؤدي العدول عن طريق الإحالة الشخصية، واستعمال اسم ظاهر أو جملة موصولة، إلى صرف التأويل إلى معنى آخر غير المعنى الذي يدل عليه الاسم المذكور سابقا. وكأن المستعمل يفهم من هذا العدول انتقاء نسقيا يدل على اختلاف معنى الاسم الأول عن معنى الاسم الثاني الذي يمتنع في هذه الحال تعويضه بلفظ شخص ثالث.

---

[1] رضى الدين الأستراباذي، شرح كتاب الكافية في النحو، ج. 2، ص. 3. وينظر أيضا: عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ت. كاضم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، 1982، ج. 1، ص. 174 – 175.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 51.

[3] نفسه.

ولا تستأثر ألفاظ الشخص الصرف بالوظائف العائدية الاتساقية، لأن الصريفات الدالة على الانتقاءات العددية والجنسية تسهم كذلك في تحديد هدف العلاقة العائدية الذي تستمد منه المعاني الناقصة[1]. لنقارن بين (5. ب)، وبين (5. ج) و(5. د):

(5) ج – جاء زيد وهند، فأكرمته.
د - جاء زيد وهند، فأكرمتها.

إذا كان للضمير المتصل في (5. ب) مفسر ممكن واحد، فإنه يملك في هذين المثالين أكثر من مرشح للعب هذا الدور. ولا شك أن الانتقاء الجنسي هو الذي يحسم مهمة تحديد المفسر، ما دام اختيار [التذكير] يدل على أن المكرم هو زيد، واختيار [التأنيث] يدل على أن المكرمة هي هند. ونفس الشيء يقال عن التمييزات العددية، كما يستخلص من المثالين (6):

(6) أ - جاء زيد والرجال. فأكرمته.
ب – جاء زيد والنساء. فأكرمتهن.

يرجع الضمير في الملفوظ الأول إلى "*زيد* "، وفي الملفوظ الثاني إلى "*النساء* "، لأنه يدل على [الإفراد] في الحالة الأولى، وعلى [جمع الإناث] في الحالة الثانية، مما يدل على الانتقاء الشخصي لا يكفي وحده لتحديد المفسر، وأن الانتقاء العددي والجنسي يسهم، هو الآخر، في إقامة العلاقة الاتساقية.

ومن هنا، نرى الانتقاءات العددية والجنسية تساعد الانتقاءات الشخصية في الإحالة العائدية الاتساقية. إن هذه الخيارات، في واقع الأمر، أقل بكثير من الانتقاءات التي يجب اجتباؤها لإحضار المعني المقصود في ذهن المخاطب بطرق أخرى غير تخصيص موقعه من سيرورة التخاطب، مثل استعمال اسم ظاهر أو جملة موصولة، أو أي عبارة إحالية أخرى.

فشبكة **الشخص** تحوي انتقاءات نحوية معدودة يستطيع المتكلم باختيار زمرة منها أن يعين المعنى الذي يقصد إحضاره في ذهن مخاطبه. ولا شك أن اتباع سبيل آخر يؤدي إلى تثير الانتقاءات التي يجب اختيارها، والتي تشمل، إلى جانب الانتقاءات النحوية المعدودة، انتقاءات معجمية خاصة شتى.

وزيادة على ذلك، يناسب الإحالة الشخصية التي تختار فيها عبارة انتقاء من هذه الشبكة، قصد تعيين المعنى عبر الإشارة إلى أنه معنى موجود في المحيط اللفظي المقامي.

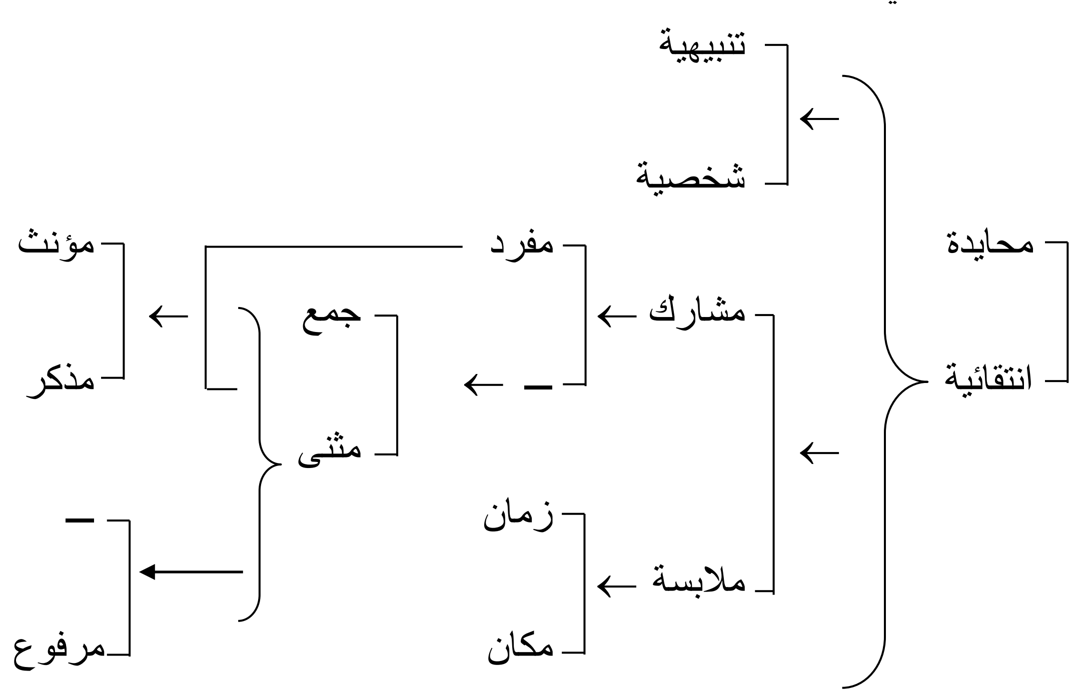
---

[1] نفسه.

وخلاصة القول إن الإحالة الشخصية علاقة طلب تفسيري يتم بواسطتها إحضار المعنى المقصود في ذهن المخاطب بطريقة نحوية صرف يحتفظ فيها بانتقاءات قليلة من شأنها أن تدل على هذا المعنى وحدها، وتغني، بالتالي، عن أي انتقاء آخر.

8. 4. 2 الإشارة

تمكن الخيارات الأنموذجية التي تنظمها شبكة **الإشارة** (الخطاطة 6) من الإحالة على كائنات حاضرة في المقام التواصلي، عبر نوع من الإشارة الحسية قد يخصص المسافة التي تفصلها عن المشاركين في سيرورة التخاطب[1]:



الخطاطة (8 - 6) شبكة الإشارة

والجدير بالذكر أن أبرز فرق بين هذه الشبكة وبين الشبكة التي نجدها عند هاليداي وحسن[2] يكمن في خلو شبكتنا من السمتين [قريب] و[بعيد]، واحتوائها عوضا عنهما على السمتين [شخصية] و[تنبيهية][3] في شبكة الإشارة؛ بدلا من النسق [قريب] [بعيد]، لأن القرب والبعد حدان يتقابلان في طبقة النسق العربي الدلالية، لا في طبقته النحوية، وإذن،

---

[1] نفسه، ص. 57. وينظر أيضا:

M. A. K Halliday, An introduction to Functional Grammar. p. 291 - 292.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 57.

[3] تنظر الجداول المفصلة التي نلفيها عند محمد الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، بيروت، دار الفكر، دت، ج. 1، ص. 151 – 152.

فالأولى استعمال نسق حداه مسوغان تأسيسا على معايير بنائية محددة تعتمد أثناء استكشاف انتظامات الطبقة النحوية التي تمثل هذه الشبكة قطعة ضئيلة منها.

فمن الطبيعي أن ينبه المتكلم المخاطب إلى ما يعده أقرب إليه. وأن يلجأ إلى لفظ شخصي دال على [الخطاب] للإشارة إلى ما يعده أقرب إلى المخاطب، وأن يستغني عن اللواصق الشخصية والتنبيهية حين يكون المشار إليه حاضرا في ذهن المخاطبين إلى حد تكفي معه الإشارة وحدها لتعيينه من غير احتياج إلى تخصيص المسافة التي تفصله عنهم.

وتعود أسماء الإشارة أصالة على كائن حاضر في المقام التواصلي[1]، كما في المثالين (7):

(7) أ – قال الهارب لامرأته يوم الخندمة. وذلك أنها نظرت إليه يحد حربة يوم فتح مكة، فقالت: ما تصنع بهذه؟ قال: أعددتها لمحمد وأصحابه[2].

ب – واذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي يأت بصيرا وأتوني بأهلكم أجمعين[3].

لا شك أن الإشارة إلى المقام لا تربط بين العناصر النحوية المعجمية التي يتحقق فيها النص. لكن الوظائف الاتساقية التي تضطلع أسماء الإشارة بأدائها في الإحالة الداخلية متفرعة، مع ذلك، مع هذه الإحالة المقامية[4].

ويلاحظ هاليداي أن اللغات الطبيعية تسلك سبلا مختلفة لتحديد المسافة الفاصلة بين المرجع وبين المشاركين في الحدث التخاطبي. فعلى حين يميز بعضها بين القريب من المتكلم وبين ما ليس قريبا منه، من غير أن تخصص القريب من المخاطب أو البعيد عنه، كاللغة الإنجليزية مثلا؛ هناك لغات، مثل اليابانية، تملك تقابلا ثلاثيا يتميز فيه القريب من المتكلم، والقريب من المخاطب، مما ليس قريبا من أحدهما. ثم يخلص إلى أن شبكة الإشارة في هذه اللغات تماثل شبكة الشخص إلى أن حد بعيد، لأن هذا الحد الثالث يقابل، في هذه الحال، الشخص الثالث هناك[5].

وتستثمر الإمكانات التي تحويها شبكة الإشارة في الإحالة العائدية الداخلية، إذ ترجع إلى لفظ مذكور في النص السابق[6]:

---

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 58.

[2] أبو العباس محمد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج. 1، ص. 371.

[3] يوسف 93.

[4] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 59.

[5] نفسه. وينظر أيضا:

M. A. K Halliday, An introduction to Functional Grammar. p. 292.

[6] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 60.

(8) أ – فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام. فإن ذلك مما يضعفه ويوهنه، بل يزيله وينقله[1].

ب – ولو أن الحق خلص من حق الباطل لانقطعت ألسن المعاندين. ولكن يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث فيمزجان[2].

ج – أما وصيتي، فالله لا تشركوا به شيئا. ومحمد صلى الله عليه وآله فلا تضيعوا سنته. أقيموا هذين العمودين، وأوقدوا هذين المصباحين[3].

فمفسر اسم الإشارة في المثال (8. أ) لا يوجد في المقام التواصلي، بل في الكلام السابق، لأن "*ذا* " يعود على المجموعة الاسمية "*سفك دم حرام* " السابقة الذكر.

ولعل هذه العائدية الداخلية لأسماء الإشارة شبيهة بالإحالة الشخصية، لأن هذه الألفاظ تحتفظ مثل الضمائر، ببعض الانتقاءات النحوية التي اختارها المفسر، ولا سيما الانتقاءات العددية، والجنسية. ف "*ذا* " يدل على [مفرد، مذكر]، و "*ذان / ذين* " على [مثنى، مذكر]، وهكذا دواليك.

غير أن أسماء الإشارة متميزة عن ألفاظ الشخص بخلوها من الدلالات الشخصية الصرف المعبرة عن الأدوار التي يعلبها المشاركون في سيرورة التخاطب، وبتضمنها لدلالات أخرى تلعب بجانب الدلالات العددية والجنسية دورا اتساقيا هاما.

فقد يستغل التقابل القائم بين الصيغة، المجردة: "*ذا* "، أو الصيغة الدالة عل [التنبيه]: "*هذا* "، وبين الصيغة [الشخصية]: "*ذاك* "، من أجل تحديد موقع المفسر في النص، كما في الأمثلة التالية :

(9) أ – إن الناس من هذا الأمر – إذا حرك – على أمور: فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا ذاك[4].

ب – وأعجب من ذلك طارق طرقنا بملفوفة في وعائها، ومعجونة شنئتها كأنما عجنت بريق حية أو قيئها. فقلت: أصلة؟ أم زكاة؟ أم صدقة؟ فذلك محرم علينا أهل البيت. فقال: لا ذا، ولا ذاك، وإنما هي هدية[5].

ج – يا كميل، هلك خزان الأموال وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر. أعيانهم مفقودة، وأمثالهم في القلوب موجودة. ها، إن ههنا لعلما جما (وأشار إلى صدره) لو أصبت له حملة. بلى، أصبت لقنا غير مأمون عليه،

---

[1] علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ص. 622.

[2] نفسه، ص. 152-153.

[3] نفسه، ص. 320.

[4] نفسه، ص. 365.

[5] نفسه، ص. 494 – 495.

مستعملا آلة الدين للدينا، ومستظهرا بنعم الله على عباده، وبحججه على أوليائه، أو منقادا لحملة الحق لا بصيره له في أحنائه، ينقدح الشك في قلبه لأول عارض من شبهة. ألا، لا ذا، ولا ذاك [1].

ولا نعني بهذا القول أن نحو اللغة العربية يحتوي على قاعدة تلزم المتكلم في هذه الأحوال باستغلال تقابل الحدين اللذين يتشكل منهما النسق [شخصية] [تنبيهية] للدلالة على مدى اقتراب العائد من المفسر.

فالنحو ليس زمرة من " القواعد " التي يجب الانصياع لأوامرها، بل مجموعة من الموارد الدلالية التي يختار منها المستعمل ما يناسب أهدافه، ومقاصده[2].

ولو عدنا للمثال (9. ب)، وفحصنا الدور الاتساقي الذي يعلبه فيه اسم الإشارة، وقارنا هذا الدور بالوظيفة التي يؤديها في هذين المثالين الأخيرين، لتبين لنا أن التقابل لا يواجه انتقاء السمة [شخصية] باصطفاء السمة [تنبيهية] على الخصوص، بقدر ما يواجه السمة الموسومة بالسمة المقابلة غير الموسومة. ولو أن الأمر كذلك، لجاز أن يقال: " لا ذا، ولا هذا "، مما يوحي بأن الخيار [الشخصي] الموسوم، ضروري في أمثال هذه الاستعمالات.

لكن اجتباء خيار موسوم أو غير موسوم من النسق النحوي الذي يحقق معنيي القرب والبعد لا يصبح عملا ملائما حين يكون المقصود هو التسوية بين المرجعين، كما في (9. ب)، وليس ثمة داع يلزم حينئذ باستثمار تقابل الصيغة المجردة، أو [التنبيهية] بالصيغة [الشخصية] الموسومة.

ومن هنا نخلص إلى أن جل الإمكانات التي تتضمنها شبكة الإشارة تسخر من قبل مستعملي النسق العربي للربط بين ألفاظ لا تجتمع داخل وحدة نحوية – معجمية بنيوية، وتشكل، وبالتالي، الموارد التي يلجؤون إليها لإقامة أواصر نصية اتساقية.

8. 4. 3 التعويض والحذف: المجموعة الفعلية مثالا

نلفي نحو اللغة العربية، زيادة على أنساق **الشخص** و**الإشارة** التي عرضناها في الفقرتين المنصرمتين، نوعا آخر من الأواصر الاتساقية التي تأخذ شكل **التعويض** حينا، و**الحذف** حينا آخر[3].

---

[1] نفسه، ص. 692 - 693.

[2] M. A. K Halliday, Language as social semiotic, p. 190 - 191.

وينظر من أجل مناقشة هذا التصور:

C. S Butler, Systemic linguistics: theory and application. p. 93.

[3] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 88.

فإذا كان التعويض سيرورة نحوية يستبدل فيها المتكلم بلفظ تام غني الدلالة لفظا آخر من طبيعة نحوية يقوم مقامه، ويؤدي مهامه؛ فليس الحذف إلا تعويضا بفراغ أو ثغرة في البنية النحوية – المعجمية تشير، هي كذلك، إلى أن الانتقاءات التي كان المحذوف سيحققها قد سبق اختيارها من قبل، بشكل يسهل معه استرجاعها من محيطها اللفظي.

ويجوز، من هذا المنطلق، أن نعرف المجموعة الفعلية [التعويضية] بوصفها مجموعة فعلية تحتوي من بين مكوناتها على اللفظ النحوي، المتميز الذي هو المعوض الفعلي "*ف ع ل* "[1]، والمجموعة الفعلية [الحذفية] باعتبارها مجموعة فعلية لا تحقق مكوناتها كل السمات التي اختارتها[2].

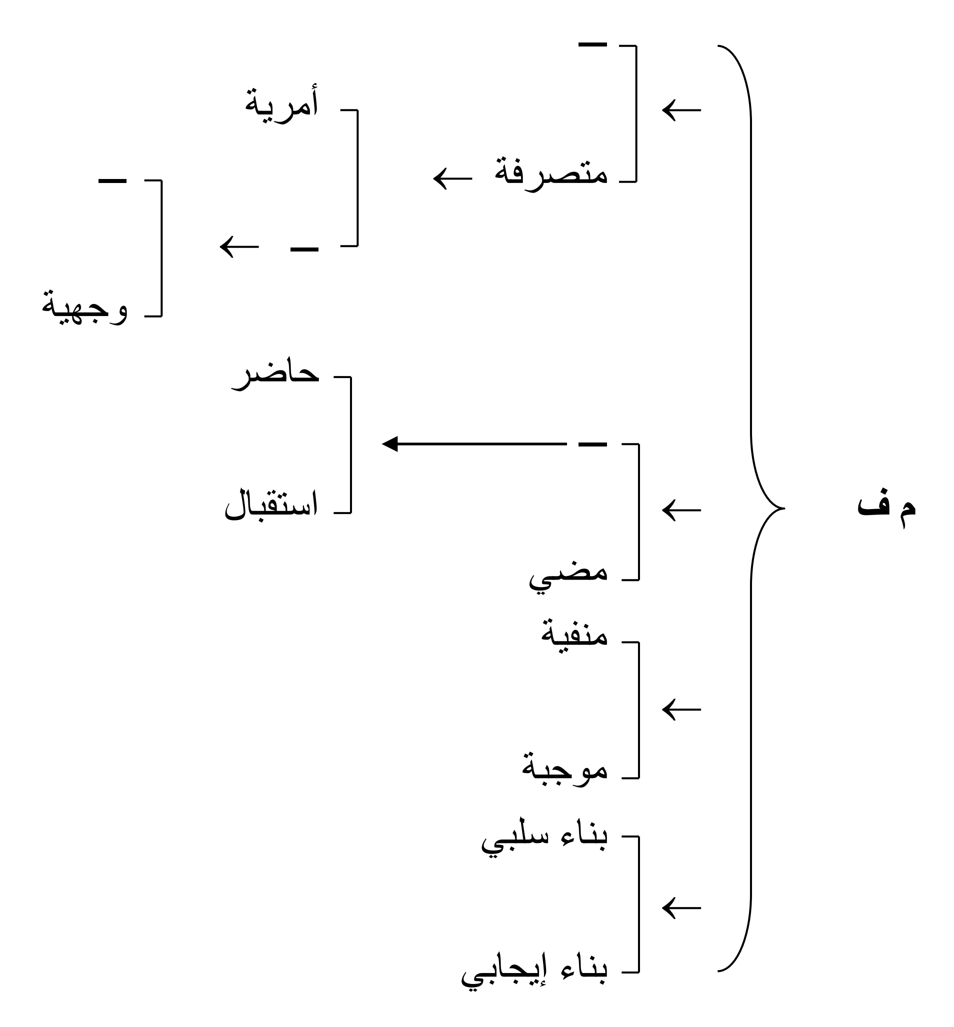
وتنظم الشبكة التالية أهم الأنساق التي تمثل المجموعة الفعلية، حسب هاليداي وحسن شرط دخولها[3]:

---

[1] نفسه، ص. 113.

[2] نفسه، ص. 167.

[3] نفسه، ص. 167 - 168.



الخطاطة (8 - 7) بعض أنساق المجموعة الفعلية

وسوف نلاحظ متى تأملنا الكلمات التي تتكون منها المجموعات الفعلية أنها لا تعبر عن السمات المختارة عبر علاقات مباشرة متوافقة. فليس في وسعنا أن نحدد كلمة منها بصفتها تحقيقا لسمة من نسق **البناء** وأخرى بوصفها تعبيرا عن انتقاء سمة من نسق **الزمن**، وهكذا دواليك، لأن سمات الشبكة تتحقق بصفة عامة عبر كل من الكلمات المستعملة وتنظيمها في بنية مخصوصة[1].

ويلعب المعوض الفعلي في بنية المجموعة الفعلية دور الفعل الأساس، ويحتل دائما الموقع الأخير فيها[2]، كما يظهر من الأمثلة (10):

---

[1] نفسه، ص. 168.

[2] نفسه، ص. 112.

(10) أ – لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك، إذا فعلت، عظيم [1]

ب- قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لا شية فيها قالوا الئن جئت بالحق فذبحوها وما كادوا يفعلون[2]

ج – وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين[3]

نفهم من هذه الأمثلة أن المجموعة الفعلية التعويضية تقتضي لفظا صوريا تحتفظ ببعض الانتقاءات التي يحققها، وخاصة الانتقاءات المعجمية[4]، لأنها لا تحوي فعلا معجميا من شأنه أن يدل على هذه المعاني اللطيفة.

هكذا؛ يشبه المعوض الفعلي ضمائر الشخص. فهو " فعل من الأفعال... الفائدة فيه أنه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا، ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه. ألا ترى أن الرجل يقول: ضربت زيدا في موضع كذا، على صفة كذا، وشتمته، ونكلت به، ويعد كيفيات وأفعالا، وتقول له: بئسما فعلت، ولو ذكرت ما أنبته عنه لطال عليك"[5]. و" معنى جريانه مجرى الكناية أنه إذا ذكر الشيء أولا ثم أريد إعادته، فحقه أن يعبر عنه بالضمير الذي مبناه على الاختصار ودفع التكرار، ولكن التعبير بالضمير مختص بالأسماء. فلما قصد ههنا إعادة فعل مخصوص عبر عنه بالفعل الذي أفاد الاختصار، ودفع التكرار. فهو في الأفعال بمنزلة الضمير في الاسماء "[6].

إن المعاني المعجمية التي تدل عليها المجموعة الفعلية التعويضية عبر الآصرة الاتساقية تصير، إذا انتقيت من قبل، زائدة وحشوية بمعنى ما. ولكن الانتقاءات النحوية، في المقابل، ما زالت كلها محط اختيار يكون موطن الفائدة، ولذا تلحق المعوض الفعلي، غالبا، عوامل وأفعال مساعدة تحقق هذه الانتقاءات.

ولا مندوحة لتمثل المساطر اللسانية العامة التي تسود هذه المنطقة من نحو الاتساق العربي من مقارنة سلوك المجموعة الفعلية الحذفية بسلوك المجموعات التعويضية هذا. فالحذف الفعلي ينقسم – تبعا لهاليداي وحسن – إلى حذف العامل وحذف الفعل المعجمي الأساس؛ إذ تحتوي أي مجموعة فعلية بالضرورة على فعل معجمي، وكل مجموعة فعلية لا

---

[1] سبق الاستشهاد بهذا البيت تحت رقم (2. ب)

[2] البقرة 71.

[3] البقرة 24.

[4] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 113-114.

[5] أبو القاسم محمود الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التنزيل، بيروت، دار الكتب العلمية، 1977، ج. 1، ص. 247.

[6] علي بن محمد الجرجاني، حاشية علي بن محمد الجرجاني على كشاف الزمخشري، ج. 1، ص. 247 – 248.

يرد فيها هذا الفعل هي، بالتالي، مجموعة فعلية حذفية، إلا إن كانت مجموعة فعلية تعويضية[1].

والنصوص التالية أمثلة لهذا القسم الأول من الحذوف التي تصيب المجموعات الفعلية في اللغة العربية، والذي يمثل حذف الفعل المعجمي الأساس:

(11) أ – *أفد الترحل غير أن ركابنا* *لما تزل برحالنا وكأن قد* [2]

ب – *فجئت قبورهم بدءا ولما* *فناديت القبور فلم يجنبه* [3]

ج – *يا رب شيخ من لكيز ذي غنم* *في كفيه زيغ وفي فيه فتم*

أجلح لم يشمط وقد كاد ولم [4]

أما حذف الفعل المساعد أو العامل فهو نوع تكاد تخص به الأزواج المكونة من سؤال وجواب[5]، كما في المثال التالي:

(12) أ - قال معاوية لابن الأشعث بن قيس، ما كان جدك قيس معدي كرب أعطى الأعشى؟ قال : أعطاه مالا وظهرا ورقيقا وأشياء أنسيتها [6].

فهذا الحذف، في نظر هاليداي وحسن، حذف من اليمين إلى اليسار؛ إذ تسقط كل الأفعال المساعدة والعوامل، مثل "*كان* " في هذا المثال، ويبقى الفعل العجمي وحده؛ بيد أن النوع الأول حذف من اليسار إلى اليمين، يتجه، كما رأينا، إلى الفعل المعجمي قبل مكونات المجموعة الفعلية التي تسبقه[7].

ومن هنا، نرى التعويض الفعلي أشبه بحذف الفعل المعجمي الأساس منه بحذف العامل أو الفعل المساعد، لأن الانتقاءات التي يجب استردادها من النص المجاور في كل من التعويض وحذف الفعل المعجمي ذات طبيعة معجمية أساسا، مادامت ألطف بكثير من تلك التي تسترجع في حذف العامل أو الفعل المساعد.

وينتهي هاليداي وحسن إلى القول بأن نوعي الحذف في المجموعة الفعلية مرتبطان، في الإنجليزية، بانتظامات أعم قائمة في المرتبة العليا التي هي الجملة. فقد يترتب على حذف أحد مكونات المجموعة الفعلية إسقاط مكونات أخرى لا تقع داخل المجموعة الفعلية نفسها:

---

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 170.

[2] سبق الاستشهاد بهذا البيت تحت رقم (2. ج).

[3] ينظر: جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص. 369.

[4] ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج. 8، ص. 110 – 111.

[5] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 175.

[6] أبو العباس محمد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج. 1، ص. 222.

[7] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 192.

حذف الفعل المعجمي يرتبط عادة بإسقاط بعض الفضلات أو الملحقات، في حين يرتبط حذف الفعل المساعد أو العامل بحذف المجموعة الاسمية التي تلعب دور الفاعل[1].

ولهذا السبب، يعد هذان الباحثان حذف الفعل المساعد والعامل الفعلي خصيصة نموذجية تتحلى بها السياقات التي يسترجع فيها الانتقاء الوجهي من المحيط، ولا سيما تلك التي يستفهم فيها عن هوية الفعل المعجمي، نحو (12). ولا يصيب، في المقابل، حذف الفعل الأساس أي عنصر يحقق انتقاء وجهيا؛ فيبقى وجه الجملة صريحا واضحا، كما لو لم يكن هنالك حذف.

بعبارة أخرى؛ إن كلا النوعين يستتبع حذفا يصيب مكونا لا يقع داخل المجموعة الفعلية، وكلاهما يقتضي الاستغناء عن العناصر المقترنة بنيويا بما حذف داخلها، إلا ما كان منها موضوعا لاختيار جديد. فنوعا الحذف الفعلي يشتركان، إذن، في خصيصة أساس، ما دامت المجموعة الفعلية الحذفية، في الحالتين، تحقق عدة سمات مع أن الألفاظ التي تدل عليها غائبة[2].

وإذا كان حذف الفعل الأساس مما يترتب عنه حذف الفضلات والملحقات، وحذف الفاعل مما يترتب عنه حذف العامل أو الفعل المساعد؛ وإذا كان نوعا الحذف في المجموعة الفعلية مرتبطين بنوعين من الحذف في مرتبة الجملة؛ وإذا كانت هاته الوحدة ترجع، في الأفق التفاعلي، إلى عنصر وجهي وآخر متبقي أو "قضوي"؛ فإن هذا يدل في تصور هاليداي وحسن، على أن نوعي الحذف متفرعان من هذا الانقسام الأساس في بنية الجملة: أحيانا يحذف الفاعل والصرفة. هذا هو حذف الفعل المساعد أو العامل والفاعل. وأحيانا أخرى، يحذف الفعل المعجمي والفضلات والملحقات. هذا هو حذف الفعل الأساس[3].

وعلى حين يستحسن حذف العنصر الوجهي إذا كان الوجه خارج مجال الاختيار، مثل الجواب عن سؤال تطلب فيه هوية الفعل الأساس، حيث يجوز أن يوجد الفاعل في النص المجاور، وحيث الانتقاء القطبي محدد تماما؛ يقترن الحذف القضوي بحالات يكون الوجه والقطبية فيها من أهم مكونات الجملة، كما في الأجوبة عن أسئلة " نعم / لا " مثلا [4].

وجملة الأمر أن استعمال المجموعات الفعلية التعويضية والحذفية، في الإحالة الداخلية الاتساقية، يماثل من جهات عديدة استعمال ألفاظ الشخص وأسماء الإشارة هذا الاستعمال، ويسهم بنصيبه الخاص في اتساق النص العربي.

---

[1] نفسه، ص. 194.

[2] نفسه، ص. 195.

[3] نفسه، ص. 198 - 199.

[4] نفسه.

8. 4. 4 الوصل

يتميز **الوصل** من الظواهر الاتساقية الأخرى بكونه طائفة من العلاقات المنطقية العامة التي تضطلع، زيادة على الوظائف الاتساقية، بوظائف جمة أخرى، لأنها ليست علاقات اتساقية صرفا؛ مثل العلاقات الإحالية الشخصية، والإشارية، والتعويضية، والحذفية؛ ولا تأخذ شكل الأواصر الاتساقية إلا لتعبيرها عن معان تمثلية منطقية مجردة تقتضي وجود عدة عناصر في النص[1]. وليست حثا على استرجاع معلومة ناقصة من المحيط. ولكنها تخصص السبيل الذي يرتبط عبره جزء من نص بالأجزاء الأخرى[2].

ولا غرابة في أن تظهر الأواصر الوصلية في أزياء شتى متباينة، وهي تمثل مكونا عاما ينعكس في المحور التراكبي بأشكال مختلفة باختلاف أنواع المعاني التي تمتزج بها في عدة أماكن من النسق اللساني. ولذلك، تملك، تبعا لهاليداي وحسن، قوة اتساقية عليا حين تكون العلاقات الوحيدة القائمة بين طرفين لا تجمعهما علاقة لسانية داخل بنى نحوية – معجمية تراكبية[3].

فالواو، رأس قائمة الألفاظ الدالة على [العطف]، على سبيل المثال، تستخدم كذلك في أبواب القسم، والحال، والمعية. إلا أنها تدل في هذه المواقع كلها على علاقة منطقية واحدة تتلون بلوينات تختلف بحسب الانتقاءات المصطفاة من مكونات أخرى. " الواو أصل حروف العطف. فهي تدل على الجمع المطلق، إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف. والذي يدل على ذلك أنا لا نجدها تعرى من معنى الجمع، وقد تعرى من معنى العطف. ألا ترى أن واو المفعول معه... قد نجدها تفيد معنى الجمع، لأنها نائبة عن " مع " الموضوعة لمعنى الاجتماع؟ ... فكذلك واو القسم، وواو الحال"[4].

وتنسحب هذه الملاحظة على حروف العطف الأخرى أيضا، فالفاء " موضوعة لدخول الثاني فيما دخل فيه الأول متصلا... إنها تدخل الكلام على ثلاثة أضرب: ضرب تكون فيه متبعة عاطفة، وضرب تكون فيه متبعة مجردة من معنى العطف، وضرب تكون فيه زائدة دخولها كخروجها. إلا أن المعنى التي تخص به وتنسب إليه هو معنى الاتباع. وما عدا ذلك فعارض فيها "[5].

---

[1] نفسه، ص. 226.

[2] نفسه، ص. 227.

[3] نفسه.

[4] موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج. 8، ص. 90.

[5] نفسه، ج. 8، ص. 95.

ومن هنا، نخلص إلى أن الوظائف الاتساقية التي تلعبها الواو، أو الفاء أو أي أداة وصل أخرى، مستمدة من العلاقات المنطقية التي تدل عليها، وليس من التركيب الذي ترد فيه[1].

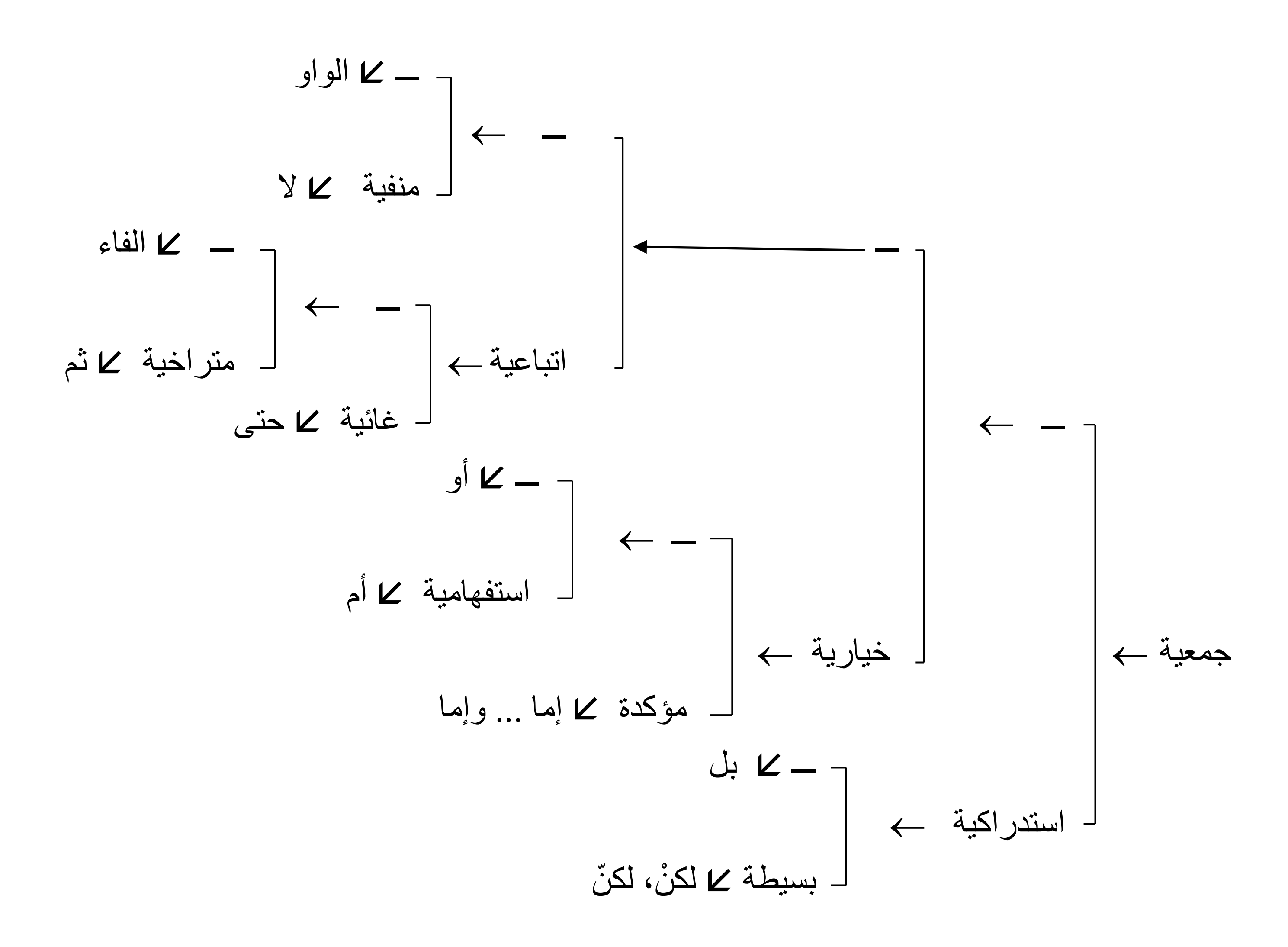
والحق أن [العطف] ليس إلا أحد الأزياء البنيوية التي تتجلى فيها بعض العلاقات الوصلية [الجمعية] و [الاستدراكية]، كما يتبين من مقارنة هذا الباب، بباب " نواصب المضارع "، حيث يربط غالبا جملة الفعل المضارع [المنصوب] بالجملة [المستقلة] الأساس، وصل لا يخرج عن دلالته على العلاقة المنطقية التي سوف يدل عليها لو تأتى إشراك الأول والثاني في تركيب متساوي الأجزاء.

ويتبنى هاليداي وحسن أثناء تصنيف، العلاقات الوصلية تقسيما رباعيا تصنف بموجبه حسب دلالتها على معنى [جمعي]، [علي]، [زمني] أو [استدراكي][2]. ويرتضي مارتن أيضا هذا التقسيم في وصفه للغة " الطاگالوگ "[3]. وسوف نحاول، فيما بعد، متابعة لطف شبكة **الوصل** في اللغة العربية، وتجزئة هذه الأقسام الأساس إلى أقسام ألطف، و ألطف، حتى تتولد الألفاظ التي تتحقق السمات المندرجة فيها، مبتدئين بالعلاقات [الجمعية]، ثم [الاستدراكية]، ثم [العلية]، ثم [الزمنية]، قبل أن نختم هذه الفقرة بتناول بعض العلاقات [المقارنة]. وشبكة الخطاطة (8) تلخص القول في القسمين الأولين:

[1] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 234.

[2] نفسه، ص. 238 – 239.

[3] J. R Martin, Conjunction and Continuity in Tagalog, In Halliday and Martin Eds, p. 313.



الخطاطة (8 - 8) العلاقات الوصلية الجمعية

نفهم من هذه الشبكة معنى قول النحاة العرب القدماء: إن الواو تدل على الجمع المطلق. فهذا الوصل يحقق علاقة منطقية [جمعية] غير [استدراكية]، ولا [خيارية]، ولا [اتباعية]، ولا [منفية]. ولعل هذا الفرق في المحتوى الدلالي الذي تدل عليه الواو هو العلة الثاوية وراء كثرة استعمالها في عدة تراكيب بنيوية وغير بنيوية.

ولقد استند هؤلاء الدارسون على معطيات تجريبية عديدة للعثور على الفرق الذي يميز الواو عن الفاء وعن "ثُمَّ "، عبر التركيز على خلوها من معنى الترتيب، الذي يدل عليه هذا الوصلان [الجمعيان][1].

فالواو تستعمل في تراكيب لا يتصور فيها سبق أحد المجموعين للآخر مثل (13):

(13) أ – اختصم زيد وبكر.
ب – سيان زيد وبكر.

كما تستعمل في تراكيب ينقض فيها الترتيب المعنى المقصود، نحو (14):

(14) أ – جاء زيد وعمرو قبله.
ب – * جاء زيد فعمرو قبله.

وتتميز الواو كذلك بمقابلتها [المنفية] "لا "، إذ لا تملك ألفاظ الوصل الأخرى مقابلا من هذا النوع[2]:

(15) أ – جاء زيد وعمرو.
ب – جاء زيد لا عمرو.

وتلعب الواو، إلى جانب وظائفها البنيوية في تراكيب العطف، والإدماج، والمعية، والقسم، وظائف اتساقية شتى حين يشكل [مطلق الجمع] العلاقة اللسانية الوحيدة الرابطة بين اللفظين الدالين على الطرفين المجتمعين[3]، كما في النصوص (16)[4].

(16) أ – دعني. ولا أعودُ.
ب – لا تأكل السمك. وتشربُ اللبن.

وكذلك الفاء، و "ثم "، و" حتى "، تضطلع بأداء وظائف بنيوية حينا، واتساقية حينا آخر، كما يستخلص من فحص ألفاظ الوصل التي يحويها النص (17):

(17) ... واستأدى الله سبحانه الملائكة وديعته لديهم وعهد وصيته إليهم في الإذعان بالسجود له والخشوع لتكرمته فقال سبحانه اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس اعترته الحمية وغلبت عليه الشقوة وتعزز بخلقة النار واستهون خلق

---

[1] أبو القاسم محمود الزمخشري، المفصل في علم العربية، بيروت، دار الجيل، دت، ص. 304.

[2] M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 237.

[3] نفسه.

[4] جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج. 1، ص. 470.

الصلصال فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية ثم أسكن سبحانه آدم دارا أرغد فيها عيشته وآمن فيها محلته وحذره إبليس وعدواته[1]

وتنقسم العلاقات [الجمعية الاتباعية] إلى [غائية] تجمع طرفين أحدهما غاية الآخر، ويحققها الوصل " *حتى* "، وإلى [غير غائية] تحققها الفاء و " *ثم* "، وتجمع طرفين أحدهما لاحق لآخر من غير إشعار بتمثيله لأقصاه ومنتهاه.

ثم يتفرع هذا القسم الأخير باعتبار [الاتصال] و [التراخي]، إذ تختص الفاء بالدلالة على أن الثاني متصل بالأول وملتصق به، خلافا ل "*ثم* " [2].

ولهذا، وجب دخول الفاء في جواب الشرط أحيانا، وامتنع ذلك على "*ثم* " والواو. فالفاء تشعر بأن حق الجواب أن يلي الشرط لدلالتها على [الاتباع] و[الاتصال]، في حين لا تستطيع الواو أن تربط الجواب بالشرط لخولها من معنى [الاتباع]، ولا "*ثم* " لخولها من معنى [الاتصال] [3].

وتشمل الزمرة [الخيارية] "*أو*"، "*أم* "، و "*إما... وإما* " لأنها " متواخية من جهة أنها لأحد الشيئين أو الأشياء، وإن انفصلت أيضا من وجوه أخرى "[4].

ولا ترد "*أم* "، كما أشرنا، خلافا ل "*أو* " و "*إما ... وإما* "، إلا في جملة انتقت من شبكة **الوجه** السمة [استفهامية]. فلهذا الوصل استعمالان يسهم في كل منهما في تحقيق هذا الانتقاء الوجهي التفاعلي وحده تارة، وبمساعدة الهمزة تارة أخرى.

(18) أ – أخرج زيد، أم عمرو؟
ب – أخرج زيد، أم دخل؟
ج – أخرج زيد؟ أم خرج عمرو؟

(19) أ – تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه بل هو الحق من ربك لتنذر قوما ما أتاهم نذير من قبلك لعلهم يهتدون[5]
ب – هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم[6]
ج – هل لنا قبلك حق؟ أم أنت رجل ظالم؟ [7]

---

[1] علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ج. 1، ص. 75.

[2] أبو العباس محمد المبرد، المقتضب، ت. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963، ج. 1، ص. 10 - 11.

[3] موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج. 8، ص. 96.

[4] نفسه، ج. 8، ص. 89.

[5] السجدة: 2 - 3.

[6] الرعد: 16.

[7] جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص. 66.

فيجوز أن تسهم "*أم* " عبر العلاقة المنطقية التي تدل عليها في تكوين وحدة مركبة داخل تركيب بنيوي عطفي، كما يجوز لهذا الوصل أن يمثل الجامع الوحيد بين ألفاظ لا يحويها تركيب نحوي واحد.

ولا جرم أن المعاني الوجهية والمنطقية التي يدل عليها هذا الوصل تمثل، حين يستعمل الاستعمال الاتساقي، أهم ما يربط الجملة التي يتصدرها بالكلام السابق.

ولعل هذا الاستعمال الوصلي [الخياري، الاستفهامي] يقترب من المعاني التي تختص بها الألفاظ الدال على الوصل [الاستدراكي]، ولا سيما من معنى " *بل* " الإضرابي.

ويتقابل الوصل [الاستدراكي] الذي تحققه "*لكن* "، و " *بل* "، بالوصل [الجمعي المنفي] الذي تدل عليه "*لا* "، لأن كلتيهما " لا تنفي عن الثاني ما وجب للأول، بل تثبت للثاني ما وجب للأول وتنفيه عنه. فالضرب في قولك: ضربت زيدا لا عمرا، منفي عن عمرو، ومثبت لزيد، وفي قولك، ضربت زيدا بل عمرا، منفي عن زيد ومثبت لعمرو "[1].

وتدخل الواو على "*لكن* "، مثل دخولها على "*لا* ". وكما تتجرد "*لا* " حينئذ للدلالة على [النفي] المحض، كذلك لا تدل "*لكن* " ههنا إلا على مجرد [الاستدراك][2].

ف "*لكن* " تدل في الاستعمال البنيوي على [العطف] و[الاستدراك]. إلا أن دلالتها على [العطف] مقيدة بشروط لا تخضع لها دلالتها على [الاستدراك]، إذ يجب أن ترد بعد [منفي]، وقبل مفرد، وأن لا تتصل بها الواو[3]، كما في المثال (20):

(20) ما ضربت زيدا، لكن عمرا.

و" اعلم أن " لكن " وردت في الاستعمال على ثلاثة أضرب: تكون للعطف والاستدراك، وذلك إذا لم تدخل عليها الواو وكانت بعد نفي، فعطفت مفردا على مثله، ولمجرد الاستدراك، وذلك إذا دخلت عليها الواو، وتكون حرف ابتداء يستأنف بعده الكلام "[4].

وبين من هذا أن "*لكن* " لا تلعب وظيفة اتساقية إلافي الاستعمال الثالث حين تكون حرف ابتداء يربط جملة من نص بالجمل الأخرى بالنظر إلى تعبيرها عن معان تختلف عما يتوقع من الكلام السابق.

وكأن أهم ما يميز معنى "*لكن* " [الاستدراكي الصرف] من المعنى [الاستدراكي الإضرابي] الذي تدل عليه " *بل* " يرجع، من جهة، إلى تضمنها لمعنى الواو، فلا يقال

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح كتاب الإيضاح، 2 / 946.

[2] موقف الدين بن يعيش، شرح المفصل. ج. 8، ص. 105 - 104.

[3] جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص. 385-386.

[4] موقف الدين بن يعيش، شرح المفصل، ج. 8، ص. 106. قارن ذلك بوصف هاليداي وحسن yet وbut، في:

M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 237.

" * وبل "، كما يقال " *ولكن* "؛ ومن جهة أخرى، إلى قبولها الورود في بنية نحوية أيا كان انتقاؤها القطبي.

(21) أ – ما ضربت زيدا، ولكن عمرا.
ب – * ما ضربت زيدا، وبل عمرا.

وسوف نلفي إذا ما انتقلنا من العلاقات [الجمعية] و[الاستدراكية] إلى العلاقات الوصلية [العلية] أن أبرز تقابل يبديه النسق العلي يقوم بين [العلية الشرطية] وبين [العلية غير الشرطية][1]:

(22) أ – إن تعطنا نكرمك.
ب – من يعطنا نكرمه.

(23) أ – سنزورك كي تكرمنا.
ب – سنزورك لتكرمنا.

يتحقق كلا النوعين بورود ألفاظ نحوية تتصدر الجملة [المفتقرة] ولكنهما لا يختلفان من حيث الألفاظ المستعملة فحسب، إذ يتضح الفرق أيضا في محمول هذه الجملة، وخاصة في انتقاء المجموعة الفعلية التي تؤدي هذا الدور أنساق **الوجه**.

وعلى حين لا يطرح تصنيف " *إنْ* " ضمن الألفاظ النحوية الدالة على الوصل [العلي الشرطي] أي مشكل يذكر، يبدو إدراج "*إذا* " و "*إذ* " في هذا الصنف عسيرا، لأن الأول ظرف للزمان [المستقبل] والثاني ظرف للزمان [الماضي][2].

(24) أ – أعطي زيدا، إذا جاءني.
ب – أعطيت زيدا، إذ جاءني.

وقد تدل "*إذا* " أو "*إذ* " على معنى [علي فجائي] :

(25) أ – خرجت، فإذا زيد بالباب.
ب – بينما أنا كذلك، إذ جاء زيد.

وقد يزكي إدراج "*إذا* " ضمن الألفاظ الدالة على [العلية الشرطية]، دخول الفاء في جوابها أحيانا، وجزمها الفعل المضارع في لغة شاذة[3].

[1] لينظر من أجل مقارنة اللغة العربية باللغة الإنجليزية وبلغة الطاگالوگ:

M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 258.

J.R Martin, Conjunction and Continuity in Tagalog, p. 313.

[2] أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، حروف المعاني، ت. علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط. 2، 1986، ص. 63.

[3] جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب في كتب الأعاريب، ص. 127 - 128.

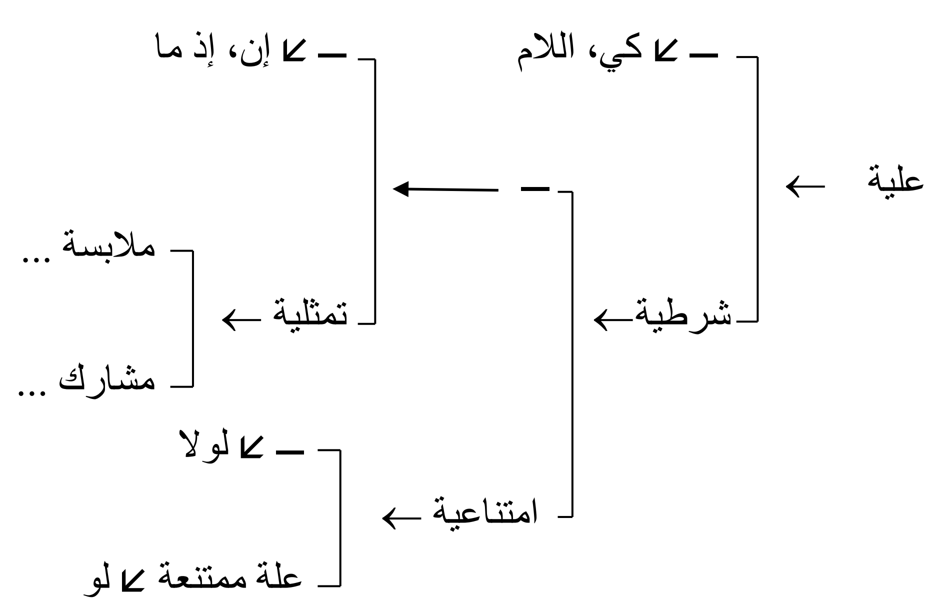
وتنقسم العلاقات الوصلية [العلية الشرطية] إلى [امتناعية] تدل عليها "*لو*" و"*لولا* "، و[غير امتناعية] تحققها "*إن* "، "*من* "، وغيرها[1]:

(26) أ – لو جاء زيد، لأكرمناك.
ب – لولا زيد، لأكرمناك.

ومع أن "*لولا* " متنشئة – ولا شك - عن تطور أصاب "*لو*" من جهة، و"*لا* " من جهة أخرى، فإن تركيب هذين اللفظين ليس سيرورة مطردة، فلا تستعمل "*لو لم* "، ولا "*لو لن*" هذا الاستعمال.

وتحتاج مقارنة الألفاظ الأخرى الدالة على [العلية الشرطية] إلى رصد الوظائف التي تلعبها في الأفق التمثلي التجريبي، وتحديد الأدوار التي تلعبها في بنية التعدية، كبعض الألفاظ الدالة على [الاستفهام] تماما[2].

وتلخص شبكة الخطاطة (9) القول في العلاقات المنطقية الوصلية [العلية] في اللغة العربية:



الخطاطة (8 - 9) الوصل العلي

ويبدو أن أول انقسام تخضع له العلاقات المنطقية [الزمنية] هو الذي يميز الصنف [المتوالي] الدال على انتهاء واقعة قبل أخرى، أو في وقت متصل بوقت انتهائها، من الصنف [المتداخل] الدال على تداخل وقتي تحقق الواقعتين[3].

---

[1] - ينظر من أجل فحص حالة مشابهة تحليل " مارتن " للوصلين "kung " و "kundi"

J. R Martin, Conjunction and Continuity in Tagalog, p. 317.

[2] نفسه، ص. 318-319.

[3] J. R Martin, Conjunction and Continuity in Tagalog, p. 320.

ولعل انتماء "*إذا* " و "*إذ* " إلى القسم الأول هو السبب الثاوي وراء تأوليهما بمعنى [علي]، [شرطي] تارة، و[فجائي] تارة أخرى.

(27) أ - إذا جاء زيد، فهو كريم.
ب - سوف أكرم زيدا، إذا جاءني.

(28) أ – أقوم، ما قام زيد.
ب – بينما عمرو قائم، جاء زيد.

وتنقسم هذه العلاقات إلى [إشارية] و [غير إشارية]، بحسب تخصيصها لوقت حصول واقعة محددة باعتبار موقعه من سيرورة التكلم [1].

(29) أ - ما رأيت زيدا منذ أمس.
ب – لألزمنك، أو تعطيَني حقي.

يتضح من مقارنة هذين المثالين أن "*منذ* " تدل على أن زمن الواقعة يمتد إلى وقت التكلم، في حين أن "*أو* " تدل في هذا الاستعمال البنيوي [الإدماجي] على أن الواقعة تبدأ في التحقق من وقت التكلم، وتمتد إلى وقت لاحق[2].

(30) أ – كلما جاء زيد، غضب خالد.
ب – غضب خالد، حين جاء زيد.

وتلخص الشبكة التالية القول في أهم أصناف العلاقات الزمنية التي تشملها اللغة العربية:

زمنية ←
- متداخلة ←
  - خاصة ↙ حين، *لما*، *إذ*، *إذا*
  - كلية ↙ *كلما* ...
- متوالية ←
  - ـــ ↙ *بعد*، *قبل* ...
  - إشارية ↙ *منذ*، *أو* ...

الخطاطة (8 - 10) الوصل الزمني

---

[1] نفسه.

[2] الجدير بالذكر أن "*أو* " لا تدل وحدها على هذا الانتقاء الوصلي [الزمني الإشاري]، بل إن الدال عليه هو انتقاء عبارة انتقاء تورد هذا الوصل وتقيد محمول الجملة [المفتقرة] بانتقاء السمة [ملحق] ([منصوب] باصطلاح النحاة القدماء) من أنساق الوجه.

ويشبه آخر نوع من أنواع العلاقات الوصلية، علاقات [المقارنة]، القسم [المتداخل] من العلاقات الوصلية [الزمنية] حيث تمتد الواقعتان في وقت واحد. ولذلك تحتمل بعض الألفاظ كلا التأويلين، مثل "*في حين* "، و " *على حين*"، ونحوها[1].

وتنقسم علاقات [المقارنة] إلى علاقات تدل على [المماثلة] وأخرى على [المقابلة][2].

(31) أ – قام القوم. كما قام زيد.
ب – قام القوم، وكذلك زيد.

(32) أ - قام القوم، إلا أن زيدا قاعد.
ب – قام القوم. بيد أن زيدا قاعد.

وحاصل الأمر أن العلاقات المنطقية المعممة التي تشملها شبكة **الوصل**، علاوة على كونها الموارد التي يبيح من خلالها النسق العربي لمستعمليه إنشاء وحدات لسانية مركبة انطلاقا من وحدات بسيطة تنتمي إلى مرتبتها، مثل الجمل المركبة، والمجموعات المركبة، والكلمات المركبة، تسهم في الربط بين ألفاظ صورية نحوية – معجمية لا تحويها بنية نحوية بسيطة، أو مركبة واحدة، وتنظم عدة خيارات أساس في نحو الاتساق العربي.

5.8 خلاصة

ليس وصف الانتظامات الأنموذجية، كما يوهم بذلك تركيز اللسانيات التوليدية على البنى التراكبية، والأشجار المركبية التي تؤولها، مجرد عبء يثقل كاهل واصف اللغات الطبيعية، الطامح إلى رصد خصائصها وتفسير اطراداتها.

لا سيما إذا كان من الجائز وصف انتظامات العناصر اللسانية في محور الاختيار الأنموذجي وصفا لا يقل عن وصف المساطر التراكبية وضوحا، ودقة، وشمولا.

بل إن لهذه المهمة لأهمية بالغة متى كان الهدف من الدرس اللساني عامة هو إبراز الإمكانات المجردة التي يستغلها المتكلمون أثناء اشتراكهم في سيرورات تواصلية للتأثير في الآخرين، أو للتعبير عن أغراضهم، وأفكارهم، وأحاسيسهم، ولإنشاء نصوص ملائمة لسياقها اللفظي والمقامي.

لقد كانت لنا من هذا البحث فرصة سانحة لرسم خطوط عريضة لدراسة تتخذ من نحو اللغة العربية موضوعا، ومن النموذج النسقي الوظيفي إطارا نظريا، يعتنى فيها، تأسيسا على الفرضية الوظيفية التي تقضي بأن يضم هذا النسق اللساني إلى جانب المكون التمثلي، والمكون التفاعلي، مكونا نصيا ينشطر إلى جزء بنيوي محوري، وجزء غير

---

[1] نفسه، ص. 325.

[2] نفسه. وينظر أيضا:

M. A. K Halliday and R. Hasan, Cohesion in English, p. 247.

بنيوي اتساقي، بتصوير الخيارات الأنموذجية التي يحويها كل مكون، ورصد تنظيمها المتميز في شباك أعم، وتحديد الانعكاس التراكبي الذي يتركه انتقاء خيار منها.

وقد ركزنا بعد عرض بعض مظاهر المكون التمثلي التي تحويها أنساق التعدية، والمكون التفاعلي التي تنظمها شبكة الوجه، على الخيارات المندرجة ضمن المكون النصي، وعلى شطره الاتساقي بالخصوص، حيث تصفحنا الأواصر التي تمثلها ظواهر الوصل والإحالة الشخصية والإشارية والتعويضية والحذفية.

إن العلاقات التي تشملها شبكة الاتساق لتتميز من الانتقاءات المحورية خاصة، ومن العلاقات الأنموذجية الأخرى عامة بقيامها في استقلال عن الضغوط التي تقيد بها الألفاظ الصورية المرتبطة بالبنيات النحوية – المعجمية.

ولعل تأمل انتظامات مقولات الطبقة النحوية التي هي القيم المحددة من قبل تفاعل المساطر الأنموذجية والتراكبية، يبرز مدى مركزية المكون الاتساقي في النسق اللساني.

فما السمات المنظمة في شبكة الاتساق إلا الموارد المجردة التي ينشىء المتكلمون بواسطتها النصية بين ألفاظ نحوية – معجمية تعجز عن الربط بينها النصية البنيوية التي يمثلها لتشكل الوظيفي المحوري.

ولقد انتهى بنا استقراء الأواصر الاتساقية التي يقوم بها النص العربي ومقارنتها بمثيلاتها في لغات أخرى، إلى استنتاج أن هذ الشطر من المكون النصي يؤول، بادئ ذي بدء، إلى علاقات [عائدية] تقوم بطلب عائد لمفسر يتطابق معه في بعض الانتقاءات المعجمية و/ أو النحوية، وإلى علاقات [وصلية] تتولد عن طلب طرف في علاقة منطقية للطرف الآخر الذي يجوز أن لا تجمعه به بنية نحوية – معجمية واحدة.

وعسى أن تكون الصفحات السابقة قد بينت إلى أي أحد يجب استغلال إمكانات شبكة الاتساق، حتى في اشتقاق أبسط ملفوظ يخطر ببال المتكلم العربي.

فهرست المصادر والمراجع [1]

- القرآن الكريم
- ابن أبي طالب، علي؛ **نهج البلاغة** (ت. محمد عبده، بيروت، دار البلاغة، ط. 2، 1985)
- ابن أبي الربيع، عبيد الله؛ **البسيط في شرح جمل الزجاجي** (ت. عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1986)
- ابن الأثير، ضياء الدين؛ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** (ت. أحمد الحوفي وبدوي طبانة، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، 1959)
- الإدريسي، أحمد؛ **تداوليات الخطاب ولسانيات السكاكي** (أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة القاهرة، مرقونة، 1987)
- الإدريسي، أحمد؛ **محاضرات السلك الثالث** (جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 87 – 1988)
- الأستراباذي، رضي الدين محمد؛ **شرح كتاب الكافية في النحو** (بيروت، دار الكتب العلمية، ط. 3، 1982)
- الجرجاني، عبد القاهر؛ **دلائل الإعجاز في علم المعاني** (ت. محمد رشيد رضا، بيروت، دار المعرفة، 1978)
- الجرجاني، عبد القاهر؛ **المقتصد في شرح الإيضاح** (ت. كاضم بحر المرجان، بغداد، دار الرشيد، 1982)
- ابن جني، أبو الفتح عثمان؛ **الخصائص** (ت. محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، دت)
- حسان، تمام؛ **الأصول** (الدار البيضاء، دار الثقافة، 1981)
- حسان، تمام؛ **اللغة العربية: معناها ومبناها** (الدار البيضاء، دار الثقافة، دت)
- خطابي، محمد؛ **لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب** (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991)
- الزجاجي، عبد الرحمان؛ **حروف المعاني** (ت. علي التوفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط. 2، 1986)
- الزناد، الأزهر؛ **نسيج النص** (بيروت، المركز الثقافي العربي، 1993)
- الزمخشري، محمود؛ **المفصل في علم العربية** (بيروت، دار الجيل، دت)
- الزمخشري، محمود؛ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل** (بيروت، دار الكتب العلمية، 1977)
- ابن الزملكاني، كمال الدين؛ **التبيان في علم البيان** (ت. أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، مطبعة العاني، 1964)
- السكاكي، يوسف؛ **مفتاح العلوم** (بيروت، دار الكتاب اللبناني، دت)

[1] يشمل هذا الفهرست كلا من بيبيوغرافيا (الكعاك 2007 – 2008) و(الكعاك 1990 - 1991).

- ابن السراج، محمد؛ **الأصول في النحو** (ت. عبد الحسين االفتيلي، بيروت، دار الرسالة، 1985)
- ابن سنان، عبد الله الخفاجي؛ **سر الفصاحة** (بيروت، دار الكتب العلمية، 1982)
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان؛ **الكتاب** (ت. عبد السلام هارون، بيروت، عالم الكتب، دت)
- السيوطي، عبد الرحمان؛ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** (بيروت، دار المعرفة، دت)
- السيوطي، عبد الرحمان؛ **الأشباه والنظائر في النحو** (ت. فايز ترحيتي، بيروت، دار الكتاب العربي، 1984)
- الصبان، محمد بن علي؛ **حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك** (بيروت، دار الفكر، دت)
- العلوي، أحمد؛ **تعليقات على مغني ابن هشام** (محاضرات السلك الثالث، جامعة محمد الخامس - الرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1987 – 1988، مرقونة)
- العلوي، أحمد؛ **الطبيعة والتمثال** (الرباط، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، 1988)
- العلوي، يحيى؛ **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم الإعجاز** (القاهرة، المطبعة الخديوية، 1914)
- القزويني، جمال الدين محمد؛ **الإيضاح في علوم البلاغة**، (ت. محمد عبد المنعم الخفاجي، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط. 5، 1980)
- الكعاك، إبراهيم؛ **الكلمات الفعلية في اللغة العربية** (مجلة فكر للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الرباط، ع. 1، 2005)
- الكعاك، إبراهيم؛ **الاتساق في اللغة العربية** (أطروحة لنيل دبلوم الدراسات الجامعية العليا، جامعة محمد الخامس – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، تخصص: لسانيات، إشراف: ذ. أحمد الإدريسي، الرباط، 90 – 1991)
- ابن هشام، جمال الدين؛ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** (ت. مازن المبارك ومحمد علي، بيروت، دار الفكر، ط. 5، 1979)
- المبرد، أبو العباس محمد؛ **المقتضب** (ت. محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963)
- المبرد، أبو العباس محمد؛ **الكامل في اللغة والأدب** (بيروت، مكتبة المعارف، دت)
- المتوكل، أحمد؛ **اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري** (الرباط، منشورات عكاظ، 1988)
- المراغي، أحمد مصطفى؛ **علوم البلاغة** (بيروت، دار القلم، دت)
- نحلة، محمود؛ **وظائف اللغة** (اللسان العربي، 54، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، 2002)
- يحيى، أحمد؛ **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة** (عالم الفكر، 3 / 20، الكويت، 1989)
- ابن يعيش، موفق الدين؛ **شرح المفصل** (بيروت، عالم الكتب، دت)

فهرست المراجع الأجنبية

- Bellert, I; **On a condition of the coherence of texts** (Semiotics, 2 / 4 / 1970)
- Berry, M; **Introduction to Systemic Linguistics II : Levels and Links** (London, Batsford, 1977)
- Berry, M; **Introduction to Systemic Linguistics I : Structures and Systems** (London, Batsford, 1975)
- Bloomfield, L; **Language** (New York, Holt, 1933)
- Bourdin, T. F et Duhem, P ; **La grammaire de texte en pays de langue allemande** (In Langages 26, 1972)
- Brown, G; and Yule, G; **Discourse Analysis** (London and New York, Cambrige University Press, 1983)
- Butler, C. S; **Functional Grammar and Systemic Functional Grammar: a preliminary comparison** (Working papers in Functional Grammar, 39, 1990)
- Butler, C. S; **Systemic Linguistics: Theory and Applications** (London, Batsford, 1985)
- Chomsky, N ; **Aspects de la théorie syntaxique** (Tra. J. C Millner, Paris, Edition du Seuil, 1971)
- Combettes, B ; **Pour une grammaire textuelle : la progression thématique** (Bruxelles, De Bock-Duculot, 1988)
- Danes, F; **Papers on Functional Sentence Perspective (**Prague, Prague Academia, 1974)
- Davies, M and Ravelli, L; **Advances in Systemic Linguistics** (London And New York, Pinter, 1992)
- Dick, S; **Functional Grammar** (Amsterdam, Foris Publications, 1978)
- Dressler, W. U; **Current trends in Text Linguistics** (Berlin and New York, Walter de Gruyter, 1978)
- Ellis, J; **The textual and logical functions** (In Halliday and Fawcett Eds 1987)
- Fawcett, R. P; **Generating a sentence in systemic generative grammar** (mimeo, London, 1973, Reprinted in Halliday and Martin Eds, 1981)
- Fawcett, R. P; **The semantics of clause and verb for relational processes in English** (In Halliday and Fawcett Eds 1987)

- Firbas, J; **Some aspects of the Czechoslovak approach to the problem of Functional Sentence Perspective** (In Danes Eds 1974)
- Firth, J; **Papers in Linguistics 1934 – 1951** (London, Oxford University Press, 1957)
- Freddi, M ; **Functionnal Grammar** (https://amsacta.cib.unibo.it/secure/00000867/01/FunctionalGrammarEFLStudent_Freddi_2004_with_foreword.pdf)
- Gregory, M; **Meta-Functions: aspects of their development, statuses and use in Systemic Linguistics** (In Halliday and Fawcett Eds, 1987)
- Halliday M. A. K; **An Introduction to Functional Grammar** (London, Edward Arnold, Third edition, 2004)
- Halliday M. A. K; **How do you mean?** (In Davies and Ravelli Eds 1992)
- Halliday M. A. K; **An Introduction to Functional Grammar** (London, Edward Arnold, First edition, 1985)
- Halliday M. A. K; **Language as social semiotic** (London, Edward Arnold, 1978)
- Halliday M. A. K; **The place of Functional Sentence Perspective in the system of linguistic description** (In Danes Eds 1974)
- Halliday M. A. K; **Explorations in the functions of language** (London, Edward Arnold, 1973)
- Halliday M. A. K; **Language structure and language function** (In Lyons Eds 1970)
- Halliday M. A. K; **Options and Functions in the English clause** (Brno Studies in English 8, 1969, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Halliday M. A. K; **General linguistics and its application to language teaching** (In McIntoch and Halliday 1966)
- Halliday M. A. K; **Types of structures** (University College, Mimeo, 1965, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Halliday M. A. K; **Syntax and the consumer** (Georgetown Monograph series 17, Washington, 1964, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Halliday M. A. K and Fawcett R. P; **New developments in Systemic Linguistics** (London and New York, Pinter, 1987)
- Halliday M. A. K and Hassan, R; **Cohesion in English** (London, Edward Arnold, 1978)

- Halliday M. A. K and Martin J. R; **Readings in Systemic Linguistics** (Preface by M. A. K Halliday and Linking Material by J. R Martin, London, Batsford, 1981)
- Harris, Z ; **L'analyse du discours** (In Language 28, 1957, Tra. Langages 13, 1967)
- Hasan, R; **The grammarian's dream**: **lexis as the most delicate grammar** (In Halliday and Fawcett Eds 1987)
- Hasan, R; **Text in a systemic-functional model** (In Dressler Eds 1978)
- Henrici, A; **Some notes on the systemic generation of a paradigm of the English clause** (University College, London, Mimeo, 1966, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Hjelmslev, L ; **Essais linguistiques** (Paris, Minuit, 1971)
- Hjelmslev, L ; **Prolégomènes à une théorie du langage** (Paris, Minuit, 1968)
- Huddleston, R. D; **Systemic features and their realization** (University College, London, Mimeo, 1966, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Huddleston, R. D; **Rank and depth** (Language, 41, 1965a, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Huddleston, R; **A fragment of a systemic description of English** (University College, London, Mimeo, 1965b, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Huddleston, R. D and Uren, O; **Declarative, imperative and imperative in French** (Lingua, 22, 1969, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Hudson, R. A; **Constituency in a systemic description of the English clause** (Lingua, 18/3, 1967, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Hudson, R. A; **Systemic Generative Grammar** (Lingua, 18/3, 1967, Reprinted in Halliday and Martin Eds 1981)
- Hymes, D. H ; **Vers la compétence de communication** (Tra F. Mugler, Paris, Hatier, 1984)
- Jakobson, R ; **Essais de Linguistique générale** (Paris, Minuit, 1963)
- Jones, L. K; **A Synopsis of Tagmemics** (In Moravshick and Wirth Eds 1980)
- Lang, E ; **Quand une grammaire de texte est-elle plus adéquate qu'une grammaire de phrase?** (In Langages 26)

- Lipson, M ; **Exploring Functional Grammar** (https://amsacta.cib.unibo.it/secure/00000871/01/Exploring_Functional_Grammar-Maxine_Lipson.pdf)
- Lyons, J; **New Horizons in linguistics** (Harmondsworth, Penguin books, 1970)
- Maigueneau, D ; **L'analyse du discours** (Paris, Hachette, 1983)
- Martin, J. R; **Interpersonal grammatization : mood and modality in Tagalog** (Philippine Journal in Linguistics, 21 / 1, 1990)
- Martin, J. R; **The meaning of features in Systemic Linguistics** (In Halliday and Fawcett Eds 1987)
- Martin, J. R; **Conjunction and continuity in Tagalog** (In Halliday and Martin Eds 1981)
- Martinet, A ; **Eléments de linguistique générale** (Paris, Armand Colin, 1970)
- Mattiessen, C and Halliday, M. A. K ; **Systemic Functionnal Grammar : a first step into the theory** (http://minerva.ling.mq.edu.au/Resources/)
- MCIntoch, A and Halliday M. A. K; **Patterns of language** (London, Longman, 1966)
- Messaoudi, L; **Temps et aspect: approche de la phrase simple en Arabe écrit** (Paris, Guethner, 1985)
- Miller, Donna; **Language as Purposeful: functional varieties of texts**, (Functional Grammar Studies for Non-Native Speakers of English), Quaderni del Centro di Studi Linguistico-Culturali (CeSLiC), University of Bologna, 2004, (http://amsacta.unibo.it/866/1/language_as_purposeful-donna_miller.pdf)
- Moravshick, E and Wirth J. R; **Syntax and Semantics** (Vol 13: **Current approach to syntax**, New York and London, Academic Press, 1980)
- Morley, G. D; **An Introduction to Systemic Grammar** (London, MCMillan, 1985)
- Palmer, F. R; **Selected papers of J. R Firth 1952 – 1959** (London, Longman, 1968)
- Palkova, Z and Palek, B; **Functional Sentence Perspective and Text Linguistics** (In Dressler Eds 1978)
- Kappagoda. A; **Semiosis as the sixth sens** (Phd Thesis, Macquarie University, Sydney, 2004)

- Reiser, H; **On the development of Text Grammars** (In Dressler Eds 1978)
- Ruck, H ; **Linguistique textuelle et enseignement du français** (Tra J. P Colin, Paris, Hatier, 1980)
- De Saussure, F ; Cours de linguistique générale (Paris, Payot, 1972)
- Sullivan, W. J; **Syntax and linguistic semantics in Stratificational Theory** (In Moravshick and Wirth 1980)
- Taverniers, Mariam; **Subjecthood and the notion of instantiation** (Language Sciences, 27, 2005)
- Young, D. J; **The structure of English clauses** (London, Hutchinson, 1980)
- Van Dijk, T and Kintch, W; **Cognitive psychology and discourse** (In Dressler Eds 1978)
- Van Dijk; T; **Text and Context** (London and New York, Longman, 1977)
- Van Dijk, T; **Some aspects of Text Grammars** (Lahaye, Mouton, 1972)
- Van Valin, R. D and Foley, W. A; **Role and Reference Grammar** (In Moravshick and Wirth